

موسوعة التاريخ الإسلامي

العصر العثماني

د. مفيد الزيدي



دار أسماء

الناشر
دار أسامة للنشر والتوزيع
الأردن - عمان

هاتف: ٥٦٥٨٢٥٣ - ٤٦٤٧٤٤٧ فاكس: ٥٦٥٨٢٥٤

ص.ب: ١٤١٧٨١، البیادر

جميع حقوق الطبع محفوظة

٢٠٠٩

رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(٢٠٠٣/٥/٩١١)

٩٥٦,٠٨

موسوعة العصر العثماني / جمع مفيد الزبيدي عمان

دار أسامة للنشر ٢٠٠٣

(ص)

ر.إ.: ٢٠٠٣/٥/٩١١

الواصفات: /التاريخ الإسلامي// إمارة العثمانيين ١٢٨٩-

١٤٠٢//تاريخ العرب // الموسوعات/

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

تهيد

دخل الوطن العربي في العصر الحديث مرحلة جديدة في تكوينه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري في ظل السيطرة العثمانية بعد خروج المماليك في المعركة الفاصلة "عين جالوت" بين الطرفين عام ١٥١٦، وفتح الطريق أمام السلطان العثماني سليم الأول نحو القاهرة وضمها للنفوذ العثماني مع جميع الأراضي المصرية، واستمرت التحركات العثمانية في ضم البلد تلو الآخر في البلاد العربية من المشرق إلى المغرب العربيين.

يحاول هذا الكتاب دراسة الوطن العربي أبان الحكم العثماني عليه بين (١٥١٦-١٩١٦) منذ دخول العثمانيين الشام في عام ١٥١٦ وحتى اندلاع الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ وانتهاء النفوذ العثماني في حكم الحجاز والولايات العربية، وتزامن ذلك مع اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) ووقوف الباب العالي مع الطرف الخاسر في الحرب وهزيمته ثم فقدانه لجميع الولايات والأراضي التابعة له سواء في الجانب الآسيوي / الإفريقي أو الأوروبي.

ينقسم الكتاب إلى عشرة فصول ومقدمة وخاتمة وملاحق وجداول وأشكال متنوعة. في الفصل الأول جرى الحديث عن نشأة وتكوين الدولة العثمانية من القرن الحادي عشر الميلادي ومراحل تكوينها الأساسية، مرحلة النشأة (١٣٠٠-١٤٠٢م) في ظل حكم طغرل وعثمان السلاطين والشيوخ القبليين المؤسسين للبيت العثماني وفترة الصراعات القبلية والتوسع في بلاد آسيا الصغرى والأناضول وظهور الجيل الجديد من الزعماء العثمانيين الذين قمعوا المعارضة القبلية، ووحّدوا البيت العثماني، ووضعوا أسس الدولة ومؤسساتها البدائية التقليدية السياسية والعسكرية، مروراً بعهد مراد الأول، وبايزيد الأول والصراع

العثماني/ المغولي في مراحلہ الأولى حول الأناضول. ثم المرحلة الثانية (١٤٠٢-١٥٦٦) مرحلة التوسع والبناء وظهور السلاطين الأقوياء الذين وصلوا الفتوحات في الجانب الآسيوي والعربي من محمد الأول، ومراد الثاني ثم محمد الثاني (الفتاح) ودخول القسطنطينية وسقوط الإمبراطورية البيزنطية ومرحلة القوة والتأسيس في الداخل والخارج، ووضع أسس جديدة لنظام الحكم والتقاليد السياسية، والنتائج الكبيرة في دخول القسطنطينية إسلامياً وأوروبياً، ومواصلة الفتوحات في بلاد البلقان وشرقي أوروبا والجزر في البحر المتوسط. ومجيء بايزيد الثاني وعدم قدرته على الحفاظ بما تركه محمد الفاتح لكونه ضعيف الشخصية ومسالم وحذر، رغم دخوله في نزاعات أوروبية ومع القبائل التركمانية والثورات الداخلية، وتوقف التوسعات العثمانية في عهد هذا السلطان.

وكان عهد السلطان سليم الأول والتوسعات في البلاد العربية من الشام إلى مصر والقضاء على الثورات القبلية والخصوم في الداخل، والصراع مع المماليك حتى سقوطهم عام ١٥١٧م وترك حكم مصر وتسليمه لصالح العثمانيين والاعتبارات السياسية والدينية في ذلك. ومواصلة السلطان سليمان القانوني التحرك والتوسع في العراق واليمن وساحل الخليج العربي والمغرب العربي في مواجهة البرتغاليين والأسبان والقوى الصليبية، ووضع أسس القوانين والتشريعات لحكم الدولة، واعتبر عهده عهد القوة والازدهار الذهبي للدولة العثمانية.

ثم الجهاد البحري العربي - الإسلامي - العثماني في حوض البحر المتوسط خلال القرن السادس عشر ضد القوى الصليبية الجديدة (إسبانيا والبرتغال). ثم المرحلة الثالثة من تدهور الانطلاق الأوروبي (١٥٦٦-١٧٠٣)، وسيطرة الوزراء الأقوياء على السلطة، حتى مجيء السلطان مراد الرابع واسترداد بغداد ١٦٣٨ في الاحتلال الثاني لها بعد خروجها من قبضة العثمانيين، وحصار فيينا

عام ١٦٣٨ وفشله، وتوقف الفتوحات العثمانية على أبواب فيينا، وصلاح كارلوفتزر الشهير عام ١٦٩٩ وتنازل استنبول عن هنغاريا والنمسا.

في المرحلة التالية (١٧٠٣-١٨٣٩) شهدت الدولة العثمانية بروز المسألة البلقانية ومجيء ثمان سلاطين، وحروب على الجانب الأوروبي، وضعف الوضع الداخلي، والحروب البلقانية واقتطاع أجزاء من الدولة والحرب الروسية-النمساوية ١٧٧١ ثم الاتفاق بينهما عام ١٧٨١ لتقسيم الأراضي العثمانية.

أما المرحلة الأخيرة بين (١٨٣٩-١٩٢٢) التي امتدت من الإصلاحات التي طالب بها بعض السلاطين والشخصيات العثمانية إلى أن ظهرت المسألة الشرقية وضعف الدولة ودخولها الحرب العالمية الأولى وتجريدها من أراضيها الأوروبية والإسلامية وهزيمة الدولة في الحرب وظهور جمهورية تركيا الحديثة عام ١٩٢٣.

أما الفصل الثاني فهو عن السياسة العثمانية في الولايات والأقاليم في الوطن العربي في القرن السابع عشر، ويحاول أن يقدم متابعة للحياة السياسية والعسكرية والاجتماعية للولايات العربية التي دخلت في أحضان الدولة العثمانية من العراق (بغداد، الموصل، البصرة)، ثم الخليج العربي (الإحساء وبنو خالد، وعُمان وحكم اليعاربة) ولبنان من الأسرة المعينية والأسرة الشهابية، وسورية في ظل الباشوات والبكوات والأسر المحلية، ثم مصر في عهد ما بعد المماليك والنظم الاقتصادية والاجتماعية، وتونس في ظل البايات والأسر المحلية مثل المرادية، والجزائر في ظل حكم البايات من خير الدين بربروسا والباشوات، ونخلص فيه أن القرن السابع عشر قد تحددت له سمات النظام السياسي والإداري والاجتماعي والاقتصادي والعسكري في الحكم العثماني.

تناول الفصل الثالث التنظيم السياسي والإداري للدولة العثمانية في الولايات العثمانية/ العربية من خلال تشكيلة التنظيم السياسي الحكومي من السلطة المركزية العثمانية بدءاً من السلطان والديوان الهمايوني والصدر الأعظم

والعلماء المشايخ والوزير الثاني ومعلم السلطان والكاتب. أما الإدارة في الولايات والأقاليم من السناجق والحكومة والتيمار والأسس الاقتصادية والإدارية والعسكرية وتشكيلاته.

وتطرق الفصل الرابع إلى اللامركزية العثمانية والحركات الإصلاحية "الانفصالية" في الولايات العربية في القرن الثامن عشر، من آلْبوسعيد في عُمان وزنجبار، والقواسم وبني ياس في ساحل عُمان، والأسرة الجليلية في الموصل، وعلي بيك الكبير في مصر ومحاولة بناء دولة وإصلاحات محلية مختلفة تصادمت مع الباب العالي وانقلابت عليه لتفشل هذه التجربة التحديثية، وتجربة ظاهر العمر في فلسطين على نفس الأسس للاستقلال وبناء الدولة ولكنه فشل في فصل بلاده عن الجسد العثماني. أما الأسرة المعنية والشهابية فقد حكمت في لبنان على نفس الأسس من أسر محلية أرستقراطية. ثم المماليك في بغداد مثل داود باشا وإصلاحاته في العراق. أما الأسرة القرمانلية في طرابلس الغرب، والأسرة الحسينية في تونس، والحركات الدينية - الإصلاحية الوهابية في نجد، والشوكانية في اليمن، والسنوسية في طرابلس الغرب، والمهدية في السودان وما أفرزته من تجاذب سياسي - ديني في مواجهة السلطة العثمانية وبريطانيا وتحولها من الإطار الديني/الإصلاحي إلى العمل السياسي. أما آل العظم في دمشق كأسرة وراثية للحكم العثماني في بلاد الشام، ثم مملكة الفونج في سنار والنوبة ومحاولة إقامة دولة بعيدة عن السلطة العثمانية. إلا أنها ممالك لم تستطع أن تبتعد لا عن الدولة المملوكية ولا العثمانية. أما الأسرة البابانية في شمال العراق وشهرزور، ونفوذها الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة بقيت رغم فشل تجربتها في الاستقلال عن الإدارة العثمانية، أسرة معروفة ثرية اعتمد العثمانيون على رجال الإمارة في الحكم والإدارة.

أشار الفصل الخامس إلى الحملة الفرنسية على مصر وظهور محمد علي باشا والتجربة الحديثة في بناء الدولة، ومحاولاته في بناء أسس حديثة للدولة من

إصلاحات عسكرية واقتصادية وتعليمية وإدارية. أما السياسة الخارجية والدولة العربية مثل شبه الجزيرة العربية والسودان وبلاد الشام ثم انتهاء التجربة واستسلام محمد علي ونهايته.

الفصل السادس، الأقاليم العربية - العثمانية خلال القرن التاسع عشر، وفيه تناول الفصل العراق وعهد الوالي الإصلاحى مدحت باشا بشكل خاص. ثم الحجاز ونجد في عهد الدولة السعودية الأولى ثم الدولة الثانية، والجزائر في عهد الباشوات، والسودان في ظل حكم محمد علي باشا والاعتماد على الحكم المصري حتى القرن العشرين، وتونس في حكم الدايات والبايات وظهور الحركة الوطنية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. ثم طرابلس الغرب في أواخر العهد العثماني الأخير وتولي السنوسية المواجهة ومجيء الطليان وغزو وطرابلس الغرب والمقاومة الشعبية البطولية. ومصر في عهد أولاد محمد علي باشا وأحفاده إسماعيل ومن بعده. واليمن في ظل الحكم العثماني الأول ثم الثلثي، ومجيء الإنكليز إلى احتلال عدن عام ١٨٣٩ ومدة نفوذها للمشايخ والإمارات في حضرموت وغيرها، ثم مسقط وعمان في عهد أبناء أسرة آلبو سعيد وفي مناطق أخرى مثل زنجبار. ثم ساحل عُمان في الإمارات أبو ظبي ودبي والمواجهة مع الغزو البريطاني لسواحلها والتبدلات في حكم الشيوخ في الشارقة ورأس الخيمة ومواجهة الاحتلال والتدخل ومعاهدات الحماية البريطانية. وحكم آل خليفة في البحرين وآل ثاني في قطر، والكويت في عهد آل الصباح، ثم بلاد الشلم وتعدد الولاة في حكمه من حلب إلى بيروت والتطورات الإدارية والسياسية والاقتصادية ثم فلسطين أيضاً وتثبيت النفوذ الأوروبي في المنطقة ومشكلات الأقليات والأعراف والطوائف الدينية وعهد الوالي جمال باشا السفاح الذي أتمم بالقسوة والشدّة. ثم المغرب الأقصى في عهد السلاطين العلويين والتدخل الفرنسي والإسباني ونضال الشعب المغربي، وقيام جمهورية الريف المراكشية بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي.

أما الفصل السابع فتناول التنظيمات العثمانية وحركة التحديث خلال القرن التاسع عشر ومن أبرز ملامح هذه الدولة هي حركة الإصلاحات في عهد سليم الثالث، وإصلاحات السلطان محمود الثاني في المجالات التعليمية والعسكرية والمواصلات والطرق والاقتصاد، واستمرت لتعكس ليس على الولايات العثمانية بل امتد إلى الولايات العربية لتطبق فيها هذه التنظيمات في محاولة لانتشال الدولة من حالة الضعف والانحلال. ثم جاءت تنظيمات إصلاحية أخرى هي خط شريف كولخانة عام ١٨٣٩، وخط شريف همايون عام ١٨٥٦ في إطار المساواة ومراعاة الحقوق والواجبات والقانون العثماني والتسامح الديني وحقوق العبادة والخدمة العسكرية والوظائف الحكومية والأقليات والطوائف الدينية. ثم قوانين الأراضي والولايات مثل قانون الأراضي، قانون الطابو، وقانون الولايات والتشكيلات الإدارية للولايات، وفي مجالات القضاء والحريات والصحافة والآداب والحياة البرلمانية وغيرها.

وتطرق الفصل الثامن للسيطرة الاستعمارية على الوطن العربي في العهد العثماني، من حيث دوافع الاستعمار وأهدافه والحملات الأوروبية بدءاً من الحملة الإنكليزية على مصر عام ١٨٠٧، والحملة الإنكليزية على الجزائر عام ١٨١٦، والاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠، والتدخل الأوروبي في سورية ولبنان عام ١٨٦٠، والاحتلال الفرنسي لتونس عام ١٨٨١، والاحتلال الإنكليزي لمصر عام ١٨٨٢، والاحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب عام ١٩١١، والاحتلال الفرنسي للمغرب الأقصى عام ١٩١١، والاستعمار الإنكليزي في الخليج العربي.

أما الفصل التاسع، فهو يتحدث عن النهضة العربية الحديثة أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، من حيث مفهوم النهضة العربية، وسماتها، وتياراتها المختلفة الإسلامي/السلفي، والتيار الإسلامي التقدمي، والتيار القومي الاشتراكي، ثم مظاهر النهضة العربية من نهاية المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة في القرن العشرين والتحديات الخارجية التي واجهتها النهضة العربية

والثورات الشعبية والتي أخرجت العرب بفضلها من قوقعة وكلاسيكية الحكم العثماني والسعي للاستقلال والإصلاح والبناء والنمو.

تحدث الفصل العاشر عن تبلور الحركة القومية العربية مطلع القرن العشرين ونهاية الحكم العثماني في الوطن العربي، وهي الجمعيات والحركات السرية العربية سواء في استنبول أو الولايات العربية حلب ودمشق، بيروت والقاهرة، بغداد والموصل، والجمعيات القومية العربية سواء الأدبية أو الفكرية أو السياسية في ظل حكم الاتحاد بين الذين خلفوا تركة السلطان عبد الحميد الثاني، وتشكيل أحزاب عربية في استنبول والولايات والمدن العربية لمواجهة الطورانية وسياسة التتريك وتحقيق الاستقلال الإداري وتوسيع صلاحيات الولايات، مثل جمعية العهد، الإصلاح، الائتلاف الحر، والقحطانية وغيرها. ثم انعقاد العمل القومي العربي في باريس عام ١٩١٣ بمشاركة شخصيات عربية أدبية وسياسية للمطالبة بحقوق العرب الشرعية من السلطة التركية الاتحادية، ومقررات المؤتمر في العمل الحزبي الحر، الاستقلال، تولي العرب الوظائف الحكومية المدنية والعسكرية، ونبذ سياسة التتريك والطورانية ضد العرب قومية ولغة، ثم قيام الثورة العربية الكبرى على يد الشريف حسين بن علي في العاشر من حزيران/ يونيو ١٩١٦ والمطالبة بتعاقد الشريف مع زعماء الحركة القومية العربية من عسكريين ومدنيين بأن تكون البلاد عربية وموحدة، الاستقلال من الحكم العثماني، وإقامة دولة عربية والذين اطلعوا على تفاصيل الثورة والاتصالات مع الإنكليز وإقامة كيان سياسي عربي في المشرق، ودخل العرب إلى جانب الإنكليز ضد الأتراك أملاً في الاستقلال والوحدة والدولة العربية المستقلة.

أعلن الشريف حسين بن علي الثورة العربية الكبرى في العاشر من حزيران/ يونيو ١٩١٦، وأطلق الرصاصة الأولى من شرفة داره معلناً الثورة ضد القوات التركية وإعلان استقلال الحجاز وتكوين جيش عربي منظم، وبداية

جديدة في الحياة العربية، ودعمت الثورة المسلحة والضباط العرب في الحرب عبر جبهة الحجاز وبلاد الشام وبدعم بريطاني، ودخلت القوات العربية إلى بلاد الشام بهدف تحريره من السيطرة الفرنسية في عام ١٩١٨ وأعلنت تأسيس الحكومة العربية بقيادة الأمير فيصل بن الحسين.

مثلت الثورة العربية الكبرى جهد عربي قومي شاركت فيه شخصيات وجمعيات عربية سرية وعلمية ومن دول عربية من المغرب إلى المشرق العربيين، مدنيين وعسكريين تربطهم الوحدة العربية والرابطة القومية وتحت الراية الشريفة الهاشمية.

إلا أن هذه الخطط العربية كانت تقابلها مؤامرات أجنبية ضد العرب فتعرض العراق للغزو البريطاني والسيطرة على منافذ الخليج العربي واحتلت البصرة الثاني والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤، ثم بغداد ١٩١٧، والموصل ١٩١٨ وسباق عبر سايكس بيكو عام ١٩١٦ بين فرنسا وبريطانيا والسيطرة على الشرق الأوسط تحت الإدارة الهاشمية الشريفة، وانتصار هذه الثورة وسموا أهدافها ومبادئها الحقيقية في تكريس هذه المعطيات أمام الحكم الاتحادي الطوراني وسياسة مواجهة العرب وتترك الولايات العربية.

إلا أن هذه الثورة واجهت المؤامرة الأجنبية ضد العرب وتعرض العراق للاحتلال البريطاني والسيطرة عليه (١٩١٤-١٩١٨) واتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ والسيطرة الفرنسية-البريطانية على الشرق الأوسط، وتحرك الولايات العربية من العراق وبلاد الشام ومصر وغيرها لدعم الثورة ومواجهة مؤامرات التصفية والاحتلال الأجنبية.

والله ولي التوفيق

المؤلف: د. مفيد الزبيدي

عمان - ١٣/١/٢٠٠٣م

الفصل الأول

نشأة وتكوين الدولة العثمانية

أولاً: المرحلة الأولى / النشأة (١٣٠٠-١٤٠٢م)

ثانياً: المرحلة الثانية / البناء والتوسع
(١٤٠٢-١٥٦٦م)

ثالثاً: العلاقات بين المماليك والعثمانيين
(١٥١٦-١٥٥٠م)

رابعاً: المرحلة الثالثة / الانطلاق الأوروبي
(١٥٦٦-١٧٠٣م)

خامساً: المرحلة الرابعة / المسألة البلقانية
(١٧٠٣-١٨٣٩م)

سادساً: المرحلة الخامسة / الإصلاحات
العثمانية (١٨٣٩-١٩٢٢م)

نشأة وتكوين الدولة العثمانية

أولاً: المرحلة الأولى: النشأة (١٣٠٠-١٤٠٢م)

بحسب التقسيم التاريخي الذي يضعه أغلب المؤرخين عند تحقيق تاريخ الدولة العثمانية، فإن عهد النشأة والنمو ينطلق بين (١٣٠٠-١٤٠٢م)، وفيه شهدت الدولة العثمانية التوسع والنمو سواء في آسيا أو أوروبا، وتمتد حتى غزو تيمورلنك لها، وضعفها بشكل مؤقت، وحكمها خلال هذه المرحلة أربعة سلاطين هم عثمان الأول، أورخان، مراد الأول، بايزيد الأول.

كانت نشأة الدولة العثمانية كأمارة في البداية من " إمارات الغزو" في الشمال الغربي لآسيا الصغرى، ورغم اختلاف الروايات بين المؤرخين حول نشأة هذه الدولة، وقد نقل العرب والغربيون عن الرواية التركية نفسها، بأن العثمانيين هم بالأصل قبائل تركمانية هاجرت من جنوبي بلاد ما وراء النهر تحت ضغط توسع جنكيز خان ونزلت عند المجرى الأعلى لنهر الفرات بين أرزنجان وخلاط على بحيرة وأن شرقي آسيا الصغرى في عام ١٢٢٤م، وعلى رأس هذه القبائل زعيمها سليمان والد أرطغرل وجد عثمان الذي نسبت إليه الدولة العثمانية، وحاولت هذه القبائل التركمانية المهاجرة أن تعود إلى وطنها الأصلي في جنوبي بلاد ما وراء النهر، بعدما علمت بوفاة جنكيزخان، وهزيمة خوارزم شاه على يد سلاجقة الروم.

إلا أن الرواية تشير إلى غرق سليمان في نهر الفرات عند قلعة جعبر في الأراضي السورية في عام ١٢٣١م، فانقسمت القبيلة على نفسها وعاد قسم إلى موطنه الأول، وقسم هاجر إلى بلاد الشام، وثالث إلى آسيا الصغرى ليعيش حياة الرعي والتنقل البدوية.

وتظهر الرواية أن أرطغرل أحد أبناء سليمان الأربعة وهو زعيم الجماعة التي قررت البقاء في آسيا الصغرى، فأخذ يبحث عن مكان آمن في بلاد سلاجقة الروم بالأناضول في عهد السلطان علاء الدين الثاني، وسنحت له الفرصة عندما هدد المغول مملكة علاء الدين وأنقذه طغرل في الحرب، وأصبح ساعده الأيمن، ودخل في خدمته أميراً إقطاعياً، وأعطاه مناطق رعي في دومانيك والصغد في آسيا الصغرى في شمالها الغربي، قرب نهر سقاريا على حدود الإمبراطورية البيزنطية.

وبعد وفاة أرطغرل عام ١٢٨٩م عيّن السلطان علاء الدين ابنه عثمان خلفاً له، وهكذا يؤكد المؤرخون على أن عثمان هو المؤسس الفعلي للدولة العثمانية واليه انتسبت أسماً ومكانة في التاريخ وقد صور على أنه "الغازي" والمقاتل التقليدي وبطل الجهاد المدافع عن الاسلام، بل أكثر من ذلك المتصوف والمجاهد.

يُعدّ عثمان في الواقع المؤسس الأول للدولة العثمانية (١٢٨٩-١٣٢٦م) ففي عهده انتهى موقف التبعية السياسية والحربية للسلاجقة، بعد أن قضى المغول على دولة سلاجقة الروم في قونية عام ١٣٠٠م ولم يسع هؤلاء نفوذهم نحو شمال غربي آسيا الصغرى حيث سلطة بني عثمان، وأصبح عثمان من ثم السلطان الحقيقي في هذه المنطقة.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل واصل عثمان مدّ دولته بضم حصون ومدن إلى إقطاعاته السابقة، بعد أن جاهد ضد البيزنطيين مع انضمام قبائل تركية أخرى إليه وآخرين من آسيا الصغرى، وحقق العديد من الانتصارات، ومعها ازدادت القوى القبلية التي تنضم إليه فقامت مكانته العسكرية واندفاعه، وساعده ذلك على النجاح تحالف بعض النبلاء البيزنطيين معه في ظل تراجع الإمبراطورية البيزنطية وضعف حصونها وإمكاناتها، وركز عثمان على حصون

غرب نهر سقاريا والقريبة من بحر مرمره، واستولى على قراجه حصار وعدها عاصمةً له، واقطعها لأبنة أورخان وسنده في غزواته، ونقل العاصمة إلى بني شهر ثم وأصل حملاته على نيقية الحصن البيزنطي المهم، وبورصة أقوى المدن المنيعه في آسيا الصغرى، وتم دخول هذه المدينة عام ١٣٢٦م في السنة التي كان فيها عثمان على فراش الموت، وجعلها أورخان بعده عاصمة لدولته.

وقد سعى عثمان إلى تنظيم دولته اقتصادياً واجتماعياً، ولا سيما أن العديد من التجار والصناع والحرفيين انضموا إليه، ووفد إليه العلماء أيضاً، القادمين من الشام والعراق أو القسطنطينية، فاستفاد عثمان من هذه الفئات الاجتماعية المختلفة، واستخدمهم في أغراضه وحملاته العسكرية، ونشاطه الاقتصادي، والعلمي والثقافي، وظهر الدراويش والمتصوفة، والحرفيين والتجار والفقهاء والعلماء، وشجع عثمان هذه الفئات وخاصة الطرق والزوايا الدينية.

تولى أروخان حكم آل عثمان بعد وفاة والده (١٣٢٦-١٣٦٢) وتابع سياسة والده الحربية، وتزوج من ابنة إمبراطور بيزنطة ليكسبه الأخير إليه، واستسلمت له نيقية عام ١٣٣١م، ومدن حولها أخرى، وأخذ إمارة قره صي عام ١٣٤٥م. وأصبح العثمانيون في مواجهة أوروبا مباشرة، ودخل أفرادها في خدمة أورخان، واستمر في حملاته إلى البلقان وسموها روملي واجتازوا الحدود الأوروبية عبر المناطق الآسيوية، وطلب الإمبراطور البيزنطي يوحنا السادس من أورخان أن ينجده في الوصول إلى العرش واستجاب أورخان له فانفتحت أمامه بلاد البلقان فاحتل العثمانيين قلعة جنبي ثم قلعة غاليبولي وألحقها بحصون أخرى، وقاعدة لانطلاق الغزوات، بل هاجم مراد ابن أورخان أدرنة واستولى عليها عام ١٣٦١م.

قام أورخان بإنشاء بعض المؤسسات المهمة وتنظيم أخرى، فاصدر في عهده النقد الفضي العثماني المسمى "الأقجة" أي القطعة البيضاء وسك على

النمط النقد البيزنطي في خطوة لتأكيد استقلال الدولة السياسي والمالي والتجاري، وتنظيم الجيش من فرق المشاة "الإنكشارية" أي بين شاري العسكر الجديد رغم أن أبنة مراد طور هذا الجيش.

وأهتم اورخان بالعاصمة بروضة من حيث التجميل والمدارس والخانات وغيرها، فكان عهده خطوة مكمله لما بدأه عثمان من قبله. جاء بعده ابنه مراد الأول (١٣٦٢-١٣٨٩م) الذي واصل سياسة والده في إيجاد نواة الإمبراطورية في الأناضول والروملي من مجموعة إمارات. وقد أخفق البيزنطيون في الحصول على دعم البابا والدويلات الإيطالية ومقاومة الزحف العثماني، وانتهز تحالف الأمراء الصربيين أمام الدولة العثمانية في عام ١٣٧١م، فأجبر حكام البلقان والإمبراطور البيزنطي على الاعتراف بتبعيةهم للعثمانيين، وتمكن مراد الأول من إخضاع تراقيا ومقدونيا وصوفيا واخترق صربيا مع ضعف دول البلقان وانتهزها، وانقسامها أيضاً بسبب الخلافات فيما بينها، وترحيب عامة الناس وخاصة الفلاحين بمجيء العثمانيين لنقمتهم على الإقطاعيين.

ثم سعى مراد الأول للتوسع في الأناضول فاستولى عام ١٣٥٤م على أنقرة المركز السياسي والاقتصادي الحيوي، وكان هذا إشارة إلى التفات الدولة العثمانية نحو العالم الإسلامي.

إلا أن مراد الأول واجه تحالفاً على الأراضي الأوروبية بين الصرب والبلغار وحدثت معركة قوصوه بين الطرفين عام ١٣٨٩م، وانتصر فيها العثمانيين إلا أن السلطان مراد قتل في المعركة.

تبعه على العرش ابنه بايزيد الأول (١٣٨٩-١٤٠٣م) وبدأ حملة بحرية لبكوات الأناضول الذين ثاروا عليه، واحتل خلال سنة تقريباً ما تبقى من إمارات الغزو في غربي الأناضول وألحقها بإمبراطوريته وهي أيدين، صاروخان،

منتشبه، حميد، جرميان، وعقد الصلح مع أمير قرمان، وطرد أمير قسطنطيني وضم أملاكه لدولته، واصطدم مع أمير سيواس.

ثم عاد إلى بلاد الروملي حيث تمرد عليه الحكام، وضم إليه فلاشيا وهدد المجر، واستجد ملكها سيعسموند بأوروبا المسيحية، فتطوع معه فرسان من ألمانيا وبوهيميا وفرنسا وبولونيا، وأيده البابا، وتلاقت هذه الحملة الصليبية مع الجيش العثماني في نيكوبوليس في عام ١٣٩٦م، وحقق العثمانيون نصراً ساحقاً، وصنعت البابوية وأوروبا من الخطر العثماني الإسلامي وبدأ لها أن الإسلام والمسلمين سيزحفون عليها، لا سيما أن بايزيد تابع حملاته العسكرية ولقب "بلديرم" أي الصاعقة ووصل كونثانمو اليونان، واستمر يضغط على القسطنطينية، وتمكن من القضاء على إمارة قرمان في آسيا الصغرى، وإمارة القاضي برهان الدين حول سيواس، واحتل عدة مدن تابعة للدولة المملوكية في بلاد الشام كملطية والبستان ووصل شرقاً إلى مناطق نفوذ تيمورلنك، وطلب من الخليفة العباسي في القاهرة أن يمنحه لقب سلطان الروم بصفته الوريث الشرعي للممالك السلجوقية في الأناضول.

إلا أن تيمورلنك كان يرفع في الوقت نفسه مبدأ وراثته لحكم جنكيزخان وطموحاته ويتقدم غازياً في الأراضي الإسلامية ويعمل على فرض نفوذه على الأناضول، وبايزيد نفسه، وحدث الصدام بينهما في عام ١٤٠٢م في معركة أنقرة وهُزم بايزيد ووقع أسيراً بيد تيمورلنك، وأعاد الأخير جميع إمارات الغزو إلى سابق عهدها، وأعطاهما الحماية بعد أن ساعدته ضد العثمانيين.

ثانياً: المرحلة الثانية: البناء والتوسع (١٤٠٢-١٥٦٦م)

عادت الدولة العثمانية إلى بناء نفسها من جديد والتوسع بسرعة في آسيا وأوروبا، وحكمها في هذه المرحلة ستة سلاطين محمد الأول، وممراد الثاني،

ومحمد الثاني، أو محمد الفاتح، وبايزيد الثاني، وسليم الأول، وسليمان القانوني. لم تتكسر الدولة العثمانية بعد هزيمة معركة أنقرة بل أعاد السلاطين بناء الدولة من جديد، واستعادت قوتهم، وخلال عشرة سنوات من الحرب الأهلية (١٤٠٢-١٤١٣) بين أولاد بايزيد الأول الأربعة الذين طمعوا بالحكم كل لنفسه، ودون أخوته، وانتهى هذا الصراع عام ١٤١٣م بانتصار محمد الأول بن بايزيد على أخوته وتولية السلطة وإعادته توحيد الدولة.

اتجه محمد الأول (١٤١٣-١٤٢١م) إلى اتخاذ أدرنة عاصمة له، وكأنه أراد أن يرسل إشارة إلى الغرب أن الدولة العثمانية ستبقى ترنو ببصرها نحو أوروبا، والقتال ضد البلقان وبيزنطة، وبدأ يتقرب من أمراء الغزو في الأناضول واستمالهم بالصدقة والود إليه، ثم حاول كسب الرأي العام التركي والإسلامي بأن رعى حركة الحاج بيرم ذات الصفة الصوفية والتي نشأت واستمرت بين (١٤٢٩-١٤٣٠م) وما بعدها، وليؤكد تأييد الدولة العثمانية للفرق الصوفية، وك محاولة للرد على حركة الشيخ بدر الدين بن قاضي سماونة التي ثار فيها ضده وقضى عليه بعد ذلك السلطان عام ١٤١٦م، وظلت جذورها قائمة باسم "البكتاشية" وبعض الطرق الصوفية الأخرى.

تبع محمد الأول أبنه السلطان مراد الثاني (١٤٢١-١٤٥١م) واستعاد بعهد هذه قوى الدولة، وقضى على فتنين داخليتين دعا فيهما أميران بحق وراثته العرش، وحاصر القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية البيزنطية عام ١٤٢٢م، ثم هاجم البلقان واحتل صربيا عام ١٤٣٩م، وحارب الهنغاريين بقيادة جون هوينادي، ثم كَوّن هذا الأخير حملة صليبية من فرسان فرنسا وألمانيا وكدول وممالك أوروبية أخرى، مما اضطر السلطان مراد الثاني أن يعقد هدنة لمدة عشر سنوات عام ١٤٤٣م، وأصبح فيها نهر الدانوب الحد الفاصل بين الدولة العثمانية وهنغاريا.

ثم تنازل مراد الثاني عن العرش لصالح ابنه محمد وعمره (١٢ عاماً)، وشجع هذا الأمر المجريين والبابا على دعم فكرة خرق هؤلاء للهدنة الموقعة مع العثمانيين، وتجديد الحملة الصليبية، فاسترجع مراد الثاني العرش من أبنه، والتقى الجيش المتحالف الأوروبي في أدرنة على ساحل البحر الأسود وألحق به الهزيمة الساحقة عام ١٤٤٤م في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر.

كان عهد السلطان مراد الثاني عودة لسياسة التوسع في البلقان التي اتبعتها بايزيد الأول، وتمهيداً لفتح القسطنطينية ودعم الجيش الانكشاري وجعله أداة حربية، وتوسع في استخدام المدفعية والرمي بالبارود وأنشأ شبكة معلومات استخبارية تنقل له ما يجري في الأقاليم الأوروبية.

جاء عهد محمد الثاني المُلقب " الفاتح " بعد حكم أبيه مراد الثاني، فاستمر بسياسة التوسعات واستمر حكمه ثلاثين عاماً (١٤٥١-١٤٨١م)، وكان عمره تسعة عشر عاماً عندما اعتلى العرش وله ميول أدبية وفكرية وروح جهادية مقاتلة لكنه قاسياً وذو شخصية قوية، كرّس جهوده لفتح المدينة العاصمة الحصينة القسطنطينية لكونها وكر المؤامرات الأوروبية ضد بلاده والمسلمين، ومُدعي السلطنة وعرشها، وسبباً في فتن داخلية وحروب أهلية عديدة، وموئلاً لقادة الحروب الصليبية والمروجين لها، ثم أنها مدينة استراتيجية للعثمانيين كجسر حيوي يربط القسم الآسيوي بالقسم الأوروبي، ويحكم الطريق بين أوروبا والأناضول، ولكي يحقق محمد الثاني غايته في فتح القسطنطينية، اتبع عدة خطوات تمهيدية وهي:

١- أوجد قاعدة جديدة في حكم السلاطين العثمانيين عندما قتل أخاه أحمد الذي كان منافسه على السلطنة، واتبعها من بعده السلاطين من آل عثمان بقتل الأخوة ليبقى السلطان الحاكم الأوحده بدون منافس.

٢- عقد اتفاقات مع البندقية وجنوة وفرسان القديس يوحنا في رودس ليتفرغ للقسطنطينية ولكي يعزل إمبراطور بيزنطة عن إيجاد حليف له.

٣- حاصر القسطنطينية بإنجازه قلعة أورملی حصار في منطقة من البسفور على الجانب الأوروبي مقابل قلعة آسيا القديمة أو أناضولي حصار، وليشرف بذلك على المضيق ويمنع كل ما يرسل إلى القسطنطينية من إمدادات ويضمن حرية المرور بين الأناضول وأوروبا لرعاية الدولة العثمانية وسلعها، وعندما حاول الإمبراطور البيزنطي أن يرسل مفاوضين ليمنع بناء هذا الحصن قطع محمد الثاني رؤوسهم وكان هذا بمثابة إعلان حرب.

٤- بدأ السلطان بالاستعدادات العسكرية والاقتصادية، وصنع مدافع كبيرة سُميت المدافع الملكية أول مدفعية أنشئت للحصار، وصنعها له أوربان شخص مسلم مجري.

وقد ساءت ظروف القسطنطينية الاقتصادية واضطرب تموينها، وقلَّ عددها، وحاول إمبراطورها قسطنطين الحادي عشر أن يقوي نفسه عن طريق الصلح مع البابا وإعلان اتحاد الكنيستين الشرقية والغربية، لكن شعبه كان غير راضي عن هذه الخطوة وغاضب عليه، ولم يكن لديه الجند بالعدد الكافي لمقاومة العثمانيين الذين جمَّعوا حول المدينة (١٠٠-١٥٠,٠٠٠) جندي.

حاصر محمد الثاني المدينة (٤٥ يوماً) من ٦ نيسان إلى ٢٩ أيار ١٤٥٣م وكانت مدينة على شكل مثلث أحد أضلاعه على بحر مرة، والثاني على القرن الذهبي في مدخل البسفور، والثالث على البرغريا، وقد هاجمها السلطان من الشمال والغرب، ودكت المدفعية الأسوار دون توقف، ثم أنشأ السلطان (٧٠) سفينة خفيفة وحملها برأ من البسفور إلى خليج القرن الذهبي، وأجبرت المدافعين عن المدينة أن يبعثوا جهودهم على أكثر من جبهة، وقام العثمانيون في ٢٩ أيار

١٤٥٣م بهجوم واسع على باب رومانوس ودخلوه وقُتل قسطنطين بالمعركة وحرب عدد كبير من جنوده إلى جنوة والبندقية.

ودخل محمد الثاني القسطنطينية فاتحاً، وسمح للهاربين من سكانها إلى اليونان بالعودة وخاصة الحرفيين، وسعى لأعمارها بمساعدة السكان من البلقان وآسيا الصغرى والأتراك.

وطبق محمد الفاتح على المسيحيين في المدينة واليهود حقوق أهل الذمة في الإسلام، وأعطى البطريرك اليوناني غناديوس سلطة دينية ودنيوية، على جميع الأرثوذكس، وتحول اسم القسطنطينية إلى استانبول أي مدينة السلام، وانتقل إليها العرش من أدرنة، وتحولت كنيسة أيا صوفيا إلى مسجد وبنى السلطان قسرين الأول عام ١٤٥٨م والثاني عام ١٤٦٧م، وانشأ المدارس، وأسهم فيها العلماء المسلمون والمسيحيون.

كانت نتائج سقوط القسطنطينية هائلة في العالم الإسلامي وأوروبا، فقد سقطت الإمبراطورية البيزنطية بعد تأخير استمر ثمان قرون من لدن المسلمين، وأخذ الخطر الإسلامي - العثماني يهدد أوروبا كلها، بل عدّه المؤرخون نهاية للعصور الوسطى وبدء العصور الحديثة، وتحول السلطان محمد الثاني من سياسي إلى إمبراطور مسلم وبطل تاريخي وفاتح كبير في تاريخ العالم الإسلامي ووريث للأمبراطورية البيزنطية.

ولم يتوقف السلطان محمد الفاتح عند القسطنطينية بل زحف على بلاد البلقان وأخضع صربيا والبوسنة والهرسك ودخلت أعداد كبيرة من الناس في كنف الإسلام والتاج العثماني، بل استولى على المحطات التجارية الرئيسية في بحر أيجيه والتي كانت جنوة تعتمد عليها، واسقط آخر أفراد أسرة باليولوغ البيزنطية الحاكمة في شبه جزيرة المورة، وقاد حملة على ألبانيا تحت زعامة إسكندر بك من جند العثمانيين الذين فروا عام ١٤٤٣م من البلاط العثماني،

وتحول إلى متمرّد ضد العثمانيين محاولاً الحصول على استقلال ألبانيا لمدة (٢٣) عاماً، ولكنه توفي عام ١٤٦٧م فسقطت المقاومة ومعها ألبانيا محمد الفاتح وضمت إلى الدولة العثمانية ودخل أهلها الإسلام.

ثم نشبت الحرب بينه وبين البندقية بعد أن كان قد وقّع اتفاقاً تجارياً معها عام ١٤٥٤م أعطاه حرية التجارة في أراضيّه وخفض الجمرک عن بضائعها بنسبة ٢٠%، وسمح لها بإقامة قنصل في استانبول، لكنه تراجع وهدد محطات البندقية التجارية على الشواطئ الألبانية واليونانية، وهو تهديد لتجارته في البحر المتوسط.

عمل البنادقة على عقد تحالفات مع الفرس الصفويين وإمارة آلاق قوينلو وزعيمها أوزون حسن، على أن يشكّلوا تحالفاً ضد الدولة العثمانية، واستطاع محمد الفاتح أن يهزم أوزون حسن في بابرث قرب أرزنجان عام ١٤٧٣م، وأن يقترب من البندقية ذاتها، مما أجبرها على طلب الصلح، وتنازلت عن قواعدها البحرية، ودفعت جزية سنوية (١٠,٠٠٠) دوقية لكي يسمح لها بالتجارة في البحر الأسود.

فقد تابع السلطان محمد الفاتح خطوات أسلافه في الفتوحات في أوروبا، واستمر بذات الوقت بالتقدم على الجبهة الآسيوية، لكنه كان مؤمناً بإيصال حدود دولته كوريثة للإمبراطورية البيزنطية إلى جبال طوروس جنوباً، والبحر الأسود شمالاً، وبذلك وجّه جيشه عام ١٤٦١م، إلى إمارة طرابزون وضمها إلى أملاكه، وعام ١٤٦٨م ضم إمارة قرمان نهائياً له.

وضرب في الوقت نفسه المماليك الذين ساعدوا قرمان، وصد تركمان إمارة نو القدر، وكان صراعاً مملوكياً-عثمانياً على هذه الإمارة.

لقد فرض السلطان محمد الفاتح نفوذه في شبه جزيرة القرم عام ١٤٧٥م بعد تعاونه مع الزعماء التتر القبليين، وقضى بذلك على النشاط التجاري لجنوة

في البحر الأسود، وتوقف أحد طرق أوروبا مع الهند والشرق الأقصى، ودفع الأوروبيين للبحث عن طريق جديد للوصول إلى الهند في عصر الكشوفات الجغرافية.

وأرسل حملة إلى رودس وفيها فرسان القديس يوحنا من بقايا الصليبيين وهددوا السفن الإسلامية، وحملة أخرى إلى أو ترانتو جنوب شرقي إيطاليا، ففي عام ١٤٨٠م، ولكن الموت لم يتركه لاستكمال مشاريعه، بعد أن أوصل حدود بلاده إلى الغرب نحو بحر الأدرياتيك والشرق نحو تخوم إيران، ووضع أسس الحكم في الأناضول والروملي، وأبدى اهتمامه بالتعليم والعمران والعلم والفن.

إلا أن وفاة السلطان محمد الفاتح قد فتحت الباب على ثورة دامية قام بها الإنكشارية، وحرباً أهلية بين ولديه جم وبايزيد وادعى كل منهما أحقيته بالعرش، وكانت حرباً على وحدة الدولة التي طالب جم باقتسامها مع بايزيد وأعلى نفسه سلطاناً في بروصه وسك النقود باسمه، ولكنه فشل عسكرياً وهرب إلى مصر ومنها إلى رودس، وانتهت حياته مسموماً بعد أن وقع أسيراً في يد ملك فرنسا أثناء حرب الأخير في إيطاليا عام ١٤٩٥.

أما السلطان بايزيد الثاني (١٤٨٠-١٥١٢م) فعُرف بشخصيته الضعيفة والمتردة، وكان مسالماً وحذراً، ويميل للعلم والتصوف، لكنه كان قادراً على ضرب خصومه عند اللزوم. ووجد نفسه في حرب مع المماليك في بلاد الشام بسبب النزاع حول الدويلات المتاخمة في كيليكيا والبستان واستمرت (١٤٨٥-١٤٩١م) ولم تكن لصالح العثمانيين لكن الصلح بين الطرفين أعاد الأمور إلى مجاريها.

دخل بايزيد الثاني في حرب مع تحالف مسيحي من البابا والبندقية وهنغاريا عام ١٤٩٩، وسيطرت البندقية على قبرص، وانتهت الحرب باستيلاء العثمانيين على الموانئ التجارية في البندقية، وكانت بداية سيادة العثمانيين البحرية في

البحر المتوسط، وأظهرت العثمانيين كقوة توازن في السياسة الأوروبية، واستعانت بهم الدويلات الإيطالية المنافسة للبندقية ضدها.

وقد أرسل ملك غرناطة عام ١٤٨٢م إلى البلاط العثماني بمبعوث يطلب من السلطان مساعدته ضد القوات الإسبانية التي هاجمت المملكة، ولم تستطع الدولة العثمانية أن تقدم الدعم والمساعدة لانشغال السلطان في حربه مع جم، ولكنها تركت بحارتها يقوموا بالواجب وعندما سقطت غرناطة آخر المعاقل الإسلامية في أسبانيا عام ١٤٩٢م، وهددت الدول الإسلامية المغاربية بالخطر الصليبي الأسباني، اندفع هؤلاء البحارة العثمانيين بحركة جهاد بحري إسلامي عبر المتوسط لدحر وإيقاف أطماع الأسبان، وعرف هؤلاء بالمجاهدين خير الدين بربروسا وعروج وصالح ريس وكمال ريس وغيرهم، ودخلوا في خدمة البحرية العثمانية وأعطيت لهم المناصب والأوسمة تقديراً لجهودهم البطولية.

وإذا كان بايزيد الثاني أنهى حروبه الأوروبية بعقد الصلح فلأنه تخوف من خطر جدي في الأناضول يهدد السيادة العثمانية فيه، وهي القبائل التركمانية المنتشرة في جبال الأناضول، أثارت التمردات والفتن الداخلية في الأناضول ضد الدولة العثمانية، ولكي تتخلص منهم نقلت أعداداً كبيرة منهم إلى البلقان ووزعتهم وسمّوا البيروك، وبقي قسم من التركمان في جبال طرسوس من تكة إلى مرعش، ووقفوا ضد كل من وقف في محاربة العثمانيين، وظلوا في ثورات مستمرة بعد أن خضعوا لضرائب الدولة العثمانية وتم تقييد حركتهم وتنقلاتهم، وعرفوا بسبب القلنسوة الحمراء التي وضعوها باسم " قزل باش" أو أصحاب الرؤوس الحمراء، ويبدو أن هؤلاء البدو أظهروا ميولاً مذهبية تختلف عن الدولة العثمانية أيضاً.

انضمت هذه القبائل القزلباش منذ النصف الأول من القرن الخامس عشر إلى أحفاد الشيخ صفي الدين في أردبيل على رأس طريقة صوفية عرفت

الطريقة الأردبيلية أو الصفوية اعتمدوا مذهباً "شيعياً" ووجدوا لهم عام ١٥٠١م زعيماً هو اسماعيل بن الشيخ حيدر الذي قضى على الآق قوينلو وضم العراق وامتد إلى جنوب شرقي قفقاسيا شمالاً نحو الغرب وإلى كرمان جنوباً نحو الغرب الإيراني، وإلى نهر الفرات غرباً، وإلى الجنوب لبلاد ما وراء النهر نحو الشرق، ونشر هذا المذهب بكل السبل وانتشر دعاته في الأناضول وتحالف مع البندقية ضد العثمانيين، وأغار على الأناضول عامي ١٥٠٢، ١٥٠٧م. وثار القزلباش عام ١٥١١م في تكة جنوب غربي الأناضول ضد العثمانيين بتحريض منه، واستولى قائداهم الشاه قولي على كوتاهية وهدد بروصة، وكان بايزيد الثاني مريضاً، وقد أنصاره في الجيش، فنجح ابنه سليم في استمالة الانكشارية إلى جانبه، وخلع أباه عن العرش عام ١٥١٢م وحل محله. يبدو عهد السلطان بايزيد الثاني على أنه فترة توقف في توسعات العثمانيين، ورغم هذا فقد ظهرت البحرية ونشط الاقتصاد وخاصة التجارة ونمت المدن كالستنبول وأدرنة وبروصة من مساجد وبنائات وخانات من حيث الجمال والفن والسعة.

ثالثاً: العلاقات بين المماليك والعثمانيين (١٥١٦-١٥٥٠م)

يعد عهد السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠م) الذي تبع حكم والده بايزيد الثاني على العرش فترة مهمة على الساحة العربية، وتم ضم جزء كبير منها إلى الأراضي العثمانية، فكان سليم غازياً عظيماً وأطلقت عليه لقب "باووز أي القلبي" وكان مستبداً بالحكم بشكل مطلق وقبض على الإمبراطورية بقبضة من حديد. قضى على خصومه من الأمراء العثمانيين الذين ادعوا بحقهم في العرش، وفر الآخرون من أمامه، ففرغ إلى الشرق، واعتقد أن سياسة الدولة العثمانية في اتخاذ آسيا ميداناً للفتوحات، ودخل في مفاوضات مع جيرانه الأوروبيين،

علماً أن التحدي الصفوي كان يواجهه من لدن إسماعيل الصفوي، فضلاً عن الاختلاف المذهبي بين الطرفين.

بدأ الشاه إسماعيل الهجوم على الأناضول، وأعد سليم حملة وجيش قوي لمواجهة وسار بجيشه في طريق طويل وصعب وجرت معركة جالديران الشهيرة في ٢٣ آب ١٥١٤، ألحق فيها الجيش العثماني الهزيمة بالصفويين، ودخل سليم بعد أيام تبريز وخطب باسمه في المساجد، وبدأ لشعبه فاتحاً قاهر وتوقف الجيش العثماني عن الزحف نحو الشرق لصعوبة الظروف الجغرافية، وشعور سليم بعدم جدوى التوغل في آسيا بعيداً عن مراكز قوته في أوروبا، وبسبب البرد القارس عاد إلى دياره بعد النصر الحاسم في جالديران، الذي كانت له نتائج مهمة في المنطقة، فضمت الدولة العثمانية إليها ديار بكر عام ١٥١٥م وشرق الأناضول، ودخلت عدة قبائل فيها تحت حكمه، وسيطر العثمانيون على طريق الحرير، تبريز - حلب وتبريز - بروصة ودخلت واردات الدولة مقاطعات ديار بكر الاقتصادية وأوقف تجارة فارس عبر الحرير، ونفى إلى البلقان تجار عاملين في بروصة، ففقطع الشريان التجاري والاقتصادي لبلاد فارس لأن طريق الحرير هو المصدر الرئيس لما يرد بلاد فارس من الذهب والفضة، وكانت نتائج سيئة على الدولة الصفوية، وفقد الشاه احترام الناس واتباعه، وطاعة جنده، وازداد نفوذ زعماء القبائل التركمانية في البلاد الصفوية، أو الانتشار المذهبي خارج إيران، ثم هو نتيجة غير مباشرة لعصيان الانكشارية ورفضهم السير معه إلى أواسط آسيا. فوجد سليم أن عليه السير نحو بلاد الشام وضمها إليه ومد نفوذه إلى العالم العربي والإسلامي المشرقي، وفرض الهيمنة العثمانية على البحر المتوسط. في الوقت الذي حوصرت به الدولة المملوكية بالخطر البرتغالي وفقدت سمعتها وهيبتها كدولة قادرة على حماية المسلمين والدفاع عن الأماكن المقدسة وفشلها في تثبيت نفوذها التجاري الإسلامي والحفاظ

على طريق الهند. أما السلطان سليم فأراد مهاجمة الممالك ليثبت للعالم الإسلامي أن عليه هو حماية الأماكن المقدسة، وأنه المنقذ له من الخطرين الصفوي والبرتغالي، وليبرز زعيماً إسلامياً، ويحقق أحلامه في إمبراطورية شرقية وغربية واسعة، وبذلك استطاع أن يبسط السلطان سليم سيطرته على الحوض الشرقي للبحر المتوسط، كجزء من سياسة الدولة العثمانية البحرية، التي رسمها محمد الفاتح، ثم بايزيد الثاني، وتبناها سليم الأول لينسجم مع الوضع الدولي وطموحه الخاص، فبسط سيطرته على بلاد الشام ومصر وشرقي المتوسط، وأبعد عنه نفوذ البنادقة والقراصنة الأوربيين، وتأمين المواصلات العثمانية وتجارتها، وجهز حملة على رودس عام ١٥١٩م لكن المنية وافته.

لم يقف السلطان سليم عن حد المشرق الإسلامي، بل امتد إلى المغرب العربي وأبعاد الأطماع الأوروبية عنه وتحقيق السيطرة العثمانية على حوض المتوسط من جانبيه، وجاءت الفرصة مع تمادي الملوك الأسبان في ترويج الروح الصليبية في المغرب العربي، فظهر تارة بحر ورياس أشهرهم خير الدين بربروسا نشط في غربي البحر المتوسط والسواحل الأسبانية والإيطالية بعد سقوط غرناطة، وأخذ مع أخيه عروج تقديم يد العون والمساعدة للمسلمين في المنطقة، وبالفعل دخلت الجزائر عام ١٥١٩م تحت النفوذ العثماني واتخذها العثمانيون ركيزة للعمليات العسكرية غربي المتوسط، والصراع مع الغرب وخاصة الأسبان.

استطاع العثمانيون منع تطويق العالم الإسلامي من لدن البرتغاليين، بعد أن ثبت إخفاق الممالك في هذا المجال، وشعر السلاطين العثمانيون أن واجبهم الحفاظ على مفهوم الجهاد، والاحترام والحفاظ على حرمة الحرمين الشريفين، وعدّوه شرفاً مقدساً، وتلقب سليم "خادم الحرمين الشريفين" عندما دخل حلب بعد مرج دابق.

وقد أهتم السلطان سليم بالحفاظ على طريق البحر الأحمر والمحيط الهندي التجاري ليكون بيد المسلمين وإبعاد البرتغاليين وصدّهم عن تهديد العالم العربي والإسلامي، أو الدولة العثمانية نفسها، ونجح البرتغاليون بتحالفاتهم مع الصفويين والأحباش من الوصول إلى البحر المتوسط وأبدى سليم اهتماماً كبيراً بهذا الأمر وكلف سليمان ريس بإنشاء أسطول حربي في السويس، وتوجه الأسطول إلى اليمن وعدن، وضم إليه سواكن على الساحل الغربي للبحر الأحمر، ولم يمنع دخول البرتغاليين إليه، والحفاظ على الطريق التجاري مفتوح إليه.

وعندما جاء السلطان سليمان بعد وفاة والده سليم أكمل مسيرته بهذا المجال، وحاول انتزاع السيطرة من البرتغاليين على البحر الأحمر، وأرسل حملات بحرية إلى الهند بطلب من الملوك المسلمين في الهند للوقوف بوجه البرتغاليين، مثل حملة خادم سليمان باشا والي مصر عام ١٥٣٨م، وحملة بيرى ريس عام ١٥٥١م لطرد البرتغاليين من الخليج العربي، وحملة سيدي علي ريس عام ١٥٥٣م، ومساعدته أحمد غران في شرقي الحبشة الذي كان في حرب ضد الأحباش والبرتغاليين الذين جاءوا لمساعدتهم عام ١٥٤١-١٥٤٣م.

وبعد ضم السلطان سليمان العراق عام ١٥٣٤م ثم اليمن عام ١٥٣٩م والإحساء عام ١٥٥٢م وسواكن وزيلع ومصوع وساحل السودان وأرتيريا جزء من هذا المخطط العثماني لوقف الزحف البرتغالي في البحر الأحمر. وظل العثمانيون يتابعون هدفهم هذا حتى أواخر القرن السادس عشر. حيث قام الأسطول العثماني عام ١٥٨٥م بإبعاد البرتغاليين من بعض المدن الإفريقية الشرقية، ووافق حاكم ممباسا على تبعية الدولة العثمانية.

وضمنت هذه المحاولات للعثمانيين السيادة في البحر الأحمر، وتأمين طرق المواصلات البحرية بين الحجاز ومصر، والحصول على موارد قطعها

البرتغاليون من قبل، واستعادة ما تدره التجارة الهندية مع مصر وبلاد الشام والتي تُقدر بـ ١٠٠ مليون أُنجة سنوياً عام ١٥٢٨م أي ثلث واردات الدولة.

لا بد علينا أن نبين طبيعة العلاقات المملوكية - العثمانية التي وصلت إلى مرحلة التصادم في عهد السلطان سليم الأول، والتي توجت في معركة مرج دابق ٢٤ آب عام ١٥١٦م شمالي حلب، وانتصر فيها العثمانيون بفضل سلاح المدفعية والتفوق العسكري العثماني والأسلحة النارية، فضلاً عن خيانة خاير بك نائب حلب وصلاته مع السلطان سليم واتفاقه معه على شروط معينة تجعل دخول السلطان سليم إلى بلاد الشام يسيراً، فدخل سليم الأول حلب دون قتال بعد أن أضعف خاير بك معنويات السكان والجيش، واستقبل سليم الخليفة العباسي المتوكل على الله وثلاثة من قضاة القضاء وحضر صلاة الجمعة وأضيف لاسمه لقب "خادم الحرمين الشريفين" واستولى على أموال وإقطاعات مملوكية كبيرة.

وسار سليم من حلب إلى دمشق وحماة وحمص وسُلمت له دمشق دون مقاومة بعد اتفاق العلماء والمشايخ على ذلك، بعد أن غادرها جانبردي الغزالي نائبها، وسُلمها إلى ناصر الدين بن حنش أمير البقاع، ودخل السلطان سليم دمشق في ١٠ تشرين الأول ١٥١٦م وبقي فيها شهرين ونصف وضع فيها النظم العثمانية واستقبل بعثات بعض الأمراء المحليين الوافدة إليه من جنوبي بلاد الشام، وزيارة بعض معالمها الإسلامية.

في هذا الوقت كان سليم يراقب أوضاع القاهرة وقد أصبح فيها طومان باي سلطاناً، ويبدو أن لم يُرد المواجهة مع المماليك ويفضل الحل السلمي، فعرض على طومان باي البقاء في مصر على أن يجعل الخطبة والسكة باسمه، مع تولية سليم من يراه على القلاع، ولكن السلطان المملوكي الجديد رفض هذا العرض وقتل الرُّسل.

وتقدمت جيوش سليم نحو جنوب سورية، وقرب غزة اصطدمت بقوات مملوكية بقيادة جانبردي الغزالي، ولكن النصر كان لحليف العثمانيين، وأسر الغزالي، ولكن فر لتعاونه مع العثمانيين ضد طومان باي.

سار سليم من غزة نحو القاهرة عبر الصحراء، وخرج المماليك إلى الريدانية، ولكن التف العثمانيون حولهم وجرت معركة ضارية في ٢٣ كانون الثاني ١٥١٧، وهُزم المماليك وانتصر العثمانيين وراجع طومان باي إلى القاهرة وتبعه الجيش العثماني. وسبق الخليفة المتوكل على الله السلطان سليم إلى القاهرة ليهدأ الناس ويكسب عطفهم، ودخل سليم القاهرة في ٢٦ كانون الثاني ١٥١٧م. ولكن كان العكس حيث اصطدم المماليك مع العثمانيين انتهت بتسليم المماليك أنفسهم وهروب طوماني باي والتجائه إلى شيخ بدو البحيرة حسن بن مرعي وتحت تأثير إغراءات سليم له بتقديمه على جميع مشايخ البدو وإقطاعه المنطقة التي يقيم فيها أن سلم طومان باي إلى السلطان سليم فأمر بشنقه على باب زويلة في ١٣ نيسان ١٥١٧م.

وزار سليم الأول الإسكندرية وتفقد الأسطول العثماني فيه بقيادة بيرى باشا، وقام ببعض التنظيمات السريعة في مصر، وقرر العودة إلى بلاده لا سيما أن الأنباء وصلته عن تحرك الشاه إسماعيل في كردستان، وعين ضاير بك والياً على مصر، وتوجه إلى دمشق، وسبقه إلى استانبول الخليفة العباسي وعدد من الصناع المصريين. وصل سليم الأول إلى دمشق عائداً في ٧ تشرين الأول ١٥١٧م، والتقى عدداً من القبائل، وعلق الراية العثمانية الحمراء على الجامع الأموي، وقمع تمرد ناصر الدين بن حنش في لبنان، وأمر ببناء جامع على ضريح الشيخ محيي الدين بن العربي، وعين جانبردي الغزالي والياً على الشام، وسار سليم من دمشق إلى حلب واستانبول.

فسقطت الدولة المملوكية على يد السلطان سليم، وبدأت الدولة العثمانية كقوة إسلامية وتلقّت فروض الطاعة والولاء من الدولة والأقاليم مثل شريف مكة بركات بن محمد وأرسل ابنه أبا نمي محمد حاملاً معه مفاتيح الكعبة الشريفة فثبّته في حكم الحجاز نيابةً عنه. وأصبح السلطان سليم الحامي الفعلي لمكة والمدينة وخادم الحرمين الشريفين وأصبحت له كسوة الكعبة، وسفر الحجاج والمحمل والدفاع عن الأماكن المقدسة ضد التهديدات الخارجية.

وقدمت القوات المملوكية في اليمن الولاء للسلطان فثبّت أميرها رمضان نائباً عنه في اليمن. وانضم إلى السلطان الجزائر كما أشرنا إلى ذلك، وأصبح العالم الإسلامي تحت لواء السلطان الممتد من آسيا إلى إفريقيا، وأصبح الخليفة العباسي المتوكل على الله تحت نفوذ السلطان سليم الأول وانتزع لقب " خليفة المسلمين " ، وتبنى سليم القضايا الإسلامية وحماية الأماكن المقدسة وضم دمشق عاصمة الأمويين والقاهرة عاصمة الخلافة الثانية.

ويظهر أن السلاطين العثمانيين لم يتلقبوا بلقب الخليفة أو يتخذوا " الخلافة " من ألقاب بني عثمان بحكم قوتهم ونفوذهم منذ عهد السلطان سليم، وأنهم حكموا العالم الإسلامي الذي أصبح تحت رايته، وممارسة الجهاد وحماية هذا العالم من الأعداء، فهم يقيمون عملهم على أساس دورهم هذا الشبيه بدور الخلفاء السابقين، فلم يظهروا اهتماماً بهذا الأمر والانتصارات لازالت تتواصل. وضم السلطان سليم المشرق والمغرب الإسلامي، وفتح الباب على الصراع مع الصليبيين سياسياً واقتصادياً والسيطرة على البحر المتوسط، وشعر المسلمون أن انتصارات العثمانيين في الشام ومصر وأماكن أخرى إسلامية إنما تكسبهم الحب والاحترام.

برز السلطان سليمان ابن سليم ليحكم العرش العثماني (١٢٥٠-١٥٦٦م) وصلت الدولة في عهده إلى أوج توسعها وقوتها في العالم الإسلامي، ونظم الأوضاع الداخلية والإدارية، وسنّ القوانين حتى لُقّب بـ "القانوني" بمساعدة من

وزيريه إبراهيم باشا ومحمد الصقلي، وواصلت الدولة في عهده إنجازاتها إدارياً وسياسياً وحضارياً وأبرزها مسجد السلمانية في استنبول، وواصل السلطان سليمان حركة الجهاد والفتوحات على سيرة أسلافه.

كانت خطط السلطان سليمان القانوني هي تثبيت فتوحاته وترسيخ أقدامه في شرقي أوروبا، والسيطرة على البحر المتوسط، والسيادة على العالم الإسلامي المشرقي، والسيطرة على المنافذ المؤدية للهند والتجارية خاصة، والتصدي للبرتغاليين. بدأ السلطان سليمان هدفه في الاستيلاء على بلغراد مفتاح أوروبا الوسطى عام ١٥١٢م، وهجم بقوة على المجر وانتصرت القوات العثمانية في معركة موهاغز عام ١٥٣٦م، ودخلت العاصمة بودا، وأقامت على عرشها أحد نبلائها بالمجر، وعلى أن يقدم لها الجزية ويعترف بتبعيةها، ووصل سليمان إلى حدود فيينا عاصمة الإمبراطورية الجرمانية الرومانية المقدسة عام ١٥٢٩م. وسبب هذا قلق أوروبا والبابوية، وأدى الانقسام بين الملوك الأوروبيين إلى عدم تمكنهم من قيادة حملة صليبية ضد العثمانيين، بل إن ملك فرنسا اتبع سياسة جديدة تغلب فيها مصلحته بأن سعى لعقد معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية ضد خصمه شارل كان ملك أسبانيا، وحصول فرنسا على معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية وتسمح لها بالتجارة في الدولة العثمانية بشروط حسنة وعرفت " بالامتيازات" عام ١٥٣٥م فاحتدم الصراع مع الإمبراطورية الجرمانية المقدسة وأسبانيا في البحر المتوسط وشرقي أوروبا، وروابطها تجاه السلطان سليمان مع البروتستان وحثم على التعاون مع ملك فرنسا ضد الإمبراطور الجرمانى، فكانت الوحدة الدينية تتصدع في أوروبا نتيجة حركة الإصلاح الديني البروتستنتي عام ١٥١٧م. فكان هدف الدولة العثمانية هو تشجيع البروتستانت ودعمهم في القرنين (١٦، ١٧م) وإبقاء أوروبا منقسمة على نفسها، وأضعاف الإمبراطورية المسيحية ومنع تجدد الحروب الصليبية ضدها، ومنحت بذلك

إنكلترا البروتستانتية عام ١٥٨٠م امتيازات مشابهة للتي منحتها لفرنسا الكاثوليكية، ثم مع هولندا عام ١٦١٢م الكالفنية.

واستمرت حرب السلطان سليمان القانوني مع آل هابسبورغ في شرقي أوروبا، وكانت الدولة العثمانية حريصة على وجودها في هنغاريا التي يريد الإمبراطور انتزاعها، ودخل سليمان في حرب بتعاون مع فرنسا ضد هنغاريا ونجح فيها وألحق بודה بأراضيه. أما في البحر المتوسط فقد سارت خطى السلطان سليمان القانوني على أساس تحالفه مع فرنسا، فاستولى على رودس علم ١٥٢٢م، وطرده فرسان القديس يوحنا منها، وأعطى خير الدين بربروسا "قبطان باشي" وأمير البحر في القوات البحرية العثمانية، وقام الأخير بغزو الساحل الإيطالي، وانتزع تونس من الأسبان عام ١٥٣٤م قاعدة حربية له، بل فكر سليمان بغزو إيطاليا بمساعدة فرنسية، واستولى على حصن البندقية عام ١٥٣٧/١٥٣٨م وانتصر الأسطول العثماني على التحالف البحري الأوروبي، ودخل البندقية عام ١٣٥٨م وظل هذا التفوق العثماني البحري حتى معركة ليبانتو عام ١٥٧١م.

في هذا الوقت قام شارلكان بحملة على الجزائر ليحطم قوة بربروسا والأسطول العثماني، لكنه في النهاية هُزم وأنسحب، في الوقت الذي عاد فيه سليمان القانوني عام ١٥٤٣م ليتوغل في هنغاريا وتحت تصرف فرنسا وضع (١١٠) من السفن الحربية بقيادة بربروسا وانضم إليها (٥٠) سفينة فرنسية، وفرضت الحصار على نيس، وقضى الأسطول العثماني الشتاء في طولون وظل التعاون الفرنسي-العثماني قائماً في عهد هنري الثاني وقبله فرانسوا الأول، واحتل العثمانيون كروسيكا بالتنسيق مع فرنسا عام ١٥٥٣م. حاول العثمانيون أيضاً عام ١٥٥٠م أن يطردها فرسان القديس يوحنا من طرابلس الغرب ومناطق أخرى استوطنوها مثل مالطا، بعد أن أزعجوا العثمانيين بالقرصنة البحرية ضد

سفنهم، ونجح العثمانيون في استعادة طرابلس الغرب ١٤ آب ١٥٥١م إلا أنهم فشلوا في حصار مالطا في صيف عام ١٥٦٥م.

أما الاتجاه الآخر للتوسع العثماني فهو الوطن العربي والمنافذ المؤدية إلى طريق الهند التجاري، فقد تم ضم العراق إلى الدولة العثمانية، فسيطر سليم الأول على الشمال ومنها الموصل من قبل وبقيت بغداد بيد الصفويين، وسعى السلطان سليمان لمد نفوذه إلى الخليج العربي وبغداد عاصمة الخلافة العباسية والتدخل المذهبي الفارسي في الأناضول، وضرب التحالف بين شارلطان والشاه الصفوي ضد الدولة العثمانية، وأرسل سليمان حملة بقيادة إبراهيم باشا عام ١٥٣٣م، احتلت تبريز ثم تقدمت إلى بغداد وخضعت للعثمانيين في ٣١ كانون الأول عام ١٥٣٤م، وسيطر على البصرة أيضاً بعد أن قدم إليها ولاته للسلطان، وأصبح نفوذ العثمانيين يصل إلى الخليج العربي والبحر المتوسط عبر بغداد و حلب، وبغداد دمشق، ثم للبحر المتوسط، لكنه كان طريقاً مقصوراً في قدرته على الوصول للهند والشرق الأقصى الخاضعة للبرتغاليين.

اتجه سليمان القانوني إلى اليمن عام ١٥٣٨م، وكلف واليه على مصر سليمان باشا الخادم، صاحب الحملة البحرية إلى الهند ضد البرتغاليين، وفي طريقه كان عليه أن يسيطر على اليمن، فاحتل عدن، ثم أخضعت الدولة العثمانية اليمن لها وحوالتها "بطريركية" عام ١٥٤٠م وأرسل إليها ولاية عثمانيين. لكن الأمور لم تستقر إلى أن أرسل العثمانيون حملة سنان باشا والي مصر عام ١٥٦٩-١٥٧٠م في عهد السلطان سليم الثاني لتوطيد الحكم العثماني فيها، وسمي "الفتح العثماني الثاني".

ثم تابع العثمانيون حملاتهم شمال السودان، وساحل البحر الأحمر وجنوب مصر، "وتكوين ولاية الجيش" عام ١٥٥٧ك وتضم سواكن ومصوع وزيلع وهي

موانئ مهمة، ثم الاستيلاء على القطيف في الخليج العربي بالساحل الشرقي، والبحرين عام ١٥٥٤م.

- الجهاد البحري في حوض البحر المتوسط

بعد سقوطه الأندلس وغرناطة خاصة عام ١٤٩٢م آخر المعاقل الإسلامية، وانتقل المغاربة إلى شمال إفريقيا حتى نهاية القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر.

لا يمكن تجاهل أن نهاية العصر الوسيط قد مثّل فيه المغرب العربي حلقة وصل بين قوتين كبيرتين الأولى في جنوب أوروبا هي البرتغال وإسبانيا، والثانية في شرق المتوسط وأوروبا الشرقية هي الدولة العثمانية، وتحول المغرب العربي منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر بالنسبة لأوروبا جسر للعبور نحو إفريقيا الغربية والهند عبر سواحله المترامية وموانئه. وكان في نظر العثمانيين منطقة مهمة واستراتيجية بحيث المصالح الاقتصادية تحل محل البواعث الدينية والتي دفعت بالمواجهة السياسية والعسكرية الإسلامية مع القوى الصليبية طوال القرن السادس عشر وما نجم عنه من عدوان وغزو وأعمال وحشية نقلتها الروايات التاريخية ارتكبتها الصليبيون بحق الشعب المغربي ومقاومة بأسلة لرجال البحر والرياس في مواجهة الصليبيين.

وبدأ عصر جديد من الصراع التاريخي بين الإسلام والغرب في هذا القرن ليكمل سلسلة الحملات الصليبية منذ القرن الحادي عشر الميلادي واتخذت من البحر المتوسط ميداناً للصراع ويبدو أن العثمانيين قد ورثوا نظرة العرب إزاء ملكية البحر المتوسط وإقامة " مملكة الإسلام " منذ القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي.

كانت دول المغرب العربي قد شهدت توحداً وقوةً في عهد الأدارسة (٧٨٩-٩٢٦م) والمرابطين (١٠٥٦-١١٤٧م) ثم الموحدين (١١٣٠-١٢٦٩م) وكانت دولة الموحدين من أبرز القوى الإسلامية التي يحسب حسابها في أوروبا والعالم الإسلامي.

كانت التجارة عاملاً رئيساً في التعامل بين الموانئ والمدن الإيطالية والسواحل المغربية والمطلة على البحر المتوسط والمتجهة منها إلى الدول الإفريقية والسيطرة العربية الإسلامية على بلاد الأندلس الذي أضاف بُعداً جديداً لهذه التجارة وانتعاشاً للحواضر في بلاد المغرب العربي.

إلا أن عوامل داخلية في النظام المغربي أسهمت في الضعف والانحلال، وسيطرت سلاطين وأعيان على الثروات والأراضي ومصادر التجارة، ولم يحصل أبناء الشعب على نصيب من الأموال، والصفة الدينية للسلطين قد جعلت السكان والأهالي يغيضون النظر عن الكثير من الاستغلال والسيطرة المالية والسياسية، وجعل بمرور الوقت الهوية تتسع بين الحكام والسلطين وأبناء الشعب، وقيام منازعات بين القيادات التي تحكم البلاد وضاعف من الضعف وعجل بنهاية عصر القوة وظهور الانقسام والصراع.

انقسمت دولة الموحدين إلى ثلاث إمارات سيطرت على المغرب العربي بين مرين، وبني حفص، وبني عبد الواد في المغرب الأقصى، والأندلس والأوسط على التوالي.

دخلت بلاد المغرب عهداً من الصراعات العسكرية بين هذه الدول الثلاث أدت إلى أضعافها وتشتيت قواها، وإهدار أموالها وثرواتها وسقوط القتلى من السكان، وحروب داخلية استهلكت البلاد، ولم تسمح بالاستقرار والازدهار الاقتصادي والحرفي، والعودة إلى النظام الزراعي المرتبط بالأرض كأساس للحياة والتبادل التجاري، مع ضعف للحياة الثقافية والأدبية والعلمية، وعدم

الاستقرار للأمن وغياب السلطة المركزية للدولة ووصل ببعض هذه الدول أن تتعاون مع الأوروبيين ضد أبناء جلدتهم لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية، وهذه الممارسات والأوضاع جعلت السلطة تتفصل عن الشعب وتسود حالة عدم ثقة بينهما مما أضعف الدولة المغربية وساعد في تقوية أطماع ونفوذ الدول الأوروبية في جنوب غرب أوروبا.

- نمو القوى الأوروبية:

شهد النصف الثاني من القرن الخامس عشر تطورات كبيرة في شبه الجزيرة الأيبيرية أثرت في مستقبل هذه المنطقة وعلاقاتها بالعرب والمسلمين فيها وفي شمال إفريقيا.

كانت أوروبا تعيش في هذه المرحلة ضعفاً وانحلالاً في النظم الإقطاعية ووصل أوجّه في العصور الوسطى، وظهرت القوميات الحديثة والقوى البرجوازية الناشئة بعد أن قضت الحروب الصليبية على أعداد كبيرة من النبلاء وإضعاف لسلطة الإقطاعيين ونمو الطبقة الوسطى التي ازدادت ثرواتها بحيث تكاملت النظرة إلى القوميات الحديثة.

أصبح العصر الحديث يعتمد على حركة الأموال والتجارة والسفن التجارية ووسائل العمل، وانتشار الطرق والمواصلات عبر البحار والمحيطات ساعد في نمو الوحدة القومية للدول الأوروبية وتسهيل المعاملات التجارية واعتماد طبقة التجار الناشئة على وسائل جديدة في النقل عبر حركة السفن والبحار.

إلا أن الصراع الإسلامي - الصليبي لم يكن لينتهي رغم هذا التقدم الذي حصل في الجانب الأوروبي وشهدت العصور الحديثة رغبة الملوك وأبناء الطبقة الوسطى وأصحاب رؤوس الأموال والتجار وحاجة أوروبا إلى مراكز تجارية جديدة وكأنها تسير نحو النظام الرأسمالي ومرحلة الاستعمار بفعل التغيرات

المالية والاقتصادية التي شهدتها، وأخذت الدول الأوروبية تبحث عن الأموال والذهب وتجده في عالم ما وراء البحار وتريد السيطرة على التجارة العالمية والوصول إلى العالم الجديد واعتمدت الكشوف الجغرافية وفي مقدمتها أسبانيا والبرتغال اللتان قامتا بدور هام ورئيس في هذه العملية التجارية والاستعمارية معاً.

كانت إسبانيا قد توصلت في النصف الثاني من القرن الخامس عشر إلى توحيد الوحدات الإدارية فيها وضمت لبعضها ووصلت إلى وحدتها باتحاد مملكتي أركون وقشتالة بزواج الملك فرديناند على ملكة الثانية أزابيلا وحققت الدولة الملكية القومية أو الوحدة الأسبانية بعد أن قضت على الوجود الإسلامي فيها.

لكن هذه الوحدة كانت مرتبطة في شبه الجزيرة الأيبيرية بصفة دينية هي "المسيحية الكاثوليكية" فضلاً عن نداء أزابيلا "إعادة غزو الأندلس" في تأجيج حالة العداء مع المسلمين الباقين في الأندلس، والمغاربة في الجانب الإسلامي الآخر من حوض البحر المتوسط.

بدأت المعركة بين الأسبان والمسلمين استخدم فيها الصليبيون كل أشكال العدوان والتعصب ضد السكان المقاتلين والمدنيين، والقسوة الشديدة التي ارتبطت بنظام محاكم التفتيش في أسبانيا وذلك إما بقبول دخول المسيحية أو الخروج من الأندلس أو القتل، مع تطلع هذه القوى الصليبية إلى ما وراء البحار لإيصال قواعد بحرية إلى المستعمرات ورفض الهيمنة العسكرية والتجارية عليها.

وهكذا فإن العصور الحديثة في أوروبا وفي القرن السادس عشر كانت تعني حدوث تحولات جذرية في تركيبة بنية المجتمعات الأوروبية تعني حدوث تحولات جذرية في تركيبة بنية المجتمعات الأوروبية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وساعد على ظهور الدول الملكية القومية في التغلب على الإقطاع

وبقايه وذلك في غرب وجنوب غرب أوروبا (إنكلترا وفرنسا) و (أسبانيا والبرتغال).

- الغزو الصليبي لسواحل المغرب العربي

بدأ الأسبان والبرتغاليين عملياتهم العسكرية من أجل السيطرة على المغرب العربي، والالتفاف حول العالم الإسلامي والوصول إلى طريق القوافل، ووصلت سفن البرتغاليين إلى الساحل الإفريقي الذي تمر فيه القوافل القادمة من السودان الغربي، وسموه نهر الذهب Rio Deoro ثم إلى الرأس الأخضر، وأنشأوا القلاع على نقاط الساحل، وواصل برثلميو دياز طريقه صوب الجنوب واكتشف رأس الرجاء الصالح، ودخل إلى المحيط الهندي ووجدت البرتغال الطريق إلى الهند أو الشرق الأقصى مصدر القوافل والحرير والسيطرة على تجارتها التي تصدرها إلى أوروبا وتتقاضى ثمنها ذهباً.

أما أسبانيا فقد تمكنت من خلال فاسكودي جاما من السيطرة على الذهب في أمريكا والاستغلال الزراعي في العالم الجديد وردت عليها محاصيل ومنتجات كثيرة، وكانت هذه العمليات قد أدت إلى انتزاع التجارة من العرب والمسلمين والسيطرة على المواد الخام، ولتكمّل مسيرة طرد "الموريسكيين" من الأندلس والصراع الإسلامي الصليبي وزيادة العداء بين المغاربة والصليبيين.

دفعت هذه العوامل السياسية والاقتصادية والتجارية الصدام في العلاقات العربية الإسلامية من جهة والمسيحية الكاثوليكية من جهة أخرى، تحت ادعاءات إزايلا إنها قد كتبت في وصيتها ضرورة قيام الكاثوليك بغزو المغرب وتحويله إلى المسيحية ورفع الصليب " الأسباني " بدل الهلال " الأندلسي " وأسهمت هذه الدعاية العدائية في استمرار المعارك رغم أنها ليست الأراء دينياً بدوافع اقتصادية أساساً.

اشتملت خطط الأسبان والبرتغاليين على تطويق المغرب العربي، واحتلال موانئه المطلة على المتوسط، وأقاليم إفريقيا الواقعة إلى جنوبه، وتحويل المغرب العربي إلى الكاثوليكية المسيحية، فظهر وكأنه صراعاً بين نظامين الأول إقطاعي كلاسيكي، والثاني يزداد ثراءً وتجارةً ويسعى للسيطرة على الطرق والأسواق والمواصلات من أيدي المسلمين، وإصرار الأسبان والبرتغاليين على "إعادة الغزو" وتبلور الموقف بشكل حرب دينية "صليبية" واجهة جهاد إسلامي مما بلور بشكل واضح شخصيتي الفريقين المتصاعدين طوال القرن السادس عشر.

بدأ البرتغاليون احتلال موانئ المغرب الأقصى ثم احتل الأسبان مليلة وطرابلس، واحتل البرتغاليون سبتة عام ١٤١٦م ثم المرسى الكبير عام ١٥٠٥م، وقتلوا فيها أربعة آلاف مسلم وأسروا ثمانية آلاف آخرين، واحتلوا جزيرة صغيرة مواجهة للشاطئ الإفريقي واتخذوها قاعدة حربية للهجوم على ذلك الشاطئ التي أصبحت فيما بعد نواة لمدينة الجزائر الحديثة.

وقد مارس البرتغاليون أساليب وحشية بشعة ضد السكان، إلا أن الاحتلال الأسباني على طول الساحل قد جعل القواعد الأسبانية منيعة أمام السكان المحليين والقوى المجاهدة، في الوقت الذي بدأت فيه البحرية الإسلامية تتقوى في مدن شمال إفريقيا وتشن هجماتها على الموانئ الخاضعة للاحتلال.

استمر الأسبان في هجماتهم ووسّعوا نظامها بعد عام ١٥٠٨ بتولي الأميرال بدرو نافدار قيادة الأسطول الأسباني، واستولى عام ١٥٠٩ على حجر باديس، ثم عام ١٥١٠ دخلوا وهران وبجاية، ودمروا ميناء طرابلس، ودفعت موانئ دكس والجزائر الجزية لهم، ويرى المؤرخ عبد الهادي التازي أن الهدف الأبعد بالنسبة للأسبان كان منذ البداية الوصول إلى فاس العاصمة الإسلامية الأولى للمغرب وإسقاطها بين أيديهم.

وحاول بنوزيان في تلمسان أن يواجهوا هذا الهجوم الأسباني واحتلال وهران، ولكنهم فشلوا في ذلك لضعف إمكاناتهم العسكرية والاقتصادية وحدثت حركات انفصالية بينهم للوصول إلى السلطة وهم يحاربون الأسبان، وانتهى الأمر إلى عقد الصلح بينهم وبين الأسبان عام ١٥١٢ واعترفوا فيه باحتلال أسبانيا لوهران، وظهروا بذلك أمام الشعب بأنهم متكاسلون عن تحرير البلاد ويتفاهمون مع الأعداء في وقت تشق فيه حرب دينية علنية وأدى ذلك إلى انفصال القاعدة عن السلطة، وإضعاف بنية المعسكر المدافع عن المنطقة.

وحاولت قيادات أخرى عن مناطقها مثل أمراء طرابلس الذين استعانوا بأمراء فاس ضد الأسبان ولكن هذا التعاون أغضب الحفصيين والقيادات الأخرى في شرق الجزائر وانقسموا فيما بينهم بدلاً من أن يتحدوا ضد الأعداء، وقد هيأ كل ذلك الظروف لظهور قوى وطنية جديدة من السكان أخذت على عاتقها مواجهة الأعداء والدفاع عن السواحل المغربية.

- الجهاد البحري ضد الصليبيين

كان الصراع في الحوض الغربي للبحر المتوسط في نهاية القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر له دور كبير في تطور الأوضاع الإقليمية والدولية في المغرب العربي، والكفاح الشعبي ضد الصليبيين لمواجهة حركة التنصير، واشتملت أيضاً على صراع داخلي بين العناصر الوطنية نفسها والقيادات الموجودة، وأدت من جانب آخر إلى بلورة حركة جهاد إسلامي بحري يصل إلى مرحلة نشوء إمارة في بلاد المغرب العربي تحت راية الجهاد وتحرير المدن والموانئ من أيدي الصليبيين وتوحد شرق المتوسط مع غربه، وقضت بالتحالف مع الدولة العثمانية على بقايا القوى المحلية الضعيفة كالحفصيين وبنو زيان.

كان الغطاء الديني للحملات الأسبانية والبرتغالية ورفع شعار " إعادة غزو الأندلس " واسترجاع الحكم من المسلمين سبباً في بلورة الصراع الديني الإسلامي - الصليبي في القرن السادس عشر، وكان الاستخدام في مصطلح "الصليبية" يعود أساساً لنفس الأغراض زمن الحروب الصليبية المبكرة في القرن الحادي عشر الميلادي من أجل إثارة مشاعر الشعوب الأوروبية بالوابع الديني وتآليبهم ضد المسلمين، لكنه في الواقع كان يُخفي وراءه أهدافاً سياسية واقتصادية تغيب عن وعي الشعوب الأوروبية حينذاك.

فضلاً عن المشكلات الداخلية في بعض الدول الأوروبية سواء في الجوانب الإدارية أو الاقتصادية، والتي وجدت فيها القيادات من ملوك وأمراء فرصة بالتحالف مع الكنيسة لتحقيق أهدافها بالتوجه إلى خارج شبه الجزيرة الأيبيرية نحو المغرب العربي.

وقد استخدمت الدولة القومية الطابع الديني والمسيحية المذهبية ضد الموريكيين في الأندلس لإثارة الحماس القومي والديني، ومع المغاربة بعد ذلك باستخدام شتى أساليب العنف والقسوة، والضغط عليهم بهدف التبشير والدخول في المسيحية، وكان الكثير من المسلمين خرجوا من البلاد وقصدوا موانئ إسلامية أخرى، وخرجت السفن الأسبانية تتعقبهم في البحر المتوسط وحلّلت أن تأسرهم قبل الوصول إلى موانئ شمال إفريقيا، وكان الذين يصلون من مسلمي الأندلس يستصرخون السكان للدفاع عن بلادهم، وكانت عمليات تعقب هؤلاء الناجين فيها الكثير من الوحشية وقسوة الانتقام وانتهاك الحرمات، وكانت بحق حرب صليبية جاء الجهاد الإسلامي أكبر عملية ردّ تجاهها.

أظهرت هذه الأوضاع الحاجة إلى قيادات جديدة بدل القوى المحلية والإمارات التي تعاني من الضعف والانقسام، وضرورة توحيد القوى المجاهدة من السكان المحليين ورجال البحر والريّاس للدفاع عن السواحل المغربية ضد

الصلبيين، والذين أطلق عليهم الكتاب الغربيين تسمية خاطئة "القراصنة" والمقابلة لمفهوم الجهاد البحري و "التسابق البحري" عندما كان الرجال يخرجون من سفنهم لمهاجمة سفن الأعداء والدفاع عن سواحلهم وحرمة الإسلام وحرية الموانئ والمدن في المغرب العربي.

وبرزت رجالات من البحارة المسلمين سجلت مواقف بطولية في مواجهة الصليبيين أبرزهم خير الدين بربروس وأخيه عروج، واللذان اتخذوا من جزيرة "جربة" موقعاً بحرياً وقاعدةً لجمع المتطوعين ومواجهة الأعداء، وبدأ عروج نشاطه عام ١٥٠٩ وامتلك عشر سفن واشتهر اسمه في قيادة الجهاد البحري ضد الغارات الأسبانية، وطلب منه رجال القبائل في الجزائر أن يقدم لهم المساعدة في استرداد ميناء بجاية من أيدي الأسبان، وكانت تعد أكبر ميناء في المنطقة الشرقية من المغرب الأوسط آنذاك، ونجح عروج في أن تكون بجاية أول ميناء يتمكن المسلمون من تخليصه من حكم الأسبان وذاع صيته ونقل قاداته من جربة إلى ميناء جيجل في الجزائر.

نجح عروج عام ١٥١٦ في صد هجوم أسباني على ميناء الجزائر وسار بطريق بري على رأس ٨٠٠ رجل عربي و ٥ آلاف متطوع جزائري ومعه أسطول محمل بالمجاهدين، ومسلحاً بالمدفعية لضرب الحصول الأسبانية أمام السواحل، وتمكن من تثبيت مواقعه أمام المواقع الأسبانية وإقامة سلطته وحكمه وسيطر على مدن وأقاليم الجزائر الواحد تلو الآخر، وفي الوقت الذي غضب فيه الناس من حكم بني زيان وعدم قدرتهم على مواجهة الصليبيين، ووصل الأمر إلى تلمسان التي حشدت جهودها مع المجاهدين، وسار عروج عام ١٥١٧ على رأس قواته إلى تلمسان وأقام حامية قرب مديا، وبعد أن دخل الأولى وصل إلى أقصى بلاد غرب الجزائر، وقضى على حكم بنوزيان، الذين استجدوا بالأسبان وأرسلوا قوة لمواجهة عروج الذي هدد الوجود الأسباني في الساحل، وبالفعل

وصل ١٥ ألف أسباني حاصر تلسمان وواصل عروج قتاله لفك الحصار. ولكن نتيجة مؤامرة في داخل صفوفه بتواطئ مع بني زيان وقع في أسر القوات الإسبانية عام ١٥١٨ والتي بادرت لقتله.

وخلفه أخوه خير الدين المعروف "بربروسا" أي ذو اللحية الحمراء، والذي اتصل بالدولة العثمانية والتي كانت قد دخلت بلاد الشام ١٥١٦، ومصر عام ١٥١٧، وطلب منها مساعدته في مواجهة القوى الصليبية، وأرسل له السلطان سليم الأول (٢٠٠٠) من الانكشارية، وسمح بتجنيد أهالي الأناضول للقتال في المغرب، ومن جهة أخرى عمل خير الدين على تزويد أسطوله بوحدة بحرية خفيفة وسريعة الحركة، وأصبح له أسطول كبير في الحوض الغربي في البحر المتوسط، لمواجهة القوات الإسبانية بقيادة شارل الخامس الذي يسعى لإقامة إمبراطورية مسيحية تشمل أسبانيا وما حولها وحوض البحر المتوسط الإسلامي، وكان شارل الخامس في حرب البضائع الدولة العثمانية فضلاً عن تعاون الحفصيين في تونس معه والذين كانوا يخشون إقامة وحدة إسلامية تهدد وجودهم ولا سيما تحت زعامة الدولة العثمانية، وجهز شارل الخامس حملة كبيرة قادها بنفسه عام ١٥٣٥ ضمت ٤٠٠ سفينة و ٢٨ ألف جندي توجهت إلى شمال إفريقيا، واستولى على تونس بتحالف مع الأمراء الحفصيين، ونزل في المكان نفسه الذي مات فيه لويس التاسع قرب قرطاجنة في السابع عشر حزيران، يونيو ١٥٣٥، وهاجم حلق الوادي مفتاح العاصمة وضربها بالمدافع، ودافع رجال خير الدين ببسالة وشجاعة. إلا أن استخدام المدفعية وهدم أسوار خلف الوادي أدى إلى اقتحام الأسبان المدنية بواسطة السلاالم، واستولوا على أسطول خير الدين المؤلف من ٢٨ مركباً ثم انسحب خير الدين بعد سبعة أيام من القتال إلى الداخل ومعه سبعة آلاف جندي ودخل شارل الخامس تونس واستباح المدينة لمدة ثلاثة أيام نهباً وسلباً وحرقاً وقتلاً.

وعاد خير الدين بعد ذلك إلى عنابة في الجزائر، واستمر في استكمال سيطرته على الساحل الجزائري بعد أن جعل من الجزائر عاصمةً له. وكان الموريسكيون في أسبانيا يتابعون باهتمام نجاح العثمانيين في الجزائر وقد هاجم بربروسا السواحل الشرقية لأسبانيا وجمع في صفه موريسكيين وأسر الكثيرين من الأسبان، ولقي إعجاب واستحسان مسلمي الأندلس، وبعث أهل غرناطة رسالة إلى السلطان سليمان القانوني وقالوا له:

"وقد كان بجوارنا الوزير المكرم المجاهد في سبيل الله خير الدين وناصر الدين وسيف الله على الكافرين علم بأحوالنا وما نجده من عظيم أهوالنا لما كان بالجزائر فاستغثنا به فأغاثنا..."

وقد منح السلطان سليمان القانوني خير الدين لقب "بيكربيك" إفريقية أي بك البكوات ثم منحه لقب "قبودان باشا"، وإعطائه القيادة للأساطيل العثمانية في عام ١٥٣٣، وسار خير الدين واستعاد تونس وطرد المولى الحسن بن محمد الحفصي حليف الأسبان فيها، ولكن في عام ١٥٣٥ هاجم شارل الخامس العاصمة ودخلها باستخدام العنف والقسوة رغم دفاع خير الدين ورجاله، حيث مَثَّلَ وقَتَلَ ثلث السكان، وأسر الثلث الأخير، وترك خير الدين على الجزائر أبنة حسن باشا، وانتَهَز شارل الخامس الفرصة في عام ١٥٤١ وجمع أسطولاً كبيراً ومعه ٣٦ ألف جندي، مع أشهر قادته البحارة وهاجم الجزائر، ولكنه فشل في احتلالها لظروف المناخ القاسية والمواجهة الباسلة الإسلامية، فأضطر للانسحاب منها. ولا يمكن أن نتجاهل دور الزوايا الدينية والحركات الصوفية والتي توزعت على طول بلاد المغرب العربي في مواجهة الأعداء حيث عملت على أساس تهديد السكان وتعليمهم الدين الإسلامي والوظائف السياسية والاجتماعية، ثم الجهاد ضد الصليبيين المحتلين للثغور والمدن المغربية، وتعبئة الناس للالتفاف

حول الأسر الحاكمة الشريفة وكان رجال الزوايا ينظمون العمليات الجهادية ضد الصليبيين.

لقد كان خير الدين بربروسا أكثر من كونه أميراً للبحر، بل زعيماً لدولة مجاهدة متحدة مع الدولة العثمانية، ثم أنه قام بدور مهم في التقارب بين فرنسا والدولة العثمانية، وعقد معاهدة الامتيازات الأجنبية مع فرانسوا الأول. وكانت فرنسا في عدااء مع أسبانيا، وجاءت المعاهدة لزيادة التبادل التجاري وإقامة تحالف عسكري بين البلدين، وساعد خير الدين الفرنسيين في تخليص ميناء نيس من القوات الأسبانية في عام ١٥٤٣ وقضى شتاء هذا العام في طولون مع قواته، وأصبحت له مكانة محترمة في بلاد الشرق والغرب على حد سواء، وقدم خدماته لأهل تونس والجزائر، وقد توفي في العاشر من تموز/ يوليو ١٥٤٦، وارتبطت هذه العمليات البحرية بإقامة دولة تمتد من مصر شرقاً إلى الجزائر غرباً في حوض المتوسط تحت سيطرة الدولة العثمانية.

على الرغم من أن الأسبان استمروا في فرض سيطرتهم على طرابلس (١٥١٠-١٥٥١) إلا أن العثمانيين تمكنوا بقيادة مراد آغا من تخليص طرابلس من أيديهم عام ١٥٥١، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت طرابلس قاعدة من قواعد الجهاد البحري في شمال إفريقيا، وعينت الدولة العثمانية مراد آغا والياً لهذه الولاية العثمانية الجديدة، وقد تمكن دارغوث باشا من اتخاذ طرابلس قاعدة له في هجماته ضد الأسبان في تونس. وقد هاجم منها قفصة واحتلها عام ١٥٥٦، وتوغل في القيروان عام ١٥٥٨. إلا أن أسبانيا تمكنت من البقاء في شمال تونس واتخذت من مالطا قاعدة حربية باتجاه شمال إفريقيا، ويبدو أن انضمام الجزائر للدولة العثمانية قد سهّل من عمليات طرد الأسبان من تونس، وأسهم رجال البحر الجزائريين في هذه العمليات أكثر من العثمانيين.

أظهر رجال وأمراء الأسطول العثماني أدواراً بطولية في الجهاد البحري في حوض المتوسط أمثال صالح ريس وحسن باشا والعلي، وكان الأخير قد رتب مع عدد من المورسكيين في أسبانيا محاولة استعادة بلاد الأندلس، وأرسل سراً الأسلحة والمتطوعين إلى هناك، ولكنه تراجع بعد أن علم بنية الأسبان في اجتياح الجزائر وقطع الطريق عليه، وقرر تصفية القواعد الأسبانية في تونس أولاً ثم الاتجاه نحو شبه الجزيرة الأيبيرية، ونجح في ذلك عام ١٥٦٩ بشكل أقلق الغرب المسيحي، ودعى البابا إلى أن يوجه نداءً للمسيحيين لكي يدافعوا عن القواعد الأمامية في شمال إفريقيا، وجاءت معركة "ليبانتو" عام ١٥٧١ بين الأسطولين الأسباني والعثماني قرب سواحل مالطا لكي تكسر التوغل العثماني، وتوقف هذا الامتداد الإسلامي في الحوض الغربي للبحر المتوسط، ولتبقى مالطا خارج السيطرة الإسلامية، وبقاء القواعد الصليبية في حاصل المغرب الأقصى لسنوات طويلة مقبلة.

واندلعت معركة في الرابع من آب/ أغسطس ١٥٧٨ سُميت "وادي المخازن، شددت فيها الدولة السعدية (١٥٤١-١٦٥٩) الحصار على الثغور الصليبية وبعد أن حدثت المواجهة هزمت القوات البرتغالية بشكل مهين وانتصرت القوات المغربية بحيث أطلق المغاربة على هذه المعركة "غزوة بدر الصغرى" لمكانتها في نفوسهم، وتم تخليص شمال غرب المغرب الأقصى من الغزو الصليبي ودمر البرتغاليين منها، بل وصل الأمر بالمؤرخين إلى أن يعتقدوا أن هذه الهزيمة ومقتل ملك البرتغال دون سباسيتان قد دفع ملك أسبانيا فيليب الثاني إلى التدخل العسكري وضم البرتغال وتوحيد شبه الجزيرة الأيبيرية عام ١٥٨٠م.

وواصل الرجال البحارة القتال ضد الصليبيين، وحاول صالح ريس أن يمد نفوذه إلى المغرب الأقصى وزحف برجاله إلى فاس وعين فيها والياً جديداً موالياً

له، وواصل حسن ريس ابن خير حموده في هذا الاتجاه، وزحف إلى فاس إلا أنه تراجع بعد أن علم بتحرك القوات الأسبانية لقطع طريق الرجعة عليه، وسعى يحيى ريس الذي اتخذ من أحد خلجان شمال المغرب قرب "الحسيمة" قاعدة له وأنشأ أسطولاً سمح له أن يفرض نفوذه على رجال البحر، وعرف بلقب "سيد المضيق"، وكان هذا التحالف بين الرجال المغاربة ورجال الدولة العثمانية في حوض المتوسط من أجل وحدة الكلمة ضد الصليبيين، وكان رافعاً ليس سياسي بل ديني أيضاً من أجل الدفاع عن الإسلام والمدن العربية والإسلامية.

وظلت الذاكرة تحتفظ بذكرى طيبة عن العثمانيين في تصديهم للصليبيين وخدماتهم التي قدموها للدفاع عن الأقاليم المغربية، ومواقف خير الدين وغيره والتي جعلت حياة جديدة تحت السلطة العثمانية والتي استمرت عدة قرون عد المغرب الأقصى.

وكان التدخل العثماني ضد الصليبيين له أكبر الأثر في تطور حركة الجهاد الإسلامي، وبفعل التعامل مع المجاهدين المغاربة والأساطيل العثمانية المحاصرة لقواعد الصليبيين، وخاصة في عهد السعديين الذين ربطوا بين توحيد الصنوف الداخلية والجهاد البحري لتحرير سواحل المغرب العربي.

رابعاً: المرحلة الثالثة: تدهور الانطلاق الأوروبي (١٥٦٦-١٧٠٣م)

تابعت الدولة العثمانية توسعاتها في الوطن العربي من العراق واليمن وتونس، إلا أن الجبهة الأوروبية شهدت تراجعاً كبيراً، وظهرت عوامل الضعف مع الوقائع التي تشير إلى مجيء سلاطين ضعفاء وسيطرة الوزراء الأقوياء، والأوروبيين من جهة أخرى يعملون جاهدين للتغلب عليها، وهزيمتها، وفقدت أجزاء من ممتلكاتها في أوروبا مثل هنغاريا، وتولى خلال هذه المرحلة (١٢) سلطاناً بفضل عدم الاستقرار وتبدل السلاطين.

إن وفاة السلطان سليمان القانوني عام ١٥٦٦م تمثل مرحلة جديدة من عمر الدولة العثمانية، وبداية تدهور هذه الدولة، رغم أن التوسع الخارجي لم يتوقف، لكن الضعف بدأ ينتابها، وانتقلت السلطة من سلطانٍ إلى آخر، وظهر وزراء أقوياء وصلت للسلطة، مع ضعف السلاطين، وانتشار الرشوة والفساد، وعدم تطبيق جدي للقوانين، ونظام الجيش الانكشاري، وتفكك نظام الفرسان، وفساد الإقطاع، وكثرت التمردات من لدن الجيش، وتزايد خلع السلطان هذا وتنصيب ذلك، وتفاقت الصراعات بين الولايات ومراكز القوى، ولكن الدولة العثمانية لم تتفكك ولم تحقق الانتصارات أيضاً، بل لحقت بها الهزائم وتخلت عن بعض أراضيها.

استطاعت الدولة العثمانية فتح جزيرة قبرص عام ١٥٧٠-١٥٧١م وانتزاعها من البندقية لأهميتها الاستراتيجية لطرق المواصلات العثمانية في شرق المتوسط، ولكن التحالف الأوروبي الذي ضم أسبانيا والبندقية والبابا اصطدم بالأسطول العثماني في ليبانتو في الساحل الشرقي الشمالي من جزيرة المورة عام ١٥٧١ هذه المعركة التي تعد حداثاً فاصلاً في التاريخ العثماني والأوروبي عامة، لكن الدولة العثمانية استعادت بناء أسطولها من جديد وأفشلت خطط الأوروبيين في استعادة بناء أسطولها من جديد وأفشلت خطط الأوروبيين في استعادة قبرص بعد معركة ليبانتو، فقبلت البندقية توقيع الصلح مع الدولة العثمانية عام ١٥٧٣م وتنازلت عن قبرص ودفعت غرامة حربية كبيرة.

في هذه المرحلة أيضاً، تمكن العثمانيون من دخول تونس وحلق الوادي وانتزاعها من الأسبان بقيادة العلي وسان باشا عام ١٥٧٤م، وأصبحت تونس ولاية عثمانية يحكمها بكربكي وغدت بلاد المغرب العربي عدا المغرب الأقصى بيد الدولة العثمانية، واحتفظ الأسبان بـ"مليلة" والمرسى الكبير

ووهران. ثم واجه العثمانيون مشاكل في جزيرة كريت الخاضعة للبندقية التي أصبحت مكاناً للقرصنة الأوروبية وهددت الطرق العثمانية في البحر المتوسط وتجارتها، وقررت الدولة العثمانية على فتح كريت، وتطلب هذا وقتاً طويلاً (١٦٤٥-١٦٦٩) لضعف الجيش والبحرية العثمانية، فضلاً عن التحالف الأوروبي ضد العثمانيين.

ثم أحس العثمانيون بالخطر يتهدد ممتلكاتها في حوض البحر الأسود من مسكوفيا أو روسيا الجديدة التي توسعت منذ أوائل القرن السادس عشر نحو الجنوب على حساب القبيلة الذهبية المغولية وتضم حوض الفولغا وتحتل قازان واستراخان (١٥٥٢-١٥٥٦م)، وقد فكر محمد الصقلي بإيصال أسطوله إلى استراخان وبحر قزوين ويهزم الروس من حوض الفولغا ويطوق الصفويين لكن المشروع فشل، وانتهى الصراع بين الطرفين باتفاق يَبقي استراخان وقازان بيد الروس، وتُعترف روسيا بسيادة الدولة العثمانية على خانات القرم وجورجيا والقوقاز وتفتح الطريق من آسيا إلى القرم أمام العثمانيين.

أستغل العثمانيون الأوضاع الداخلية في فارس بعد وفاة طهماسب واستولوا على جورجيا وشروان في حرب طويلة (١٥٧٨-١٦٣٩م) وقوي الصفويين ونظموا جيشهم وتحالفوا مع النمسا واستعادوا بغداد والعراق عام ١٦٢٣م، مع اضطرابات الدولة العثمانية في الأناضول والعاصمة وسيطرة الوزراء على السلطة. إلا أن السلطان مراد الرابع قبض على السلطة بيد قوية وأسترد بغداد عام ١٦٣٨م وتنازلت الدولة العثمانية عن جَم من قفقاسيا وأذربيجان بعد الصلح الذي تم بين الطرفين.

ظلت النمسا تريد انتزاع هنغاريا من الدولة العثمانية، وامتدت بذلك الحرب طويلاً ومقطعاً، تميزت بحصار فينا الثانية ١٧ تموز - ١٢ أيلول ١٦٨٣،

وانتهت بصلح كارلوفتزر عام ١٦٩٩م وتنازلت الدولة العثمانية عن هنغاريا للنمسا، وأخذت البندقية شبه جزيرة المورة، وساحل دالماشيا، وحصلت روسيا آزوف.

ومثلت المعاهدة هذه منعطفاً خطيراً في حياة الدولة العثمانية، وكانت نهاية حقبة وبداية أخرى، وتوقفت الدولة العثمانية عن تهديد وتخويف أوروبا، وأصبحت غير قادرة على مواجهة القوى الأوروبية، وانكشفت تدريجياً، رغم أنها لم تختفِ كثيراً عن الساحة البلقانية أو الأوروبية.

خامساً: المرحلة الرابعة - المسألة البلقانية (١٧٠٣-١٨٣٩م)

تولى عرش الدولة العثمانية خلال هذه المرحلة ثمانية سلاطين، وعانت من نتائج حرب طويلة على الساحة الأوروبية مع النمسا والبندقية وروسيا، وزيادة الضرائب، وثورة الصرب والألبان، وتجددت احتجاجات السكان "الجلالية" في الأناضول، وفقر اقتصادي للبلاد، وضعف هيبة السلطنة، وأدركت الدولة أنه لا يمكن إنقاذها سوى الإصلاح على النموذج الأوروبي، وخاصة المؤسسة العسكرية وعُرفت بمرحلة "التنظيمات".

فضعف الدولة العثمانية الداخلي جعل الأوروبيين يطمعون بها، مثل روسيا القوية في عهد القيصر بطرس الكبير، والنمسا والبندقية، وحروب عدة خاضتها الدولة العثمانية، دافعت عن ديارها، وانتهت باقتطاع أجزاء من الدولة، وتقليص حدودها، في شمال البحر الأسود وشبه جزيرة القرم التي أخذتها روسيا.

وعادت الحرب مع فارس في عهد نادرشاه الذي جاء بعد الحكم الصفوي، وبرزت "المسألة الشرقية" وضعف الدولة العثمانية وعدم قدرتها على الدفاع عن المناطق الشرقية الأوروبية أو العربية.

سادساً: المرحلة الخامسة - الإصلاحات العثمانية (١٨٣٩-١٩٢٢م)

امتدت هذه المرحلة طويلاً حاولت فيها الدولة العثمانية أن تقوم بعملية إصلاح على النموذج الأوروبي وتقتبس من التجارب الأوروبية هذه، ولكن التدخل الأوروبي في شئونها فاقم من أوضاعها، ونظرت إليها الدول الأوروبية نظرة ضعف وعدم قدرة على المواجهة، ثم محاولة اقتطاع أجزاء مهمة منها في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وشملت أراضي في البلقان والوطن العربي، وحاول العثمانيون تطبيق "الإصلاحات" أو "التنظيمات" التي طبقت بمختلف الأنماط في الحياة العثمانية، وجاءت تداعيات الحرب العالمية الأولى ووقوف الدولة العثمانية إلى جانب دول الوسط والهزيمة التي لحقت بهم أمام الحلفاء ليزيد الأمور سوءاً في البلاد المترامية، وخضعت استتبول والمدن العثمانية نفسها للاستعمار والسيطرة الأوروبية إلى أن ظهر الزعيم مصطفى كمال أتاتورك الذي قضى على نظام السلطنة وأعلن جمهورية تركيا الحديثة ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣، ولينتهي العمر الطويل للدولة العثمانية، ولتتحول إلى دولة علمانية على نمط أوروبي مختلف كلياً بعد أن كان السلطان محمد السادس آخر سلاطين هذه الدولة (١٩١٨-١٩٢٢)

الفصل الثاني

السياسة العثمانية في الولايات والأقاليم في الوطن العربي في القرن السابع عشر

المقدمة

أولاً: العراق

١ - بغداد

٢ - الموصل

٣ - البصرة

ثانياً: الخليج العربي

١ - بنو خالد في الإحساء

٢ - عمان واليعاربة

ثالثاً: لبنان

رابعاً: سورية

خامساً: مصر

سادساً: تونس

سابعاً: الجزائر

الاستنتاجات

السياسة العثمانية في الولايات والأقاليم في الوطن العربي في القرن السابع عشر

مقدمة:

يُعد القرن السادس عشر عصر التحول في الوطن العربي باتجاه الخضوع للسيطرة العثمانية، التي استمرت أربعة قرون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتابعت لمدة أربعة قرون.

شهد النصف الأول من القرن السادس عشر التوسع العثماني وفرض السيطرة العسكرية، في حين مثّل النصف الثاني منه تأسيس للقوانين وتطبيقها في الولايات العثمانية بمختلف المجالات واستمر حتى أوائل القرن العشرين مما أدى إلى انعكاسات على مجمل الحياة في البلاد العربية فقد طبعها بطابع "العثمنة" وظلت أسيرة الفكر والحياة العربية وكان من الصعب التخلص منها.

وقد مثلت مراحل حكم سليمان القانوني تكميلاً لعهد سليم الأول، ثم مجيء السلاطين (سليم الثاني، مراد الثالث، محمد الثالث) ليكملوا هم أيضاً عهد القانوني، وبقيت الدولة العثمانية أسيرة إنجازاته من قوانين ونظم في الإدارة والدولة، وأعراف وتقاليد، وسلوكيات وممارسات ليست سياسية فحسب بل اجتماعية، واقتصادية وإقطاعيات أخذت تترسخ يوماً بعد آخر.

هكذا فإن القرن السادس عشر هو مصدر التكوّن والتحول في الجسر العثماني، وبث التغييرات في القرن التالي السابع عشر وآلياته، وتبلور سياسة مغايرة للسلاطين والولاة في الولايات العربية ارتبطت أساساً بالباب العالي، مع ضعف السلاطين في هذا القرن، وبروز الوزراء الأقوياء، عدا السلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م) الذي اتبع سياسة فعالة ونشطة دون سواه. هذا فضلاً

عن سوء تدبير نظام الالتزام والتفكك في الوضع الاقتصادي والإقطاعيات، وسلوك الملتزمين، وأساليب الرشوة والفساد الإداري، والاحتكارات والمضاربة، وتدهور الأسواق والحركة التجارية، وتفاقم الصراعات المحلية والإقليمية.

ولا ننسى مشكلة الإنكشارية والفئة العسكرية العثمانية الذين سكنوا المدن والحوضر العربية، وشكّلوا مصدر قلق واضطراب وانقسام محلي سواء من ديار بكر إلى بغداد والموصل. وظهرت الصراعات الخارجية والتهديدات ضد الدولة العثمانية وممتلكاتها من شمال إفريقيا إلى الغرب الآسيوي، والتهديدات الأوروبية نحو المغرب العربي، أو الهجمات البرية نحو العراق.

أولاً: العراق:

١ - بغداد:

واجه النظام الإداري العثماني في العراق ضعفاً وقصوراً بسبب إمكانات الولاية المتواضعة وهم في مجملهم من الممالك تعلموا في البلاط السلطاني باستتبول، اعتمدوا على الجيش من إنكشارية وسياحية في ظل الفوضى الداخلية، واعتمدوا على تشكيل أجهزة إدارية، اصطدمت فيها الإدارية البغدادية مع الإنكشارية العثمانية.

وقد استبد الإنكشارية بالحكم في بغداد وذلك لكونهم الأقوى من بقية التشكيلات، ومن أبرزها حركة محمد بلوك باش بن أحمد الطويل عام (١٦٠٣-١٦٠٤) الذي استلم منصبه بعد أبيه، وقاد حركة سيطر فيها على بغداد عام ١٦٠٥، وحاول السلطان الأول (١٦٠٣-١٦١٧م) أن يرسل جيشاً من ديار بكر بقيادة نصوح باشا لكنه هُزم بخيانة الجند، واستقر الوضع لمحمد بلوك لكنه اغتيل فجأة عام ١٦٠٧م من كاتب ديوانه، وحل محله أخوه مصطفى بك، وحاولت الدولة العثمانية القضاء على الحركة هذه، وأرسل محمد بن سنان باشا

في حملة لإقصاء مصطفى وتولي الأول الباشوية، وعندما وصل الموصل تفاوض مع القوات في بغداد على الانسحاب فخلت المسألة وتنازلت القوات المتمردة إلى محمود باشا، الذي أصبح مالياً على بغداد، ومنح محمد بلوك حكم الحلة عام ١٦٠٨م لكنه هرب إلى إيران بعد ذلك لصراعات داخلية.

تبعته حركة ثانية قادها بكر الصوباشي أحد الضباط الإنكشارية في بغداد، اكتسب النفوذ في بغداد والاتباع، وأصبح الرجل الأقوى منذ عام ١٦١٩م أكثر من الوالي نفسه، ودفع الوالي يوسف باشا أن يبحث عن فرصة للإيقاع ببكر الصوباشي، فأرسله لقتال القبائل وجعل أبنه محمداً محله.

لكن بكر الصوباشي علم باستعداد يوسف باشا لقتاله فعاد إلى بغداد وحاصرها، وحدثت معركة قُتل فيها يوسف باشا وأصبح بكر الصوباشي حاكماً عسكرياً على بغداد، وبدأ يفكر في الحصول على اعتراف بحكمه لولاية بغداد من الباب العالي، وأرسل إلى والي ديار بكر حافظ أحمد باشا يطلب منه عرض الأمر على السلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م) ولكن السلطان رفض هذا الأمر، لأهمية بغداد بالنسبة إليه وأمر بتتصيب سليمان باشا والياً على بغداد.

وتلقى حافظ أحمد باشا الأمر السلطاني وزحف على بغداد للقضاء على الصوباشي في ظل خشية الباب العالي من انحياز الصوباشي إلى الشاه الصفوي وتحالفه معه، وعندما أدرك الصوباشي الخطر قرر الاستعانة بالشاه الصفوي عباس الأول (١٥٨٧-١٦٢٩م) ضد حملة حافظ أحمد باشا، في مقابل تسليمه بغداد للصفويين إذا تخلص من العثمانيين، فوجد عباس الأول الفرصة مواتية له للسيطرة على العراق واستعادته.

اضطر حافظ أحمد باشا رفع الحصار عن بغداد، وعقد الصلح مع بكر الصوباشي ونصبه والياً عثمانياً على بغداد في فرحان سلطاني، ورحل حافظ إلى

ديار بكر، ونزل الشاه عباس إلى بغداد، ولكن الصوباشي أخبره بتصالحه مع السلطان فغضب الشاه وحاصر بغداد حصاراً قاسياً أهلكت الناس، فسارع محمد بن بكر الصوباشي لخيانة أبيه وأرسل إلى الشاه وفتح له باب القلعة عند الليل وعند الصباح سيطر جنود الشاه على القلعة، وقتل الشاه بكراً وأخاه والقاضي والنائب، وأكثر من أربعين ألف من أهل بغداد، وأرسل قائداً له للملك كركوك، وملك الموصل، ونادى بالأمان في بغداد، حيث أعاد الصفويين حكم العراق بعد تسعين عاماً من الحكم العثماني، وفرضت السيطرة على كركوك والموصل، وحكم الصفويين الموصل ثلاث أعوام، بينما استمر حكمهم لبغداد حتى عام ١٦٣٨م.

احتل الشاه عباس الأول العراق عام ١٦٢٣م وقام العثمانيون بعدة حملات لاستعادة حكمه، وفشل حافظ أحمد باشا في أن يصبح الصدر الأعظم للدولة في عام ١٦٢٥م، وبعد وفاة الشاه عباس الأول قام فروباشا الصدر الأعظم بحملة أخرى عام ١٦٢٩م، وفشلت وانسحبت الجيوش العثمانية إلى الموصل، وبقيت سيطرة الصفويين على بغداد حتى عام ١٦٣٨م، عندما جرد السلطان مراد الرابع حملة لاستردادها، وبعد حصار لمدة أربعين يوماً، دخلها بالقوة وأنهى الحكم الصفوي ونظم إدارتها وعين وزرائها، ولكن الفوضى نشبت في بغداد خلال السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر، مع تنامي قوة العشائر العربية، وظلت بغداد بحاجة إلى والٍ قوي حتى ظهر حسن باشا عام ١٧٠٤م.

٢ - الموصل:

دخلت الموصل في الحكم العثماني مارس/ آذار ١٥١٦م وكان لموقعها الاستراتيجي أهمية كبيرة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وبعد سقوط بغداد بيد الصفويين عام ١٦٢٣م توجهت قوات فارسية بقيادة قرجغاي خان إلى كركوك واستسلمت المدينة دون مقاومة، وهرب واليها بستان باشا إلى ديار بكر، وتوجه

قرجغاي إلى الموصل، وحاصرها بشدة ولكن أهلها قاوموه وأرسل إليه الشاه عباس الإمدادات ثم قُطعت عنها المواصلات، فاستسلمت المدينة وقتل الجيش الكثير من الناس وعاد قرجغاي إلى بغداد وتولى قاسم خان حكم الموصل بأمر الشاه، وبقيت الموصل تحت الحكم الصفوي ثلاثة أعوام، ونجح العثمانيون إلى إرسال حملة بقيادة جركس حسن باشا بالتعاون مع أهالي الموصل وطرد الفرس، وعادت المدينة إلى الحكم العثماني، وعاد أهلها من الذين هربوا من الفرس.

وكان دور الموصل بارزاً في حملة السلطان مراد الرابع عام ١٦٣٨م لطرد الفرس من بغداد، وعادت مدن العراق للتبعية العثمانية مع بقاء التوتر العثماني - الصفوي، وأصبحت الموصل ذات دور اقتصادي عسكري ومركز اتصالات العراق بالباب العالي لموقعها على حدود الشام والأناضول.

وبقيت الموصل ذات علاقات حميمة مع بغداد رغم الكوارث التي تعرضت لها، وقاعدة استراتيجية واقتصادية للعراق، وخطر عسكري للدفاع والإمدادات القادمة إلى بغداد بسبب التهديدات الفارسية، ونقل الدعم الاقتصادي والعسكري العثماني لبغداد عبر الموصل.

وظلت حالة عدم الاستقرار سائدة في الموصل حالها مثل المدن العراقية الأخرى بين التخوف من الغزو الصفوي، والأزمات المعيشية والأمراض الفتاكة والغلاء بالأسعار وقلة المحاصيل وهذا ما شهدته النصف الثاني من القرن السابع عشر.

أما اجتماعياً فقد انقسمت الموصل أسرياً لأسباب سياسية ومذهبية وبرزت الطبقات المحلية وفرض السيطرة على الإقطاعات والزراعة والأراضي والري والالتزام، أدى هذا الانقسام الاجتماعي إلى تفكك وفتن محلية وصراعات أسرية مع ظهور الأسرة الجليلة العريقة لفرض سيطرتها على حكم المدينة.

٣ - البصرة:

تعد البصرة من المدن المهمة والاستراتيجية في الولايات العربية، ولها أهميتها السياسية والاقتصادية سواء على الطريق البحري أو البري، وخاصة على الخليج العربي ومحاذاة الجانب الإيراني، وعجزت الدولة العثمانية في نهاية القرن السادس عشر أن تبقى مهيمنة عليها مع ضعف سلطة الولاية فيها، وعدم قدرتهم على صد التحديات الداخلية والخارجية للمدينة.

ولم تستطع الدولة العثمانية أن تركز الحكم المباشر فيها، وظهرت أسرة محلية شكلت حكومة "آل افراسياب" تعهد افراسياب أن لا يخرج عن سلطة وتبعية الدولة العثمانية واشترى مدينة البصرة بثمان أكياس نقود رومية لينقذها من فشل وضعف اقتصادي وإداري، وتسلم آخر أسباب السيطرة على البصرة من الحاكم العثماني علي باشا، وأصل هذا الرجل سلجوقي - تركي، رسخ وأسرته علاقاتهم مع العثمانيين بعدهم حكماً لهم شبه مستقلين في البصرة مع ما تتمتع به من مكانة استراتيجية واقتصادية عبر إيران والهند، واستمدت هذه الأسرة مكانتها وشرعيتها من أبناء المدينة ونفوذها الاقتصادي والاجتماعي وقوتها العسكرية، ومحاولتها فرض النفوذ المحلي الأسري العربي في الإدارة العثمانية للولايات العربية.

كانت حكومة افراسياب ذات مؤسسة عسكرية نظامية وغير نظامية، قوات محلية وأفراد قبائل عربية، تستمد قوتها من الأسرة، وشكلت الأخيرة حكومة مستقلة فرضت الاستقرار والأمن ودعمت الاقتصاد وواجهت التحديات الخارجية ولكنها ظلت تدين بالولاء للدولة العثمانية منذ القرن السابع عشر، شبيهة بالأسرة المعنية في الشام في القرن السادس عشر، وتبعته تجارب أخرى في القرن الثامن عشر بمدن وولايات عربية أخرى.

واكتفى العثمانيون بذكر حكومة آل إفراسياب لاسم السلطان في الخطبة، ولم يطلبوا منهم دفع الضرائب السنوية إلى الخزينة، رغم واردات البصرة الكبيرة، وأبقى العثمانيون اتصالاتهم بالبصرة ضمن سياسة خاصته أتبعته تجاه البصرة بعد أن ثبتوا حكومة إفراسياب بفرمان من علي باشا في ١٣ ميس، مايو ١٦٢٥. أصبحت البصرة بعد عام ١٦٢٣ م الاحتلال الصفوي الثاني لبغداد والموصل، مدينة معزولة عن العراقيين، ومحاولات تعرضها لهجوم صفوي لدوافع اقتصادية، بعد أن أصبحت مركزاً للتجارة البرتغالية، وتحكمها بالتجارة القطيف والاحساء، وشدد من التعاون العثماني - إفراسيبي وتشجيع أهل البصرة للصمود أمام الغزو الفارسي.

كان الافارسياب بحاجة لدعم الدولة العثمانية وتأکید شرعيتهم والاعتراف بهم، ومشاكلهم الاقتصادية مع شركة الهند الشرقية، وتعكر علاقاتها مع الصفويين الذين تحالفوا مع الإنكليز، مع رغبة الصفويين في ضمان حياد آل إفراسياب في أية مواجهة مع العثمانيين حول بغداد.

وبعد حملة السلطان مراد الرابع لاستعادة بغداد عام ١٦٣٨ م بقيت العلاقة حسنة مع آل إفراسياب لا سيما مع عقد مراد الرابع معاهدة زهاب مع الفرس عام ١٦٣٩ م، وتعهد الشاه الصفوي فيها بعدم التحرش بالأراضي العراقية، مثل بغداد والبصرة والموصل، وضمنت هذه المعاهدة المهمة الهدوء والاستقرار للعراق في القرن السابع عشر.

إلا أن الوضع لم يبق على هذا الحال فاشتعل فتيل الأزمة بين قوات والي بغداد العثماني، وعلي باشا إفراسياب، لانزعاج الدولة العثمانية من العلاقات بين علي باشا وقوى مختلفة إقليمية، ولكن وفاته ومجيء ولده حسين باشا عام ١٦٥٠ م أعاد النفوذ العثماني الإداري المباشر على ولاية البصرة.

أصدر الباب العالي فرماناً عام ١٦٦٤م بأن يتولى مرتضى باشا الحملة على البصرة، ودخلها وقضى على الافراسياب ونصب أحمد بك عم حسين باشا افراسياب حاكماً على البصرة، لكن حسين باشا لم يرضخ وعاد إلى البصرة واستقبله الناس بحفاوة، ودخل في صراعات مع والي الاحساء وشن عليه حملة ضم الاحساء إليه عام ١٦٦٤م.

أدت هذه الحادثة إلى أن يصدر الباب العالي فرماناً بتجهيز حملة شارك فيها ولاية ديار بكر والموصل والرقّة وشهرزور ضد إمارة افراسياب عام ١٦٦٥م، وبلغ عدد جنودها زهاء خمسين ألف، وكتب قائد الحملة إبراهيم باشا كتاباً إلى حسين باشا افراسياب يطلب منه الاستسلام فرفض ولم يستسلم وصمدت قواته في القلعة وانقسمت البصرة إلى قسمين الأول مع حسين باشا المدافع عن المدينة، والثاني مع الحملة العثمانية.

وتلقى حسين باشا دعم شيوخ العشائر العرب الناقمين على الحكم العثماني مثل شيخ المنتفك وبعد ثلاثة أشهر من القتال لم يستطع الجيش العثماني أن يحقق النصر، مع الاستياء في صفوفه وتمّ عقد اتفاقية ببقاء حكومة افراسياب في البصرة، وانتقال الحكم إلى يحيى بن حسين باشا، ويذهب الأخير الحكم الاحساء، وتوزع الغنائم على السكان، وتدفع الضرائب للخرينة العثمانية فوراً، وانسحبت القوات العثمانية إلى بغداد، وسار يحيى افراسياب إلى استنبول واتفق هناك على خلع حسين باشا وتنصيب ابنه يحيى باشا على حكم البصرة.

إلا أن الصراع لم يستقر فبعد سنوات أرسل الباب العالي حملة بقيادة والي بغداد مصطفى باشا بدعم من ديار بكر والموصل والرقّة وشهرزور وبمعدات عسكرية ضخمة في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٦٦٧م، هاجمت عدة أقاليم في طريقها، ودخلت البصرة، وتشتت جيش حسين باشا افراسياب وهرب إلى الجزيرة، وانحلت نهائياً إمارة افراسياب حيث ترك حسين باشا البصرة نهائياً،

وعادت الإدارة والحكومة المركزية العثمانية على البصرة، ولكن لم تستطع الحامية العثمانية في البصرة أن تكبح جماح العشائر العربية المسيطرة على طرق التجارة، وكان نهاية القرن التاسع عشر قد فسخ المجال أمام مانع بن مغامس عام ١٦٩٤م رئيس عشيرة المنتفك للزحف على رأس قواته وفرض هيمنته على البصرة وطرد الوالي العثماني.

ثانياً: الخليج العربي

١- بنو خالد في الاحساء:

يبدو أن تاريخ قبلية بني خالد لم تحظ بالكثير من الاهتمام من لدن المؤرخين في العصر الحديث بسبب تنامي الحركة الوهابية في نجد ووسط شبه الجزيرة العربية، وظهور قبيلة العتوب وعلاقاتها بالقوى المحلية والإقليمية في ذلك الوقت.

لذا طغت هاتان القوتان على الأحداث والتطورات مقارنة بقبيلة بني خالد في القرون السابع عشر والثامن عشر والثالث الأول من القرن التاسع عشر.

- موقع الاحساء:

الاحساء أو الحساء، والاحساء من حس وحساء، أي الشيء الذي يمكن إدراكه والشعور به ومعرفته، والحس هو الينبوع الذي يمكن الوصول إليه بمسافة قريبة من الأرض. وقد وصف الرحالة الدنماركي كارستن نيبور Carston Nibuhar (١٧٣٣-١٨١٥) أن الاحساء مناطق رملية على الساحل الشرقي من الجزيرة العربية تمتد من جنوب البصرة شمالاً حتى قطر وعمان وصحراء الجافورة جنوباً، وكانت تسمى في السابق "هجر".

ويحد إقليم الاحساء من الغرب الصمان والدهناء، ومن الشمال البصرة، ومن الجنوب الربع الخالي، ومن الشرق الخليج العربي. ويبلغ طول ساحله ٣٠٠ ميل، ويمتاز هذا الإقليم بإطلالته على الساحل الغربي للخليج العربي، ووجود موانئ تجارية فيه كالقطيف والعقير، ووفرة أماكن الغوص على اللؤلؤ في ساحله، وساعدت الظروف الطبيعية والجغرافية على تنوع مناخه، وخصوبة أراضيه، واتساع نطاق المحاصيل الزراعية وبساتين النخيل خاصة. وتزداد فيه المناطق الزراعية المهمة مثل الهفوف والمبرز وجنة وجبيل والمسلمية ودارين.

وبذلك تضافرت مقومات الاستقرار للقبائل في هذه المنطقة بفعل وجود الموارد المائية، والمحاصيل الزراعية، والتربة الصالحة للزراعة، وحسن الأجواء، ومرور القبائل التجارية البرية والبحرية.

وتعدّ قبيلة بني خالد من أقدم القبائل العربية المعروفة التي قطنت ساحل الخليج العربي الغربي ما بين وادي المقطع في الشمال ومقاطعة البياض في الجنوب، وتوغلت حتى الصمان في الغرب. وانقسمت القبيلة إلى أفخاذ هي العماير والصبيح وبنو فهد والمقدام ويتفرع منهم آل عريعر وشبلة والقرشة، والعمور وينتسبون إلى الدواسر، والجبور ويتفرع منهم آل مقدام وبنو فهد وبشوات والعماير والصبيح.

وقد سكنت قبيلة بني خالد منذ القدم في شمال الحجاز، وعرفها اليونانيون باسم خولدتاية Chwathae، وسمّوا أفرادها بالخالدي. ثم انتشرت القبيلة في الفترات اللاحقة في ديار بكر، وامتدت عبر العراق إلى الجنوب منه ثم الكويت ونجد، واستقرت في الاحساء، وتركزت قوتها ومكانتها في هذه المنطقة، وأصبحت من أبرز القبائل العربية في شرقي الجزيرة العربية.

وعندما مرّ نيبور بالمنطقة رأى انقسام القبيلة إلى فئتين البدو والحضر، مع وجود بعض من اليهود والمسيحيين والصابئة، وجميعهم يمنحون ولاءهم لشيوخ

القبيلة، وهم يعتمدون بالأساس في كسب قوتهم على مهنة الغوص على اللؤلؤ، والتجارة البسيطة بالسلع المحلية مع القوى والقبائل المجاورة.

- الخوالد ونهاية الحكم العثماني:

كان إقليم الاحساء إدارياً يخضع للدولة العثمانية في منتصف القرن السادس عشر، حيث دخل العثمانيون إلى منطقة الخليج العربي، واحتلوا بغداد في عام ١٥٣٤، ثم البصرة في عام ١٥٤٦، وواصلوا تقدمهم نحو الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية، فدخلوا القطيف عام ١٥٥٠، ثم الهفوف عام ١٥٥٥، وبذلك أصبحت منطقة الاحساء قاعدة عثمانية رئيسة في هذه المنطقة.

وكانت غاية العثمانيين كبح جماح البدو في منطقة الاحساء كجزء من استراتيجية ترمي للسيطرة عليهم في الساحل الشرقي لجزيرة العرب، والحفاظ على الأمن، وحماية الاستقرار والوجود العثماني في البصرة، وضمان نفوذهم في المنطقة الساحلية من الخليج العربي.

بدأت العلاقة متوترة في بداية الأمر بين شيوخ الخوالد والدولة العثمانية في منطقة الاحساء وذلك في عهد السلطان العثماني مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥) واستغل الخوالد انشغال الدولة العثمانية في صراعها مع الدولة الصفوية في بلاد فارس، وقاموا بالتحرك نحو الاحساء في ربيع عام ١٥٨٤، ووصلت الأخبار بذلك إلى الوالي العثماني في بغداد، الذي قام فوراً بإرسال قوات عسكرية إلى الاحساء، وألحقوا الهزيمة بالخوالد، وعادوا من حيث قدموا.

ولكن السلطان مراد الثالث لم يوسع دائرة الصراع معهم، وبعث برسالة إلى الشيخ سعدون آل حميد في أيار ١٥٩٠ بهدف إرضائه، وعدم فتح جبهة من العداء مع الخوالد، والإبقاء على تبعية الاحساء للنفوذ العثماني. وأرسلت الدولة العثمانية من جانب آخر قوات عسكرية لتعزيز وجودها في الاحساء.

وظل الأمر على هذا الحال حتى قام آل افراسياب في البصرة في عهد الوالي حسين باشا (١٦٤٦-١١٦٨) بالتقدم نحو الاحساء وإلحاق الهزيمة بالقوات العثمانية فيها عام ١٦٦٢، وهرب الحاكم العثماني محمد باشا إلى استنبول، وألحقت المنطقة داريا بالبصرة. ولكن الوضع لم يستقر على هذا الحال طويلا حيث شن العثمانيون حملة على آل افراسياب في البصرة وطردهم منها عام ١٦٦٨، وأعادوا فرض سيطرتهم على الاحساء أيضا.

وقد شهد الخوالد ازدياداً في قوتهم ونفوذهم وانتهزوا انشغال الدولة العثمانية في أوضاعها الداخلية وتحدياتها على الجبهة الأوروبية، واستمرار صراعها على الصعيد الإقليمي مع الفرس، وضعف قوتهم في الاحساء رغم انتصاراتهم على آل افراسياب في البصرة، حيث تقدم الخوالد في عهد شيخهم براك بن عريعر بن عثمان آل حميد (١٦٦٩-١٦٨٢) وانتزعوا حكم الاحساء من العثمانيين في عام ١٦٦٩، الذي كان في واقع الحال ليس سوى نفوذ اسمي لم يكتب له النجاح في الاستقرار الطويل، أو الامتداد في الساحل الشرقي أو في وسطه شبه الجزيرة العربية أيضاً، واستأثر الخوالد بذلك على إقليم الاحساء من التبعية الإقليمية لباشا بغداد العثماني.

وأسرع براك بن عريعر إلى تعزيز نفوذه في الاحساء، حيث قضى على تمرد آل شبيب والمنتفك في جنوب الاحساء، الذين لم يقبلوا بزعامة الخوالد للإحصاء، وجرت معركة عنيفة بين الخوالد والمنتفك قتل على أثرها زعيم هؤلاء راشد بن مغامس في عام ١٦٧٠ وعدد كبير من رجاله، وتابع براك بن عريعر تقدمه في الدرعية على حساب آل نهيان وآل عساف في عام ١٦٧٧، ووطد بذلك استقرار حكم قبيلته حتى وفاته في عام ١٦٨٢.

وسار سلفه محمد بن عريعر (١٦٨٢-١٦٩١) على سياسته وامتد نفوذ الخوالد إلى القطيف وهزموا آل مغيرة وآل سبيع، ووصلوا إلى جنوب الرياض

في عام ١٦٨٤، ثم واصل سلفه سعدون بن محمد (١٦٩١-١٧٢٢) توسيع حدود قبيلته وهاجم الظفير مرتين ١٦٩٨، و ١٧١٩، وعزز استقرار قبيلته داخلها أيضا. وبذلك سيطر شيوخ الخوالد في النصف الأول من القرن الثامن عشر على الاحساء والقطيف، وحكموا الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية في هذه المنطقة بشكل فعلي.

إلا إن صراعا على حكم القبيلة نشب بين اخوي سعدون وهما علي وسليمان من جهة، ودوجين ومانع نجلي سعدون من جهة ثانية وذلك في عهد حكم الشيخ علي بن محمد بن عريعر (١٧٢٢-١٧٣١)، وتدخلت الظفير والمنتفك في هذا الصراع إلى جانب دوجين ومانع، ولكن لم يحقق هذا التحالف نصرا حاسماً، وظل الصراع يتجدد بين مرحلة وأخرى في السنوات (١٧٢٣-١٧٢٦)، وأخيرا تدخل الشيخ علي بن محمد وهزم دوجين متوفي عام ١٧٣١، وخلفه سليمان محمد با عريعر (١٧٣١-١٧٥٢) الذي ساند أخوي سعدون (علي وسليمان)، ولكن الحلف فشل أمام خصومه، وهرب الشيخ سليمان إلى منطقة الخرج وتوفي هناك، وخلفه عريعر بن دوجين (١٧٥٢-١٧٧٤) الذي أنشغل طوال فترة حكمه في حروب مع الوهابيين في نجد واستقر إلى حد ما نفوذ الخوالد في الاحساء.

وعلى الرغم من طبيعة هذا الصراع القبلي على الزعامة الذي عرفته القبائل العربية حينذاك استطاع الخوالد طوال هذه المرحلة أن يفرضوا نفوذهم في الاحساء رغم وجود أكثر من قوة إقليمية منافسة. ولذلك نتساءل ما هي العوامل التي مكّنت الخوالد من البروز كقوة قبلية رئيسة في الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية.

لقد أفاد شيوخ بنو خالد من الصراع الذي نشب بين الدولة العثمانية وآل افراسياب في البصرة والاحساء، والذي أنهك الطرفين وأدى إلى تخلي الدولة العثمانية عن الاحساء، فأستغل بنو خالد هذا الواقع الجديد، وتقدموا إلى الاحساء

فضلا عن رغبة بني خالد في فرض الهيمنة على بقية القبائل العربية في هذه المنطقة، أو الطامعة بالسيطرة عليها، نظرا لما تمتاز به المنطقة من تنوع زراعي، ونشاط تجاري متميز.

- علاقات الخوالد بالقوى المجاورة:

كان إلى جانب الخوالد في مرحلة ظهورهم وتكوينهم القبلي في النصف الثاني من القرن السابع عشر في منطقة شبه الجزيرة العربية العديد من القوى القبلية، ولكن من أبرزهم العتوب في منطقة الكوت وآل سعود في نجد. وكانت العلاقات بين الخوالد وهاتين القوتين تتسم بالمد والجزر في القرنين السابع عشر والثامن عشر والثالث الأول من التاسع عشر تبعاً للظروف المحلية والضغط الخارجية من القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة.

- الخوالد والعتوب

العتوب، قبيلة سكنت في بلاد نجد في بداية الأمر، وانتشرت بعد ذلك، حيث استقرت في منطقة "الكوت" التي عرفت "بالكويت" بعد ذلك، وكان استقرار العتوب بمثابة أول ظهور قبلي مستقر في هذه المنطقة في النصف الأول من القرن السابع عشر، وقد ساعدتهم عدد من العوامل في ذلك وهي، موقع الكويت على طريق القوافل التجارية بين الطريق الصحراوي والخليج العربي، ثم الاضطرابات التي عرفت بها بلاد فارس في هذه المرحلة مكّنت بعض القبائل من أن تنجح في الاستقرار في منطقة الساحل الغربي من الخليج العربي، وأخيراً دخول الكويت في تبعية الخوالد، وتشجيع العتوب على ممارسة النشاط التجاري في المنطقة.

لقد نشأت قبيلة العتوب على نحو بسيط، وسكنت قرية صغيرة تابعة للخوالد وعرفت باسم "كوت" أو "كوتيا" ثم عرفت "كويت"، وهي حصن صغير من

الطين والصخر بناه محمد بن عريعر زعيم الخوالد، واسكن فيه أحد أعوانه، وجعله مستودعا للذخيرة والتموين يستخدمه عند الغزو باتجاه الشمال، وسمي بذلك "كوت بني عريعر"، وعندما تطورت العلاقات بين الخوالد والعتوب، تنازل الخوالد لهم عن هذا الحصن، والذي اقتبس العتوب تسمية منطقتهم "الكويت" منه فيما بعد.

وعلى هذا الأساس من الصداقة والحماية سادت العلاقة بين الخوالد والعتوب منذ البداية، ودخل شيوخ العتوب في حماية الخوالد، وشاركوا معهم في غزواتهم ودخولهم القطيف عام ١٦٧١، مما جعل الشيخ براك بن عريعر يمنحهم نخيل القطيف مكافأة لهم على مساندتهم له، وسمح لهم في التحول نحو قطر والاستقرار إلى جانب آل مسلم.

ولكن شيوخ الخوالد أرادوا تنظيم علاقتهم بالعتوب بشكل سليم، فأرسل الشيخ عريعر بن دوجين إلى صباح بن جابر (١٧٥٢-١٧٦٤) يدعوهُ إلى القدوم والاتفاق على صيغة العلاقة بينهما، وأرسل الأخير ابنه عبد الله الذي عقد اتفاقاً معه نص على الصداقة والاعتراف المتبادل بالسلطة والنفوذ لهما في مناطقهما، وتعهد أيضاً شيخ العتوب بالوقوف إلى جانب الخوالد في حالة تعرضهم لأي اعتداء خارجي أو غزو على أراضيهم، وحدد الاتفاق تبعية القبائل على الحدود بينهما تبعاً لرغبة ومصلحة الخوالد في ذلك.

واستمرت العلاقة جيدة بين الخوالد والعتوب بعد ذلك، ونزل الشيخ سعدون بن عريعر قرب الكويت وحاول جس نبض شيخها في ولائه للخوالد، وأسرع عبد الله الصباح ورجاله لاستقبال شيخ الخوالد، ولكن الأخير لم يستحسن غفلة عبد الله، وطلب إليه أن يكون أكثر حذراً واستعداداً تجاه الغزو من القبائل الأخرى.

وأثبت العتوب دعمهم للخوالد أثناء صراع هؤلاء مع آل سعود، وقَدّم الشيخ عبد الله الصباح مساعدات رمزية للخوالد، وساندوا أيضا شيخ المنتفك ثويني ابن سعدون الذي كلفه والي بغداد العثماني لمساعدة الخوالد ضد آل سعود واستخدمت أراضي الكويت ومياها لنقل السفن والقوات من البصرة إلى الاحساء لدعم الخوالد في هذا الصراع.

ثم احتضن العتوب عبد المحسن بن سرداح (١٧٨٥-١٧٨٩) حينما هرب إلى الكويت، وبعده زيد بن عريعر (١٧٨٩-١٧٩٧) الذي هرب هو الآخر في عام ١٧٧٣ مع بعض من رجاله، مما يدل على الصداقة والحماية التي تربط الخوالد بالعتوب.

فبدأت المرحلة الجديدة من الصراع بين الخوالد في الاحساء وآل سعود في نجد، منذ عهد علي بن محمد بن براك عندما أرسل أحد أقاربه إلى الحج عن طريق قطر فالبحرين فالحجاز، وبينما قافلته تسير في طريقها هاجمتها قبيلة المغير واستولت على بضائعها وأموالها، وقتلت عددا من الحجاج من أعيان الاحساء والقطيف والبحرين.

وحاول في وقت لاحق آل سعود دعم الصراع على السلطة في قبيلة الخوالد بين سعدون بن محمد وأولاده من بعده أيضا، وزعيم الخوالد علي بن محمد، وساندوا بعض الرجال الساعين للمشيخة وزعامة القبيلة، ودعموا الظفير والمنتفك ضد الخوالد، وظلت الفتنة مستمرة عدة سنوات.

وفي عهد سليمان بن محمد بن براك نشطت الحركة الوهابية في نجد، فأرسل إلى أمير العينية احمد بن معمر يطلب منه طرد محمد بن عبد الوهاب واتباعه من بلاده، أو أن يقتله وينهي حركته، وهدده بقطع الخراج عنه وقدره (١٢٥) ذهب مع الطعام والكسوة، فتخوف ابن معمر وطلب من محمد بن عبد الوهاب ترك العينية لانه لا يستطيع مواجهة زعيم الخوالد، فانسحب ابن عبد

الوهاب واتباعه إلى الدرعية، ودخل الصراع بين الخوالد والوهابيين طوراً جديداً بعد التحالف الوهابي/ السعودي، في حين بدأت بوادر الضعف في الاحساء بعد طرد سليمان بن محمد عام ١٧٢٥ من الاحساء إلى نجد حيث مات في الطريق، وذلك بسبب الصراع على السلطة بين الخوالد ، واخذ آل سعود يتربصون بالخوالد واستغلال الصراع بينهم للتدخل وأضعاف نفوذهم بالاحساء.

ويفسر موقف العتوب إلى جانب الخوالد ضد آل سعود لكون إدراك العتوب أن آل سعود أجلاً أم عاجلاً سوف يصطدمون معهم بعد أن يفرغوا من نزاعهم مع الخوالد، فضلاً على رعاية وحماية الخوالد لهم منذ بداية تكوينهم كقوة قبلية صغيرة.

- الخوالد والصراع مع آل سعود:

دخل الخوالد في نزاع قبلي مع آل سعود في نجد منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر بعد انتشار الحركة الوهابية على يد محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣-١٧٨٧)، والتحالف السياسي/ القبلي مع آل سعود في عهد محمد بن سعود (١٧٤٤-١٧٦٥).

لقد نشأ النزاع بين الخوالد وآل سعود لعدة أسباب من أهمها، الاختلاف المذهبي إذ لم يتقبل الخوالد آراء الحركة الوهابية، ونظرة الوهابيين للقوى القبلية الأخرى المناهضة لها بأنها "مُشركة" ، ومحاولة الوهابيين فرض سيطرتهم على الاحساء وشرقي الجزيرة العربية على حساب القوى القبلية الأخرى وأبرزها الخوالد، ثم الأهمية الجغرافية والاقتصادية للاحساء في نظر الطرفين مما أوجب الصراع بينهما من أجل فرض النفوذ على هذه المنطقة الحيوية، ثم إن ظهور الحركة الوهابية في منطقة العينية، وما سببته من عنف لحاكمها الشيخ محمد بن معمر (حليف الخوالد)، أدى إلى إثارة العداء بين الطرفين، وإجبار الوهابيين على

ترك العينية والتوجه صوب الدرعية، والتحالف مع آل سعود هناك، وكان هذا التحالف في أحد جوانبه ضد الخوالد.

وفي عهد عريعر بن دوجين بن براك (١٧٥٢-١٧٧٤) شهد الصراع بين الخوالد وآل سعود توترا ملحوظا بعد أن استفحلت الحركة الوهابية في نجد، فقرر عريعر في عام ١٧٥٨ بمخالفة زعماء المحمل والوشم والسدير وحاكم نجران حسين هبة الله الكرمي إخضاع جريملًا وجبيلة المواليين للدرعية بغية القضاء على الوهابيين. إلا أن هذه المحاولة لم تسفر عن نهاية لهذا العداء، وانتهت بالاتفاق على عقد هدنة بينهما لمدة سبع سنوات.

وحاول حاكم الدرعية عبد العزيز بن سعود (١٧٦٥-١٨٠٣) غزو الاحساء ودخل في مواجهة مع الخوالد لم تفلح خطوته في شيء وعاد أذراجه دون نتيجة. ثم قرر عريعر بن دوجين في عام ١٧٦٥ من جديد التوجه إلى الدرعية واستنفر أهل الاحساء وحاكم نجران الذي كانت له إطماع في منطقة الدرعية ومعه عدد من العناصر الساخطة على آل سعود، وتوجهوا إلى نجد ودخلوا في مواجهة هناك إلى أن تم التوصل إلى صلح بينهما.

وسار عريعر أيضا في عام ١٧٧٤ إلى بريدة ودخلها، وقبض على حاكمها عبد الله الحسن، وجعل راشد الدريبي حاكما عليها، وأجلى آل زامل عن عنيزة، وتوجه نحو الدرعية إلا أنه توفي أثناء سيرة.

وتولى بعده ابنه الأكبر بطين بن عريعر في عام ١٧٧٤ وحكم مدة ستة أشهر حتى لقي حتفه على يدي أخويه (سعدون ودوجين)، ثم دس سعدون السم لدوجين، وصار الأول حاكما على الخوالد بين (١٧٧٤-١٧٨٥)، وبدأت مرحلة جديدة من الصراع مع آل سعود، بعد أن توسع هؤلاء في الرياض وما جاورها، وازدادت قوتهم وساروا في سياسة التدخل في شؤون الاحساء الداخلية لتحطيم التحالف القبلي هناك تحت زعامة الخوالد.

وبدأ سعدون الاتفاق مع جديع بن هزال زعيم آل صلان من عنزة على قتال الدهামشة وزعيمهم مجلاد بن فواز حلفاء الوهابيين، وهزم الدهامشة في المعركة ثم أجمع أهل القصيم وأرسلوا إلى سعدون يدعونه إلى قتال أهل بريدة والرس والتتومة وبالفعل قدم إليهم ونزل في بريدة وحاصره خمسة أشهر ثم عاد إلى دياره دون أن يدخلها.

وقام سعدون في عام ١٧٨٢ بحملة جديدة تحالف فيها مع قبيلتي شمر والظفير ودخل على أثرها إلى القصيم وطرد آل سعود منها، وانضم إليه زيد بن زامل، وحوصرت بريدة طويلا، ولكن هذا التحالف تفكك وعاد سعدون واتباعه إلى نجد نتيجة صراعات داخلية بينهم.

ثم نشبت فتنة في الاحساء بين سعدون من جهة وعبد المحسن بن سرداح بن عبد الله (الوصي على الحكم) الذي لجأ إلى ثويني شيخ المنتفك، ومن جهة أخرى، وحقق عبد المحسن وثنويني النصر على سعدون واتباعه من الخوالد في موقعه قرب "جضعة"، وفر سعدون على أثرها إلى الدرعية طالبا نجدة وحماية حاكمها عبد العزيز بن محمد، وحل محله داحس بن عريعر (١٧٨٦-١٧٨٩) شيخا على الخوالد وهو آخر أبناء عريعر بن دوجين.

وأدى هذا الأمر إلى حدوث صراع على حكم قبيلة الخوالد بين عبد المحسن ابن سرداح وأبناء شقيقه داحس ومحمد بن عريعر، ثم اتفقوا على أن يبقى عبد المحسن وصيا على الحكم ويعود إلى الاحساء. وكان آل سعود قد استغلوا هذا الصراع، وقاموا بغزو الاحساء في عام ١٧٩٠، وجرت معركة شديدة مع الخوالد في "غرميل" استمرت ثلاثة أيام فر خلالها عبد المحسن بن سرداح إلى العتوب، وهو قد كان وصيا على ابن أخيه داحس، وقرر سعود بن محمد إسناد الحكم إلى زيد بن عريعر الذي أرسل إلى عمه عبد المحسن يستميله ويدعوه للرجوع إلى الاحساء، فلما حضر غدر به وقتله إمامه قومه، مما أثار السخط بينهم جراء فعله زيد، وقرروا اختيار براك بن عبد المحسن بن سرداح (١٧٧٣-

١٧٩٦) شيخا للخوالد تكريماً لوالده، وأخرجوا زيدا وأخوته من الأحساء. وقد عمل براك أول الأمر على الثأر من الوهابيين، وخرج مع قومه إليهم في نجد، واستعد له عبد العزيز ابن سعود عندما علم بتقدمه، والتقى الطرفان عند "الشيط" قرب وبرة وهُزم فيها براك والخوالد.

وأشار ابن بشر إلى أن أهل الأحساء على الرغم من هزيمتهم في عام ١٧٤٣ لم يرضخوا للوهابيين الذين ساروا ودخلوا الأحساء بعد هذه المعركة، وقتلوا الكثير من رجال الدرعية، مما دفع الوهابيين إلى إرسال قوات إضافية عملت القتل والنهب في الأحساء انتقاماً من أهلها، وحصلوا على الماشية والمحاصيل والتمور، وخضعت بذلك بشكل يبدو كاملاً لحكم الوهابيين.

وبذلك فإن الصراع على الحكم بين أفراد الأسرة الحاكمة لقبيلة الخوالد قد اضعف وحدتها من جهة، فففسح المجال أمام آل سعود للتدخل في شؤونها، ثم غزوها ومحاولة إنهاء حكم الخوالد والسيطرة على إقليم الأحساء ذي الأهمية الاستراتيجية على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية.

وقد نشأت معارضة داخلية في الأحساء من أبناء شيوخ الخوالد ضد حكم آل سعود، بزعامة محمد وماجد (ولدي عريعر بن دوجين) وبعض القبائل المتحالفة معهما في مواجهة آل سعود، ثم قام عبد العزيز بن محمد في غزو الأحساء لإنهاء أية معارضة، وفرض السيطرة الكاملة على الأحساء وما جاورها، وجرت معركة (السبية) التي فر فيها محمد بن عريعر وأخوه ماجد واتباعهما من الأحساء ونزلوا منطقة "خنيفس"، فتحالفت عدة قرى قبلية في هذه المنطقة وتضم آل سبيع، وبني هذال، وبني حسين، وآل مشامر، والدواسر وأجهزت على الخوالد، وألحقت بهم هزيمة منكرة، وهربوا تاركين قتلاهم وأموالهم وماشيتهم، ودخل بذلك آل سعود إلى الأحساء واستقرت الأوضاع لهم وزالت إمارة بني حميد من بني خالد من الأحساء بشكل مؤقت كقوة قبلية في هذه المنطقة.

- نهاية حكم الخوالد:

هرب عدد كبير من بني خالد إلى العراق لاجئين من بطش آل سعود، وبعد سنوات حاول داود باشا (١٨١٧-١٨٣١) والي العراق أن يستعيد حكم الاحساء لصالح الخوالد، وأرسل حملة من المنتفك ومعهم محمد وماجد ولدي زيد وقبائلهم الفارة إلى العراق، وحقت الانتصارات على آل سعود هناك، وطردهم منها، وأعدت سيطرة الخوالد على الاحساء بزعامة ماجد بن عريعر (١٧٩٦-١٨٣٠). إلا أن إبراهيم باشا القائد المصري هاجم الدرعية في هذه الأثناء وطردهم آل سعود منها، وأنهى الدولة السعودية الأولى، وأرسل قوة إلى الاحساء وانتزعها من حكمهم.

وكان احتلال إبراهيم باشا للإحساء مؤقتاً ليأخذ هذنه بعد سلسلة من المملوك التي خاضها في المنطقة، ولضرب القوة الوهابية فيها، إذ أنه بعد مدة قصيرة انسحب من الاحساء، واستعاد الخوالد الحكم فيها في عام ١٨١٨.

وقد كتب داود باشا والي العراق كتاباً إلى السلطان العثماني محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) يطلب فيه الاعتراف بعودة الاحساء لتبعية الخوالد فأجابه بالموافقة وكتب منشوراً سلطانياً عثمانياً نازعاً يد إبراهيم باشا عن الاحساء والقطيف ومنحها لشيوخ الخوالد.

ولم تهدأ الأوضاع بعد ذلك إذ أرسل زعماء القبائل العربية في نجد إلى ماجد بن عريعر يطلبون منه نجدتهم من مشاري بن معمر الذي قدم من العينية واستقر في الدرعية، وخشوا من أن تقوى شوكته بين القبائل المتحالفة سابقاً مع آل سعود، فلبى ماجد ودعوتهم وسار مع اتباعه إلى الدرعية، ودارت معركة شديدة بين الطرفين لم تسفر عن نتيجة، وتم عقد الصلح بينهما، وعاد ماجد إلى الاحساء، بعد أن تودد إليه ابن معمر وقدم له الهدايا والهبات المالية.

وقد دخلت منطقة شبه الجزيرة العربية بعد ذلك في مرحلة من الصراع بين الوالي العثماني محمد علي باشا في مصر (١٨٠٥-١٨٤٨) والدولة السعودية

الثانية في عهد تركي بن محمد (١٨١٩-١٨٣٤) فاستغل شيوخ الخوالد هذا الوضع لتثبيت حكمهم والاستقرار في الاحساء ولا سيما في المرحلة بين (١٨٢٤-١٨٣٠) في ظهر الصراع المصري السعودي.

فلما انتهى هذا الصراع عادت أجواء العداء ثانية بين الخوالد وآل سعود مرة أخرى إذ سارت قوات الخوالد في عام ١٨٣٠ إلى نجد، وخرج لهم فيصل بن تركي، إلا أن زعيم الخوالد ماجد بن عريعر توفي في ذلك الأثناء، وحل محله محمد ابن عريعر وكان طاعنا في السن، وعاجزا عن قيادة قبيلة أمام آل سعود، فعهد بذلك إلى محمد بن برغش الذي سار قدما لمواجهة آل سعود ونقل لوريمر بأنه قد حقق بعض الانتصارات في بداية الأمر إلى أن خرج له تركي بن عبد الله حاكم الدرعية بنفسه ومعه نحو (١٢٠٠) رجل وطوقوا قوات الخوالد، وهزمهم، واسروا عددا كبيرا منهم وغنموا الماشية والأموال والأسلحة، وفر برغش إلى الهفوف، وخضع بذلك الخوالد لحكم آل سعود وواصل تركي بن عبد الله تقدمه نحو القطيف والاحساء.

وهكذا انتهى نفوذ الخوالد في الاحساء وساحل شرقي الجزيرة العربية بشكل كامل في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، وخضعت الاحساء إلى سيطرة آل سعود، وانتهى حكم آل حميد من الخوالد أيضا كقوة قبلية في المنطقة.

لقد كان العقد الأخير من القرن الثامن عشر النهاية الحقيقية لنفوذ الخوالد في الاحساء على الرغم من بقائهم حتى العقود الأربعة اللاحقة، إلا أن وجودهم أخذت تتخر فيه عوامل الضعف والانقسام، والطموح على الزعامة، في الوقت الذي اخذ فيه آل سعود يتقدمون نحو الساحل لغرض سيطرتهم على المنطقة.

وتظهر في واقع الأمر العديد من الأسباب والعوامل التي عجلت بنهاية نفوذ الخوالد، أبرزها الصراع الداخلي، والتناحر الأسري، والتي استمرت فترة طويلة في حياة القبيلة، واستنزفت قدرتها وإمكاناتها البشرية والمادية ثم مجيء شيوخ ضعفاء لحكم القبيلة لم يستطيعوا أن يوحّدوا القبيلة، ويفرضوا سيطرتهم عليها،

ومواجهة التحديات الخارجية، بل إن بعضهم تركوا ساحات القتال وفروا إلى المناطق المجاورة، وعدم وجود قبيلة عربية قوية يمكن أن تتحالف مع الخوالد في صد الأطماع السعودية في الاحساء، ولا سيما أن الصراع الداخلي، والغارات السعودية أضعفت مكانة الخوالد وشيوخها داخليا، وعلى صعيد القبائل العربية الأخرى خارجياً.

وجاءت الضربة الأخيرة في الهجمات المتكررة من آل سعود التي كانت في عام ١٧٩٣، ثم أخيراً ١٨٣٠ مما مكنهم من دخول الاحساء بصورة نهائية، وإنهاء الخوالد ونفوذ شيوخها وتاريخ القبيلة في الاحساء.

وهكذا فقد أدى دخول آل سعود إلى الاحساء إلى حصولهم على المناطق الزراعية الخصبة والبساتين، وانتشار المساجد والمطوعات في هذه المنطقة، وشعور العديد من القوى القبلية بالحذر والخشية من الوجود الوهابي ومحاولة امتداده إلى مناطق أخرى، وتوتر العلاقات السياسية بين آل سعود من جهة والحكم العثماني في بغداد من جهة أخرى.

على الرغم من أن نهاية الخوالد في الاحساء قد حققت شيئاً إيجابياً للعتوب في التخلص من الارتباط التاريخي بينهما، وقد أثبتت الأحداث بعد سنوات أن الخوالد كانوا حماة العتوب من الأخطار الخارجية، فنجد بعد زوال نفوذ الخوالد عن الاحساء ازدياد احتمالات خضوع العتوب لسلطة الوهابيين في نجد، وتوتر العلاقات بينهما بعد سنوات.

٢- عُمان واليعاربة:

بلاد عُمان جزء من الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتطل على خليج عُمان والبحر العربي، وتتصل بالمحيط الهندي وتمتلك موقعاً استراتيجياً متميزاً حيث تضم سلسلة طويلة من الجبال وتتألف أراضي بد عُمان من مسقط ومعراج والبطانة ورؤوس الجبال وظفار.

حكم بلاد عُمان الأزديون (١٤٣٥-١٥٦١م) ثم أعقبهم اليعاربة (١٦٢٥-١٧٤١م) ثم آل بو سعيد (١٧٤١- حتى الوقت الحاضر)، وسقطت تحت الاحتلال البرتغالي عام ١٥٠٨م حتى منتصف القرن السابع عشر، وواجههم العمانيون بدفاع بطولي وحرّروا بلادهم بعد قتال ومعاناة طويلة، ثم واجهوا الفرس أيضاً، لكن اليعاربة نجحوا في تحرير عُمان من السيطرة البرتغالية في حين حرّر البوسعيدين بلادهم من نادرشاه ملك بلاد فارس.

ظهرت دولة اليعاربة في عُمان خلال الصراع البحري بينهم وبين البرتغاليين، وتحسّس القوى المحلية والإقليمية لليعاربة منذ مطلع القرن السابع عشر، ونجح اليعاربة منذ البداية في تأسيس أسطول عربي تجاري وعسكري إلى جانب الاهتمام بالزراعة وبناء الحصون الحربية والقلاع وتوحيد البلاد وإعلان الحكم المركزي بعد صراع وانقسام قبائلي.

اعتمد اليعاربة المرجعية الاباضية وتستند إلى الإمامة والبيعة بالانتخاب دون الوراثة، وظل محصورة هذه الإمامة بأسرة اليعاربة حتى انهيارها عام ١٧٤١م، وكان قد حكم قبلهم النبهانيون لمدة خمسة قرون إلى جانب الجبور وبني هلال في بعض الأقاليم العمانية، واستغل هؤلاء الصراع الاباضي- النبهاني ليتوسعوا في الأراضي العمانية، وبرزت على أثرها زعامة جديدة في عُمان من خلال ناصر بن مرشد بن مالك اليعربي في منطقة الرستاق، ومبايعته بالإمامة عام ١٦٢٤م، وبدء عهد اليعاربة كقوة محلية جديدة.

حكم اليعاربة بلاد عُمان مائة وعشرين سنة، تميز عهدهم بالأمن والاستقرار والرخاء الاقتصادي وانتشار التعليم والنمو في العمل العسكري والقوة البحرية، وضربهم القوى المعارضة لهم من الهناويين والغافريين وآل بوسعيد والجبور والهاليين، بل نجح ناصر بن مرشد اليعربي في توحيد البلاد، وإخضاع الجبور في عُمان، بل حاول مع جبور الاحساء من أجل وحدة أوسع واشمل وكان

صراعاً على وجه العموم عنيفاً وقاسياً خاصةً إن جبور الاحساء قد كسبوا التحالفات القبلية.

ووصف المؤرخون المعاصرون شخصية ناصر بن مرشد بأنه الحاكم النزيه والعدل والمستقيم، ولكن أواخر عهد أسرته شهد صراعاً وتفاقماً في الأوضاع لا سيما إنها كانت تقاتل البرتغاليين والفرس معاً.

قام الإمام ناصر بن مرشد العربي بعد مبايعته بالإمامة الاباضية في عُمان عام ١٦٢٢م بتكثيف جهوده للقضاء على البرتغاليين، وسار أسلافه على نفس النهج وقضوا على النفوذ البرتغالي في الخليج العربي وشرقي إفريقيا، وأصبحت دولة اليعاربة من أكبر القوى البحرية في ذلك الوقت، وبعيدين عن النفوذيين البرتغالي والفرسي مع سقوط مملكة هرمز، وظلوا يحكمون بقوة حتى عام ١٧٤١م.

واجه الإمام ناصر بن مرشد مؤسس الدولة المعروفة "باليعاربة" صراعاً شديداً مع الفرس والبرتغاليين، وقضى على مملكة هرمز، وضم رأس الخيمة، وقاتل ضد البرتغاليين بشجاعة وسيطر على عدة مدن وحصون وتغور ولم يبق لهم إلا الشيء القليل المُطل على مسقط ومطرح، وتحول الصراع هذا إلى صراع ديني من جانب أهل عُمان الذين دافعوا عن أراضيهم وممتلكاتهم باسم الدين حتى واصل الصراع أوج قوته عام ١٦٤٠م.

في نفس الوقت استكمل الإمام توحيد بلاده من الداخل وبناء عُمان الحديثة، ثم تبعه سلطان بن سيف الذي حاصر مسقط أجبر البرتغاليين على قبول الهدنة بعد حصار قاس وانتشار الأمراض، وفرض سلطان شروطه على البرتغاليين من هدم القلاع وبقاء مطرح ميناء حر وتدمير العمانيين أيضاً التحصينات وحرية التجارة البحرية وعدم تفتيش السفن، وعدم جباية الضرائب من أهل عُمان، وعقد صداقة مع ملك البرتغال، وعدم الاعتداء على البرتغاليين أو العمانيين، ورغم

توقيع هذه الهدنة إلا أن الأوضاع لم تستقر، ولكن جلاء القوات والسفن البرتغالية عن المدن والسواحل العُمانية كان نقطة تحول مهمة.

جاء الإمام بلعرب بعد وفاة سلطان عام ١٦٦٨م ورغم جهود لتوحيد بلاده لكن الخلاف ازداد بين أخيه سيف بن سلطان وبينه أدى إلى إضعاف السلطة وجلب الخراب للناس، ثم خسر بلعرب المواجهة مع أخيه ومات محاصراً في قلعة جبرين، وبويع سيف بالإقامة يؤكد قوة شخصيته ونفوذه كحاكم له خبرته وتجربته، واشتد الصراع بين العمانيين والبرتغاليين حتى دُمِر معقل البرتغاليين على الساحل الشرقي من الخليج العربي وخليج عُمان عام ١٦٩٥م، وضعفت مكانة البرتغال في الشرق واستمرت هجمات العمانيين حتى القرن الثامن عشر وشكّلت تهديداً لهيبة وسمعة سيدة البحار وصاحبت الكشوفات الجغرافية بعد أن الحق العمانيون الهزيمة بهم في كل المدن والموانئ العُمانية وعلى الخليج العربي.

وتحولت عُمان الإمامة إلى قوة بحرية كبيرة يُحسب حسابها في الشرق والخليج العربي، استطاعت طرد البرتغاليين من القواعد البحرية في شرقي إفريقيا وسقطت كلوة وزنجبار ومباسا على أيدي العرب. وأصبح لليعاربة حكم في عُمان وشرقي إفريقيا كقوة بحرية وعسكرية في جانبيين آسيوي وإفريقي.

توفي سيف بن سلطان عم ١٧١١م وتبعه ابنه سلطان بن سيف واستمر في معاركه ضد الفرس والبرتغاليين واستطاع طردهم من البحرين وقشم ولارك ثم توفي عام ١٧١٨م، ولكي تنتهي صفحة القوة والوحدة والازدهار وتتحول إلى الضعف والحروب الأهلية التي استمرت ثمانية عشرة عاماً، وانقسم أهل عُمان على أثرها إلى قسمين الهاوية والغافرية، عرب الشمال وعرب الجنوب، هذا فضلاً عن الانقسام السياسي بين الولاءات والقبائل والتحالفات السياسية والاقتصادية.

وخلف سيف أباه سلطان وكان صغيراً لم يبلغ الرشد وباع العلماء منها بن سلطان من أسرة اليعاربة وأدخل الرستاق ونودي به أماماً في عام ١٧١٩م، ولكنه واجه معارضة في حكمه وانتهى الأمر بقتله عم ١٧٢٠ على يد أحد معارضيه في حكمه وانتهى الأمر بقتله عام ١٧٢٠ على يد أحد معارضيه يعرب ابن يعرب المسيطر آنذاك على عُمان ويدعمه الإمام (الطفل) سيف بن سلطان، رغم أن يعرب لم يطلب الإمامة لنفسه واكتفى بالوصاية على سيف.

أدى تجاهل حكم الإمام الصبي إلى حدوث أزمة دفعت بلعرب بن ناصر أن يعقد الإمامة ثانية عام ١٧٢٣م وصياً على العرش، وواجه تحالفاً قوياً بين محمد بن ناصر الغافري ويعرب بن بلعرب، ووجد أن بلعرب بن ناصر قد تحالف مع الهنادية، فاشتد النزاع الغافري- الهناوي. اضعف وحدة البلاد وعقدت الإمامة لمحمد بن ناصر الغافري عام ١٧٢٤م واستمر فيها حتى عام ١٧١٧م، وأعلى تخليه للإمام سيف بعد بلوغه الرشد ونودي به اماماً للمرة الثالثة بتأييد الغافريين له ولكن الصراعات الأهلية استمرت حتى عام ١٧٢٨م، وابتعد الغافريون عن تأييد الإمام سيف وأعلنوا بلعرب بن حميد إماماً، في حين بايع الهناويون الإمام سيد بالإمامة وبذلك بويع سيف للمرة الرابعة إماماً، وأصبحت عُمان تحت حكم إماميين يتصارعان على السلطة، وضعف مركز سيف لسوء قدرته على إدارة البلاد وخروجه عن تقاليد الاباضية واستعانتته بالبلوش وتراجع إمام قوة بلعرب إلى مسقط، فطلب نجدة نادرشاه خان في إيران الذي ضرب العثمانيين في البصرة واحتل البحرين وتوسع في الخليج العربي.

فأرسل نادرشاه حملة بحرية كبيرة إلى مسقط بقيادة لطيف خان عام ١٧٢٧م وتتشكل من خمسة آلاف جندي وألف خمسمائة فارس للسيطرة على عُمان بعد أن دخلت تلك البلاد في حروب وصراعات أهلية وداخلية. دعمت القوات الفارسية الإمام سيف للتخلص من بلعرب بن حميد، وأعلن لطيف خان نفسه حاكماً عسكرياً في عُمان، ولم يترك أية سلطة لسيف الذي يقاتل بلعرب بن

حميد، وتجمع أهل عُمان حوله كرمز للمعارضة والقوات الفارسية، فطلب سيف المزيد من القوات من نادرشاه ليواجه هذه الانتقادات الداخلية، وتمكنت فعلاً من دحر بلعرب بن حميد.

ولكن سرعان ما اصطدم الإمام سيف مع قوات نادرشاه عندما أدرك أن سياسته في تحالف مع الخان الفارسي هذا لم تكن صحيحة بعد أن انتشرت القوات والحاميات الفارسية على الأراضي العمانية فقدم سيف علي عمله هذا مع وضوح الأطماع الفارسية في بلاده، واتخذ سيف قراراً مفيداً التف حوله الغافرية لطرد الفرس من البلاد، وبدأ الحرب على الفرس براً وبحراً، وانسحبت القوات الفارسية من عُمان، وعاد سيف إلى حياته السابقة ولم يعد يهتم بالبلاد، فغضب عليه الاباضية وثاروا عليه وخلعوه وبويع سلطان بن مرشد محله الذي سيطر على مسقط ولاحق سيف إلى رأس الخيمة بعد أن فر من مسقط، وكان هناك معسكراً فارسياً، وبدأت حملة جديدة بأمر من نادرشاه لإعادة سيف للحكم وغزو عُمان ووصلت جلفا عام ١٧٤٢، ونجح الفرس في حصار الإمام سلطان بن مرشد لمدة سبعة أشهر، واستعان سلطان بوالي ميناء صحار لكي يستمر في مقاومته، وكلف هذا الصراع الطرفين الكثير من الخسائر. ولتبدأ مرحلة جديدة تنتهي فيها أسرة اليعاربة من حكم عُمان، وتظهر أسرة جديدة في القرن الثامن عشر وما بعده تحكم البلاد.

ثالثاً: لبنان

بعد أن دخل السلطان سليم سوريا عام ١٥١٦م عيّن الأمير فخر الدين المعني على جبل لبنان واطلق عليه لقب "سلطان البر" فأوجد سليم ظروف نشأة الإمارة المعنية والتي توسعت على حساب ما جاورها، وأوجدوا توازناً لحسابهم على كفتي القوى القبلية العربية القيسية واليمينية.

كان الأمير فخر الدين "قيس" رجحت كفته على آل علم الدين وآل وسلان، واستغل بعض الأمراء انشغاله في حروبه ضد ولاية دمشق أترك وأعدائه من آل سيف، وأصبح هناك حكام مقاطعات في فلسطين في غزة وحيفا والجولان ونبلس والقدس.

حكم فخر الدين من طرابلس الشام شمالاً حتى يافا جنوباً ، وواجه عدة تمردات قبلية وأسرية ومحلية وإقليمية بما فيها العثمانية في أجواء الصراعات وعدم الاستقرار والانتفاضات المتواصلة حتى قُتل عام ١٥٨٥م بعد أن تحالف أعدائه مع العثمانيين وسهّلوا هذا الأمر وظل حكمه قرابة سبعين عاماً، وخلفه ابنه قرقماز وتحولت الإمارة تدريجياً إلى دولة عام ١٥٩٠م مع عدم استقرار واضطراب داخلي..

تمتعت الإمارة المعنية باستقلال ذاتي عن السلطة العثمانية، وشهد عهد فخر الدين الثاني انقساماً قضى خمس سنوات منها في المدن الإيطالية بعد منافسة السلطان أحمد الأول (١٦٠٣-١٦١٧) العثماني له، وواجه أيضاً تمردات داخلية مثل ابن جانبولاد في حلب نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر التي أرهقت الدولة المعنية، واستغل فخر الدين القضاء على آل فريخ في البقاع وأمد سلطته حتى صفد، ووصل نفوذه إلى جبل لبنان، وأخضع آل الحرفوش في بعلبك والشهابيون في وادي اليتيم.

يتفق المؤرخون أن حدود الدولة المعنية وصل إلى فلسطين كلها، وشرقي الأردن، وحمص وحلب وحماة ركزت بيدها الاقتصاد وقوة المدن والأرياف، وعلاقات تجارية مع إيطاليا، ومواني بيروت وصيدا وعكا التي يتعامل بها التجار الأوروبيين، علماً أن ابن طراباي حاكم حيفا كان يخضع اسمياً لفخر الدين المعني لأنه سيد بلاد العرب "وسلطان البر" واغلبه ولاء اقتصادي حيث يدفع

هؤلاء الأمراء مبالغ مالية كالالتزام عن السناجق التي يديرونها، وهي تسود فيها الإدارة السياسية- العثمانية أساساً.

أما في غزة ذات الموقع الاستراتيجي بين فلسطين والشام ومصر فكان لها اقتصاد مزدهر وتحكمها أسرة رضوان حتى عام ١٦٦٢م، وازدهرت أسواقها وتجارها وزراعتها ومينائها وصناعاتها ومساجدها وعمائرها، ومن أكثر المدن تصديراً للزيوت إلى أسواق مصر.

كانت تجربة الدولة المعنية كبيرة تبلورت في شخصية فخر الدين الذي أراد توسيع نطاق لبنان، وقطع صلات التبعية مع الباب العالي، وتحويل لبنان إلى قوة اقتصادية مزدهرة، ولكنه فضل التحالف مع الأوروبيين على العثمانيين في حين سمح للمبشرين المسيحيين اليسوعيين التجول في لبنان بفضل تسامحه فانتشرت جالياتهم الدينية والتعليمية.

لقد أدى القضاء على الأمير فخر الدين إلى حدوث فراغ سياسي في جبل لبنان وفلسطين لم يستطع الأمراء المحليون أن يسدوه إلى إن ظهر الشيخ ظاهر العمر في فلسطين في القرن الثامن عشر، وطغى نفوذه على أمراء جبل لبنان والولاة العثمانيين، وانتقل الحكم اللامركزي العثماني لأقاليم بلاد الشام وفلسطين.

رابعاً: سورية

توزعت القوات العثمانية العسكرية على الحصون والقلاع والأبراج السورية التي تعود أغلبها إلى العصور الوسطى وتمتد من الاسكندرونة إلى العريش جنوباً. ومن حلب إلى دمشق عبر فلسطين ومصر والكرك ومعان، وأبرزها قلاع حلب، حماة، حسياء، النبك، القسطل، دمشق، القنيطرة، جنين، نابلس، رأس العين، القدس، البرك، الخليل، جبرين، المزيريب، بصرى، الزرقاء، خان الزبيب،

القطرانة، معان، العقبة، ذات حج، تبوك، الاخضر، المعظم، العلي، عجلون، السلط، الكرك، الشوبك، صفد، سلمية.

اهتمت الدولة العثمانية بدمشق لأهميتها الجغرافية والاستراتيجية، وحاولت الحفاظ عليها بروح عسكرية، وجذدت حاميتها أكثر من مرة، وعززتها بالقوى العسكرية مثل الانكشارية القابوقولية ذات الولاء للسلطة العثمانية، والانكشارية القابوقولية المحلية، ولها نفوذها وعلاقاتها مع الفئات المحلية وثروتها الاقتصادية ولقوا دعم الناس ضد القابوقول.

واعتمدت الدولة العثمانية على السباهية منذ القرن السادس عشر وحصلوا على تيمارات متعددة ثم استغنت عنهم الدولة تدريجياً بفعل استخدام المدفعية والأسلحة الحديثة النارية بدل الفرسان الاسباهية، مع ضعف الأحوال الاقتصادية في النصف الثاني من القرن السادس عشر وطوال السابع عشر، وقلة الموارد المالية وضعف الإنتاج الزراعي، مما جعل الدولة تستبدل هذا النظام بآخر هو "الالتزام" ويقع على عاتق الأمراء المحليين.

إلى جانب الانكشارية والسباهية، فقد استخدم العثمانيون عناصر أخرى مثل السكان في النصف الثاني من القرن السادس عشر وشاع استخدامهم في بلاد الشام في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني وعلي باشا بن جانبولاد ويوسف باشا سيفاً وغيرهم، وهم من بدو الأناضول، استخدموا السلاح الناري بكفاءة مع روح شبابية، والتحقوا تحت إمرة القابوقولية.

أما الدالاتية فهم الشجعان أتراك وكروات وصرب وبوسنيين، ويُستأجرون بالمال وتركزوا في دمشق، ولهم فيها خان يعرف باسمهم، واستخدمهم معظم الولاة في دمشق.

أما التفنكجية، وهم الجنود المسلحون بالتفك أي البنادق، وهم مشاة عسكريون يقودهم تفنكجي باشا وهم أصول متفرقة، أحدثوا الاستقرار والأمن في دمشق وخارجها.

أما المغاربة، فقد جاءوا من بلاد المغرب العربي واستخدموا منذ عهد المماليك، سواء بحارة في الأسطول وتركزوا في القدس ودمشق وطرابلس وفلسطين، وعرفوا بـ "المجاورين"، وزعيم كل طائفة منهم يُعرف "الشيخ" ويرأسهم "شيخ المشايخ" واستخدمهم الولاة كمشاة في جيوشهم وقواتهم العسكرية.

أما اللاوند، فيعتقد المؤرخون أنهم جاءوا من تسمية البنادق للبحارة الشرقيين في أسطولهم، وأخذهم العثمانيون من بعدهم، وتحولوا من بحارة إلى مُسرحين عن العمل التحقوا بالعمل لدى الولاة والسناجق، ويرى آخرون أن أصلهم قوات برية قادمة من اللاوند من الموصل وهم أكراد انتشروا في العراق ثم بلاد الشام.

عاشت بلاد الشام خلال القرن السابع عشر في ظل انقسامات طائفية ومحلية صبغت عسكرياً في أحيان كثيرة، وتصارعات القوى المحلية بعد أن تفاعلت المرتزقة من كل مكان في هذه الصراعات، ووظفتها القوى السياسية في خدمتها، مما أضعف الشام أساساً وشكل تنوعاً في الولاءات، والحاميات، والحصون والقلاع، وخلقت مشكلات عديدة تراكمية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

يعد علي باشا جانبولاد من هذه الزعامات العسكرية - الطائفية في سورية، وامتد نفوذه على مساحات واسعة من حماة إلى أضنة، وامتد إلى بلاد الأناضول مستغلاً ضعف الدولة العثمانية في الداخل، والحركات المناهضة لها، وقرر مؤسستها العسكرية، وتأثر على باشا بالحركة الجلالية المنتشرة في الأناضول، مما دفع المصدر الأعظم مراد باشا أن يأخذ على عاتقه تطهير الأناضول من

الجلاليين، ثم تطهير حلب وما جاورها من ابن جانبولادوز، وخرج في حملة من ٣٠٠ ألف مقاتل، واحتل أضنة وسار إلى حلب عام ١٦٠٧م والتقى الجيشان، واندفع مراد باشا في جيشه ومدفعيته وسحق علي باشا الذي هرب مع قواته إلى حلب ثم غادرها إلى ملطية خوفاً وهلعاً فدخل مراد باشا حلب وأعادها إلى أحضان الدولة العثمانية بعد سنتين من القطيعة معها. ولجأ علي باشا إلى السلطان العثماني أحمد الأول (١٦٠٣-١٦١٧م) ليعتذر له، فعفا عنه ومنحه حكومة طمشوار في روميليا في الجانب الأوروبي من البلاد العثمانية ويقال أن علي باشا قد برّر له أفعاله بأنه كان يسعى لخلافة العرش العثماني، واستطاع أن يقنع السلطان الذي أعجب بأفكاره وحواره معه.

أما يوسف باشا بن سيف، فقد ظهر كزعيم مطلع القرن السابع عشر حيث أسهم عام ١٦٠٢م مع عسكر دمشق ضد عسكر حلب، في وقت كانت الأسرة المعنية بالجنوب والجانبولاطية بالشمال وكلّ منهما يطمع بمناطق نفوذ ابن سيف، الذي بنى له جيشاً عام ١٦٢٣ قد بلغ نحو ثلاثة آلاف مقاتل من السبكان.

ودخل ابن سيف في صراع مع ابن جانبولاد والأمير فخر الدين المعني الثاني وابن الحرفوش، وكان قليل الإنفاق على جيشه بحيث انضم بعضهم إلى جيش خصومه، وقام بتحسين قلاع وأبراجه في صافيتا ونجعون والقيروانية وعطار والحصن وجبيل وقلعة طرابلس ووقف بقوة ضد الأمراء الطامعين بولاية دمشق والمتمردين عليها، وشاركت قواته في أغلب المعارك التي جرت في بلاد الشام في العقد الأول من هذا القرن.

دخل ابن سيف في صراع مع المعنيين في العقد الثاني منه، وفقد قلاعه، واستبسل في الدفاع عن حصونه، لكن الدولة العثمانية طلبت منه هدمها فرفض، ولم يدفع عام ١٦١٨م الأموال إلى خزينة الدولة، فأرسلت إليه الأمير فخر الدين المعني لتحصيلها بالقوة، فقام بتحسين طرابلس وصمد في جبلة، ودافع عن

طرابلس بقوة مع قواته رغم الحصار البري والبحري عليه، وألحق الخسائر بقوات فخر الدين المعني قرب طرابلس القديمة، ولكن انتهت بهجوم مقابل ترفيه جيش ابن سيفا ودُمرت قلعته، فكتب ابن سيفا إلى الباب العالي يبلغه بأطماع المعينين في ضم طرابلس، وسار ابن سيفا مع جيشه والتقى فخر الدين عند طرابلس فهزمهم ابن سيفا ثم تراجع جيشه، ولم يرجع فخر الدين عن طرابلس إلا بتدخل والي دمشق عنده، وظل ابن سيفا رافضاً دفع الأموال للخزينة العثمانية، وبذلك قُسمت أراضيهِ عام ١٦٢٢م، واستولت الدولة على أملاكه وتوابعها للإيفاء بديونه، وضعف نفوذه وانقسمت قواته، ثم توفي عام ١٦٢٤م وانهارت قواته وانضمت إلى الأمير فخر الدين وضعفت الأسرة السيفية وتشتت أفرادها وفرض المعينين نفوذهم المعنوي والسياسي والمادي.

أما الزعامة الأخرى التي ظهرت في هذا القرن في سورية فهي لأسرة الحرفوشية مطلع النصف الثاني من القرن السادس عشر أساساً، وتعود للأمير موسى بن الحرفوش، وكان في حالة عداء مع ابن سيفا قديم، وصديقاً للأمير فخر الدين المعني، وقام بالتحالف مع دمشق ضد ابن سيفا وابن جانبولاد وابن المعني خاصة بعد فشله في التوفيق بين الأخيرين، وحدث انقسام في أسرة الحرفوش نتيجة التحالفات المحلية وأهمية المنطقة التي يسيطرون عليها ومركزهم في بعلبك، التي تشرف على البقاع في الجنوب وحصن اللبوة وبرج القيرانية في الشمال، وهذه مواقع مهمة بالنسبة له في تحصينه وقوته.

في عام ١٦١٣م طلب والي دمشق أحم دباشا الحافظ من الأمير يونس بن الحرفوش تسليمه قلعة بعلبك وحصن اللبوة، ولكنه أقنعه بمبلغ من المال بدلاً عنها.

ثم بدأت العلاقات بين آل الحرفوش وآل معن تضعف تدريجياً عام ١٦٢٢م لتقارب آل الحرفوش من والي دمشق ضد القوى المحلية الأخرى، فاشتعل النزاع

بين الحرفوش والمعني، حيث نشبت معارك بينهما، كانت الغلبة فيها للمعنيين، وهرب ابن الحرفوش وقتل المئات من جيشه السبكان، وتحين الفرص لكي ينتقم من الأمير ابن المعن، فاقنع الوالي مصطفى باشا إن يغزو وفخر الدين عام ١٦٢٣م، ولكن الأخير هزمه وأسر الوالي وهرب ابن الحرفوش، وحاصر فخر الدين جيشه في بعلبك وجرب معارك بين الطرفين رغم الحصار واستبسل أسباكية ابن الحرفوش في الدفاع عن بعلبك، ولم يستسلموا إلا بعد أن أسر زعيمهم ابن الحرفوش من لدن والي حلب مراد باشا وسيطر الأمير فخر الدين المعني على مناطق نفوذ آل الحرفوش وانتهت دولتهم، وعادت أراضيهم إلى الأسرة المعنية والتي تتمتع بموقع إستراتيجي هام.

خامساً: مصر

عانت مصر خلال القرن السادس عشر من تدهور مالي وإداري عسكري، وفساد في الوضع الإداري، ونقص في المرتبات للعسكريين وظهور ممارسة الرشوة، واستخدام السلاح والقوة في فرض وجباية الضرائب.

وكان الفرسان الاسباهية من أبرز القوى العسكرية في مصر وهي تشكيلات أوجاقات مختلفة فرضوا أنفسهم على المجتمع المصري عسكرياً ومالياً من خلال الضرائب الكبيرة سواء الأصلية (المال الميري) والمضافة، وضرائب الطلبة وهي المبالغ العالية المالية والتي يطالب بها الجنود الاسباهية من حكام الأقاليم في مصر ليستحصلونها من الأهالي بقوة وقسوة، دون سند شرعي أو قانوني.

وقد تنوعت الضرائب غير الشرعية التي يحصلها العسكريون ويقابلها استحصال الرشوة من لدن الإداريين وسمّاها المصريون "البراني" تمييزاً لها عن الضرائب الشرعية "الميري"، وأخذ العسكريون يفسدون في المدن والأرياف، ولم

تفلىح جهود الولاة العثمانيون في إيقاف هذه الظاهرة بحكم موقف الجيش بل وصل الأمر إلى قتل بعض الولاة عند اللزوم كما حصل مع إبراهيم باشا.

حاول الوالي محمد باشا قول قران (١٦٠٧-١٦١١م) أن يجهز حملة عسكرية في شباط/ فبراير ١٦٠٩م اصطدمت مع الحامية العسكرية وانتهت المعركة بقتل زعماء الحامية وتسليم عناصرها وألغى نظام الطلبة، وسميت معركة "الخانكة" ورغم انسحاب هؤلاء السباهية من الجبهة السياسية في مصر، إلا أن سرعان ما ظهر "الصناجق" كقوة قيادية جديدة بدأوا ويساهمون مع الولاة في قمع التمردات العسكرية، وظهر من هؤلاء القائمقام والدفتردار وبدأت الصناجق تتحول تدريجياً إلى منافسة الولاة والصراعات بين الولاة والسباهية من جهة أخرى.

وقد بقيت الفوضى السياسية، والفساد الإداري حالة شائعة في مصر سواء خلال القرن السادس عشر أو القرن السابع عشر، مع عدم الاستقرار الداخلي وتعدد مراكز القوى في الدولة.

أما خلال النصف الأول من القرن السابع عشر فقد شهد تحالفاً بين العسكر والصناجق وحاولوا فرض أنفسهم على الدولة العثمانية وأصبحت وقتها الدولة ضعيفة أمام تولية هذا الوالي أو ذاك الذي يرفض التحالف، واحتكر المماليك منصب الصناجق وشاركهم الأتراك أو أبنائهم وازداد نفوذهم العسكري والإداري، ولم يحصلوا على المرتبات فحسب بل إيرادات أخرى كالتزامات عقارية أو الكشوفيات التي يتولونها، والتف حول الصناجق المماليك واستخدمتهم الدولة العثمانية ترسيخاً للأمر الواقع ولاة باليمن والحبش أو قادة حملات في بعض الأحيان.

وهكذا تركز النفوذ بيد المماليك داخل المجتمع المصري وبرزت شخصيتان معروفتان قاسم بك واتباعه "القاسمية" ورضوان بك الفقاري واتباعه "النقادية"

ونشب بينهما بمرور الزمن النزاعات والانقسام داخل البنية المملوكية من أجل المناصب والسلطة والجاه بحيث فشل الحكم العثماني في واقع الحال أن يصلح الأمور أو أن يسيطر على حكم مصر.

حاول الولاة العثمانيين أن يوقفوا هذا الصراع القاسمي - الفقاري ولكن دون جدوى، ولم تتجح الحامية العسكرية العثمانية في كسر شوكة الطرفين، ووقفت الاوجاقان إلى جانب الولاة بعد ضعف المماليك الفقارية والقاسمية خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر.

واستطاعت بعد عدة محاولات أن تتجح الحامية العثمانية في ضرب الطائفتين المملوكية والقاسمية في ستينيات هذا القرن، ومن أشهرها ما حصل عام ١٦٦١م، في وقعة الصناجق واشتعلت الثورة في القاهرة وانقسم الأمراء إلى عدة فئات وقُتل أغلب الأمراء الفقارية، وامتدت الثورة للقبائل، فتشجع الوالي العثماني وضرب الطائفة القاسمية وقتل أحمد بيك بشناق زعيمهم في عام ١٦٦٢م وطرد اتباعه من البلاد، وتزامن هذا مع مجيء الصدر الأعظم الجديد أحمد فاضل باشا الكوبرلي (١٦٦١-١٦٧١) وسعيه لتركيز الحكم والنفوذ العثماني في مصر والقضاء على تحديات المماليك.

في هذه المرحلة من أواخر القرن السابع عشر نشأت قوى عسكرية جديدة، تُعارض الولاة المستبدين بالسلطة، وضعف نفوذ الصناجق وتقلصت سلطة الولاة، وضعفت مكانة ونفوذ المماليك، مما أفسح المجال أمام ظهور البنية العسكرية العثمانية في مصر.

بدأت الأسر العسكرية العثمانية تتشكل من خلال جلب الشباب المماليك للعمل في الفرق العسكرية سواء من الروم أو الأناضول ويلتحقون بسادتهم من الأمراء أو الاوجاقات ثم تزايد عددهم ليصبحوا بمرور الوقت أسراً عسكرية عثمانية لها رجالها ونفوذها وأسلحتها.

أما الحامية العسكرية العثمانية فقد قُسمت إلى عدة أوجاقات "الجوكليان" وهم فرسان سباهية ويعملون في حفظ الأمن في الريف، و "أوجاق التفنكجيان" وهم فرسان سباهية خارج القاهرة والمدن الكبيرة، و"أوجاق الجراكسة" وهم مماليك جراكسة فرسان وهم من السباهية أيضاً، و "أوجاق مستحفظان قلعة مصر" وهم انكشارية يحافظون على أمن القلعة مشاة ومسلحين بالبنادق ولهم قادة، ويتركز الأوجاق في القاهرة ولهم نفوذ فعال.

أما "أوجاق الغربان" وهم مشاة مسلحين بالبنادق ويتولون مهام التشريفات وحراسة القلعة إلى جانب المستحفظان، و "جاق الجاوشان" بقايا المماليك الذين تبعوا للعثمانيين، وعملوا فرساناً للجراكسة، وخدموا الديوان الذي يرأسه الباشا العثماني، و "أوجاق المتفرقة" وهم من أفراد جلبوا من استانبول إلى جانب المماليك الذين يخدمون الدولة ويقوم أفرادهم بالحرس الخاص للباشا العثماني في مصر.

هكذا فإن الصراع العسكري والسياسي كانت سمة غالبية على تاريخ مصر في القرن السابع عشر بين عدة طوائف وفئات عسكرية سواء مملوكية أو غيرها هدفها المناصب والأموال والجاه والسلطة وساعدها ضعف بنية الدولة العثمانية أولاً، وعدم قدرة الولاة العثمانيين على ترسيخ النفوذ والحكم المباشر والفعلي العثماني في مصر.

لقد طبق العثمانيون نظام الالتزام في مصر عام ١٦٥٨م وتولاه البكوات المماليك وتعهدوا بجمع الضرائب من الفلاحين عن قرية أو عدة قرى معينة ويقوم بدفع الضرائب مقدماً إلى الحكومة والتي تساعد من خلال سلطاتها في جمع هذه الضرائب.

ويقوم الملتزم بالتزام ضريبة منطقة معينة لسنة أو أكثر، والالتزام بالمنافسة عبر المزايدة أو اتفاق الملتزم والروزنامه بعد موافقة شيخ البلد على عقد

الالتزام، ويحل بذلك الملّزم محل الحكومة في جمع الضرائب وله الحق في السكان والأرض في القرية أو عدة قرى، وهو شكل واضح من أشكال النظام الإقطاعي من حيث المضمون والإجراءات. وتطور نظام الالتزام وأصبح له ورثة من الأولاد والأحفاد والمماليك البيض وفيه الرهن والإيجار لحق الملّزم وغيرها.

وتنوعت أشكال الفئات صاحبة الالتزام من أوجاقات عسكرية ومماليك وجراكسة وتجار وعربان ورؤساء طرق صوفية، وفيه الرجال والنساء وغيرهم. أما من الناحية الاجتماعية فقد تنوعت تشكيلة المجتمع المصري من مدنيين وصوفية، وشجع العثمانيون التصوف والمشايخ بعيداً عن أن يكون المتصوفة خاضعين لسلطة رسمية للدولة بل تحت سلطة المشايخ الصوفية أنفسهم، مع ظهور السحر والشعوذة والخرافات بلباس ديني، ومارسوا الطب والعلاج النفسي وحل المشكلات الاجتماعية مستغلين بساطة الناس وضعف العامل السكاني والتعليمي وقلة الوعي فيهم.

وانقسم المجتمع المصري إلى مسلمين ومسيحيين ويهود، وغلب الطابع المدني على الوجه البحري، والطابع البدوي على الوجه القبلي، ومثّل هؤلاء "العربان" ذو العصبية القبلية سيطروا على صعيد مصر وابتعدت الدولة عنهم في مقابل تأدية الالتزام علماً أنهم كانوا ينظرون بشك وعدم احترام لحكم المماليك في مصر وعدّوهم خارجين عن بنية الشعب المصري وليسوا عرباً لا يحق لهم حكم البلاد.

سادساً: تونس

عُرفت تونس في القرن السابع عشر بأنها خضعت لحكم الدايات في الايالات التونسية. بل إن عام ١٥٩١م يُعدّ تحولاً نحو هذا التوجه عندما تزعم هؤلاء

ضرب السلطة المطلقة للباشا والديوان ونصبوا أحدهم مسؤولاً عن شئون "الجيش" وأبعدوا الديون بمرور الزمن عن الحكم، ونقل السلطة إلى الداي وظل الباشا معزولاً عن ممارسة السلطة رغم تعيينه من السلطان والباب العالي في استنبول.

شهدت البلاد انتعاشاً في الحياة الاقتصادية والبحرية واستقراراً سياسياً، مع نزوح أعداد كبيرة من الموريسكيين الأندلسيين إلى المغرب العربي ونقلهم التجارب والخبرات والمهارات التي أتقنوها من قبل، فزرعوا البساتين ونشطوا الريف والبحرية وحركة السفن والموانئ والحرف والصناعات المتنوعة بحيث ازدهرت تونس دون غيرها من الولايات في المغرب العربي، وازدهم البحر المتوسط بحركة التجارة والتجار والسفن.

أما أشهر الولاة فهو يوسف داي (١٦١٠-١٦٣٧م) وفي عهده استطاع أسطوله أن يجد له مكانته في البحر المتوسط، ويؤسس القنصليات الأجنبية والعلاقات الدبلوماسية مع الدول الأجنبية، وانتزع جربه التونسية من طرابلس الغرب وبنى المساجد والمدارس رغم دخوله في صراع مع الجزائر حدودي، وانتشار بعض الأوبئة والأمراض، وأخذ الضرائب من السكان وحدث الشغب والفوضى برفض الناس ذلك، واعتمد على مراد باي في إعادة الأمن والهدوء وأخذ الضرائب من الناس، ثم تنازل مراد باي لابنه حمودة باشا الذي نقل تونس إلى عهد جديد لأسرة استطاعت وضع أسس الاستقرار الداخلي، فقد نجح حمودة باشا في إنهاء الانتفاضات القبلية، وانتزع ثانية جربة من الطرابلسيين، وخلص ميناء حلق الوادي من هجمات فرسان مالطا، وقلده الباب العالي عام ١٦٥٨م برتبة ولقب الباشوية.

أما في النصف الثاني من القرن السابع عشر فقد حكمت الأسرة المرادية وتنازل حمودة باي عن منصبه عام ١٦٥٩م لولده مراد الثاني وأصبح الحكم

وراثياً في هذه الأسرة "اسطامراد" وحكم مراد (١٦٥٩-١٦٧٥م) وقضى على نظام الدايات التونسي بشكل نهائي، وطرده آخر داي إلى خارج تونس مستغلاً غضب الشعب التونسي على سياسته، ونصب بدلاً عنه داياً مطيعاً لأوامره عام ١٦٧١م، وواجه مراد الثاني الانكشارية التي رفض الاعتراف بالداي الجديد فاتفق مراد الثاني مع أخيه والي القيروان على حصار الانكشارية وانتصر عليهم واستقرت الأوضاع وقبل أن يتوفى ورث العرش عام ١٦٧٥م داخل الأسرة المرادية لتحكم تونس.

إلا أن البلاد دخلت في فوضى داخلية في عهد الأسرة المرادية (١٦٧٥-١٧٠٥م) بعد وفاة مراد الثاني وذلك للتنافس السياسي على الحكم بين محمد وعلي أبناء مراد الثاني وعمهم محمد الحفصي، وتدخل دول الجوار الجزائر وطرابلس الغرب لمساعدة هذا الطرف أو ذاك، وكسب المواقف على حساب مكانة واستقرار تونس.

وشهدت الفترة ما بين (١٦٧٥-١٦٨٦م) التنافس السياسي المحتدم بين المرشحين الثلاث السابقين على الحكم انتهى الأمر بإبعاد محمد باي عمه الحفصي وقتله أخيه بمساعدة الجزائر.

أما من (١٦٨٦-١٦٩٦م) فاستطاع محمد باي إخماد الثورات ضده بتدبير من صهره ابن شكر الذي استعان بالأتراك الجزائريين، وانتهى الأمر بعقد هدنة أو صلح تخلي فيه الأتراك عن دعم صهره.

في الفترة الثالثة من حكم الأسرة المرادية وصلت شخصيتين ضعيفتين إلى الحكم رمضان باي أخو محمد باي (١٦٩٦-١٦٩٨م) ثم مراد باي (١٦٩٦-١٧٠٢م) وقد استطاع الأخير أن يأخذ زمام الأمور وسيطر على قسنطينة وعين الضابط إبراهيم باياً وداياً معاً واعتمد سياسة داخلية وخارجية معتمداً على الطاهية حسين بن علي.

وانتهى هذا العهد بزوال حكم الأسرة المرادية عام ١٧٠٥م بعد مرحلة الفوضى والصراعات السياسية على الحكم، وبعد أن نصّب ديوان الاوجاق حسين ابن علي داياً جدياً على أيلة تونس العثمانية وينتهي بذلك حكم الأسرة المرادية في البلاد.

سابعاً: الجزائر

حكمت الجزائر البايلىربايات (١٥١٨-١٥٨٨م) من حكم خير الدين بربروسا صعوداً حيث شكّلت نسقاً تاريخياً، وأصبحت البلاد تحت حكم إداري أقره السلطان العثماني سليمان القانوني وبرزت التركيبة العسكرية فيه ونشطت في حوض البحر المتوسط في مواجهة التحدي الأوروبي الاستعماري وتصفية الأطماع الأسبانية عبر المتوسط والموانئ المهمة في وهران والمرسى الكبير ولعدة عقود من الزمن.

ثم عاشت الجزائر في عهد الباشوات (١٥٨٨-١٦٥٩م) وارتبطت بالمركية العثمانية بشكل مباشر، وتفاقم نفوذ القوى الانكشارية وفرضوا هيمنتهم على السلطات المحلية في العاصمة والأقاليم الأخرى، ومكث أغلب الباشوات لثلاث سنوات في الحكم بعد أن كان هذا حكماً مفتوحاً في السابق، وشارك الباشوات مع ديوان الاوجاق أي الجيش مع الديوان، ولكن مسيرة الإدارة العثمانية شهدت تعثراً في الجزائر بفعل السلبيات الكثيرة التي نشأت مثل الفساد والرشوة والوساطة والمحسوبية والسيطرة على الأقاليم، واستخدام النفوذ ومصادرة الأراضي والأوقاف، وبذلك ضعفت هيبة الدولة، وتجاوز الانكشارية عليها، وحدثت الفوضى والاضطرابات نتيجة لذلك.

ثم تحول الحكم من الباشوات إلى الانكشارية أنفسهم وخاصة الأغوات بين (١٦٥٩-١٦٧١م) الذين انتزعوا السلطة العليا من الباشوات لكي يتسلمها الدايلت فيما بعد.وبقد انعكس ذلك على جمود الإدارة العثمانية وعدم قدرتها على تعزيز

نفوذها عند هؤلاء الحكام، وسوء في الإدارة الحكومية، وضعف الأمن، وانتشار الفوضى، والصراعات بين الأغوات أنفسهم بسبب التنافس على السلطة، إلى أن ظهر "رياس البحر" الذين فرضوا سلطتهم، وأخذوا يتجاوزون سلطة الحكام لكي يصلوا بالفعل إلى سدة الحكم ولتبدأ مرحلة جديدة من الحكم "التركي" للجزائر.

إن طابع النظام الحاكم في الجزائر منذ القرن السادس عشر كان حكماً عسكرياً اعتمد على السلطة المركزية، ثم ظهر انفصال واضح بين هذه السلطة وحكام بعض الأقاليم والولايات الجزائرية، وبرزت فئات اجتماعية أبرزها "التركية" التي تربعت على عرش الفئات هذه مقارنة بالعرب والبربر وسكان الريف، ورغم أنها أقلية تركية ولكنها وجدت لديها تميزاً عن بقية الفئات، وحكمت مناطق كثيرة من البلاد عدا الصحراوية والبدوية التي ينتشر فيها الطوارق والأعراب والبدو والأباضية.

أما "الكداغلة" فهم فئة اجتماعية أخرى لهم امتيازات كبيرة كونهم من المولدين من الأتراك الحكام وأبناء الجزائر المحليين، وخليط من أواصر الزواج والمصاهرة هذه بين الأتراك والجزائريين، وعلى أية حال فإن الجزائر خلال القرن السابع عشر في ظل حكم الدايات ثم الصراع البحري ضد الغزو الأوروبي، تبلورت في القرن الثامن عشر رغم الفوضى والحروب والانشقاقات الداخلية ليظل هؤلاء الدايات يحكمون الجزائر حتى العام ١٨٣٠م أي الاحتلال الفرنسي في ظل ولاء وطاعة وتبعية ولو اسمية أحياناً من لدن الدايات للباب العالي والسلطة العثمانية.

الاستنتاجات

يمكن أن نخلص إلى أن الوطن العربي خلال القرن السابع عشر قد حددت له سمات عامة سواء في النظام السياسي أو الإداري أو الاجتماعي أو الاقتصادي وحتى العسكري.

لعل من أبرز هذه الملامح العامة السيطرة العثمانية على مختلف الولايات العربية من الجزائر غرباً إلى البحرين والخليج العربي شرقاً مع أنها كانت في أغلبها يسودها الحكم المركزي المباشر في الإدارة والسياسة إلا أن ضعف الدولة العثمانية أساساً في استتبول، ومجيء حكام للولايات العربية ضعفاء، وبروز شخصيات أو فئات قوية أدى دوره الأساس في إضعاف مكانة الدولة وبروز حركات انفصالية مع فوضى واضطرابات كلفتها الشيء الكثير.

ولادة أسر محلية عربية ذات سلطة وتاريخ وجاء تحولت لممارسة العمل السياسي والاشتراك في الحكم، وظهور زعامات عسكرية محلية في الولايات العربية استقطبت اهتمام الحكومات المركزية العثمانية لا سيما في بلاد الشام. وحصول هذه الحكومات على اعتراف رسمي بها لكي تظل تحكم حكماً بشكل شبه مستقل تحت خدمة التاج العثماني.

ثم نشأة الإقطاع في الولايات العربية كأمر لهم الأراضي الزراعية مهيمنة على الحياة الاقتصادية العربية المحلية.

الفصل الثالث

التنظيم السياسي والإداري للدولة العثمانية في الولايات العربية

أولاً: سمات النظام السياسي والإداري

ثانياً: السلطة المركزية العثمانية

١- السلطان

٢- الديوان الهمايوني

٣- الصدر الأعظم

٤- العلماء

٥- الوزير الثاني

٦- معلم السلطان

٧- الكاتب

ثالثاً: الإدارة في الولايات والأقاليم

١- الصنجق

٢- الحكومة

٣- التيمار

التنظيم السياسي والإداري للدولة العثمانية في الولايات العربية

أولاً: سمات النظام السياسي والإداري

اعتمد النظام السياسي والإداري العثماني على الشريعة الإسلامية "السُّنِّيَّة" التي تستند إلى القرآن الكريم والسُّنة النبوية الشريفة، والقياس والإجماع، وعلى أساس "المذهب الحنفي" الرسمي للدولة، ورغم جمود حركة الاجتهاد، إلا أن السلطة العثمانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين وضعت بنية قانونية من لدن كبار الفقهاء وهما محمد بن فرامرز بن علي "ملاخُسرو" (ت ١٤٨٠ م) وله كتاب "درر الحكام في شرح غُرر الأحكام" وإبراهيم الحلبي (ت ١٥٤١ م) صاحب كتاب "ملتقى الأبحر".

وقد أكد التنظيم العثماني القانوني على الحقوق والواجبات للرعية والفئات الاجتماعية، والأقاليم العثمانية، وهي تنظيمات سمّيت "القانون" ومنها "قانون نامه" أصدرهما السلطان محمد الفاتح ونظمت الضرائب المفروضة على الرعايا وموظفي الحكومة والسلطات والشؤون العامة لها. ثم القانون نامه التي أصدرها السلطان سليمان القانوني وهي تنظيمات في الإقطاع والضرائب والقضاء وشؤون الرعية المختلفة، ثم إن لكل ولاية قانون نامه خاص بها.

على أن هذه القوانين لم تكن تتناقض مع الشريعة الإسلامية بل تتبع منها كما أكد السلطان سليمان القانوني في مستهل القانون نامه بأنها "تتوافق مع الشريعة الإسلامية" وأعطى الفقهاء الحق للسلطان في إصدار التشريعات والقوانين لصالح الرعية وعُرف هذا الحق بـ "العُرف" ويحوي الأمور السلطانية

ومنها القوانين، وفيها العادات والتقاليد التي شاعت في تلك الولايات والأقاليم، والتي أبقى عليها السلاطين طالما لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

وكانت الإدارة القضائية تعتمد على الشريعة والقوانين المذكورة سابقاً والعادات والعرف فضلاً عن سلوكيات أو عادات السكان التي لا تشير لها القوانين المكتوبة والمدونة ولكنها تكون مرعية لدى القضاة والنظام القضائي. ورغم أن باب الاجتهاد كان قد أغلق إلا أن المسائل العالقة كانت تتطلب إيجاد حلول لها شرعية تتضمن الفتوى والاجتهاد من الفقهاء ورجال الدين، ولذلك برزت فئة " الفقهاء " والمفتين" للنظر في القضايا العامة والخاصة التي تطرح وتصدر بها الفتاوى وقواعد السلوك الواجب اتباعها، والتي تعتمد على الشريعة الإسلامية فإذا لم يجدوا فيها نصوصاً صريحة اعتمدوا على الاجتهاد، وكانت كل هذه الفتاوى والاجتهادات تُضيف للتشريع أنماطاً وقوانين جديدة.

كان التنظيم السياسي والإداري العثماني في واقع الحال تقليدياً وكلاسيكياً ورثة العثمانيون من أمم ودول سابقة مثل الفرس، والأتراك السلاجقة، وهو في كثير من أطره العامة يشبه النظام العباسي لأن العباسيين اقتبسوا كثيراً من مؤسساته عند بنائهم لدولتهم. وكان النظام البيزنطي قد ترك أثراً واضحاً في بنية النظام العثماني نتيجة احتلال الممتلكات البيزنطية من لدن العثمانيين وسيطرتهم على الأقاليم والمقاطعات التي تسود فيها هذه الأنظمة والقوانين فأقتبسوا منها واستفادوا في صياغتها وبلورتها بعد ذلك في تنظيماتهم وقوانينهم، هذا مع اعتماد الدولة العثمانية على نظم الدول الإسلامية السابقة لها.

وقد نجد السمة البيروقراطية للأمانة العثمانية بسبب الطابع البيزنطي. كما يرجح المؤرخون العرب، هذا على أنه لا بد من تأكيد أن الطابع الإسلامي ظل غالباً رغم ذلك في ظل تأثير البيزنطيين بالإسلام أساساً.

وقد اعتمد النظام السياسي والإداري العثماني على الصفة العسكرية على أساس القتال والجهاد في سبيل الله وتوسيع وانتشار دار الإسلام، وطبيعياً أن يكون له تنظيم عسكري يغلب على السياسي والإداري. ثم أن هذا النظام اعتمد على الرقيق والعبيد الأتراك، فجميع الحكام والقادة العسكريين الذين يمارسون السلطة يأتون من سراي السلطان وهم عبيد، والسراي هو القصر ويلتقي فيه العبيد ويتربون بشكل خاص ثم يعيّنون في مناصب الدولة العليا، وظل هذا النظام شائعاً منذ القرن الخامس عشر الميلادي وعهد السلطان محمد الفاتح خاصة. أما قبل هذا التاريخ فإن أغلب الحكام والقادة من المسلمين الأحرار والعلماء، والجيش من الغزاة المتطوعين الأحرار، وحملت بمرور الوقت الحروب الكثيرة التي دخلها العثمانيون العديد من الأسرى والعبيد، وكان للسلطان خمس الغنائم بما فيها الأسرى فأصبح له عبيد خواص يتزايدون يوماً بعد آخر، وقام السلاطين ببيعهم أول الأمر ثم احتاجهم في القتال بعد ذلك فادخل الصالح منهم في الجيش بعد أن ينال تربية إسلامية خاصة.

إلا أن السلاطين ومنذ القرن الرابع عشر الميلادي توجهوا إلى آسيا مع قلة العبيد الأسرى وحاجة الدولة إلى جيش قوي فكان عليها أن تحصل بكل السبل على العبيد، مع ضعف أعدادهم من الحروب على الجبهة الأوروبية، فلجأت الدولة العثمانية إلى جمع الأطفال والشباب من رعاياها في البلقان ومن الريف حيث خضعوا للرق والتربية الخاصة وسُمي هذا نظام "الدفرمة" ويُرسل أفضل هذه العناصر إلى سراي السلطان ويخضعون لنظام تربية قاسٍ وشديد، ويتلقون تربية إسلامية وتركية بعيدة عن أصولهم وبيئاتهم على أيدي معلمين أتراك، وهم بذلك عبيد السلطان ويرتبطون به في الحرب والسلم، ويعيّنهم السلطان بعد فترة التدريب الطويلة حكماً للولايات والأقاليم العثمانية وقيادة الانكشارية وسلاح

الفرسان. أما الباقي من العبيد الأرقاء فيدخلون في الجيش الانكشاري أو الجيش الجديد وهو من المشاة واتخذوا البندقية سلاحاً لهم، فكان جيشاً منظماً وقوياً حقق في واقع الحال العديد من الإنجازات والانتصارات على الجيوش الأوروبية.

وفي ضوء هذا النظام ضمن السلطان خضوع موظفي الدولة بشكل تام له، والسيطرة على شؤون الدولة وخضوع العاملين فيها والموظفين لإرادة السلطان وقطع أي طريق أمام حركات المعارضة التي تزايدت في صفوف الأتراك الأحرار ولا سيما العلماء القابضين على السلطة الإدارية، وقد ظل هذا النظام معمولاً به حتى القرن الثامن عشر حيث قبض الأحرار على السلطة الإدارية من عبيد السلطان أو "القابي كولاري" بعد أن ضعفت قوتهم والقضاء على نظام "الدفشمة".

ثانياً: السلطة المركزية العثمانية

١. السلطان:

يقف على رأس هذه السلطة السياسية والإدارية السلطان وهو الباديشاه أو الخنكار "حافظ النظام" وترتبط الدولة به من العسكر والموظفين المدنيين والعسكريين والرعية، وله السلطة المطلقة والمتصرف في السلطتين التنفيذية والقضائية، أما السلطة التشريعية فهي أساس التشريع الإسلامي، رغم أن الفقهاء أجازوا للسلطان إصدار قوانين وتنظيمات لصالح الرعايا تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

فكان السلطان ذا شخصية محورية وهو كيان أساسي للدولة والأسرة أو المؤسسة الحاكمة، فإذا كان السلاطين أقوياء استطاعوا أن يمسكوا بقبضة قوية زمام الدولة وإدارة أمورها، وكانت الفترة من القرون (١٣-١٦م) فيها سلاطين

أقوياء. إلا أن عهد السلطان سليم الثاني وبعده تولى العرش سلاطين اهتموا بأمورهم الخاصة وأهملوا شؤون الرعية، وتركوها للحاشية وكبار الموظفين، واقتصر تدريجياً عمل السلطان على تأييد وموافقة على ما يعرضه ويقزره الصدر الأعظم، والظهور في الأماكن العامة عند المناسبات والاحتفالات الرسمية فحسب واختفت سلطته وشخصيته ودوره الحقيقي.

أقام السلطان ومنذ عهد محمد الفاتح في عاصمة استنبول في قصره الخاص، وكان يقضي حياته الخاصة في القسم الداخلي من القصر، أما الخدمات والمؤسسات التي تنظم علاقة السلطان بالعالم الخارجي فتقع في القسم الخارجي من القصر هذا، وتصل بين هذين القسمين بوابة خاصة هي "باب السعادة" حيث يستقبل السلطان الشعب ويقيم العدالة ويدر الدولة ويحضر الاحتفالات ويعقد "المجلس الهمايوني" في غرفة يمين باب السعادة مقببة وخلفها "غرفة العرش" حيث يستقبل السفراء والقناصل الأجانب وكبار رجالات الدولة.

وكان اقتراب السلطات من حكام الأقاليم والولايات ومتابعتهم أثره في استقرار الأوضاع وعدم إعطاء الفرصة للحاشية وكبار الموظفين للتدخل في شؤون الحكم، إلا أن العكس يحصل عندما يكون السلطان ضعيفاً وغير قادراً على التعرف على شؤون الولايات أو حكامها، فيخضع السلطان لتوجيهات الموظفين الكبار والصدر الأعظم، ويتم انتقاء موظفين غير كفؤين بالرشوة والمحسوبية والوساطة، وأصبح بذلك الصدر الأعظم متسلم أمور الدولة تماماً، ووصل عدد من الصدور العظماء الأقوياء الذين تفوقوا في بعض الأحيان على شخصية السلاطين.

كان السلاطين العثمانيين يلجأون لتعيين أولادهم "بكوات" على مناطق الدولة، وخاصة ممن يرثونهم على العرش وذلك من أجل تدريبهم على الحكم

والإدارة والسياسة والتعامل مع الموظفين والرعية عموماً. ولكن هذا الإجراء جاء في واقع الحال بنتائج عكسية برزت فيها طموحات الأولاد وتطلعوا للسلطة والجاء، فاغتصبوا السلطة ولم يعد السلاطين آمنين حتى من أقرب الناس إليهم، فضلاً عن أخوتهم وأبناء عمومتهم وكبار الموظفين في الدولة، ولذلك اتخذ السلطان محمد الفاتح قانوناً يبدو غريباً حيث سمح لخلفائه من السلاطين القضاء على أخوتهم عند وصولهم إلى العرش كي لا ينافيهم أحد، وقد اتبع السلاطين هذا القانون ونفذوه بشكل كبير حتى أواخر القرن السادس عشر. وبعد هذا التاريخ لجأ السلاطين إلى وضع الأمراء في أجنحة خاصة من السراي سُميت "أقفاص" وهي محاطة بحدائق مسورة بجدران عالية، ومنعهم من أي اتصال مع العالم الخارجي، ويرافقهم العبيد والإماء ومعلمو القرآن الكريم والفلك والكتابة. أما الأطفال الذين يرزقون بهم من الإماء فيقتلون، وجميع هؤلاء الأمراء إما أولاداً للسلطان أو السلاطين السابقين له.

شهدت السلطة السياسية العثمانية تحولاً بعد وفاة السلطان أحمد علم ١٦١٧م حيث انتقل العرش إلى أخيه مصطفى الأول لأن أولاده كانوا قاصرين، وأعطيت وراثة العرش منذ ذلك الوقت الأكبر أعضاء الأسرة الحاكمة من الرجال سناً، وبذلك بدأ يصل إلى العرش سلاطين قضاوا أغلب حياتهم في "الأقفاص" بعيدين عما يجري في العالم الخارجي محلياً وإقليمياً، ولم ينضج أغلبهم عقلياً أو يتمتع بالخبرة والتجربة الحياتية والسياسية، ولم يصل إلى حكم السلطنة في القرن الثامن عشر أبناء سلاطين بل أخوتهم أو أعمامهم أو أبناء أعمامهم. ولا ننسى أن الانكشارية استغلوا ضعف السلاطين وتدخلوا في الشؤون السياسية، وتمردوا على السلاطين واسقطوا هذا السلطان تارةً وعينوا آخر تارةً أخرى، وخلال القرنين (١٧-١٨م) خلع وأجبر على التنازل ستة سلاطين اثنان منهم قُتل.

٢- الديوان الهمايوني:

يقف هذا الديوان إلى جانب سلطة السلطان ويعقد اجتماعات في أوقات غير محددة عادةً، ويستمع إلى شكاوى الرعية، ويقضي على المظالم، وهو يشبه "ديوان المظالم" أو المحكمة العليا، وكان السلطان حتى عهد محمد الفاتح هو الذي يرأس هذا الديوان، ولكن من هذا الوقت أصبح الصدر الأعظم هو القائم عليه، ويتابع السلطان في عهد محمد الفاتح المناقشات من نافذة مطلية على قاعته، وانتقل المجلس في القرن الثامن عشر من سراي السلطان إلى مقر إقامة الصدر الأعظم ويحق لكل فرد من رعايا الدولة أن يقدم تظلمه، وكان هذا المجلس يقوم بواجب العدل فضلاً عن أنه يناقش شؤون الدولة والتعيينات وقرارات أخرى خاصة بها، ويضمن بذلك من يمثل إدارات الدولة الرئيسية.

وتقوم الدولة على أساس ثلاثة أجهزة إدارية منفصلة الواحدة عن الأخرى، الجانب السياسي: الذي يحافظ على سلطة الدولة والأمن الداخلي ويدافع عنها ضد الأعداء بالخارج وتقع هذه المسؤوليات على كاهل الوزراء، ويحمل رتبة الوزير عدد من الشخصيات الكبيرة في الدولة، بما فيهم الوزير الأول أو الصدر الأعظم، ويحمل هذه الرتبة أيضاً بعض ولاة الولايات.

أما الجانب القضائي: فيمثله قاضي عسكر أي قاضي عسكر الروملي وقاضي عسكر الأناضول وفوقهم شيخ الإسلام أو المفتي الأكبر ويحضر في بعض الأحيان "الهمايوني" أي الديوان.

أما الجانب المالي: فهو بيد الدفتردار ومعه موظفين كبار مثل النشانجي الذي يتحقق من أن الأوامر والرسائل الصادرة من الديوان الهمايوني متفقة مع

تنظيمات الدولة وقوانينها، ويضع شعار السلطان "الطغراء" على الوثيقة ليمنحها شرعيتها.

إن هؤلاء الموظفين الكبار هم دعائم السلطة السياسية في الدولة العثمانية في جوانبها السياسية والقضائية والمالية ويمثلون السلطة في الديوان الهمايوني ويحق لهم مواجهة أو مقابلة السلطان، وأما الحكم على كفاءتهم فهو من حق السلطان وحده ويحكمون عند الإخلال بالوطنية أمام القاضي عادةً. وقد سُمح لوالي الروملي وهو بالأساس آمر الاقطاعات في تبعية الاسباحية الفرسان، أن يحضر المجلس السلطاني، ثم "قبطاني ديريا" أيضاً وهو أميرال الأسطول الذي أخذ يُشارك منذ القرن السادس عشر في المجلس السلطاني ومعه "أغا الانكشارية" أي كبير الانكشارية في الدولة في المقاطعات والأقاليم.

٣- الصدر الأعظم:

هو الرجل الثاني في هرم السلطة في الدولة العثمانية وهو "الوزير الأول" ومهمته إطاعة وتنفيذ أوامر وقرارات السلطان ونقلها إلى كبار الموظفين وحكام الولايات والأقاليم، ويحمل أيضاً شكاوي واقتراحات الوزراء والعلماء والحكام والعسكر والرعايا إلى السلطان عندما يجد أنها ضرورية ومهمة للدولة، وتصدر عنه التعيينات بعد أن تُرفع إليه من الوزراء وكبار الموظفين وحكام الأقاليم، وهو النائب المطلق للسلطان ويصدر بعض القرارات دون مشورة السلطان، ويعطيه الأخير خاتم توقيعه وتمهر به جميع الوثائق المهمة.

ويشرف الصدر الأعظم على موظفي السراي من خلال "القباي آغاسي" الذي هو مشرف العبيد ويستطيع الصدر الأعظم في بعض الأحيان عزل "القباي

آغاسي" وتعيين شخص آخر محله. وبذلك كان الصدر الأعظم المشرف العام على دواوين الدولة وأقسامها والمراقب العام لها.

٤. العلماء:

يمثلون السلطة العليا في الدولة والمستقلة عن الصدر الأعظم، ومنهم "قاضيا العسكر" وهما موظفان في الدولة مسؤولان عن إدارة الشريعة ويعينان القضاة ثم يمكن أن يعزلوهم، والموظفين الدينيين أيضاً، ويصدران القرارات المهمة والنهائية في القضايا المرتبطة بالشريعة، ويحضران الديوان الهمايوني.

أما "شيخ الإسلام" وهو رأس فئة العلماء ورغم أنه بعيد عن القضايا الخاصة بسياسة الدولة، ولكنه فيما بعد أدى دوراً مهماً في شؤونها، حيث كانت فتواه وراء خلع عدد من السلاطين أو إسقاط الصدور العظماء، ويرجع في تعيين "شيخ الإسلام"، الصدر الأعظم إلى السلطان ليأخذ رأيه، ولهذا كان التنافس واضحاً بين الصدر الأعظم وشيخ الإسلام، رغم أن الأول ظل يعتمد على نصيحة ومشورة الثاني في القضايا الداخلية للدولة وشؤون الرعية.

وكان يطلب "شيخ الإسلام" من الصدر الأعظم تعيين المدرسين وترقيتهم وعزلهم واكتسب منذ القرن السادس عشر سلطة اقتراح تسمية القضاة للأقاليم المهمة وعزلهم، فكان "شيخ الإسلام" رقيباً على العلماء في الدولة، وممثل السلطة الدينية المطلق للسلطان، كما أن الصدر الأعظم ممثل السلطة المدنية المطلق للسلطان.

٥. الوزير الثاني:

وهو المرشح لمنصب الوزير الأول أو الصدر الأعظم، وكان ترشيح واختيار الأخير يقع على عاتق ومهام "معلم السلطان" و "القابي آغاسي" و "والدة

السلطان"، فكان الصدر الأعظم المُعين حديثاً يخضع بذلك إلى نفوذ وسلطة هؤلاء الثلاث ولا يستطيع في واقع الحال أن يحظى بالاستقلال الفعلي فيعتمد على الانكشارية أو على العلماء أو "شيخ الإسلام" ولكي يبقى في السلطة.

٦- مُعلم السلطان:

كان لمُعلم السلطان أثره ودوره في الدولة فمثلاً مُعلم السلطان محمد الفاتح وهو "زاغانوس" أصبح صدراً أعظم، ومُعلم السلطان مراد الثالث وهو سعد الدين كان يدير شؤون الدولة بشكل كامل، وله دور في اختيار كبار موظفي سراي السلطان ويُبدي للسلطان النصيحة في ذلك وخاصةً منصب الصدر الأعظم.

٧- الكاتب:

وهو الموظف الذي يقوم بالكتابة الرسمية والمراسلات الديوانية، والشؤون المالية، ويتلقى تدريبه في المكاتبات بنفسه في المكاتب والتي تُنظم كل حرفة أو مهنة، وينقسم هؤلاء الكُتّاب إلى من يرسلون الأوامر وينقلون هذه الأوامر إلى الحكام والموظفين، ومن يجمعون وإرادات الدولة، والكُتّاب الذين يدقّقون ويشرفون على تعيينات الرجال وهي ثلاث مجموعات من كُتّاب الدولة العثمانية، الأولى تعمل تحت إمرة "رئيس الكُتّاب" والثانية "الدفتردار" والثالثة "النشانجي" وكان في دائرة أو كُتّاب عدد من المتمرنين والملازمين أي مرشحين لاستلام مناصب الكُتّاب بعد انتهاء مرحلة التدريب وكان عددهم كبير في كافة أنحاء الدولة.

وكان هؤلاء الكُتّاب لهم دورٌ مهم في الدولة فهم أساس عمل إدارتها ويصيغون الأوامر والفرمانات والقوانين والتنظيمات ومراقبة تنفيذها، وقد أعتد عليهم الصدور العظماء أواخر القرن السابع عشر في العمل الدبلوماسي، وسعى

هؤلاء الكتّاب إلى الإصلاح ودعوا إليه وأرادوا نقل ونشر الفكر الأوروبي المتطور في المجتمع والدولة، والإدارة لإنقاذها من الانحطاط والسقوط، بل كان لهم دور مهم في الجانب الثقافي والعلمي بما أنتجوه وأشهرهم "كاتب جلبي" (١٦٠٨-١٦٥٧م) وكتب في الثقافة والتاريخ والجغرافية بشكل موسوعي وكان يعمل كاتباً في المجلس العثماني (القصر).

لا يمكن أن نتجاهل دور الشعب في الدولة العثمانية على الرغم من أنه في طبيعة الحال لم يشكل جزءاً من الهرم السياسي أو عملية صنع القرار في الدولة. ولكن لهذا الشعب أثره الواضح في استقرار أو عدم استقرار أوضاع الدولة، ففي النصف الثاني من القرن السادس تحالف "القابي القول" أي الجند الانكشارية مع الحرفيين وأسهموا في الثورات والاضطرابات التي شهدتها الأقاليم والأزمات المالية خاصة بعد أن تحول قسم منهم إلى العمل التجاري والاقتصادي، وكان الشعب يؤيد في بعض الأحيان مثل هذه الحركات نتيجة مظالم وجور السلطة، وكانت التحركات الشعبية مدعومة من عسكر "القابي قول" مثل ثورة شعب استنبول عام ١٦٥١م ضد الانكشارية، والاضطرابات التي أدت إلى خلع السلطان إبراهيم عام ١٦٤٨م، والسلطان محمد الرابع عام ١٦٨٧م والسلطان مصطفى الثاني عام ١٧٠٣م.

أما السلطان فإن علاقته بشعبه تقوم على أساس رغبة الأول بكسب رضا الشعب ويسعى ليكون حاكماً عادلاً، مسلماً ورعاً، ويخلص للشريعة ويمارس الواجبات الدينية، ويمنع الخمر، أو الإفطار في رمضان، ويغلق الحانات والمقاهي، ويحضر صلاة الجمعة ويوزع الصدقات على الفقراء والدراويش ويذبح الأضاحي في العيد الكبير ويوزعها على الفقراء، ويتقرب للدراويش

والمصوفية، وكان في أغلب الأحيان لكل سلطان صوفي أو شيخ يعتقد به في تسيير أمور البلاد والسياسة.

ثالثاً: الإدارة في الولايات والأقاليم

قسمت الإدارة في الولايات العثمانية إلى أقسام إدارية عيّن عليها موظفون ينوبون عن السلطان في حكمها، ويمارسون فيها السلطات ولهم امتيازات من السلطة، مثل استخدام الرأية أو اللواء وهي الطوخ أو ذيل الحصان علق من أحد أطرافه وعلته كرة ذهبية.

أما أبرز الأقسام الإدارية في الدولة العثمانية فهي:

١- الصنجق:

أي اللواء أو الرأية وهو أصل الإدارة ويُعين السلطان لإدارة سلطتين أحدهما "السبيك" من العسكر ويمثل السلطة التنفيذية للسلطان، والقاضي وهو من العلماء ويمثل السلطة الشرعية. ثم بتوسع أراضي الدولة العثمانية أدرك السلاطين ضرورة وضع الصناجق تحت أمرة بيك البكوات أو "بيكلربيك" أو "ميرميران" أي أمير الأمراء. وظهر هذا في عهد السلطان مراد الأول في الروملي ثم أعطي اسم إيالة بدلاً من بكليبيكية، وتعددت الإيالات وتوسعت مع الحروب والفتوحات، بحيث وصلت عام ١٦١٠م (٣٢) إيالة في الدولة، وبلغ (٤٠) أواخر القرن السابع عشر، وأصبح يطلق على البكلربكي لقب الوالي وعلى الصنجق بيك اسم المتصرف ومن ألقاب الوالي أيضاً الباشا.

ولم يكن حكم وإدارة الولايات متشابهاً فهناك من لها شبه استقلال ذاتي وأخرى إقطاعية، فمثلاً ولايات الشام كانت نموذجية في إدارتها طبق فيها نظام

إقطاعي عثماني، في حين غابت عن ولايات مصر والبصرة وغيرها التي زودتها بحاميات الانكشارية وعيّنت عليها والياً ودفتر داراً وقاضياً، وكان واليها يأخذ وارداتها وينفق منها على الأمور العسكرية والإدارية ثم يرسل المتبقي إلى العاصمة سنوياً وعُرف "ساليانة" ولا يوزع على الاسباهية أو الفرسان الاقطاعات.

٢- الحكومة:

هي إدارة الصناجق الوراثية التابعة لبعض زعماء القبائل في شرقي الأناضول، وتعهد فيها الواردات إلى "بيك" القبيلة مقابل أن يسهم بتقديم عدد من أفراد قبيلته إلى الجيش، ويعين السلطان في المدن المهمة من الصنجق قاضياً ويقيم حامية للإنكشارية.

٣- التيمار:

النظام الإقطاعي أو نظام التيمار وتبناه العثمانيون في معظم البلاد، وأوجدته السلطة لتأمين مصادر العيش للفرسان الاسباهية في الجيش مقابل أن تبقى تعمل لديها وتحت إمرتها، وتعني تسليم الأرض للمحاربين وجباية وارداتها من الضرائب، مقابل إلزامهم بالخدمة العسكرية عندما تدعو الحاجة لذلك، ويكون هؤلاء الرجال عادة على استعداد للقتال والدفاع عن البلاد كمحاربين جاهزين، وقد وفر هذا النظام الإقطاعي تثبيت نفوذ الدولة في الريف والحكومة والحصول على الضرائب والموارد المالية، ولذلك قسّم السلطان الأراضي إلى اقطاعات وزعها على المحاربين وتناسب القطعة مع رتبة المحارب وأطلق عليها "ديرليك" أي معيشة وهي في ثلاثة مستويات.

أ- إقطاع سلطاني خاص (الخواصي الهمايوني) وهي ممتلكات التاج أو السلطان يقطعها لمن يريد من الأسرة الحاكمة.

ب- إقطاع خاص، وهو للوزراء والبكرايات وبكوات الصناجق ويتجاوز دخله ١٠٠ ألف أقة وهو إقطاع للمنصب.

ت- التيمار أو الزعامة، ويمنحان للفرسان الاسباهية بحسب رتبته وخدماته والأول يعطي دخلاً (٢٠٠٠-٢٠ ألف) أتجه والثاني (٢٠-١٠٠ ألف) أقة، وتنتقل بعد الموت إلى الابن وإذا لم يكن له فيظل إقطاعاً شاغراً وتؤخذ وارداته لبیت المال ويبقى عند موظف خاص كإقطاع موقوف ثم يُمنح إلى رجل من السباهية ذو كفاءة.

والإقطاع عادة يمنح للمحارب فهو إقطاع عسكري أساساً ويمنح للعاملين في الحكومة المركزية والسراي والمقربين للسلطان ثم مع فساد النظام بدأ منذ القرن السادس عشر يُمنح الإقطاع للمدنيين أيضاً.

أما الأراضي التي توقفها السلطة أو الأفراد إلى المؤسسات الدينية والخيرية والتعليمية فإنها إقطاع مدني عام لا تجبى رسومه أو ضرائبه بل ينفق على المسجد أو المدرسة أو الفقراء وتدخل هذه الأراضي ضمن "الأوقاف" أو "الحبوس" وتنتشر في كل أرجاء الدولة، ومعها منازل وعقارات أخرى كالدكاكين وغيرها ويُسرف عليها "المتولي". كان البكركي أو الباشا هو الرأس الأعلى في الولاية وتحت أمرته السباهية، وينضوي هؤلاء تحت سلم إداري من بكوات الصناجق، الذين يحكمون المدن المهمة مراكز الصناجق في الولايات، ثم الآلاي بك من الزعماء الصناجق الكبار، ثم الصوباشي ويدير وحدة صغيرة من الصنّجق ويقيم في المدينة، وشيري باشي وينظم السباهية أثناء الحرب وهم تحت إمرة الصوباشي وهو مساعد القاضي عند السلم وينفذ أوامره في الأمن والقضاء.

وهناك مال دفترداري وهو مسؤول عن واردات الولاية وانفاقها والكخيا نائب الوالي وأمين الشاوبشية ويساعد القاضي في تنفيذ الأحكام، والتذكرجي ويكتب المراسلات ويحفظها، فكان لكل والي حاشية كبيرة لا تقل عن حاشية الصدر الأعظم.

وكان ديوان الوالي فيه الكخيا أو الكتخدا، والتذكرجي، وموظفو المالية والإقطاع، وأحياناً يساعده القاضي ويحضر هذا الديوان للتباحث والمناقشات وينظر المجلس في أمور السباهية والإقطاع وشكاوى الناس.

أما من ناحية جغرافية إدارية فتخضع الولاية إلى اقضية وهي التي ترجع في قضاياها إلى القاضي وهو واحد، ولكل ولاية قاضٍ يُعينه الدولة ويقيم في مقر الولاية وهو من العلماء ويرسل نواباً عنه إلى الأقضية والمحاكم ويقوم القاضي بفصل الخصومات الشرع والقانون ويشرف على تنفيذ قرارات السلطان الإدارية والمالية.

أما الدفتردار ويمثل الخزينة في الولاية وهو مستقل مثل القاضي ويتصل مباشرةً بالعاصمة ويقدم شكواه ضد البكلربكي والإداريين الآخرين وقد يعزل البكلربكي القاضي أو الدفتردار إذا أساءوا العمل والصلاحيات ويعلم العاصمة بذلك، وهذا نظام للمراقبة واضح فيه السلطة المركزية تحاول أن تمنع الباشوات من أن يصبحوا ذا سلطة قوية.

أما الحاميات الانكشارية في المدن الرئيسية وهي تمنع السلطات المحلية من ممارسة السلطة لصالحها وتختلف مكانتها بحسب حجم المدينة صغيرة أو كبيرة وتعمل بأوامر السلطان وتمثل سلطته ضد الأعداء بالخارج والداخل ولا سلطة للوالي عليها مباشرة فهي تتصل بالسلطان والسلطة المركزية وتحفظ الأمن

وحركة النقل والمال المرسل للخزينة والقضاء على التمردات والثورات والفوضى الداخلية.

وقد أرسلت منذ النصف الثاني من القرن السادس إلى جميع المدن هذه الحاميات الصغيرة والكبيرة ثم انتقلت في القرن السابع عشر السلطة إلى الانكشارية أنفسهم وظهرت طبقة حاكمة جديدة من هؤلاء العسكر في الايالات وخاصة البعيدة في الجزائر وتونس وغيرها بعد أن ضعفت السلطة المركزية.

الفصل الرابع

اللامركزية العثمانية والحركات الإصلاحية (الانفصالية)

في الولايات العربية في القرن الثامن عشر

أولاً: البوسعيد في عمان وزنجبار

ثانياً: القواسم وبني ياس بساحل عمان

ثالثاً: الأسرة الجليلية بالموصل

رابعاً: علي بيك الكبير بمصر

خامساً: ظاهر العمر بفلسطين

سادساً: المعينيون والشهابيون بלבنا

سابعاً: المماليك في بغداد

ثامناً: الأسرة القرمانلية بطرابلس الغرب

تاسعاً: الأسرة الحسينية بتونس

عاشراً: الحركة الوهابية في نجد

حادي عشر: الحركة الشوكانية باليمن

ثاني عشر: الحركة السنوسية بطرابلس الغرب

ثالث عشر: الحركة المهدية بالسودان

رابع عشر: آل العظم بدمشق

خامس عشر: مملكة الفونج في النوبة

سادس عشر: الأسرة البايانية (شمال العراق)

اللامركزية العثمانية والحركات الإصلاحية (الانفصالية) في الولايات العربية في القرن الثامن عشر

أولاً : البوسعيد في عُمان وزنجبار:

تميز القرن الثامن عشر باللامركزية الإدارية وخاصةً في الولايات العربية، وانحسار السلطة المركزية في إدارة الولايات مع الضعف الاقتصادي والسياسي الذي عانت منه الدولة والمؤسسة العسكرية، ولم تفلح الجهود التي بذلها بعض السلاطين في إصلاح الأوضاع، وبدأت الدولة تفقد سيطرتها السياسية المركزية المباشرة في حكم الأقاليم وتعتمد على أسر محلية وأقليات طائفية وعشائرية ومشيخات قبلية في الولايات العربية .

إن من بين هذه القوى المحلية العربية ظهرت على المسرح السياسي في عُمان أسرة البوسعيد ومؤسسها أحمد بن سعيد الذي أيدته القبائل الشمالية وتقدم لمواجهة الإمام سيف الذي تراجع إلى مسقط ثم أنعزل في الرستاق حتى مات فيها .

كان الفرس في هذه الفترة يحتلون أراضي عُمانية وتهيأت الظروف بعد وفاة السلطان سيف أن يظهر والي صحار أحمد بن سعيد ليصل إلى الإمامة، وواجه الفرس عسكرياً حتى تم الصلح بينهما، ورحل القائد الفارسي تقي خان عن مسقط عام ١٧٤٣م وعاد إلى بلاد فارس، وبقيت حاميات فارسية صغيرة فحسب، ولكن أحمد بن سعيد نجح في طرد هذه الحاميات وخَلَّص مسقط ومطرح والأراضي العُمانية من الفرس، وتفرغ لمعالجة الشؤون الداخلية الاجتماعية والاقتصادية مع تأييد العثمانيين له وأستعاد وحدة البلاد وكان ذكياً وشجاعاً وكفوفاً، تمكن من

استعادة القلاع العُمانية، ووطدَ حكم الأسرة البوسعيدية لتكمل سيرة ومكانة الدولة العمانية السابقة دولة اليعاربة.

بدأت من هنا مرحلة جديدة من تاريخ عُمان خلال القرن الثامن عشر بعد أن حصل على البيعة إماماً على البلاد عام ١٧٤٥م، علماً أنه نجح في مواجهة الفرس ودحرهم عام ١٧٤١ واستمر حكمه الزاهر حتى عام ١٧٨٣م فقد واجه خلالها قوى المعارضة من اليعاربة والغافرية لكنه نجح في دحرها، وإقامة علاقات محلية وقبلية وإقليمية عبر الأحلاف والمصاهرات وتوقيع الاتفاقيات مع شركة الهند الشرقية البريطانية وفرنسا، هذا فضلاً عن الازدهار الاقتصادي والتسامح الديني والتبادل التجاري.

واستطاع الإمام أحمد بن سعيد أن يعزز نفوذه على الأقاليم بتوزيع المناصب على أبنائه، مع اتباعه نظاماً لا مركزياً في إدارة هذه الأقاليم مما شتت وحدة عُمان، وعملت على إثارة التمردات بين أبنائه حتى توفي الإمام أحمد بن سعيد عام ١٧٨٣م وبويع ابنه سعيد بعده.

نجح الإمام الجديد سعيد بن أحمد في ترسيخ وراثته العرش في الأسرة البوسعيدية ودخل الرستاق مؤكداً الحكم ذو المرجعية الدينية فيها، وترك في مسقط المرجعية السياسية لابنه حمد بن سعيد فاصبح الساحل ذا حكم زماني، والداخل ذو حكم ديني، وبداية الانفصال الروحي عن السياسي.

وصل بعد الإمام حمد بن سعيد عام ١٧٩٣م السيد سلطان بن أحمد (١٧٩٣-١٨٠٤م) وأراد تعزيز سلطته السياسية في مسقط التي اضطربت أحوالها في أبان عهد سعيد بن سلطان وكان طفلاً صغيراً، وتولى الوصاية عليه بدر بن سيف وبرز التنافس بين الأخير والشيخ محمد بن ناصر الجبري، وعندما وصل سعيد بن سلطان الحكم عام ١٨٠٦م في مسقط ضرب بقوة المتصارعين

على الوصاية، وعقد علاقات سياسية مع بريطانيا في اتفاقيتين مهمتين ١٧٩٨-١٨٠٠م.

أما فيما يخص حكم زنجبار، فبعد سقوط دولة اليعاربة انفصل الحكم العربي عنها، واستطاعت ممباسا أن تنزع الانفصال في شرقي إفريقيا، وانفصل أيضاً المزارعة عن حكم عُمان ورفضوا الاعتراف بحكم البوسعيد.

واجهت دولة البوسعيد هذه الحركات الانفصالية التي رفضت أن تعلن الولاء لها أو تدخل في تبعيتها وبقيت تُكنّ الولاء لليعاربة رغم سقوط دولتهم، ورغم مواجهة السلطان أحمد بن سعيد بمشاكله الداخلية إلا أنه سعى لتوطيد سيطرته عمان على هذه المناطق الانفصالية وفي شرق إفريقيا عامة، ونجح سعيد بن سلطان من أن يواصل مسيرة من سبقه ويؤسس حكماً عمانياً على الجانبين الآسيوي والإفريقي ليستفيد من الطرق التجارية فيها، وحصل على اعتراف الممالك الإفريقية بحكم عُمان، وفضّل العلاقات الاقتصادية على الحرب والصراع المسلح، ولا سيما حاجته الماسة للسواحل الإفريقية وخيراتها وتجارتها.

عمل السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٦-١٨٥٦م) على نقل مركز حكمه إلى زنجبار بعد جهوده في السيطرة على شرقي إفريقيا، ولكنه واجه تمرد الأسرة المزروعية وأدرك بأنه لا بد من القضاء عليها لتثبيت نفوذه في ممباسا في ظل حكم عبد الله بن محمد المزروعي عام ١٨١٤م الذي واصل سياسة أسلافه في الانفصال عن مسقط حتى وفاته ١٨٢٠.

وخطط السيد سعيد بن سلطان للقضاء على الأسرة المزروعية في ممباسا، فحرم عليها التجارة، ونجح في استعادة مدن سيطرت عليها وعادت الأسرة النبهانية لحكم جزيرة بات، وعمل على إضعاف الأسرة المزروعية وشق وحدتها من أجل إضعافها، وعلى هذا الأساس طلب المزارعة الحماية البريطانية خوفاً

من التهديدات العُمانية في عام ١٨٢٣م، ولكن بريطانيا تباطأت لعدم تقدير أهمية المنطقة الساحلية الاستراتيجية بداية الأمر، ثم خضعت ممباسا للحماية البريطانية وتدخلوا في السواحل الإفريقية واستمر الحال إلى عام ١٨٢٦م عندما أدرك المزارعة ضرورة الاعتراف بالسيادة العُمانية عليهم بعد أن استولى السيد سعيد ابن سلطان على قلاع المدينة واقتسم الممتلكات بين البوسعيدين والمزروعين.

كان السيد سعيد بن سلطان يحلم بإقامة دولة بحرية من عُمان إلى زنجبار، إلا أن المشاكل الإقليمية والسياسية والتهديدات الأجنبية حالت دون ذلك، وحاول عام ١٨٢٩م ولم ينجح، ثم كرر المحاولة عام ١٨٣٧م بعد وفاة سالم المزروعى واستولى على حصون على الساحل الشرقي لإفريقيا وشتت قوة المزارعة. واتخذ السيد سعيد زنجبار قاعدة له بعد الانتقال من مسقط لأهمية موقعها الاستراتيجي الاقتصادي، وابتعاداً عن مشاكل واجهته بالداخل سواء مع آل سعود أو القواسم، فأصبحت زنجبار عاصمة له أخرى.

إن حكم أسرة البوسعيد اعتمد أساساً على نظام سياسي وإداري بسيط، عيّن السلطان سعيد الحكام على الأقاليم الذين يدينون له بالولاء والتبعية، ودعمهم بالحاميات العسكرية لزيادة نفوذه وتثبيت الأمن والاستقرار.

وأعتمد على القرآن الكريم في القضاء والتشريعات والأحكام وتولى السلطان سعيد حكم الأمور الكبرى أما ابنه خالد فيحكم في القضايا الأقل أهمية أما القضايا الاعتيادية فيتولاها القضاء الذين يعينهم السلطان سعيد نفسه.

وكان الجانب الاقتصادي هو الغالب على دولة البوسعيد رغم أنها واجهت مشكلات عسكرية ولكن السلطان ظل يستم الأساليب السلمية أحياناً والعمل العسكري عندما لا تتفع الحلول السلمية، وكان هدفه الأمن والاستقرار من أجل استمرار الحياة الاقتصادية ونجاحها.

أما علاقة البوسعيد مع القوى الأجنبية وخاصة بريطانيا، فإن السلطان سعيد وقّع اتفاقية تحريم تجارة الرقيق عام ١٨٢٢م، التي تقضي بتحريم بيع الرقيق للدول المسيحية ومصادرة السفن التي تشغل بتلك التجارة، رغم أنها كبدت البعض خسائر كبيرة مثل الحكومة البريطانية التي طالبت بتعويضات لم يقدمها السلطان سعيد لها.

ومنح البوسعيد حرية الإقامة للأجانب في بلاده والتسهيلات التجارية والقنصليات الأجنبية في زنجبار، مما أفسحت المجال أمام تدخلها في شؤون عُمان الداخلية وعلاقاتها الخارجية، ومن ثم تقسيم عُمان والسيطرة على شرقي إفريقيا، وانتشار النشاط التبشيري والتجاري، وتدخل قوى جديدة مثل أمريكا وفرنسا في شؤون عمان وزنجبار.

ولا بد من أن نخلص إلى أن السيد سعيد بن سلطان له الأثر الكبير في حكم شرقي إفريقيا وبناء سلطنة عربية فيها، وامتداد نفوذه البحري الآسيوي - الإفريقي، والتبادل التجاري والنشاط الاقتصادي من مسقط إلى زنجبار ومدغشقر وموزمبيق وجزر القمر عبر البحار الشرقية، ووطد النفوذ العربي - الإسلامي في هذه المناطق البحرية الاستراتيجية بحيث ظل يقطنها لسنوات طويلة السكان العرب والأفارقة.

ثانياً: القواسم وبنو ياس بساحل عُمان

عُرف الساحل الغربي الجنوبي من الخليج العربي بتركيبة قبلية من عدة عشائر عربية ارتبطت مع بعضها عبر الزعامات القبلية الحاكمة، وقد تطورت هذه التركيبة القبلية وتعددت خلال القرن الثامن عشر، لتشكل قوتين قبليتين أساساً لها القواسم، وبنو ياس، وتقاسما السلطة السياسية شمالاً القواسم وجنوباً بنو ياس على ساحل عُمان.

أ - القواسم:

أدى ضعف النفوذ البرتغالي البحري في الخليج العربي منذ مطلع القرن الثامن عشر، وظهور قوى أوروبية جديدة كالهولنديين والبلجيكي والإنكليز والفرنسيين التي اهتمت بالعامل التجاري والاقتصادي وسمح ب بروز قوى قبلية عربية، ثم الفراغ الذي تركته دولة اليعاربة في عُمان، والتي تصدت للبرتغاليين، وقيام دولة البوسعيد بدلاً عنها جعل القوى القبلية تتشكل ضد هذا الحكم في الشمال ليبرز منها القواسم، ثم جاء انهيار قوة نادرشاه بعد فشله في حصار الموصل عام ١٧٤٣م و وفاة نادرشاه نفسه عام ١٧٤٧م قد خلق فوضى في بلاد فارس سمح للقواسم بالسيطرة على أجزاء من الأسطول الفارسي وتشكيل قوة بحرية في الخليج العربي.

أمتد نفوذ القواسم من رأس الخيمة والشارقة وأم القيوين ومدن ساحلية أخرى فيها قوى قبلية ضمن الاتحاد القاسمي كقوة بحرية وبرية في نفس الوقت تفوقت على المستوى الإقليمي خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وأصل القواسم من عرب الهولة وهم قدماء انتشروا في المناطق الساحلية من الخليج العربي، وبرزوا في عهد زعيمهم كايد بن عدوان في القرن السابع عشر، ولكن الاتحاد القاسمي ظهر للوجود خلال القرن الثامن عشر كأكبر القوى القبلية العربية في منطقة الخليج العربي.

وساعد هذا البروز القوي في أن تساهم القبائل العربية مع القواسم وتشكل اتحاداً قاسمياً في منطقة الساحل الأخضر خلاص القرن الثامن عشر بعد فترة من الضعف وعدم الاستقرار. وامتد نفوذ القواسم من رأس مسندم حتى دبي، وموانئ ومدن خليجية أخرى، ولهم أسطول كبير، بعد أن سيطروا على السفن الفارسية وبعض السفن الأوروبية.

شهد حكم المشيخة بعد الشيخ رحمة بن مطر تولى الشيخ راشد بن مطر عام (١٧٥٨-١٧٧٧م) استغل أثناءها القواسم الضعف الإقليمي ووصلوا إلى السواحل الشرقية للخليج العربي، وتحالف الشيخ راشد مع الإمام أحمد بن سعيد ضد الفرس ثم اختلفا معاً عام ١٧٧٥م.

تنازل الشيخ راشد بن مطر عن حكم المشيخة لابنه صقر (١٧٧٧-١٨٠٣م) ثم تبعه سلطان بن صقر وتمتع بحكم طويل وعلاقات داخلية قبلية وإقليمية ودولية مع فرنسا وإنكلترا وحكم أكثر من نصف قرن، (١٨٠٣-١٨٦٦م) شهد عصره إنجازات مهمة للقواسم، ودخل في صراعات مع آل سعود اعتمد فيها على السيد سعيد بن سلطان في مسقط مما أضعف الاتحاد القاسمي، وظهرت زعامتان لهما الأولى في رأس الخيمة وشيخها حسن بن رحمة، والأخرى في الشارقة عند سلطان بن صقر منذ عام ١٨١٦م، وتطورت خلال أكثر من قرن قوة القواسم البحرية وهاجموا السفن البريطانية والنفوذ البريطاني في المنطقة وعرفوا بالشجاعة والجرأة وامتلكوا السيادة على المنطقة لفترة طويلة من الزمن.

كان التركيب السياسي للقواسم يعتمد على الشيخ رأس الاتحاد الأعلى، ويده السلطة السياسية والعسكرية، ومعه مجلس يرأسه الشيخ نفسه ويضم الشيوخ وزعماء القبائل وتسير إدارة الاتحاد من خلال الأعراف والتقاليد ويفرض الشيخ سلطته السياسية والاقتصادية والعسكرية على فروع الاتحاد القبلية والمراكز التجارية والموانئ.

وكانت أبرز الموارد الاقتصادية هي صيد اللؤلؤ والأسماك والتجارة بشكل أساسي وهذا ما عبّر عنه الرحالة الأجانب الذين مرّوا في الساحل وسكنوا وتعاملوا مع القواسم، ورغم أن الكتابات الغربية وصفت نشاطاتهم بالقرصنة والسلب والنهب ولكنها في الواقع وجهت أساساً ضد الأعمال البحرية الإنكليزية

والفرنسية والهولندية الذين تجاوزوا على هذه المنطقة واحتكروها من أهلها وسكانها من أجل مصالحهم الاقتصادية والعسكرية.

وقد دخل شيوخ القواسم في اتفاقيات للسلم مع بريطانيا سواء في عهد سلطان بن صقر ثم إبراهيم بن سلطان وخالد بن سلطان في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وتوقيع الهدنة التي أظهرت قوى قبلية جديدة مثل الحميرية وعجمان وحكامها آل النعيم، وبنو علي في أم القيوين، أصبحت ممالك وقوى قبلية صغيرة في الساحل استفادت منها بريطانيا في تعزيز وجودها وإثارة الواحدة على الأخرى ثم تقديم العون والمساعدة لها لفرض الولاء لبريطانيا وأضعفت بالتالي ذلك الاتحاد القاسمي القوي المعروف في القرن الثامن عشر.

ب- بنو ياس:

الاتحاد القبلي الآخر في جنوبي الساحل الغربي للخليج العربي شكّله بنو ياس من جنوبي قطر إلى دبي، وبرزت منذ مطلع القرن السابع عشر كقوة بحرية من خلال قبيلة آل بوفلاح واتخذت أبو ظبي قاعدة لها لتشكل نواة أكبر اتحاد قبلي في المنطقة.

والشيخ المؤسس لبني ياس هو الشيخ ياس ثم الشيخ فلاح الذي ينحدر منه آل نهيان وهم من الهناوية عكس القواسم الذين يعودون للغافرية مما ولد الصراعات والمنافسات بين هذين الاتحاديين القبليين الكبيرين في هذه المنطقة المهمة كان يمكن لهما أن يشكلوا وحدة إقليمية تواجه التحديات الخارجية.

تكوّن اتحاد بني ياس من قبائل البوفلاح وفيها آل نهيان في أبو ظبي وآل محمد في ليوا، والرواشد وفيها آل مكتوم حكام دبي أهم فروع الرواشد، ويجمع الاتحاد أيضاً في صفوفه قبائل الهرامل والمناصير والمحارقة والقييسات والرميثات والمزاريع وغيرها.

ساهم بنو ياس في مواجهة السيطرة البرتغالية بالتعاون مع اليعاربة خلال القرن السابع عشر وطردهم من مسقط عام ١٦٤٩م نحو الساحل الهندية والإفريقية ومنهم الأسرة المزروعية أحد فروع بني ياس الذين وصلوا ممباسا. وبعد انحسار النفوذ البرتغالي أصبح المجال مفتوحاً أمام بني ياس ليكونوا قوة مستقلة ومستقرة في أبو ظبي، وحاول الشيخ عيسى بن نهيان إلى الاستقرار على السواحل ثم خلفه ابنه دياب الذي قُتل في اضطرابات شهدتها القبيلة عام ١٧١٩م على يد أبن أخيه هزاع بن فايد وانقسم الاتحاد إلى مؤيدين لهزاع ومؤيدين آخرين لشبوط بن دياب، ونجح الأخير واتباعه في إعادة وحدة البلاد تحت سيطرة بني ياس وتولى شخبوط عام ١٧٩٥م الزعامة حيث نقل حكمه إلى أبو ظبي بدلاً من ليوا، وانتعشت التجارة والأوضاع الاقتصادية في الساحل وكرّس الوحدة القبلية وتوسيع رقعة الاتحاد ثم تنازل عام ١٨١٦م لأبنه محمد الذي حكم أبو ظبي (١٨١٦-١٨١٨م) ثم سحنون بن شخبوط (١٨١٨-١٨٣٣م) ثم خليفة بن شخبوط (١٨٣٣-١٨٤٥م).

إلا أن أواخر القرن التاسع عشر شهد تفكك وحدة اتحاد بني ياس مع التغلغل الإنكليزي في الخليج العربي، وتغذية الصراعات المحلية والقبلية، وظهور تجمعات قبلية، وتفكك الاتحاد القاسمي وظهرت محله مشيخات، مثل إمارة الشارقة، وأم القيوين وعجمان، وأبو ظبي بفرعها لآل نهيان وآل بوفلاسة، ثم الصراع القاسمي مع بني ياس، الذي استفادت منه بريطانيا في الضغط العسكري والاقتصادي وكسب المزيد من النجاحات لتكريس نفوذها البحري على حساب الاتحادات القبلية العربية التي أخذت تضعف وتنتثر وظل هذا الوضع قائماً في ساحل عُمان حتى سبعينيات القرن العشرين بظهور آل نهيان وتوحيد القبائل والإمارات تحت اتحاد لا زال قائماً حتى الوقت الحاضر.

ثالثاً: الأسرة الجليلية في الموصل

يمكن عدّ عام ١٧٢٣ نقطة تحول في الأسرة الجليلية في الموصل عندما قرر إسماعيل الجليلي دعم الحملة العثمانية لغزو الأراضي الإيرانية بعد سيطرة الأفغان عليها، وقرر إسماعيل تحمل نفقات قوات الموصل التي شاركت بالذخائر والأموال، ومنح بناءً عليه لقب الباشوية "بيكلربكي" أي بك البكوات وبدأت مرحلة جديدة من حكم الجليليين للموصل.

انتسب الجليليون إلى جدهم الأكبر عبد الجليل وهو تاجر بين الموصل وديار بكر وأصبحت له الثروة والنفوذ بحيث كان من أكبر تجار بلاد الجزيرة إلى أن توفي في الموصل عام ١٦٨٨م، وخلف سبعة أبناء كان إسماعيل أحدهم تولى لأول مرة ولاية الموصل وتحولت الأسرة الجليلية من تجارية إلى أسرة محلية وإقليمية لها دورها السياسي والعسكري والاقتصادي في الموصل وما حولها خلال القرن الثامن عشر واستفادت من الصراع الطويل بين العثمانيين والصفيين.

لكن إسماعيل باشا عُزل بعد سنة من حكمه وتبعه ولاية أتراك ثم جاء أبْنُه الحاج حسين باشا الجليلي (١٧٣٠م) وأصبح له دور تاريخي في العراق والمنطقة العربية، ولكنه عزل بعد فترة وجيزة ثم أعيد عام ١٧٣٣م مع ازدياد الخطر الإيراني، حيث قدّم خدمات كبيرة للدولة العثمانية في مواجهة الفرس والدفاع عن الموصل ونال حريته الوزارة وشارك في حكم عدة ولايات عثمانية ومثّل في تقربه من الباب العالي سياسة ذكية عندما شارك في عدة حملات على همدان عام ١٧٢٧م، وضد الشاه طهماسب عام ١٧٣١م، وضد نركزخان عام ١٧٣٢م، ثم انتصاره على نادرشاه عام ١٧٣٣م، وجعل من الموصل مركز دعم

ومساندة للعثمانيين ضد الفرس، ثم دفاعه عن كركوك ضد نادرشاه وخططه التوسعية وجسدها في حصار الموصل عام ١٧٤٣م.

وبعد حصار الموصل حدثاً هاماً في تاريخ الموصل والعراق عامة، وذلك عندما أدرك نادرشاه أن العثمانيين رفضوا تحقيق مطالبه السياسية والعسكرية في بغداد وشمال العراق والتي تكرر نفوذه وسيطرته، فقرر التوجه إلى الموصل لكي يسيطر من خلالها على طرق المواصلات إلى الأناضول والشام وزحف إلى العراق وحاصر بغداد ودخل في مفاوضات مع الوالي أحمد باشا وحاول تهدئة الوضع معه وكاتب الباب العالي لمدته بقوات تقف أمام جيش نادرشاه الكبير وأن لا حيلة له في وقفه خاصة أنه سيطر على عدة مدن بالجنوب والوسط في العراق ومن ثم توجه نادرشاه إلى كركوك وأربيل وقرر عند ذلك، أن يتوجه إلى الموصل.

وقد وجه الإنذار إلى المدينة التي رفضت الانصياع له أو الاستسلام، وعين العثمانيون حسين باشا القازوقجي والي حلب ليتولى الموصل ويقف إلى جانب الحاج حسين باشا الجليلي في مواجهة الفرس والدفاع عن المدينة.

وأبدت الموصل الاستعدادات العسكرية والاقتصادية من قبل أبناء المدينة كافة، ودارت معارك بين الطرفين شرسة واشتد طوق الحصار مع موت الكثير من الرجال والناس أما بالمعارك أو نتيجة الحصار، وبدأ الهجوم الفارسي في الخامس والعشرين من أيلول / سبتمبر ١٧٤٣م بعد قصف مدفعي شديد أحدث لعدة أيام دماراً كبيراً في السور والأبراج وكادت المدينة أن تسقط واستطاع المدافعون أن يقاتلوا بضراوة رغم الحصار القاسي الذي فرضه نادرشاه على الناس ثم قرر تفجير الأسوار بالألغام ولكن الألغام انفجرت تحت أقدام قواته وقتلت أربعة آلاف منها، ثم قرر المهاجمة بالسلام عبر السور ولكن الناس

والجنود قاتلوا بكل السبل وبالمواد العسكرية والمتواضعة وقتلوا أعداداً كبيرة من جيش نادرشاه حتى حُسمت لصالح الجُند في الموصل وانتهت بنصر كاسح للمدينة وفشل الغزو الفارسي، وقرر نادرشاه الدخول في مفاوضات ورحل عن المدينة في تشرين الأول / أكتوبر ١٧٤٣م وفرح الباب العالي بهذا النصر الكبير وأخفق نادرشاه في توسعته وخطته في شمال العراق وعاد يجر أذيال الخيبة إلى إيران.

كان دور الأسرة الجليلية كبيراً في الدفاع عن المدينة وأصبح لهم موقف مشرف تاريخي في هذه المواجهة بحيث أضفت شرعية سياسية على توليهم الموصل، ولكن سرعان ما حصل الانشقاق والنزاعات الإقليمية في الأسرة الجليلية نفسها بعد أن حكمها منهم خمسة عشر حاكماً خلال حكم المماليك.

حاول المماليك التدخل في شؤون الموصل وفرضوا سيطرتهم على ولايتها لكنهم في النهاية فشلوا في هدفهم هذا، مما أدى إلى عقد تحالفات بين الجليليين وحكام شهرزور البابانيين الأكراد، لكن الجليليين كانوا في صراع مع إمارة بهدينان الكردية في العمادية واليزيدية في الشيوخان بالموصل.

وشهد الحكم المحلي للموصل في العهد الجليلي انتشار المسيحية الكاثوليكية عبر الإرساليات الأجنبية التي قدمت إلى المدينة، مثل أغسطينوس، والكرمليون، والكبوشيون، فضلاً عن ظاهرة نشوء الحركة السلفية الإصلاحية على يد بعض الشيوخ العلماء خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

وتطورت الموصل في هذا العصر اقتصادياً وتجارياً ونشطت مع المدن والأقاليم المحيطة بها براً ونهراً وظلت مهنة التجارة تعدّ المصدر الأساس للثروة والمكانة البيروقراطية في المدينة، وكانت أبرز صناعاتها السروج والأحزمة والسجاد الحريري، والحديد والنحاس والمنسوجات، وظهور الحرف المتنوعة

والنقابات، وتحولت الموصل من قلعة عسكرية للدفاع عن شمال العراق وديار بكر إلى مدينة ذات طابع تجاري واقتصادي وتعليمي، وبرزت المنتديات الأدبية، والكتب والمؤلفات العلمية والأدبية والمدارس العلمية وازدهرت اللغة العربية والفنون الأدبية.

أما في النصف الأول من القرن التاسع عشر فازداد نفوذ داود باشا والتي بغداد على الموصل بعد إعلان الدولة العثمانية الحرب على إيران عام ١٨٢١م واستفحال الصراع الداخلي في الموصل من أجل النفوذ والزعامة وسوء الوضع، الاقتصادي ولم ينجح الوالي يحيى باشا الجليلي في إخماد الثورة العُمرية عام ١٨٢٦م وهرب إلى بغداد ثم عاد إلى الموصل بدعم سياسي وعسكري من داود باشا واعتقل الثوار وأعدمهم، ثم أعقبتها ثورة قادها قاسم باشا العمري أدت إلى مصرع الوالي عبد الرحمن باشا الجليلي وأبعد الجليليون عن الحكم بعد اضطرابات كبيرة شهدتها المدينة انتهت عام ١٨٣٣م نهاية الحكم الجليلي للموصل.

ويبدو أن ضعف الحكام الجليليين أدى إلى عدم مقدرتهم السياسية وعدم قدرتهم على تنفيذ أوامر الباب العالي ومواجهة الحركة الوهابية على سبيل المثال فضلاً عن الأوضاع السيئة في الموصل، فكان لا بد من التغيير مع مرحلة الإصلاحات العثمانية التي شهدتها الولايات العربية في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م)، وانتهت بذلك فترة مهمة وحافلة من تاريخ الموصل وحكم الأسرة الجليلية امتد بين (١٧٢٦-١٨٣٤م).

رابعاً علي بيك الكبير بمصر

شهدت بعض الولايات العربية خلال القرن الثامن عشر ظهور حركات انفصالية في المشرق العربي خاصة، وأخرى في المغرب العربي، ولكن معظم

هذه الحركات الإصلاحية والانفصالية لم تتجح في تحقيق أهدافها لأسباب داخلية فضلاً عن تشدد الدولة العثمانية تجاهها.

ومن أبرز هذه الحركات ما قام بها علي بيك الكبير في مصر الذي كان صاحب المكانة في المجتمع المملوكي كأحد الأمراء فيه، وتمتع بشخصية قوية وحازمة وجادة في العمل، وصل إلى منصب شيخ البلد عام ١٧٦٠م وهو السلطة الفعلية في مصر حينذاك وأسس بيتاً هو " المماليك العلوية"، ثم أصبح في عام ١٧٦٨م صاحب النفوذ المطلق في جميع أنحاء مصر وقضى على منافسيه الأقوياء الذين تأمروا عليه مثل صالح بك وحسين بك و خليل بك وحصل على اعتراف والي العثماني رافع باشا الذي أقره على منصب شيخ البلد.

حاول علي بيك الكبير في بداية الأمر أن يكسب ود السلطان العثماني وعدم إثارة والي العثماني عليه، ولكنه أدرك أن الباب العالي يواجه أزمات داخلية وارتباك واضح بفعل الحرب مع روسيا فاستغلها لصالحه وعزل والي العثماني محمد رافع باشا وتقلد منصب القائمقام إلى جانب شيخ البلد ورفض قبول أي والي عثماني في بلاده، وأصبح في عام ١٧٦٠م الحاكم الفعلي فيها.

ثم أقدم علي بيك على مشاركة السلطان في امتيازاته وشعاراته فاصدر عملة نقدية جديدة نقش اسمه عليها إلى جانب اسم السلطان، وأوقف إرسال الخزينة إلى استنبول وشارك السلطان في الدعاء يوم خطبة الجمعة، وظهر وكأنه يريد الاستقلال بحكم مصر عن الدولة العثمانية ويعيد مجد السلاطين المماليك السالف.

واتبع بالفعل سياسة أنقص فيها عدد الجنود العثمانيين في مصر، وأكثر من شراء المماليك الشباب، وأزاح المماليك الكبار الذين لا يثق بهم، وكوّن له فرقة عسكرية كبيرة. ثم عمل على أن يوسع سلطته إلى الشام والحجاز، فأرسل حملة إلى الأخيرة عام ١٧٧٠م بناءً على طلب السلطان لإنهاء نزاع على منصب الشرافة في مكة، واستغل علي بيك الحملة وعيّن أحد مماليكه على جدة وأبعد

بذلك النفوذ العثماني عن الحجاز، وكان هدفه السيطرة على التجارة في البحر الأحمر والحصول على رسوم الجمارك من السويس والتجارة البحرية بالسفن، ودخل في مفاوضات مع شركة الهند الشرقية وتم توقيع معاهدة معها لاستقبال السفن الهندية القادمة أو الذهاب من مصر إلى الهند أو عبر أوروبا والسويس نحو الهند.

ثم فكر علي بيك في الشام وتوسيع نفوذه فيها وكان على عداء مع حاكم دمشق عثمان باشا الصادق، في وقت كان حاكم فلسطين ظاهر العمر يسعى لمد سيطرته للجليل وعكا ويهدد هو الآخر نفوذ عثمان باشا حاكم دمشق، فتحالف علي بيك مع ظاهر العمر وأجرى الأول اتصالات مع قائد الأسطول الروسي في البحر المتوسط في وقت كانت الدولة العثمانية في حالة حرب مع روسيا عام ١٧٧٠م، وتم الاتفاق المصري- الروسي بتزويد الروس لعلبي بيك بالأسلحة والفنيين لتعزيز قواته وخلع طاعة السلطان العثماني، ويتصدى لبلاد الشام مقابل السماح للسفن الروسية بالتردد على الموانئ المصرية، واتصل أيضاً بالبندقية التي وعدته بالمساعدة.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٧٠م أرسل علي بك حملة إلى سورية بقيادة إسماعيل بك ومعه جيش الظاهر واتجهوا إلى دمشق لكنه عجز عن مهاجمتها، فأرسل علي بيك حملة ثانية بقيادة محمد بك أبو الذهب أحد مماليكه وتمكن بمساعدة ظاهر العمر من إلحاق الهزيمة بقوات عثمان باشا في صيف ١٧٧١م، ودخل دمشق وسيطر على سورية ولم يبق له سوى حلب، ولكن الدول الأوروبية وقفت مع الدولة العثمانية ولم تصل إليها المساعدات الروسية الموعودة، خاصة بعد وقف الحرب العثمانية- الروسية عام ١٧٧٤م وأوقفت روسيا تحالفها عند ذاك مع علي بيك الكبير.

نجح في هذا الوقت السلطان العثماني من تأليب محمد بك أبو الذهب ضد سيده علي بيك فكان يتطلع إلى حكم مصر تحت سيطرة السلطان العثماني وبلاد الشام أيضاً، فقام بالانسحاب بشكل مفاجئ من سورية إلى مصر ووقع الصدام بين محمد أبو الذهب وعلي بك بعد أن تأكد الأخير من غدر مملوكه له، ونشب صراع خفي على السلطة بينهما.

وتوجه أبو الذهب عام ١٧٧٢م إلى الصعيد وجمع القبائل البدوية حوله وعاد إلى القاهرة واشتبك مع علي بيك في نيسان/ أبريل عنها، وتغلب الأول ودخل القاهرة وهرب علي بيك واتباعه إلى الشام إلى ظاهر العمر حليفه وعسكر في جبل الكرمل في حيفا.

في مطلع عام ١٧٧٣م تلقى علي بك رسائل من بكوات ممالك مواليين له يدعونه للعودة إلى مصر ومساعدته ضد أبو الذهب، فقرر العودة رغم تحذير أعوانه على أن يكون هذا غدراً وبايعاز من أبو الذهب، وعند الصالحية التقى الجيشان في مايو/ أيار ١٧٧٣م وجرح علي بيك وأسر ثم توفي وقيل بدس السم له بعد قليل، وانفرد أبو الذهب بحكم مصر تحت السلطة العثمانية وانتهت الحركة الاستقلالية لعلي بيك الكبير.

إلا أن أبا الذهب لم يستمر طويلاً وتوفي عام ١٧٧٥م فنشب الصراع بين المماليك وانتهى باقتسام السلطة بين أتباع أبو الذهب وعلي بيك الكبير، وهما المملوكين إبراهيم بك ومراد بك، وظل الحال هكذا حتى مجيء الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م وخلال حكمهما عانى أهل مصر من الظلم والاضرائب وسوء الإدارة والعجز المالي والتدهور الاقتصادي، فأرسلت الدولة العثمانية حملة ضدهما في تموز/ يوليو ١٧٨٦م بقيادة حسن باشا واشتبكت معهما واضطرتهما إلى الهرب نحو الصعيد، وعين حسن باشا محلها إسماعيل بك شيخاً للبلاد وهو من ممالك علي بيك الكبير.

إلا أن نشوب الحرب الروسية- العثمانية ثانية عام ١٧٨٧م دفع العثمانيين إلى سحب قواتهما والمشاركة في الحرب، وعاد إبراهيم بك ومراد بك إلى حكم مصر من جديد.

خامساً: ظاهر العمر بفلسطين

يعدّ ظاهر العمر من أسرة شريفة فقد نشأ في شمال فلسطين وجده زيدان من بني زيد بن الحسين بن علي بن أبي طالب ورحل مع أسرته إلى بلاد الشام واستقر في صفد، وحصل على التزام طبرية وبعد وفاته أصبح ابنه عمر شيخاً على صفد ثم عندما توفي اختار أهالي طبرية وصفد ابنه ظاهر حاكماً عليهم.

صار ظاهر العمر عام ١٧٣٣م متصرفاً على صيدا، ثم عام ١٧٣٥م على يافا وحيفا والرملة ونابلس، ثم صفد عام ١٧٣٩م، وحصل على التزام عكا عام ١٧٤٦م واتخذها مقراً له وحصناً.

وقد دخل في صراع مع سليمان باشا العظم والي دمشق عام ١٧٤٢م، ثم أقرت الدولة العثمانية ما حصل عليه من أراضي لتدعم مركز ظاهر العمر في الجليل وسواحل فلسطين ومواجهة أية تهديدات خارجية، وسعى إلى تعزيز نفوذه في فلسطين واستعان بالفرنسيين للوساطة مع الدولة العثمانية لمنع والي بلاد الشام من شن حملات عليه أو محاولة استبعاده عن حكم فلسطين.

وأقام ظاهر العمر علاقات تجارية مع الفرنسيين في عكا وقدم لهم القمح والقطن، لكنهم اغتاضوا منه عندما حدّد سعراً خاصاً للقطن، فحاولوا التوسط عند الدولة العثمانية، والتي لم تفعل شيئاً نتيجة دفع ظاهر العمر الأموال الأميرية إليها بشكل منتظم، واضطر الفرنسيون لتوقيع اتفاق تجاري معه عام ١٧٥٣م لتنظيم أمور التجارة بينهما.

فازداد نفوذ ظاهر العمر لا سيما بحصوله على التزام حيفا التابعة إلى والي دمشق، فنشأ تحالف من ولاية حلب ودمشق وطرابلس وبيت المقدس وأمير الدروز بلبنان لتهديد نفوذ ظاهر العمر والحكومة الروسية، وأعلن ظاهر العمر انفصاله عن الدولة العثمانية مستغلاً ظروف الحرب مع روسيا.

واشترك مع قوات علي بك الكبير في دخول دمشق عام ١٧٧١م لكن انسحاب أبو الذهب المفاجئ أخرج ظاهر العمر. ولكنه تقدم إلى صيدا ويافا وحاصر بيروت ١٧٢٢-١٧٢٣) وقدم له الأسطول الروسي بعض المساعدات وانضم إليه علي بك بقواته بعد أن هرب من مصر مارس/ آذار / ١٧٧٢م ولحين عودته أوائل عام ١٧٧٣م.

فقد ظاهر العمر حليفه الإستراتيجي علي بيك الكبير الذي غدر به محمد أبو الذهب، وأرسل عثمان باشا والي دمشق للتوسط لدى الدولة العثمانية والحصول على العفو منها، وصدر فرمان في أوائل ١٧٧٤م بالعفو عنه، وأقرته الدولة العثمانية حاكماً على صيدا وعكا وحيفا ويافا والرملة ونابلس وصفد. ولكن الأمر لم يستمر طويلاً حيث عقدت معاهدة "كوتشك كينارجي" أنهت الحرب الروسية العثمانية عام ١٧٤٤م وقررت استتبول دعم أبو الذهب ضد ظاهر العمر، وتآمر أبناء الأخير ضد والدهم وانضموا إلى أبو الذهب، وقرر الأخير في مارس/ آذار ١٧٧٥ التقدم بجيشه من مصر إلى فلسطين وقتال ظاهر العمر، واستطاع أن يهزمه ويستولي على يافا وعكا وصيدا وهرب العمر. لكن أبا الذهب مرض فجأة وتوفي في يونيو/ حزيران ١٧٧٥م وعاد جيشه إلى مصر. وبعد ذلك عاد العمر إلى عكا وأرسلت استتبول ضده حملة بقيادة حسن باشا استولى على حيفا وحاصر عكا ثم قتل العمر الذي حاول الهروب أواخر آب/ أغسطس ١٧٧٥م بغدر على أيدي جنوده المغاربة بتدبير قائدهم أحمد الدنكلي المتصل سراً بحسن باشا الذي تعهد له بتسليم عكا ورأس ظاهر العمر.

وهكذا حوصرت عكا من الأسطول العثماني بحراً ودخل والي دمشق محمد باشا العظم إليها، وانتهت الدولة المستقلة لظاهر العمر وعادت المدن التي كانت خاضعة له إلى السيادة العثمانية، وقُتل أبناء ظاهر العمر، وظهر بعد سنوات أحمد باشا الجزار ذو القسوة والشدة واستلم الحكم محل ظاهر العمر في جنوب بلاد الشام.

ويبدو بوضوح أن فشل هذه الحركة الاستقلالية والانفصالية العمرية عن جسد الدولة العثمانية يعود إلى غدر أبناء وجند ظاهر العمر، فضلاً عن انتهاء الحرب الروسية- العثمانية وتوقف الدعم الروسي من جهة وتفرغ العثمانيين نحو خصومهم الولاة من جهة أخرى.

سادساً: المعنيون والشهابيون بلبنان:

١- الأسرة المعنية

هم من الأسر الإقطاعية العصبية المسلمة في ساحل سورية الشمالي وجبل لبنان، تمتعوا بحكم المنطقة في عهد المماليك وجمعوا الأموال من الضرائب وتجنيد الشباب في الجيش ثم أقرهم العثمانيون عندما جاؤوا لحكم المشرق العربي، وظلوا يتمتعون بنفس الامتيازات التي كانت لهم في سلطنة المماليك، لكنهم طمحوا للاستقلال بأقاليمهم والانفصال عن الدولة العثمانية.

بلغ المعنيون قمة نفوذهم وقسوتهم في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني (١٥٧٨-١٦٣٥م) الذي وسّع نفوذه إلى جبل لبنان، وتنازع مع ولاة دمشق ثم مع السلطان العثماني نفسه، وسعى لتوسيع إمارته واتباع التحديث والتغيير، فدعم الشهابيين في وادي التيم وآل خرفوش في بعلبك والبقاع وآل رسلان الدرزية وتصاهر معهم، ومع آل جنبلاط الدرزية وآل الخازن في كسروان.

أما آل سيفاً فقد ناصروه العداء وتوسعوا بل حاولوا التوسع في مناطق خلفه، واصطدم معهم الأمير فخر الدين المعني، وانتصر عليهم فخر الدين علم ١٥٩٨م في نهر الكلب، واستولى على كسروان وبيروت وصيدا والتحكم بمنافذ لبنان. وأخذ يمد نفوذه إلى ما وراء الجبل لضم حوران وعجلون ونابلس ومناطق مجاورة ومثل ذلك تحدياً لسلطة الدولة العثمانية.

أما على الصعيد الداخلي فاهتم الأمير فخر الدين المعني الثاني بالأمن والدفاع عن البلاد، وبناء القلاع والحصون وتشييد القلاع وترميمها والاعتماد على التسليح الأوروبي، وتأسيس جيش نظامي حديث وصل تعداداه إلى أربعين ألف مقاتل.

ثم اهتم بالتجارة والازدهار الاقتصادي وتشجيع الزراعة كالزيتون والتوت والكتان وزيادة حكم التجارة مع الدول الأجنبية فلورنسا وإيطاليا عامة وفرنسا، وبناء الجسور على الأنهار، وإدخال الطباعة، والتوسع في إنشاء المدارس الدينية وإرسال البعثات العلمية إلى إيطاليا وفرنسا، فضلاً عن التسامح الديني والطائفي بشكل قد يكون مثالياً إلى حد كبير.

أما السلطان العثماني فقد أدرك طموح الأمير فخر الدين المعني الثاني وطبيعته للتوسع، فاعتزم القضاء عليه وعهد إلى والي دمشق حافظ باشا وأرسل جيشاً وأسطولاً عام ١٦١٣م، فتخلى زعماء القبائل والأمراء عن حليفهم الأمير فخر الدين المعني وأبدوا خضوعهم لوالي دمشق. ولم يكن بمقدور الأمير مواجهة هذه الحملة الكبيرة فقرر الرحيل وركب مع أسرته السفينة إلى توسكانيا بإيطاليا عام ١٦١٣م وعهد بالإمارة إلى نجله علي ثم انتقل الأمير إلى ميناء بصقلية تحت الحماية الأسبانية آنذاك، وقيل أنه رفض عرض ملك أسبانيا للتخلي عن الإسلام مقابل ولاية كبيرة، ورفض المشاركة العسكرية على لبنان مع قوات أوروبية أخرى وظل هناك خمس سنوات يراقب بلاده من بعيد.

في هذه السنة ١٦١٨م تغيرت أحوال المنطقة لصالح الأمير فخر الدين المعني فانتهى عهد نصوح باشا الصدر الأعظم ونُقل حافظ باشا والي دمشق إلى منصب آخر وهما العدوان اللودان للأمير فخر الدين. فأدرك الأمير أن التفاهم مع السلطان العثماني يساعد في عودته والحفاظ على إمارته أكثر من الأوروبيين، وحصل على عفو السلطان وقرر العودة إلى لبنان.

ووصل إلى بلاده واستقبل بحفاوة كبيرة من الناس واسترجع حكمه، ودخل في مواجهة مع آل سيفاء، ووسع في عام ١٦٢٢م رقعة إمارته في شمال بلاد الشام، وأقطعت منه سابقاً الدولة العثمانية صفد وعجلون ونابلس، واعترف السلطان به والياً على البلاد العربية من حلب إلى مصر، باسم "سلطان البر وأمير عربستان" وأثار هذا التوسع تخوف والي دمشق مصطفى باشا فهاجم لبنان. لكن الأمير فخر الدين المعني انتصر عليه وعلى حلفائه من آل حرفوش وآل سيفاء في موقعه عنجر عام ١٦٢٣م.

إلا أن الشكوك تبادرت إلى أذهان العثمانيين تجاه الأمير فخر الدين نتيجة طموحاته وتوسعاته وعلاقاته بالأوروبيين ضد الدولة العثمانية.

ويبدو أن الصراع العثماني-الصفوي ومحاولة الدولة العثمانية استعادة بغداد التي استولى عليها الشاه عباس الأول الصفوي عام ١٦٢٣م، فقد أدركت استانبول ضرورة القضاء على الأمير فخر الدين الذي قد يهدد الجيش العثماني أثناء زحفه ضد الصفويين، فضلاً عن أنباء المفاوضات بين الشاه الصفوي والأمير فخر الدين وبعض الدول الأوروبية.

فصدرت أوامر السلطان مراد الرابع لإعداد حملة ضد الأمير فخر الدين بقيادة والي دمشق أحمد كوتشك، واشتبكت معه وقتل أبنه علي، واختفى الأمير فخر الدين بعد أن تخلى عنه المقربون والحلفاء في الداخل والخارج، وطارده

العثمانيون حتى أمكن القبض عليه مطلع عام ١٦٣٥م وأولاده وأرسل إلى السجن في استنبول.

وعامله السلطان العثماني بشكل حسن وحمل معه الأموال التي أغدقها على السلطان وحاشيته. إلا أن أعداءه أثاروا ريبة السلطان وبأنه أرتد عن الإسلام وأقنعوا المفتي بإصدار فتوى ضده، وتم إعدامه في إبريل/ نيسان ١٦٣٥م وأولاده أيضاً باستثناء ابنه الأصغر حسين لصغر سنه، وعَدَّ الأمير فخر الدين المعني الثاني صاحب نهضة حديثة وشخصية مهمة في تاريخ لبنان.

وانتقل الحكم من فخر الدين إلى ملحم بن يونس أخو فخر الدين الذي سيطر على الشوف وانتقل الحكم من بعده إلى ابنه أحمد الذي توفي عام ١٦٩٧م وانتهى من بعده حكم الأسرة المعنية.

٢. الأسرة الشهابية:

طلبت الدولة العثمانية من أعيان لبنان أن يختاروا أميراً عليهم بعد انتهاء حكم الأسرة المعنية، واجتمع الأعيان في السمقانية في دير القمر وتم انتخاب الأمير بشير بن حسين الشهابي حاكماً على لبنان وهو من الأسرة الشهابية ومقرها في وادي التيم.

إلا أن الباب العالي فضل الأمير حيدر الشهابي ابن بنت الأمير أحمد المعني آخر أفراد الأسرة المعنية وابن عم الأمير بشير الشهابي، وعيّن الأمير بشير وصياً عليه حتى يبلغ سن الرشد.

انتقل الأمير بشير الشهابي إلى دير القمر مركز الإمارة الشهابية وحكم لبنان أيضاً، واستمر حكمه عشرة سنوات حتى توفي عام ١٧٠٧م وتولى الأمير حيدر الشهابي زمام الأمور في لبنان.

ولكن اليمينيين ثاروا عليه وانتزعوا منه الإمارة وهرب، وجمع عام ١٧١١م الأمير حيدر صفوف القيسييين واشتبك مع اليمينيين في معركة وهزمهم وقضى على نفوذهم بشكل كامل، وتزعم الأسرة الشهابية بثقة ووطد حكمها في لبنان، ووزع الأمير حيدر الرتب والإقطاعيات على أعوانه ومن شارك معه في المعركة وخاصة بين آل الخازن وجنبلاط، واسترد أغلب الأقاليم عدا نابلس وعجلون وصفد.

اختير الأمير بشير الشهابي الثاني لحكم لبنان عام ١٧٨٨م بإيعاز من أحمد باشا الجزار حاكم عكا صاحب النفوذ الواسع في بلاد الشام وبعد هزيمة الحاكم السابق الأمير يوسف الشهابي واستسلامه لأحمد باشا الجزار في معركة "قرب الباس" في العام نفسه الذي شنقه في سجن عكا، وكان الأمير الجديد يتمتع بشخصية قوية وكفاءة وطموح على غرار الأمير فخر الدين المعني الثاني، فحاول توسيع حكم لبنان، وصمد أمام المحن لمدة نصف قرن، وكان شديد البأس والمواجهة مع زعماء الإقطاع والأمراء الآخرين سواء في دمشق أو طرابلس أو صيدا.

إلا أنه لم يقدم المساعدة لأحمد الجزار في مواجهة حملة نابليون بونابرت على مصر عام ١٧٩٨م ثم الشام ووصله إلى عكا، في حين ساعد الأمير بشير الصدر الأعظم في سورية لصد الفرنسيين، ووعده الأخير بمكافأة على موقفه هذا، في حين خشي انتقام أحمد الجزار منه بعد أن صد نابليون على أبواب عكا وعظمة قوته عام ١٧٩٩م بعد أن دعمه الأسطول الإنكليزي.

وطلب الأمير بشير الشهابي مساعدة الأسطول نفسه لمغادرة لبنان ورحل إلى قبرص ثم مصر ثم عاد بعد فترة قصيرة إلى لبنان.

إلا أن الدولة العثمانية لم تف بوعودها معه من خلال الصدر الأعظم ولم تمنحه حكم جبل الدروز والتييم وبعليبك والبقاع وجبل عامل وجبيل، وعندما توفي

الجزار عام ١٨٠٤م، سجن الأمير بشير خصومه وركز السلطة بين يديه وضم ممتلكات وثبت الحكم بين يديه.

واجه الأمير بشير غضب الباب العالي عندما تدخل الوالي لدعم والي صيدا ضد والي دمشق وألحق به الهزيمة، وقرر الباب العالي محاربته، فهرب الأمير بشير من لبنان إلى مصر واستقبله الوالي محمد علي باشا بحفاوة، وعاد الأمير بشير عام ١٨٢١م إلى لبنان بوساطة محمد علي باشا لدى السلطان العثماني. ولم تقتصر العلاقة بينهما عند هذا الحد فقد ساعد الأمير بشير الشهابي محمد علي باشا في سورية وقاتل جنوده مع المصريين في المدن الشامية، وتسلم أبنائه إدارتها بعد دخولها.

وظلت العلاقات متينة بين بشير الشهابي ومحمد علي باشا حتى تدخلت الدول الأوروبية في المواجهة العثمانية - المصرية، وهاجمت سفن أوروبية قواعد الجيش المصري في بيروت وانسحبت القوات من بلاد الشام عام ١٨٤٠م واستسلم في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول الأمير بشير الشهابي لإنكلترا ورحلوه إلى مالطا مع أسرته وحاشيته ثم انتقل إلى استنبول حتى توفي فيها عام ١٨٥٠م. ونقل رفاته إلى قصره عام ١٩٤٧ في مقره في بيت الدين ليكون موقعاً تاريخياً.

واصل الأمير بشير الشهابي القيام بإنجازات تحديثية في لبنان في العراق والجسور والمدارس والمعاهد العلمية وإصلاحات نهضوية وثقافية وأزدهر لبنان في عهده بشكل واضح، ولكن يُعاب عليه ظهور النزاع الطائفي بين الدروز والموارنة المسيحيين بعد مقتل الشيخ بشير جنبلاط عام ١٨٢٥م بشكل خاص ومصادرة أملاكه أيضاً وتوزيعها على المسيحيين.

وتولى الإمارة بعد بشير الشهابي الأمير بشير الثالث واستمر حكمه سنة وأشهر قليلة وانقسمت البلاد طائفيًا وألغيت وحدة الإمارة وقُسمت إلى قسمين أو قائمقاميتين في جبل لبنان.

سابعاً: المماليك في بغداد

ظهرت في القرن الثامن عشر أسر حاكمة شبه مستقلة في العراق مثل حسن باشا وأبنة أحمد باشا ومماليكهما في بغداد والبصرة بين (١٧٠٣-١٨١٤م). في وقت يعاني فيه العراق من تحديات إيرانية على حدود تتطلب مواجهة داخلية موحدة لا سيما بعد أن عانت البلاد من تسلط الجند الانكشارية والثورات القبليّة في الجنوب، وأصبحت الحاجة ماسة إلى سلطة تأخذ على عاتقها مواجهة هذه التحديات.

فأتجه حسن باشا إلى تكوين جيش من المماليك الذين يجلبون من القوقاز بالشراء أو الاقتناء وتم إعدادهم وتدريبهم عسكرياً وإدارياً، وكان هذا بداية ظهور المماليك في العراق، كعصبة وأقلية عسكرية وإدارية في المجتمع، وبعد وفاة حسن باشا عام ١٧٢٤م، دخل المماليك بغداد بقوة واستحوذوا على السلطة وأعلنوا عدم اعترافهم بالولاء والتبعية للباب العالي.

وكان أول هؤلاء الباشوات المماليك في بغداد هو سليمان باشا المُلقب "أبو ليلة" وزوج ابنة أحمد باشا، استطاع جلب المماليك من القوقاز واستخدمهم في الجيش بعد أن خضعوا للتدريب والتربية العسكرية، وحاول أبعاد العناصر العراقية الأخرى من المناصب الإدارية ومنحها للعناصر المملوكية وكسب ولائها له، وامتنع عن إرسال الضرائب إلى الباب العالي، وطرد الوالي العثماني في بغداد عام ١٧٤٨م ثم اضطر السلطان العثماني أن يعترف به والياً على بغداد بعد ذلك في عام ١٧٥٠م واستمر في منصبه حتى وفاته عام ١٧٦٢م.

أما الباشا سليمان الكبير فهو حاكم البصرة واجه شاه إيران كريم خان الزند عام ١٧٧٥م ودافع عن مدينته بضراوة إلا أن افتقاره للقدرات العسكرية استسلم في عام ١٧٧٨م وأخذ أسيراً إلى شیراز عاصمة الشاه الإيراني.

ثم انسحبت هذه القوات الفارسية من البصرة بعد وفاة كريم خان الزند وأطلق سراح سليمان باشا حاكمها السابق، فاستعاد منصبه من جديد بدعم ومساندة القنصل البريطاني في البصرة.

تمكن سليمان باشا من ضم ولايات العراق وهي البصرة وبغداد وشهرزور ودخل بغداد يوليو/ تموز ١٧٨٠م وتغلب على أعدائه واستمر يحكم فيها حتى وفاته عام ١٨٠٢م.

وقد بذل جهوداً كبيرة لتدعيم السلطة المملوكية ومقاومة تحديثات العشائر العربية وتمرداً على هذه السلطة، لكنه فضل أن يكون العراق في إطار الدولة العثمانية وتبعيتها ولم يواجه السلطان العثماني في وقت تفرغ فيه للعمل والإصلاح الداخلي.

إلا أن أبرز الباشوات المماليك الذين حكموا العراق خلال القرن التاسع عشر هو داود باشا (١٨١٦-١٨٣١م)، الذي تولى الحكم في ظروف صعبة يواجهها العراق ورثها من أسلافه من أبرزها كردستان وصراع الحكومة مع إمارتها المتمردة، ومحاولة التخلص من السيطرة المملوكية عليها وخاصة الإمارة البابانية، فضلاً عن تمردات العشائر العربية في الجنوب وتفضيلها حكم شيوخها على الحكم المملوكي ورفض التبعية لبغداد، وتزايد التدخل البريطاني في شؤون العراق وخاصة الداخلية بين الحكومة والعشائر من جهة والحكومة والأكراد من جهة أخرى، بل عملوا على تشجيع الإمارات الكردية للانفصال عن السلطة المملوكية في بغداد، على أساس تحويل العراق حسب الفكرة البريطانية إلى مستعمرة أو محمية بريطانية، مع زيادة التبادل التجاري البريطاني مع العراق،

وانفراد لندن في السيطرة على الخليج العربي وعقدها معاهدات واتفاقيات "مانعة وجائرة وأبدية" مع إمارات ساحل عُمان والبحرين ومسقط في الثلث الأول من القرن التاسع عشر. ولا ننسى أن داود باشا عمل على إذكاء هذا الصراع المملوكي - البريطاني عندما فرض ضرائب عالية على التجار الأجانب.

أما على الجبهة العثمانية والفارسية، فقد أستأنف داود باشا حكمه في أجواء الحرب العثمانية - الفارسية (١٨٢٠-١٨٢٢م) حينما تطلع الفرس لغزو سهول العراق وضم كردستان إليها والاستيلاء على الأماكن المقدسة (النجف و كربلاء)، ولإنهاء الضرائب التي يفرضها المماليك على الزوار الفرس إليهما.

هكذا كلفت الدولة العثمانية داود باشا أن يدافع عن الجبهة الشرقية للعراق مع نشوب هذه الحرب، ودعمته تسليحياً وعسكرياً، ولكنها في واقع الحال لم تكن بالمساعدات الكبيرة، فاضطر داود باشا إلى الانسحاب وترك بغداد التي حاصرتها القوات الفارسية عامي (١٨٢٠/١٨٢١) ثم تراجعت عنها بعد استبسال أهلها في الدفاع عنها وتفشي الأمراض في صفوف الجيش الفارسي، وتم عقد الصلح بين الفرس والعثمانيين في معاهدة أرضروم الأولى آب/ أغسطس ١٨٢٣.

إلا إن عهد داود باشا تميز بالإصلاحات سواء الإدارية أو الاقتصادية أو العلمية والثقافية والعسكرية، فانتشر الأمن والاستقرار في ربوع البلاد، وأنشأ مدارس كثيرة، وأول مطبعة عربية، واعتمد على خبراء وفنيين أجانب واصلح الشؤون الزراعية والصناعية، واستخدم وسائل حديثة في الجيش والتدريب العسكري ولكنه قرر وقف تدخل الإنكليز في شؤون العراق الداخلية، وقرر أن يوقفهم عند حددهم، مما أثار عليه التاج البريطاني، وحيكت حوله الفتن والمكائد لدى الباب العالي.

كان داود باشا قد امتنع عن دفع ستة آلاف كيس من الأموال لصالح الباب العالي دعماً لحربها أي الدولة العثمانية ضد روسيا (١٨٢٧-١٨٢٨)، وأثار ذلك غضب استتبول، وبعد أن انتهت هذه الحرب، عزل الباب العالي داود باشا من حكم العراق، وأرسل مبعوثاً خاصاً ليبلغه بهذا القرار وتسلم أمور الولاية منه، فقتل داود باشا هذا المبعوث تحدياً للسلطة العثمانية لكي يرغمها على قبول سياسة الأمر الواقع وتعترف به والياً على العراق.

إلا أن السلطان محمود الثاني الذي اتبع سياسة مواجهة الحركات الاستقلالية والانفصالية في الولايات العثمانية، وإعادة الحكم المباشر إليها تحت المظلة العثمانية، وقطع الطريق أمام التدخلات الأوروبية في شؤون الولايات العثمانية. فعهد إلى علي باشا رضا والي حلب الاستعداد لمواجهة داود باشا والقضاء على حكمه في العراق في مقابل إسناد السلطان له حكم بغداد وديار بكر والموصل فضلاً عن حلب نفسها، وكان علي رضا له علاقات وثيقة مع مختلف الفئات الاجتماعية في العراق، واتصل بأعداء داود باشا والساخطين على حكمه من شيوخ عشائر وأعيان مدن، وبالفعل انضمت إليه عشيرتي شمر الجربا والعقيل، ودعمه والي الموصل قاسم العمري.

ثم عمل علي باشا رضا بإجراء اتصالات مع حكام إيران وطلب إليهم عدم استقبال داود باشا لاجئاً إذا فر من العراق، وتم حشد قوات كبيرة لهذه الحملة، واستعد داود باشا نفسه لمواجهتها، وتعرض أكثر من إقليم في العراق إلى الطاعون ومات المئات من الناس من الشمال إلى بغداد، وترافق مع فيضان دجلة وغرقت البيوت والأسوار ببغداد وقُلت المواد الغذائية وانتشرت اللصوصية وقطاع الطرق، وبعد حصار قاسي لمدة ثلاثة أشهر، طلب أعيان بغداد من علي باشا رضا استلام مقاليد الأمور، لكنه أرسل قاسم العمري والي الموصل ليتسلم بغداد، وطلب إليهم تسليم داود باشا شخصياً، لكن الأعيان رفضوا خوفاً من

انتقام العمري منه، وهاجموا العمري وجيشه وقتلوه، وكتب الأعيان إلى الباب العالي مطالبين بإعادة حكم داود باشا على العراق وقدموا الهدايا والأموال، ورحب الباب العالي بهذا العرض، وكتب إلى علي باشا رضا يأمره بتدبير الأمر وأن يعود أدراجه بعد فشله في دخول بغداد.

وقد صمدت المدينة في وجه علي باشا رضا وتلقت دعم القائد الفرنسي ديفو الذي كان يُدرب القوات التابعة لداود باشا، الذي قرر مهاجمة قوات علي باشا رضا لإنهاء مشكلة الحصار والمجاعة وقلة الغذاء.

لكن هذه الخطة لم تلق موافقة بعض الزعماء ببغداد مثل درويش آغا وعدّوا مقاومة جيش السلطان العثماني هي مقاومة للسلطان نفسه والخروج عن الولاء له وليس دفاعاً عن البلاد، وأن هذا الصراع قد يدفع الفرس لضرب الدولة العثمانية وتدخل إلى بغداد وتهزمها وتزيد من مأساتها ونكبتها، وخوفاً من استغلال حكام الفرس لهذه المحنة يهاجموا بغداد.

أرسل علي باشا رضا إلى أعيان بغداد يدعوهم للتفاوض معه من أجل تسليم المدينة وتنفيذ أوامر السلطان، وحصل الاجتماع بين الطرفين، حيث حذّره حمدي بك مندوب علي باشا رضا من الاستمرار في المقاومة لأنه سيُجلب على المدينة الخراب والدمار والويلات، وعملت هذه المفاوضات على إثبات الأمر الواقع للبغداديين من أن المقاومة غير مجدية، وتمكنت بالفعل قوات علي باشا رضا من دخول المدينة من الباب الشرقي ليلة السابع عشر من سبتمبر/ أيلول ١٨٣١، واستلم داود باشا إلى علي رضا فأحسن له وأحضر إليه أهل بيته ثم أعدهم للسفر إلى استنبول، وكتب إلى الباب العالي ليعفو عن داود باشا ونجح في عمله لا سيما أنه رجل كبير السن، فوصل داود باشا إلى استنبول وعفا عنه السلطان واستفاد من خبرته الإدارية والعلمية وولّاه البوسنة عام ١٨٣٣ ثم رئاسة مجلس الشورى ١٨٣٨، ثم أنقرة عام ١٨٣٩، ثم مشيخة الحرم النبوي عام

١٨٤٥م في المدينة المنورة بناء على طلبه حتى توفي عام ١٨٥٠م ودفن في منطقة البقيع.

وانتهت ب وفاة داود باشا وخروجه من العراق مرحلة مضطربة ووسيطه في تاريخ العراق تحت الحكم المملوكي وعادت الأمور إلى التبعية المباشرة للدولة العثمانية التي أسندت حكم البلاد إلى ولاية تم تعيينهم من قبلها، وخضع العراق ثانية إلى الحكم المباشر حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى.

ثامناً: الأسرة القرمانيّة بطرابلس الغرب

لم تختلف طرابلس الغرب عن حالة عدم الاستقرار التي شهدتها بعض الولايات العربية الخاضعة للحكم العثماني، فقد ضعفت الإدارة العثمانية، وظهر حكم مستقل من لدن الأسرة القرمانيّة (١٧١١-١٨٣٥) والذي استمر أكثر من قرن من الزمن.

ويُعد أحمد باشا القرماني (من أصل تركي) مؤسس الأسرة وأول حكامها، وعرف بعسكريته وذكائه فكسب ثقة الجنود والشعب بعد فترة من الفوضى والفتن والدسائس الأجنبية، وتم انتخابه عام ١٧١١م من السكان والياً على طرابلس الغرب وحصل على موافقة السلطان العثماني، وبدأ عهد حكم الأسرة القرمانيّة.

بدأ أحمد باشا حكمه بالتخلص من الجنود والقادة المناوئين له لكي يستتب الأمر إليه، وقضى على القبائل التي تثير المشاكل لحكمه، واستمر بحكم (١٧١١-١٧٤٥) من طرابلس إلى برقة وفزان، ووضع أسساً لهذه الأسرة ستكون من بعده لأبنائه وخلفائه اكتسبت الشخصية المستقلة عن الدولة العثمانية، ودخلت في علاقات سياسية مع الدول الأجنبية، وعُرف بإصلاحاته الواسعة.

استطاع أن يخمّد الثورات والفتن العصبية القبلية واطمأن الناس وساد الأمن والرخاء، ووحد الأقاليم الليبية كافة تحت سلطته، ثم أنشأ الجسور والحصون

والقلاع، وبنى مسجداً كبيراً في طرابلس، واهتم بالجيش والأسطول خاصة لمواجهة الغزو الصليبي الأوروبي، وفرض الضرائب على السفن الأوروبية المارة بسواحل بلاده، وأنشأ دار صناعة السفن في طرابلس على نمط أوروبي، وجدد الأسطول وأضاف إليه الكثير من السفن، وحمل السواحل الليبية وصدّ هجمات الأساطيل الأوروبية، واهتم أيضاً بالتجارة والطرق البرية والبحرية.

واهتم بالعلم والتعليم فأغدق على العلماء الأموال مثل ابن غلبون المختص بالعلوم الدينية صاحب كتاب "التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار" وهو سجل لتاريخ طرابلس الغرب حتى عهد أحمد باشا القرمانلي.

لم يخرج خلفاء أحمد باشا عن سياسته ومنهجه، فقد تولى يوسف باشا القرمانلي الحكم (١٧٩٥-١٨٣٤) وبلغت الدولة أوج قوتها في عهده من قوة ونمو وتحديث، فنشطت البحرية، وتطور الأسطول، وحصل على اعتراف أمريكا وأوروبا بهيمنتها البحرية على الساحل الليبي في البحر المتوسط، وواجه اعتداءات وغارات السفن الأوروبية وتصدى لها بشجاعة وكبدها خسائر كبيرة بفضل أسطوله البحري، وأبرزها المواجهة مع الأسطول الأمريكي والخسائر التي لحقت به وأجبرت واشنطن على التفاوض مع يوسف باشا لتجنب الحرب. ولما فشلت المفاوضات أعلن عليها الحرب عام ١٨٠١، واشتبكت عدة قطع بحرية أمريكية عام ١٨٠٣ مع السفن الليبية، وانتصر عليهم أحمد باشا واستحوذ على السفن الأمريكية وأسر قائدها وجنوده، ورغم أن أمريكا حاولت رد الاعتبار من هذه الهزيمة المنكرة، فأحرقت سفينة " فيلادلفيا " الأمريكية بعد أن فشلوا في استرجاعها عام ١٨٠٤، وانتهى الأمر في مفاوضات مع يوسف باشا وعقد الصلح بين البلدين دفعت واشنطن بموجبه غرامة مالية كبيرة.

بدأت الأسرة القرمانلية تواجه حالة من الضعف وبداية لخفوت نجمها وإنجازاتها، فضعف النشاط البحري بعد عام ١٨١٥ بعد تحالف الأوروبيين

لمواجهة النشاط البحري المغربي، مما أضعف الأسطول الليبي وفقدانه موارده التجارية مع أوروبا ودول المغرب العربي. ثم تدهورت تجارة القوافل بعد التغلغل الأوروبي في إفريقيا، وتحول طرق النقل التجاري من ليبيا أو عبرها وتفضيل الدول الطرق البحرية، ففقدت طرابلس الغرب الموارد المالية والاقتصادية. وجاء الاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠ ليزيد الأمور سوءاً وأحاطت الأخطار بطرابلس الغرب من جهة الغرب، ونافستها فرنسا في التجارة مع إفريقيا والسودان والمغرب العربي.

إلا أن يوسف باشا القرمانلي عمل على إضعاف دولته في أواخر أيامه عندما استعان بالدول الأوروبية للحصول على القروض المالية بعد أن بذخ وأسرف كثيراً، ومنح الأوروبيين فرصة التدخل في شؤون البلاد الداخلية بحجة الحفاظ على ديونها، وحاول يوسف باشا أن يُصلح الأمور وفرض الضرائب على السكان، فاندفعوا في ثورات من عدة مدن ضد حكمه، واستخدم معها القسوة والشدة ولكنه لم ينجح، واستغلت الدولة العثمانية هذه الفوضى، وقررت إعادة الحكم المباشر إلى طرابلس الغرب، وأرسل السلطان محمود الثاني حملة بقيادة مصطفى نجيب باشا وصلت إلى طرابلس في الخامس والعشرين من مايو/ أيار ١٨٣٥ وأخضعت طرابلس الغرب للسيطرة العثمانية المباشرة، وانتهى عهد الأسرة القرمانلية في طرابلس الغرب وعادت ولاية عثمانية حتى الغزو الإيطالي عام ١٩١١.

تاسعاً: الأسرة الحسينية بتونس

من الأسر العربية التي استقلت عن كيان الدولة العثمانية في الولايات العربية الأسرة الحسينية في تونس (١٧٠٥-١٩٥٧) ومؤسسها حسين بن علي تركيه أغا السباهية الأتراك، وتم اختياره من جنده عام ١٧٠٥ ليتولى حكم تونس بعد فترة فوضى واضطرابات.

استطاع حسين بن علي أن يقضي على التمردات الداخلية المسلحة وبسط سيطرة الدولة على الأقاليم، وانشأ قوة عسكرية بأسلوب حديث، وعقد علاقات متكافئة إلى حد ما مع الدول الأوروبية واتفاقيات ومعاهدات مع دول أجنبية أكسبت تونس المكانة والسمعة ودعمت نفوذها البحري والتجاري على البحر المتوسط.

وحاول أن يستقل حسين بن علي عن السلطان العثماني في تصريف شؤونه الداخلية وعلاقاته الخارجية، واستعان بالفنيين الأجانب في المشروعات العمرانية والإصلاحية.

إلا أن عهد الباي أحمد باشا يمثل نواة الحركة الإصلاحية التي شرعت الدولة العثمانية في تحقيقها في الداخل أو في الولايات العثمانية، فقد أنشأ مدرسة حربية ودعا مدرسين ضباط فرنسيين للعمل بها، وانشأ جيشاً دعمه بالأسلحة والذخائر المحلية الصنع، وأقام دار صناعة السفن وبنى أسطولاً عسكرياً، وألغى تجارة الرقيق، واهتم بالعلم والتعليم وكرم العلماء.

كانت العلاقات التونسية-الفرنسية قد تعززت في عهد الباي أحمد باشا وزار باريس واعجب بها فناً ومعماراً وتحديثاً، وحاول أن يبني قصراً شبيهاً بفرساي سمّاه "المحمدية" فتورط في الديوان الخارجية والنفقات الباهظة على الإصلاح ووقعت بلاده في أزمات مالية وديون خارجية لفرنسا حصة الأسد فيها. وساهم في هذه الأزمة كبار معاونيه الذين سعوا للثروة والتآمر مع الأجنبي ضد البلاد إرضاء لمصالحهم مثل مصطفى خزندار صهر الباي ومدير ووزير المالية، فخلف أحمد باشا أزمة مالية كبيرة.

إلا أن محمد الثاني (١٨٥٥-١٨٥٩) خلف أخاه أحمد باشا في حكم البلاد، وسار على نفس منهجه ولم يتعظ من سلفه، وبدأت فرنسا تستغل الأمر وتتدخل في شؤون تونس بحجة استحصال ديونها، فاصدر محمد باشا الثاني عام ١٨٥٧

عهد الأمان من أجل ضمان حقوق الرعية ومبادئ المساواة والعدل والحقوق والواجبات، وأكد على إعطاء الأجانب النفوذ أسوة بأهل البلاد عندما ساوى أهل الزمة مع التونسيين، وأعطى الجاليات الأجنبية حق التجارة وامتلاك العقارات والأراضي، وفتح الباب أمام التدخل الأجنبي، مما أثار حفيظة أهل تونس، وبلغت ديون البلاد ١٦٠ مليون فرنك فرنسي مما زاد من الضغط السياسي والمالي على الحكومة ووصل إلى حد مرابطة الأسطول الفرنسي في ميناء حلق الوادي لقمع المقاومة الوطنية التونسية، ودعم الباي عند الضرورة خوفاً من نقمة الناس.

في عهد الباي محمد الصادق باشا (١٨٥٩-١٨٨٢) برز الوزير خير الدين الذي حاول تعديل بنود عهد الأمان وأصدر دستوراً عام ١٨٦١ حدد سلطة الباي، ونص على تشكيل مجلس استشاري برئاسة الوزير خير الدين ويتكون من ستين عضواً يعينهم الباي لمدة خمس سنوات، لكنه لم يحقق الإصلاحات بسبب سيطرة الباي ووزير المالية مصطفى خزندار على أعماله. وعجز عن مواجهة التدخل الفرنسي السافر في شؤون تونس، وأحس الفرنسيون أن هذا المجلس سيشكل خطراً على مصالحهم ونفوذهم ويولد روحاً وطنية في مقاومتهم، على أنها كانت تحارب الإصلاح ورجالاته من جهة أخرى.

فقدم خير الدين استقالته بعد أن اصطدمت جهوده الإصلاحية مع أنانية الوزير وعدم مبالاة الباي، وعاد خير الدين إلى حياته الخاصة تاركاً الحريية والمجلس، فازداد نهب الأموال وفرض الضرائب على الناس، وتراكت الديون وفرضت الرقابة المالية الأجنبية، وشكلت لجنة من الأجانب والفرنسيين خاصة للحفاظ على حقوق الدائنين برئاسة الباي نفسه.

ورغم عودة خير الدين ثانية إلى منصبه عام ١٨٦٩ إلا أن استمرار المؤامرات وسوء الإدارة أدى إلى عزله عام ١٨٧٧، وفتح هذا المجال أمام المزيد من التدهور المالي والإداري من جهة والتدخل الأجنبي في شؤون تونس

من جهة أخرى، وأخيراً تمكنت فرنسا من احتلال تونس عام ١٨٨١ وسقطت الأسرة الحسينية وظل منصب الباي مجرد واجهة وأداة بيد الفرنسيين، وفرضت فرنسا نفسها في حكم تونس حتى عام ١٩٥٦ حين استقلت.

عاشراً: الحركة الوهابية في نجد

ظهر في نجد تيار ديني إصلاحي في أواسط القرن الثامن عشر على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣-١٧٩٢م) وهو رجل دين نشأ في بلدة العينية في نجد، وحفظ القرآن وتلمذ على يد والده قاضي البلدة، وقد شغف بالعلم والدراسة وأتقن الحديث والفقه والتفسير، زار عدداً من البلاد الإسلامية المجاورة ومكث في بغداد والبصرة وبلاد فارس ودعا إلى مبادئه في حركته التي استمدت تسميتها منه، وهي دعوة سلفية إصلاحية شغلت منطقة شبه الجزيرة العربية، وقامت على أساس التوحيد وأطلق أتباعه "الموحدين" عليهم وأطلق خصومه "الوهابيين" عليهم من جهة أخرى.

حاول أن يكافح الشيخ محمد بن عبد الوهاب العادات التي عدّها دخيلة على الإسلام ومبادئه من بدع وخرافات وزيارة القبور والنذور والتبرك بالأولياء وتقديس الجماد والنبات والأدعية والتصوف وغيرها، واستطاع إن يتحالف مع محمد بن سعود (١٧٤٤-١٧٦٥) ليبدأ معه تاريخ الدولة السعودية احتاج الأول الدعم السياسي والعسكري، وأراد الأخير الدعم الديني والأيدولوجي، فظهرت الحركة الوهابية بهذا الطابع الديني - السياسي متزامنة مع ظهور الدولة السعودية الأولى (١٧٤٥-١٨١٨)، وتوسع فيها آل سعود في نجد وما حولها حائل وساحل الجزيرة الشرقي في أواخر القرن الثامن عشر وازداد نفوذهم السياسي وفتح الطريق أمام نشر الوهابية في إمارات الخليج العربي.

واعتمد الشيخ محمد بن عبد الوهاب على تعاليم الإمام تقي الدين بن تيمية (١٢٦٣-١٣١٧) وخاصة آراؤه وانتقاداته التي وضعها في مؤلفه الشهير "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية" وانتقد فيه الخرافات والبدع والفوضى والطقوس الخارجية والطارئة على الإسلام.

إن ما يهمنا هو موقف الدولة العثمانية من هذه الحركة، فقد وجدت فيها خطراً يهددها قد يفصل الحجاز عن الإدارة العثمانية وفقدان مكان الحرمين الشريفين في عهد محمود الأول مع بروز اللامركزية في حكم الولايات العربية الخاضعة للدولة العثمانية، ومجيء سلاطين ضعفاء في الوقت الذي ظهرت فيه شخصيات عربية وغير عربية قوية وذات نفوذ سياسي واجتماعي تعمل باتجاه الاستقلال الذاتي في الحكم، ثم مجيء الإصلاحات والتحديث العثماني حتى عهد مصطفى الرابع عام (١٨٠٧-١٨٠٨).

وقد انتشرت الدعوة الوهابية خارج نطاق نجد وشبه الجزيرة العربية ووصلت بغاراتها على مدن العراق المقدسة، وضد بلاد الشام وهددت الأردن ودمشق وحلب، ودفع هذا السلطان العثماني بطلب مساعدة الوالي المصري محمد علي باشا في صد هذه الحركة ومواجهتها، واستطاع دخول نجد وضرب اتباع الحركة، بعد أن أتبعت القوة في نشر تعاليمها وكفرت كل من خرج عن مذهبها حاكماً أو محكوماً، واستخدم الوهابيون القسوة والشدة ضد المدن والأقاليم المجاورة لهم لكي يجبروا السكان على اعتناق حركتهم، وحملوا الأشياء الثمينة من مدن كربلاء والنجف ومكة والمدينة عندما دخلوها ونهبوها. ولكن الحركة ضعفت وفشلت، وظهر آل سعود أكثر نفوذاً ليسودوا كقوة سياسية في الدولة السعودية الثانية (١٨١٨-١٨٦٥)، ورغم ذلك ظلت الحركة لها اتباعها في العالم الإسلامي ولها نفوذها الروحي والمعنوي والأيدولوجي.

حادي عشر: الحركة الشوكانية باليمن

انتقلت على ما يبدو تأثيرات الوهابية إلى اليمن حيث ظهرت الدعوة الشوكانية على يد محمد بن علي الشوكاني (١٧٦٠م ولادته) في شوكان في اليمن، ودرس على يد كبار العلماء في صنعاء وعمل في التدريس والفتوى فضلاً عن القضاء وارتقى المناصب حتى أصبح القاضي الأكبر.

ونتيجة الفساد والفوضى والتخلف الثقافي والسياسي والفقر والجهل فقد انتشرت الخرافات والضلالات والبدع فظهر الشيخ الشوكاني بأرائه السلطانية يدعو للإصلاح بالاعتماد على القرآن والسنة وإصدار الأحكام منها ثم القياس والإجماع كله بنظره عرضة للنقد، وتكريس الوحدانية لتنقية الإسلام من الضلالات على هدى محمد بن عبد الوهاب، ورفض التقليد وقبول مبدأ الاجتهاد والعمل به وهاجم الزيدية لكونه بنظره الأشد تعصباً من الآخرين، واعتمد على شروط الإمامة وشروط الاجتهاد في كسر العادات والبدع ودعوة المرأة إلى العمل وكسب العيش مع أسرته.

وقد وضع هذا الرجل العديد من المؤلفات التي فيها الاجتهادات من الآراء الصريحة والجريئة وتدل على فهم عميق للعقيدة الإسلامية ونظرة علمية لأحكام الدين.

ثاني عشر: الحركة السنوسية بطرابلس الغرب

ولد محمد بن علي السنوسي في الجزائر وأكمل تعليمه في المغرب وهاجر إلى مصر وليبيا والحجاز ثم عاد ثانية إليها إلى أن أستقر في برقة، وانتسب إليها وانتشرت دعوته التي سميت على اسمه "السنوسية" هو محمد بن علي بن السنوسي العربي بن حمو بن عبد القادر بن محمد بن يوسف بن عبد الله بن خطاب وينتهي نسبه إلى إدريس الأكبر بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن

الحسن السبط بن علي بن أبي طالب، ويختصر السنوسيين هذا اللقب بمحمد بن علي السنوسي الخطابي الحسني الإدريس، ولد في مستغانم في الجزائر عام ١٧٨٧ في بيت دين وعلم فوالده وجده وأعمامه أصحاب دعوة ويعودون لفاطمة الزهراء وهم جميعاً علماء.

فنشأ في جو علمي وديني وانتقل للدراسة في جامع القرويين بفاس لمدة سبع سنوات (١٨٢٢-١٨٢٩) واهتم بالصوفية، وأدرك إن الإصلاح هو أساس الإسلام فدرس الشاذلية والناصرية والجيبية، ثم انتقل إلى الجزائر من فاس ومن ثم إلى تونس وطرابلس وبنغازي والقاهرة ولم يلق ترحيب شيوخ الأزهر أو الوالي محمد علي باشا لأفكاره المختلفة عنهم.

وسافر إلى الحجاز لمدة ثماني سنوات يدرس الفقه الإسلامي على أيدي علماء مكة والمدينة ثم عاد إلى الجزائر عام ١٨٤٠ عن طريق مصر وبرقة وطرابلس، ولكنه خشي قسوة الفرنسيين فيها، فعاد إلى برقة ونزل الجبل الأخضر ليجعله مقراً لدعوته.

تقوم الفكرة الأساسية للسنوسية من خلال مؤلفات السنوسي وكتبه ورسائله على مضامين دينية وسياسية واجتماعية بلغت أكثر من أربعين مؤلفاً أشهر مصادر الدرر السنية في أخبار السلالة الأدرسية"، وقد دعا في دعوته إلى الرجوع للإسلام في عهد الرسول محمد ﷺ وخلفائه من بعده، وأن الأساس القرآن والسنة النبوية المطهرة وهما الأصل دون الإجماع والقياس المتأخرين وتطهير الإسلام من البدع والخرافات التي علقت به والعودة للإسلام الأول والبعد عن ما جاء في الصوفية من حركات من رقص وغناء والمعجزات والكرامات، وعدم التضرع للأولياء، أما الاجتهاد فهو مسموح به ويجوز في المسائل الدينية الإسلامية شرط مراعاة أصل الإسلام عند المجتهد وهي القرآن الكريم والسنة النبوية والأحكام، ودافع صاحب الدعوة عن التصوف والمتصوفين الزاهدين لله

وحده دون زيادة من الجهلة أو خرافات أخرى والحماسة المبالغ بها قريباً من العبادة.

أما عن علاقة صاحب الدعوة بالدولة العثمانية فقد بدأت عندما رأى في رحلاته المغربية والمشرقية مقدار ضعف وانحلال هذه الدولة، وعجزها عن مواجهة الفرنسيين في الجزائر، أو الدفاع عن البلاد الإسلامية، وظهور الاستبداد فيها، وانتقاده للدولة العثمانية بسبب سياستها تجاه العرب، لكنه أدرك أنه لا بد من عدم مواجهة العثمانيين وتفضيله الإبعاد في الصحراء الليبية لنشر دعوته، وعمل على إظهار الولاء لها ولسلطينها.

أخذ صاحب الدعوة يستقر بين القبائل والزوايا سواء في الساحل الليبي أو الصحراء، وضمن للحكم العثماني الحصول على الضرائب من القبائل، وإقامة القضاء بين الناس، وجنب الدولة ثورات القبائل عند فرض الضرائب، واستمرت المراسلات بين السنوسية والسلطان العثماني، ووصلت رُسل السلطان إلى الجغبوب والكفرة ووصلت رسل السنوسية إلى استنبول.

ومنح السلطان عبد المجيد الأول السنوسية عام ١٨٥٦م فرماناً يعفي أملكها من الضرائب ويسمح لصاحبها بجمع الأعشار الدينية من أتباعها، وأرسل السلطان عبد العزيز أيضاً فرماناً إلى حاكم طرابلس الغرب يثبت امتيازات السنوسية وعدّ الزوايا السنوسية "حمى" يلجأ إليها الناس.

وفي عهد السيد المهدي السنوسي طلبت الدولة العثمانية أن يمدّها بقوات مساعدة في حربها ضد روسيا عام ١٨٧٧ ورغم أنه لم يرفض ولكنه لم يتدخل مباشرة في الحرب وانتهت الحرب دون وصول النجدة السنوسية، واستمرت هذه العلاقات في عهد السلطان عبد الحميد الثاني مع سياسته بالجامعة الإسلامية وضرورة إبقاء هذه الحركات ودعمها في هذا التوجه الإسلامي.

وقد تبع هذا التطور في العلاقات انتشار السنوسية في الولايات العثمانية العربية، وحتى في الأناضول ودخلها كبار الوزراء والأمراء وحكام الأقاليم، وازدهرت حركتها وازداد اتباعها وانتشرت زواياها، وأعفت الدولة عنهم الأعشار الدينية في الزوايا الساحلية بطرابلس والخمس وبنغازي ولا يدفعون إلا ما يلائم مصالحهم، وأصبحت السلطة الدينية والسياسية في برقة من الناحية الفعلية في يد السنوسية.

إلا أن عام ١٨٨٨ شهد توتراً في سياسة السلطان عبد الحميد من السنوسية بفعل توتر علاقته مع الدول الأوروبية ودعاياتها ضد السنوسية حيث وجد الأوروبيون بهذه الحركة وانتشارها في شمال وغرب ووسط إفريقيا نشراً للإسلام، وإيقافاً للتبشير المسيحي، ونقلوا إليه أي السلطان عبد الحميد معلومات وشايات باطلة عن السنوسية، فأرسل وفداً إلى الجغبوب للتعرف على الاستعدادات العسكرية فيها، ورغم أن الوفد عاد وطمأنه ولكن المهدي السنوسي قرر الانتقال من الجغبوب إلى الكفرة عام ١٨٩٥ مع نظرة الدول الأوروبية إلى حركته بمكر وسوء، ونشاط استتبول ضده، وتخوفها من سوء معاملة المهدي للأتراك في بلاده وخاصةً الجبل الأخضر من مأموري الأتراك وعمالها.

ووقفت السنوسية ضد سياسة الباب العالي بجمع الضرائب بالقوة من الناس على أيدي الموظفين الأتراك وأفشلت المحاولات عامي ١٩٠٤، ١٩٠٨.

وعلى وجه العموم كان عهد المهدي السنوسي (١٨٤٤-١٩٠٢) زاهراً في حياة السنوسية اجتماعياً، إيديولوجياً كقوة بوجه الفرنسيين، وفشل حقيقة السلطان عبد الحميد الثاني في احتواء الحركة سياسياً، وظل نفوذها طاغياً على الجبل لأخضر والكفرة وجغبوب وبرقة عامة، ولكنها ضعفت بوفاة المهدي السنوسي عام ١٩٠١ ثم تعرضت طرابلس الغرب للغزو الإيطالي عام ١٩١١ حيث بدأ السنوسيون صفحة ناصعة في قتالهم وقاد خلفاء المهدي صفحة جديدة بطولية.

ثالث عشر: الحركة المهدية بالسودان

ولد محمد أحمد مؤسس الحركة المهدية جنوب دنقلة في السودان عام ١٨٤٤، وأعلن ثورته متقللاً بين دنقلة والنيل الأبيض وكردفان جنوباً، ودارفور والخرطوم، ورغم الجهود المصرية بدءاً من عهد محمد علي باشا في النهوض بالسودان عبر الحكم المصري فيها إلا أن البلاد ظلت متخلفة في نواحي عدة، وكانت بحاجة إلى إصلاحات إدارية وسياسية واقتصادية، وترفق هذا مع مجيء المغامرين الأوروبيين إلى السودان ومحاولة فرض السيطرة الاستعمارية عليه عبر غايات بعيدة لمصالح دولهم الأوروبية، وأصبح السودان قبل اندلاع الثورة المهدية عرضت لهؤلاء المغامرين رغم أنه من الناحية الرسمية يخضع للحكم المصري، ففرضت على السكان الضرائب الكبيرة، ومحاربة تجارة الرقيق، وتولدت مشاعر الغضب في نفوس الناس من المصريين الذين جلبوا هؤلاء الأجانب ليتحكموا بهم وبحياتهم، مع ظهور النزعة الإسلامية لدى السودانيين بحكم هذه الفئات غير المسلمة المسيطرة عليه.

في هذه الظروف الصعبة ظهر محمد المهدي الذي تلقى تعليمه الديني والحلقات الدينية في الخرطوم على يد الشيوخ مع مهنته الأساسية وهي صناعة السفن والعمل في أخشابها والتي اكتسبها من والده، ثم انتقل للعزلة بعيداً في جزيرة آبا عام ١٨٧١ في النيل الأبيض وانقطع للتأمل والصلاة والتفكير في أمور المسلمين وأحوالهم فانطلقت منها دعوته التي سُميت "المهدية" واشتهر بين سكان الجزيرة بدعوته لنبذ الخرافات والبدع والتمسك بالإسلام الصحيح وازداد عدد مريديه وأصحابه، بين الطرق الصوفية والأهالي، وأطلق عليه لقب "الفيق" ثم "المهدي" الذي يهدي بإذن الله إلى طريق الإسلام وبساطته الأولى وإصلاح شأنه بين الناس، وتمثلت حركته في أسس اجتماعية ودينية وسياسية.

فالمهدية هي دعوة إلى التشريع في أسسه الأولى، وأن الاجتهاد وهو الوسيلة لتقويم السنة والهجرة بالدين مما عليه من انطباعات زمنية، وهاجمت تفرق المسلمين إلى مذاهب أضعفت الإسلام، ووجد المهدي أن الطريق إلى الله واضح في القرآن والسنة، ودعا إلى فتح باب الاجتهاد أمام المؤمن لإقامة الحدود الشرعية، وهاجم الفقهاء وأحرق كتبهم، وحرّم على أتباعه استخدام القول الفاحش والخمر والطباقي والحشيش والرقص والغناء وتبسيط الزواج بأنه أفضل من تعقيده وكثرة تكاليفه.

ودعا من الناحية السياسية إلى طرد الأوروبيين وتطهير البلاد من الكفرة، وإقامة حكومة إسلامية تطبق الشريعة، وهاجم سوء الإدارة المصرية في حكم السودان، وأن يطيح الناس بالمصريين والأوروبيين ويُعلن المهدي صاحب السلطتين الزمنية والدينية، ولاقت هذه الدعاوى الهوى لدى السودانيين البسطاء والفقراء ليحقق لهم طموحاتهم وينهي عنهم الظلم والجور، رغم أن الأغنياء من السودانيين فضلوا الملكية المصرية على طروحات المهدي ولم يقفوا معه، ولكن القبائل العربية وخاصة الزعيم القبلي عبد الله التعايشي أكبر القبائل وقفت معه ودعمته في مبادئه وطروحاته، ورغم معارضة السياسيين السودانيين له فقد تغلب عليهم وكسب الكثير من الأنصار في أنحاء البلاد، بل إن حركته لم تقتصر على السودان وامتدت أفكاره خارجها وجاءته وفود إسلامية تدعم حركاته الإصلاحية من مصر والحجاز والهند والمغرب وتحولت إلى دعوة عالمية إسلامية.

وجد المهدي الفرصة سانحة أمامه لإعلان الثورة آب/ أغسطس ١٨٨١، ودعا الشعب للوقوف معه، وانتقل إلى كردفان مع مؤيديه وأنصاره، وتحولت إلى قوة للتحرير وأسس معسكراً في كردفان ونظّم جيشه وهاجم المراكز والحامية العسكرية والموظفين في الضرائب، واستمرت المواجهة بينه وبين المصريين والإنكليز (١٨٨١-١٨٨٣) ولكن المهديين سيطروا على كامل كردفان وصدوا

هجماتهم ، وفي مطلع عام ١٨٨٤ أصبحت السودان بيد المهدي في أغلب أراضيها، ولكن الإنكليز أعلنوا استقلال السودان عن حكم أسرة محمد علي بمصر ونُصّب غوردون حاكماً على الخرطوم ١٨ شباط/ فبراير ١٨٨٤، ونُصّب المهدي على كردفان. ولكن المهديين اكتشفوا هذه الحيلة والمراوغة، فحاصروا الخرطوم إلى أن قدم من مصر جيش بقيادة الجنرال ولسلي، ولكنه لم يصل السودان حتى كان المهديون قد دخلوا الخرطوم واستلم من فيها وقُتل غوردون نفسه، فعاد ولسلي إلى مصر مع جيشه خائباً، وسيطر المهديون على جميع مناطق شرقي السودان وتأسست الدولة المهدية لمدة أربع أعوام.

وانتقل الحكم إلى صديقه عبد الله التعايشي ولُقب " الخليفة" واستمرت الدولة حتى عام ١٨٩٨ وبقيت تدافع عن نفسها ضد الأعداء في الداخل والخارج.

تمتعت الدولة بالبساطة وخفضت الضرائب والمساواة ومواجهة للصوصية وعدم الأمن ومحاولة الإصلاح الاقتصادي ودعمت الفلاحين ضد الإقطاعيين المستغلين للموارد والسكان، ولكنها لم تقضِ على الرق رغم الإجراءات التي اتخذتها .

وقد استمرت المواجهة بين المهدية والمصريين والإنكليز، والصراع الداخلي الطبقي والطائفي أيضاً وخاصة ضد سلطان دارفور في الغرب، وضد النجاشي في الحبشة، وتدخلت فرنسا في ظل صراعها مع إنكلترا في السودان عام ١٨٩٦ بقيادة مارشان، وتدخل الإنكليز بقيادة كنتشنر عام ١٨٩٦ وابتعاد الخرطوم ودخلها ووضع العلم الإنكليزي على سراء الخرطوم إلى جانب العلم المصري، وتحولت البلاد إلى مسرحاً للصراع الفرنسي - الإنكليزي.

وفي عام ١٨٩٨م تقدم الجيشان الفرنسي والإنكليزي إلى عاصمة الدولة المهدية ونشبت معركة عنيفة وقُتل فيها آلاف من المهديين نتيجة التفوق الأوروبي في السلاح والمعدات العسكرية واندحرت المهدية إلى كردفان، وتقدم

كتشدر إلى فاشودة واحتلها في الجنوب في ٢١ سبتمبر/ أيلول ١٨٩٨، وسبقتها القوات الفرنسية ولكن المواجهة لم تتم وانسحب الفرنسيون منها وأخلوا الساحة للإنكليز وخضعت السودان للحكم الإنكليزي، وأخيراً وبعد موت محمد المهدي وانتهاء حكومة عبد الله التعايشي انتهت الحركة المهدية كقوة سياسية وعسكرية واصبح المهديون أتباع طرق صوفية وزوايا وتخلوا عن العمل العسكري وفرض الإنكليز بالقوة والسلاح النفوذ والسيطرة على السودان.

رابع عشر: آل العظم بدمشق

هم من أسرة نموذجية (إذا جاز التعبير) للولاء العثمانيين الوارثيين، والأرجح أن أصلهم عربي من عزم اليمانيين في البلقاء، وطنت قونيا بالأناضول ثم انتقلت إلى معرة النعمان في شمال الشام، وبرز أول أفرادها إبراهيم من أجناد المعرة في أواسط القرن السابع عشر، وله إسماعيل ابنه الأكبر الذي نال ولاية طرابلس بعد موت والده في إحدى المعارك بين أهل المعرة والتركمان، ثم عيّن إسماعيل عام ١٧٢٥ والياً على الشام وأخوه سليمان على ولاية صيدا.

وإسماعيل هو في الواقع مؤسس الأسرة ووصل إلى مرتبة الباشوية وتبعه أبنائه وأحفاده ولقوا دعم الباب العالي السياسي والمعنوي والمادي، وازدهرت في عهد إسماعيل تجارة الحرير والتبغ عبر بلاد الشام وتصدير المواد الغذائية والمواشي وأقامته العمران في المدارس والحمامات وتأمين الحج ومواجهته بقوة للبدو والقبائل المتمردة على السلطة.

ورغم ذلك إلا أن الباب العالي انزعج من إسماعيل باشا في أواخر حكمه وألقي السجن ثم أطلق سراحه عام ١٧٣١ وعيّن على جزيرة كريت وظل فيها حتى توفي عام ١٧٣٢، وجاء من بعده سليمان الذي عيّن في طرابلس ثم الشام

(١٧٣٤-١٧٣٨)، واكتسب حب الناس وودهم بحسن سياسته ولكنه عامل أهل المدينة بشكل أفضل من الريف الذين تشدد معهم.

وخلفه ابن أخيه أسعد باشا عام (١٧٤٣-١٧٥٧) وكان الأسرة تحولت إلى وراثية بين الأب والعم (إسماعيل، وسليمان) وظل أفرادها يتوالون على حكم طرابلس وصيدا، واستمر أسعد باشا ١٤ عاماً ذروة حكم أسرة آل العظم وازدهارها، وبنى في دمشق أثرين بارزين هما "قصر العظم" عام ١٧٤٩ و "خان سعد باشا" عام ١٧٥٢ مما يدل على الزهو والانتعاش الاقتصادي في دمشق في عهده، وقام أسعد باشا أيضاً بترميم المساجد والبيمارستانات والحمامات والمدارس والخانات حيث استقبلت التجار.

ولكن الباب العالي يبدو أنه تخوف من توسع سلطته ونفوذه فعزله ونقله إلى حلب، وحاول الاعتصام بها مع دعم الناس له ضد الباب العالي، وانتهى الأمر بطلب نقله إلى مصر ثم سيواس لكنه رفض فتم قتله في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٧٥٨ وكانت ضربة موجعة لآل العظم وعزل أيضاً أخوه مصطفى وجرد من أملاكه، وانتهى الجيل الثاني من الأسرة عام ١٧٦٣ بوفاة سعد الدين. أما الجيل الثالث فظهر فيه محمد باشا الذي تولى الشام عام ١٧٧١ بعد صيدا أو حلب لكنه لم يبلغ عهد جده أسعد باشا قوة ونفوذاً مع ظهور ولاية متمردين على الباب العالي مثل ظاهر العمر وعلي بيك في مصر وأحمد الجزار في عكا، واستمر محمد باشا (١٧٧١-١٧٨٣) حاولاً تأمين سلامة الحجاج وزيادة نفوذ الأسرة والثروة وكسب المناصب العليا، وقمع المتمردين بدعم الجند العثمانيين واستقرت أحوال دمشق وازدهرت الحياة الاقتصادية، وبنى أسواق الأروام والقلعة ورمم المحطات للحجاج، وتولى بعض أولاد محمد باشا الحكم من بعده مثل عبد الله ويوسف واحتفظت الأسرة بالمال والجاه والمكانة السياسية مطلع القرن التاسع

عشر، وتولى بعض أفرادها مناصب سياسية وإدارية في النصف الأول من القرن التاسع عشر وما بعده.

خامس عشر: مملكة الفونج في النوبة

ظهرت مملكة الفونج مطلع القرن السادس عشر في بلاد السنوبة على طول نهر النيل الأزرق بين لول وسنار، وينسب تأسيس سنار عاصمة المملكة إلى عمارة دونقس عام ١٥٠٤م.

توسعت مملكة الفونج نحو الشمال بعد سقوط الدولة النوبية المسيحية في سوبا وترافق مع ظهور وتوسع العرب من حكم بني العبدلاب نحو الجنوب، وقد اتفق الزعيمان دونقس والعبدلاب وشيخهم عبد الله جماعة (لأنه جمع ووحيد القبيلة فأطلق عليه جماع أو جماعة) على أن تكون السلطة واحدة، وكان عبد الله قد فرض سلطته حتى الشلال الثالث في الشمال، وإمارة سوبا، مع انتشار الإسلام في الفونج، وظهور الطرق الصوفية القادرية فيها.

إلا أن حالة الصفاء لم تدوم حيث حصلت أزمة ثار زعيم العبدلاب عجيب المنجلاق على عدلان بن أنسا وقتل في كركوج عام ١٦٠٧ وهو زعيم الفونج، ثم عاد الهدوء بين الأسرتين بوساطة شيخ المتصوفة إدريس بن محمد الأرباب.

وامتد نفوذ الفونج إلى ما وراء الجزيرة الجنوبية حتى كردفان غربي النيل الأبيض بعد أن استولوا على جبال ستادي ومويا، في عهد عبد القادر الأول عام ١٥٥٤ ثم وصلوا ممر النيل الأبيض والخاضعة لقبيلة الشيلوك الوثنية، وهزم بادي الثاني هذه القبائل وقاد حملة على مملكة تقلي جنوب كردفان وأجبرها على دفع الإتاوة له، وغزا بادي الثاني سهول كردفان ويسكنها المسبغات التابعون لدار فور، وتوسع الفونج أيضاً شرقاً حتى وصلوا الحكم الحبشي الذي أوقف هذا

الاندفاع، ودخل الفونج في حربين مع الأحباش عام ١٦١٨، وعام ١٧٤٤ في عهد بادى الرابع ونجح فيها الفونج.

إلا أن المملكة واجهت الضعف مع ظهور وزراء فاسدين وملوك ضعفاء، وحاول بادى الثاني زيادة إعداد العبيد المماليك لتقوية جيشه، عن طريق الشراء أو الأسر في الغزوات أو المصاهرة والزواج واستقروا في قرى حول سنار. ولكن وجودهم أثار الأرستقراطية الحاكمة الحربية منها خاصة، واخمد بادى الثالث ثورة أهل سنار والأيس، ولكن ابنه أنسا الثالث عزل بعد أن تصدت له جيوش اللولو عند العاصمة في الشمال، وانقطع أثر أسرة الفونج بعد ذلك، وانتقلت السلطة إلى أبى لكيلك الوصي الوراثي على العرش، وأنعش ذلك عنصراً من الفونج هم الهمج أو الجعاني (نوبيون مستعربون) وينسب إليهم هذا الوصي، واستعمل هؤلاء القوة بعد وفاة أبى لكيلك للإبقاء على السلطة في أيديهم.

وأصاب الضعف بنو العبدلاب أيضاً وهجرت عاصمتهم كاري وانتقلوا إلى حلفايا الملوك في القرن الثامن عشر، واستعاد الهمج سيطرتهم على طول النيل، وأصبحت بلدة شندي العاصمة التجارية للسودان النيلي مطلع القرن التاسع عشر، وظهرت سلالة من العلماء "المجاذيب" في بد الدامر، مركز الدراسة والتدين رأس جماعة الشيخية، ولم يكن لزعماء الفونج والعبدلاب أيام تقدم محمد علي باشا إلى بلاد النوبة عام ١٨٢٠ أي قدرة على مقاومته، وسيطر بسهولة على المنطقة.

أما مملكة تقلي، فهي جغرافياً تقع في منطقة صخرية تُسمى "الجبال" بين خور أبى حبل وخط عرض ١١ شمالاً، وظهرت فيها زعامة سياسية ودينية لمدة أربعة قرون. أقامها رجل الدين محمد الجعلي دخل النيل الأوسط عام ١٥٣٠

وعن طريق المصاهرة أسس حكماً مع بيوتات محلية انتقل كأسرة حاكمة فيها من الابن إلى الابن.

وعُرف الحاكم الأول للمملكة قيلي أبو جريدة (بالنوبية أي الأحمر) ووصل الملك بعد وفاة كبركبر، وتولى بعده تسعة عشر ملكاً، اهتموا بالدعوة الإسلامية وجذبوا المتصوفة مثل الشيخ دحسون والشيخ تاج الدين البهاري، وأعطى الملوك للتجار ورجال الدين مناطق معينة للدعوة والنفوذ الاقتصادي حتى وصلوا إلى الجبال الشمالية الشرقية.

وتقع المملكة بين سلطنة سنار ودارفور فأصبحت محطة للمنافسة التجارية بين الفونج في سنار ودارفور، وتقرب ملوك سنار إلى تقلي بالمصاهرة وتزوجوا منهم، وتزوج قيلي أبو قرون (١٦٤٠-١٦٦٨) من الأميرة عجائب أم شيلة بنت السلطان رباطاي السناري فجاء تقلي بحاشية كبيرة وأنجبت له ولدين توليا العرش ولعبت دوراً مهماً في سياسة المملكة.

إلا أن بعض ملوك تقلي عرفوا بالقسوة وجبوا الضرائب من الناس ولم يحسنوا معاملتهم، وأدى إلى مواجهة مع أحد التجار شريك سلطان سنار بادي أبو دقن مما أسفر عن قيام حرب بين المملكتين إلى أن انتهت بصلح أدى إلى دفع جزية سنوية، وإجباره على التبعية لسنار.

لكن ملوك تقلي حاولوا اتباع سياسة مستقلة في بعض الأحيان بعيداً عن مملكة الفونج في سنار، مثل إرسال المحمل المستقل إلى الحج دون تدخل أو معارضة سنار، ويعد محمد بن قيلي أبو القرون أقوى ملوك البيت الحاكم، وجعل عاصمته في "تسي" وظلت لمدة قرنين وأكثر، وتولى بعد وفاته شقيقه عسر أبو زنتر وكان يُسيء الإدارة والحكم ودفع ذلك والدته إلى نقل السلطة إلى حفيدها إسماعيل ابن الملك محمد.

وظل حكم عُمرُ إسماعيل وخلفه ابنه أبو بكر الذي وسّع نفوذه في ثقلي إلى مناطق مجاورة، وحاول أخوه المريد أن يستولي على العرش بعد وفاته، لكن المستشارين وقفوا بوجهه، ووافق أخيراً عجيلون أخو أبو بكر على أن يكون الوصي على ابنه الصغير عمر، ثم عندما كبر زوجته وأعطاه الملك وتولى بعده اخوته الحكم، ثم أولاد عمر حتى مطلع القرن التاسع عشر.

سادس عشر: الأسرة البابانية (شمال العراق)

أسست بابان الأسرة الكردية إمارة في القرن الحادي عشر الميلادي في منطقة شهرزور بعد أن برزت شخصية أحمد الفقيه جدها الأعلى. وصار ابنه إبراهيم باشا بن أحمد باشا ذو الشخصية القوية في المنطقة أميراً في قرى جولان، إلى أن تأسست العاصمة التي أسماها "السليمانية" على اسم والي بغداد سليمان باشا الكبير عام ١٧٨٣. ورغم المحاولة الفاشلة لغزو بلاد فارس والاضطرابات التي وقعت في الإمارة، فإن إبراهيم باشا حصل على اعتراف الباب العالي لا سيما أن وقف إلى جانب والي بغداد لقمع التمردات في المناطق القبلية العربية. وأعطى لأبنائه سلطة الاعتراف بالإمارة وإدارتها.

وفي مطلع القرن التاسع عشر كانت السلطة لإمارة بابان تمتد من نهر الزاب الأسفل إلى سيوان وحوض ديالى في عهد بكر بيك. ورغم تدخل الدولة العثمانية في عهده وسقوطه. إلا أن الأمير خان باش قَدَمَ عوناً لوالي بغداد في صراعه مع الفرس (١٧٢٣-١٧٤٧) في عهد سليمان باشا، وشملت إمارة بابان سنجق كوي وخانقين وغربي فارس ولكن نفوذها ظل قلقاً لقيامها بين الولايات العراقية العثمانية المهددة بالهجوم الفارسي واضطرابات الحكم العثماني نفسه، والمنافسة الأسرية نفسها، والمؤامرات التي لا تنتهي والتي يغذيها الفرس. ولم تكن المساعدات التي يقدمها الأمراء إلى والي بغداد تكفي لكي تضع سياسة من

الباب العالي تجاه الإمارة وبشكل محدد وواضح. وكان الأمير عبد الرحمن باشا (١٧٨٩-١٨١٢) قد واجه تبعات التطورات على الحدود بين الأتراك والفرس ودفع ثمنها، عندما تُحتل أراضيهِ من الفرس تارةً، والعثمانيين تارةً أخرى.

وبعد الصلح بين الفرس والعثمانيين قد أضعف الإمارة البابانية عامي (١٨٢٣-١٨٤٧)، وكان النزاع بين أبناء عبد الرحمن باشا الباباني على أشده، ولكن السياسة المركزية الجديدة لولاية بغداد ذهبت في نهاية المطاف بالإمارة علم ١٨٥٠ واضطر آخر الأمراء البابانيين ترك السليمانية.

إلا أن مكانة الأسرة ونفوذها الاقتصادي والاجتماعي لم يختفِ رغم زوال حكمها وبقيت تتمتع في السليمانية بمكانة معروفة، وظل العثمانيون يعتمدون على رجال الإمارة في الإدارة بعض الأحيان مثل الشيخ كاك أحمد، وغيرهم.

الفصل الخامس

الحملة الفرنسية على مصر وظهور محمد علي باشا والتجربة التحديثية

أولاً: الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠٢)
ثانياً: دولة محمد علي باشا التحديثية

- ١- ظهور محمد علي
- ٢- ٢- الإصلاحات العسكرية
- ٣- ٣- الإصلاحات الاقتصادية
- ٤- الإصلاحات التعليمية
- ٥- الإصلاحات الإدارية
- ٦- السياسة الخارجية والدولة العربية
- أ- الجزيرة العربية
- ب- السودان
- ت- الشام
- ٧- استسلام محمد علي ونهايته

الحملة الفرنسية على مصر وظهور محمد علي باشا والتجربة التحديثية

أولاً: الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠٢)

تعود أسباب الحملة الفرنسية على مصر إلى رغبة فرنسا في إقامة إمبراطورية في الشرق وعلى حوض البحر المتوسط، ومع تبلور اتجاه لدى حكومة الإدارة وبعد قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ إلى أن تكون لفرنسا مكانة في الدائرة الاستعمارية خاصة بعد أن فقدت قسماً كبيراً من مستعمراتها في صلح أوترخت عام ١٧١٣ و صلح باريس عام ١٧٦٣، وابتعاد الفرنسيين قبل قيام الثورة عن الطموحات الاستعمارية وبفضل أفكار الحرية والتحرر التي أطلقها المفكرون الفرنسيون العظماء مثل جان جاك روسو ومونتسكيو وفولتير، وانتقاداتهم اللاذعة للاستعمار واستخدام السود كرقيق، وضرورة الادخار في الموارد الاقتصادية من أجل مصلحة الشعب الفرنسي بدلاً عن الإسراف والتبذير. إلا أن أهمية الهند كمركز تجاري ظلت قائمة في نفوس الفرنسيين، وخوفاً من انهيار إمبراطوريتهم الاستعمارية بفقدان الهند وموقعها الحيوي والإستراتيجي في الشرق وعلى طرق المواصلات، ومحاولة طرد منافسيهم التقليديين عن الهند. تركزت أنظار الفرنسيين نحو مصر منذ مطلع تسعينيات القرن الثامن عشر واعتبارها تعويضاً عما فقدوه في جزر الهند الغربية، وأشار الرحالة الفرنسيون لأهمية السيطرة على مصر وهم البارون دي توت وسافاري وفولني. أما وزير خارجية فرنسا تاليران فاكد ضرورة غزو مصر، وألقى بحثاً في المجمع العلمي الفرنسي في تموز/ يوليو ١٧٩٧ أشار فيه إلى فوائد امتلاك المستعمرات في الشرق، وقدم لحكومته تقريراً عن العلاقات المصرية- الفرنسية منذ أقدم

العصور حتى ذلك الوقت، وحالة الفرنسيين السيئة في ظل الحكم المملوكي ثم العثماني من ضرائب ومظالم تثقل كاهلهم. وبتحريض إنكليزي ونمساوي، وعرض تجارة مصر وموقعها الاستراتيجي في الشرق وعلى البحر المتوسط، وتحول التجارة عبر السويس إلى الهند وزيادة مكانة مصر، وفقدان النفوذ البريطاني نتيجة إحياء طريق البحر الأحمر، وأكد سهولة غزو مصر لفوائده الكثيرة.

فكان ربط تاليران بين فكرة غزو مصر والوصول إلى الهند والقضاء على تجارتها الشرقية، وقررت حكومة الإدارة سرياً فكرة غزو مصر واحتلالها وكلفت الجنرال نابليون بوناپرت قيادة جيش الشرق" في نيسان/ أبريل ١٧٩٨، وخرج بالفعل نابليون في السادس عشر من أيار/ مايو من ميناء طولون، وانضمت إليه سفن من جنوة وكورسيكا ووصل أسطوله إلى ٥٥ سفينة و٨٠م ناقلة و ٣٦٨٣٦ جندي ومعدات ومدفعية وأسلحة حديثة.

وصل الأسطول الفرنسي إلى مالطا وفيها القديس يوحنا منذ عام ١٥٣٠ ورفض البارون هومبش النمساوي دخول جميع السفن الفرنسية وارتعب الفرسان من منظر الأسطول الفرنسي الكبير، وأتهمه نابليون بأنه حليف الإنكليز وأنزل جنوده بسرعة في الجزيرة، وغادر هومبش بعد أن تعهد نابليون أن يعوضه عن إمارته في مالطا، ووضع نابليون دستوراً جديداً ينظم الحياة العامة، وقُلل امتيازات الكنيسة، وألغي الرق، واعتق ألفي أسير مسلم كانوا معروضين للبيع في سوق الرقيق، واتجهت الحملة بعد ذلك إلى الإسكندرية على خطة تحاول التملص من الأسطول الإنكليزي.

في التاسع والعشرين من حزيران/ يونيو وصل مشارف الإسكندرية، وأخبر القنصل الفرنسي فيها نابليون بأن الأسطول الإنكليزي وصل قبل أيام يبحث عن

الأسطول الفرنسي واتجه إلى أزمير، فسارع نابليون ونزل بجنوده مطلع تموز/ يوليو، واقتحم أسوار المدينة بعد أن فقد عدداً من جنوده بدفاع أهلها والانكشافية فيها، ثم سلك الطريق الصحراوي باتجاه القاهرة ولمدة سبعة عشر يوماً، رغم التعب والإجهاد الذي لاقاه الجنود وقتال العربان لهم من حين إلى آخر.

اشتبك نابليون مع المماليك بقيادة مراد بك في بشتيك ثم أمبابة والأهرامات، وانسحب مراد بك إلى الجيزة وغرق جنوده في مياه النيل، وانتشر السلب والنهب في القاهرة وساءت الأحوال من ناحية الأمن، ودخل الفرنسيون القاهرة في الرابع والعشرين من تموز/ يوليو وانسحب المماليك إلى الصعيد، وإبراهيم بك إلى سيناء، علماً أن نابليون تكبد خسائر وصلت إلى حوالي ألفين، ووزع منشوراً بالعربية أعطى الأمان للناس على أرواحهم وممتلكاتهم وأعراضهم ومعتقداتهم الدينية، وبدأ بتنظيم الإدارة، وأنشأ ديوان حكومة القاهرة، ودواوين المديريات. ولكن نلسون قائد الأسطول الإنكليزي التقى الأسطول الفرنسي والحق به الهزيمة، وقطعت الطريق إلى الهند على مشاريع نابليون، واضطر الفرنسيون على أن يعتمدوا على موارد مصر الداخلية بعد أن قطعت بهم السبل، واجتاحت الثورة في القاهرة والأقاليم.

ووقف العثمانيون إلى جانب روسيا وبريطانيا لطرد الفرنسيين عن مصر، وشاركوا في الحملات التي حُشدت لإجلاتهم، حتى تم قهر الجيش الفرنسي وتوقيع صلح أميان في آذار/ مارس ١٨٠٢ وفشلت السياسة النابليونية في مصر والشرق.

وقد حاول نابليون أن يفتح خطوطاً للتفاهم مع بعض الولاة في الولايات العربية مثل أحمد باشا الجزار والي عكا، ورفض الأخير استقبال رسول نابليون وهذده بالقتل إذا اقترب من أسوار عكا، ولم يرد الصدر الأعظم على رسالة

نابليون، وكذلك والي دمشق عبد الله باشا العظيم أيضاً، وحاكمي درنة وطرابلس أيضاً، وسلطان مسقط يرجوه توصيل الأخبار إلى تبو صاحب في الهند، وأخبره بأنه ينوي طرد الإنكليز من الهند، وكتب إلى سلطان دارفور عبد الرحمن الرشيد، يستميله ويتعهد بتأمين القوافل المتجهة إلى مصر من أجل التجارة، وقد استخدم نابليون ورقة الإسلام في تمتين علاقاته مع الولاة والحكام حيث اهتم بطريق الحج بين مصر والحجاز، وحضر الاحتفالات الدينية والأعياد الوطنية. إلا أن الشعب المصري وغالبية الحكام لم يكونوا مقتنعين بادعاءات نابليون تجاه الإسلام، ويرونه كافراً.

أما سياسته المحلية تجاه الفئات الاجتماعية فقد فشلت هي الأخرى، فحاول أن يميز بين العرب والأتراك والمماليك، فالعرب لديه عامة الناس في الريف والمدن، والأتراك والشركس ورجالات الاوجاقات وأصحاب التجارة والمتصوفة والطلبة الذين يدرسون في مصر، والمماليك هم القوات الخاصة وتتبع البكوات والأمراء الذين تولوا حكم مصر قبل الحملة الفرنسية، وقد جعل منهم نابليون أعداء الجميع فرنسيين وعرب وأتراك، وعدّهم ظالمين ومغتصبين لحقوق السلطان والذين سلبوا الفرنسيين المقيمين في مصر، واستأثروا بأحسن الأقاليم.

إلا أن سياسته المحلية فشلت أيضاً لأنه أراد استخدام العرب لضرب المماليك، فنشبت الثورات ضد الفرنسيين، مثل ثورة القاهرة والعداء الديني والوطني من السكان ضد الفرنسيين، واستهانة الجنود الفرنسيين بمشاعر الناس وشربهم الخمر وممارساتهم للأخلاقية، وهدم الجوامع والمآذن لتوسيع الطرق وسير العربات وخلع أبواب الأزقة.

رغم أن نابليون وضع في مصر سياسة إصلاحية علمية وعمرانية واقتصادية. إلا أن عبد الرحمن الجبرتي المؤرخ المعاصر المعروف يرى أن

أسبابها اقتصادية وسياسية لتثبيت إقدام الفرنسيين في مصر والاستفادة من خيراتها ومواردها عبر الإصلاح والخدمات الاقتصادية، وإنشاء مستعمرة جديدة فرنسية، ولتكفل هذه الإصلاحات بإمداد الجيش بالمؤن والأموال. وبالغ نابليون في فرض الغرامات ومصادرة الأملاك من الممالك، وجباية الميري والرسوم الأخرى من الأهالي، والغرامات من تجار الإسكندرية ورشيد ودمياط، وإعدام محمد كريم حاكم الإسكندرية لأنه رفض دفع الغرامات المفروضة عليه. بل وضعت ضرائب على المباني والوكالات والحمامات ومعاصر الزيت والطواحين والمقاهي وسواها وكل ذلك من أجل جمع الأموال، وولد هذا شعوراً بالاستياء في نفوس الأهالي ونشبت عدة ثورات أخمدت بقسوة وعنف، وأعدم نابليون المشايخ والعلماء الذين اشتركوا في الثورات، لكن الإعدام لم يحل دون استمرار جذوة الثورة في نفوس المصريين، وشاركت المناطق البحري في الثورة من الشرقية إلى دمنهور ودمياط، والقبلي أيضاً التي ألحقت الخسائر بالفرنسيين في طنطا وسوهاج وبني عدي وجهينة، ووجد نابليون نفسه في موقف حرج، بعد أن عجزت حكومة الإدارة عن دعمه، واحتل الإنكليز بريم في باب المندب، ورسخوا أقدامهم في البحرين المتوسط والأحمر بعد أن عقدوا معاهدة تحالف وتجارة عام ١٧٩٩ وضيقوا الخناق على الحملة الفرنسية في مصر.

فكر نابليون لمواجهة هذا المأزق أن يُبادر لمواجهة الإنكليز، والتقدم إلى استنبول ضد العثمانيين عن طريق سورية وتدعيم موقفه في مصر، وإرغام الباب العالي على تفهم موقف فرنسا، ومنع السفن الإنكليزية من الوصول إلى الموانئ السورية لغرض التموين، وتقدم نابليون إلى عكا عن طريق الرملة ويافا، وقاوم الجزار ثلاثة شهور في مواجهة الفرنسيين ودعم الأسطول الإنكليزي في البحر المتوسط، ورغم رسائل نابليون إلى حاكم جبل لبنان الأمير بشير الثاني

الشهابي، وظاهر العمر حاكم فلسطين للوقوف ضد الجزائر إلا أنه فشل في هذه المحاولة، ورغم أنه نجح في معركة جبل طابور في السادس عشر من نيسان/ أبريل ١٧٩٩ وأصبح الطريق أمامه مفتوحاً إلى دمشق لكنه تخوف من مؤخرة جيشه من صاحب عكا، وفشل ويأس من أن يحقق نصراً عليه وقرر العودة إلى القاهرة، وأبلغ في السابع عشر من أيار، مايو جيشه بالعودة إلى قواعدهم المصرية.

وقد أعدم نابليون في طريقه ثلاثة آلاف أسير من يافا ليسجل موقفاً لا إنسانياً وعاراً عليه، وذكر نابليون أن أسباب عودته إلى مصر لتأديب المفسدين من البدو والعربان الذين أثاروا الفتن والاضطرابات فيها، ولكن الحقيقة ما ذكرها المؤرخون من مقاومة أحمد باشا الجزائر في عكا، ووصول أخبار من باريس عن الحالة السياسية لفرنسا وتهديد أوربا لها، واقترح حكومة الإدارة على نابليون أن يعود ليوحد القوى السياسية والعسكرية الفرنسية لمواجهة التحالف الأوروبي (النمسا وروسيا وبريطانيا) ضد فرنسا، وتركت له أمر الحملة على مصر وأن يعهد بقيادتها إلى من يراه جديراً بها.

وتم تعيين الجنرال كليبر خلفاً لنابليون في مصر، وقرر الأخير شد الرحال إلى بلاده في الثاني والعشرين من آب/ أغسطس ووصل باريس في الثالث عشر من تشرين الأول/ أكتوبر، وكتب إلى كليبر توصياته بجعل مصر مصدر مساومة مع العثمانيين لإخراجهم من التحالف الدولي ضد فرنسا، وعقد الصلح معهم عند الضرورة إذا ساءت الأحوال في مصر، حتى لو تم الجلاء عن مصر نفسها، وذكره بصداقة المسيحيين في مصر، وكسب ثقة المشايخ، ولكن العثمانيين رفضوا التفاوض دون الجلاء عن مصر دون قيد أو شرط، وحاول كليبر أن يقتنع قائد الأسطول الفرنسي سدي سميت بأن مركز الفرنسيين قوي في مصر ولا شأن له بما يحدث في أوروبا، وسقطت قلعة العريش في الثلاثين من كانون

الأول، لعصيان حاميتها الفرنسية، وتحتم على كليبر أن يفاوض الباب العالي على أساس الجلاء دون قيد أو شرط بعد فقدان الأمل بوصول إمدادات من فرنسا، ووضع اتفاقية "العريش" بين الدولة العثمانية وفرنسا في الرابع والعشرين من كانون الثاني/يناير ١٨٠٠ بوساطة من سميث الذي رأى إخراج الفرنسيين من مصر دون قتال، وتبقى البحرية الإنكليزية في الموانئ المصرية وينسحب الأسطول الفرنسي.

نص اتفاق العريش على انسحاب الفرنسيين بالسلاح والمعدات إلى الإسكندرية ورشيد وأبي قير ثم يتم نقلهم إلى فرنسا على سفنهم، ولكن إنكليزي اللورد غرانفيل لم يكن راضياً على وساطة واتفاق سميث بين الطرفين العثماني والفرنسي مع تشدد تيار في لندن يرى أن انسحاب "جيش الشرق" اعتراف بضعف وهزيمة الأسطول والجيش الفرنسي، ومن ثم لا يمكن توقيع هدنة واتفاق معه ينسحب بكامل أسلحته ومعداته وقواته، ومعارضة اتفاق العريش وإيادة القوات الفرنسية في مصر، ونصحت لندن العثمانيين بالحل العسكري بدل التفاوضي وضرورة تحطيم الفرنسيين.

قرر كليبر تأجيل الجلاء عن مصر وتسليمها للعثمانيين، وعدّ نفسه في حالة حرب، وجرت معركة هليوبوليس قرب القاهرة بين كليبر والصدر الأعظم يوسف ضيا باشا وانتصر الأخير فيها في العشرين من آذار/مارس، ورفض مراد بك الانضمام إلى العثمانيين خوفاً من طرد المماليك بعد جلاء الفرنسيين، ودخل مراد بك في اتفاق مع كليبر في الخامس من نيسان/أبريل ووجد به الأخير خير حليف له يمكن أن يحكم مصر من بعده ويقف بوجه الدولة العثمانية وبريطانيا وأطماعهما في مصر.

في هذه الأثناء استمر هياج الشعب المصري ونشبت الثورة الثانية في القاهرة وحاول كليبر ضرب الثوار، واشتد القتال واستمات أهل القاهرة في

الدفاع عن مدينتهم وحياتهم، وارتكب الفرنسيون فظائع وحشية كبيرة وخاصة في حي بولاق الشعبي رمز المقاومة البطولية، وأحرقت المدينة وجرى السلب والنهب فيها، وفرض كليبر غرامة كبيرة على سكان القاهرة مقدارها ١٢ مليون فرنك و ٢٠ ألف بندقية و ١٠ آلاف سيف، واعتقل العلماء والمشايخ، إلى حين دفع الغرامة، ولكن أحد الشباب تصدى لكليبر من أهل حلب ويدرس في الجامع الأزهر وطعنه في الرابع عشر من حزيران/ يونيو ١٨٠٠ ومات، وانتقل مركز قيادة الحملة الفرنسية إلى جاك مونو حاكم القاهرة، وقرر أن يلغي اتفاق العريش وينتظر رأي حكومته في باريس.

أخيراً دخل نابليون في مفاوضات مع روسيا في عهد القيصر بول الأول لمواجهة السياسة البريطانية، وتم وضع اتفاق سري أبعد مدى يقضي باقتسام أراضي الدولة العثمانية وتنازل فرنسا فيه (مصر وسورية وفلسطين) والنمسا (صربيا والبوسنة والهرسك) وروسيا (هانوفر ومونستر والبادربون)، ثم دخل في جهود أخرى مع السلطان العثماني سليم الثالث وعده الأخير بالسلم مع فرنسا، ولكنه ظل جذراً من التقارب الروسي- الفرنسي خوفاً من تقسيم دولته.

عاد السلطان سليم الثالث إلى الصداقة مع بريطانيا، وساءت العلاقات الروسية-البريطانية برفض الأخيرة الانسحاب من مالطا وإعادتها إلى فرسان القديس يوحنا وقيصر روسيا بعدة رئيسهم، وحرص نابليون القيصر على إغلاق البحر الأسود في وجه التجارة البريطانية، وأغراه بالتوسع في آسيا والهند وفارس والدولة العثمانية خاصة، ونفذ القيصر ذلك، لكن القيصر بول اغتيل وتبعه الاسكندر الأول الذي أبدى سياسة معادية لفرنسا، واتفق العثمانيون والإنكليز ضد الروس والفرنسيين، والعمل على طرد الفرنسيين من مصر، ونزلت حملة هندية في أبي قير يوم الثامن من آذار/ مارس ١٨٠١ تغلبت على

الحامية الفرنسية وتقدم الجيش العثماني عبر فلسطين وسيناء إلى مصر، وهُزم الجنرال مونو في معركة عنيفة في الإسكندرية وانسحب منها، وحوصر جيشه في مصر وسقطت المدن الواحدة تلو الأخرى، ووقع مونو في الثاني من أيلول/سبتمبر مع الجنرال هتشنسون الإنكليزي اتفاقاً على تسليم المدافع والسفن الحربية والتجارية الفرنسية في الإسكندرية وتم توقيع صلح أميان في السابع والعشرين من آذار/مارس ١٨٠٢ بين بريطانيا وفرنسا وأسبانيا وهولندا بعيداً عن الدولة العثمانية، التي تألمت لذلك وعقدت صلحاً منفرداً مع فرنسا، وانتهت في المعاهدة التالية الحرب في الخامس والعشرين من حزيران/يونيو ١٨٠٢ نصت على:

١- حق دخول السفن الفرنسية البحر الأسود وحمايتها من القرصنة.

٢- ضمان حق كل طرف سلامة ممتلكات الطرف الآخر.

وانسحب الإنكليز من مصر بضغط من سليم الثالث وإلحاح نابليون أواخر أيار/مايو ١٨٠٣ رغم المباحثات المبررة التي دخلها الإنكليز مع العثمانيين لحملهم على قبول بقاء القوات البريطانية في مصر.

وقد أبدى الشعب المصري فرحاً وسروره بجلاء الفرنسيين والإنكليز عن بلادهم وأصدر الجبرتي كتاباً بهذا الخصوص أسماه "مظهر التقديس في ذهاب دولة الفرنسيين" وهكذا فشلت أحلام وطموحات بونابرت في أن يصل "جيش الشرق" إلى مصر والهند ويسيطر على التجارة ويتحكم بطرق المواصلات البحرية عبر المتوسط والبحر الأحمر، ولم يستمر الحكم الفرنسي في مصر سوى ثلاث سنوات عانى فيها من التهديدات البريطانية البحرية، والمواجهة الشعبية المصرية، وانتشار الطاعون والأوبئة في صفوف قواته حصدت أرواح الكثير، وتضاءلت التجارة البحرية، وقلت القوافل البرية من الجنوب بلاده النوبة ولم تحقق فرنسا أهدافها وآمالها الكبيرة من هذه الحملة.

ثانياً: دولة محمد علي باشا التحديثية

١- ظهور محمد علي

كان للحملة الفرنسية على مصر تأثير بعيد المدى، فقد هيات الظروف أمام الشعب المصري لتحقيق تحولات جديدة، بعد أن نقلت لهم الحرية والمساواة من أفكار الثورة الفرنسية، وظهور حركة وطنية مصرية، وكسر شوكة المماليك وإضعافهم، وعدم الثقة بحكمهم بعد رحيل الفرنسيين، وتشكلت قوى للتغيير والإصلاح على أسس مصرية حاولت الدولة العثمانية أن تعيد قوتها في مصر ونفوذها الحقيقي، لكنها واجهت عساكر الدولة من انكشارية وألبان وأكراد، أساءوا في الوضع الأمني والاستقرار، وأثاروا الفتن، فضلاً عن أن مصر بقيت فيها جيوش بريطانية رغم جلاء الفرنسيين، واعتمدت لندن على محالفتها للسلطان في بقاء هذه القوات، وتحالفها مع المماليك بزعامة محمد الألفي بك، واستتب له الأمر بمساعدتهم وترك لهم حماية السواحل المصرية، وأفاد محمد علي من التوازن هذا، علماً بأنه ضابط ألباني في الجيش العثماني جاء مع فرقته ليشارك في طرد الفرنسيين عن مصر، وبرز قوة عسكرية واستقر له الوضع عام ١٨٠٥.

أدى الفراغ السياسي بسبب ضعف المماليك وعدم ثقة المصريين بهم، وعدم قدرتهم على مواجهة الفرنسيين أيام الغزو، وصعوبة بلورة حاكم عثماني يقبل به المصريون، ويتمتع بشخصية تقف أمام المماليك، كل ذلك هياً الظروف أمام محمد علي، وعُرف بحكمته وعدله، وعدم قبوله بمظالم الانكشارية بحق أهل مصر، وسعيه لنشر العدل بينهم، ولكنه أتبع سياسة هادئة للوصول إلى ما يطمح إليه، فعندما وصل طاهر باشا قائد الألبان في مصر إلى منصب ولاية مصر، تولى محمد علي قيادة الجند الألبان خلفاً له، ولكن الجند الألبان سرعان ما ثاروا

على ظاهر باشا وقتلوه لتأخره في صرف الرواتب لهم، وتولى أحمد باشا مكانه، فهاجم المماليك باتفاق مع محمد علي القاهرة، وطردها الانكشارية منها، واستمال محمد علي مؤقتاً المماليك إلى حين يفرغ من الانكشارية، وليتقي شرهم، وكان على رأسهم عثمان البرديسي وإبراهيم بك، وتغلب الأول على الثاني وأصبح حاكم مصر، وهنا عاود محمد علي مواجهته مع المماليك باعتماده على المصريين، وإعلان حالة العداء بينه وبين المماليك، وضيافة البرديسي له.

اتبع البرديسي سياسة قاسية في الرسوم والضرائب على الأهالي، فتوترت العلاقة بينهم وثاروا عليه وهرب البرديسي ومن معه إلى خارج القاهرة من الأمراء المماليك، وتصدى لهم محمد علي، ثم عاود المماليك ثانيةً وحاصروا القاهرة، وطلب واليها خورشيد باشا دعم الأهالي فرفضوا ومعهم الألبان ومحمد علي، ووصلت مساعدات عسكرية عثمانية إلى خورشيد، فسلبوا الجنود ونهبوا المدينة وازداد سخط الأهالي، وقرروا إبعاد الوالي عن مصر، في حين أصدر قراراً بتولي محمد علي ولاية جدة لإبعاده عن التحالف مع الأهالي، وتصدر عمر مكرم أحد أبرز وجهاء مصر وشيوخها وحليف محمد علي للمناداة بمحمد علي والياً على مصر في الثالث عشر من أيار/ مايو ١٨٠٥ وخور شيد باشا لا يزال يعتصم في القلعة، وطلب الأهالي من السلطان العثماني أن يوافق على الوالي الذي اختاروه، فأرسل فرماناً يثبت محمد علي فيه في الثامن عشر من تموز/ يوليو ١٨٠٥ وانتهى النظام المملوكي -العثماني ليبدأ عهد جديد من الحكم العثماني لمصر تحت حكم محمد علي وابنائهم وأحفاده يستمر حتى قيام ثورة الثالث والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٥٢.

دخل محمد علي في أول مواجهة مع عمر مكرم ذو النفوذ والشخصية الدينية في أوساط الشعب المصري، وأدرك محمد علي ضرورة أن يكون الحاكم

الوحيد للبلاد ولا ينازعه أحد في حكمها، وانتهاز الحملة الإنكليزية على مصر عام ١٨٠٧ للضغط على السلطان العثماني من أجل فك حلقه مع نابليون بونابرت فابلغ محمد علي الشيخ مكرم بعدم دفاعه عن البلاد، لان فيها جيشاً قوياً، وبعد مواجهة تم إبعاد مكرم إلى دمياط بعد اعتراضه على أعمال محمد عليين ومن ثم تم الصلح بينهما أبان دخول محمد علي الحجاز، ثم توسل به الناس للتوسط لدى محمد علي لمنع الضرائب عنهم، فقام الأخير بإبعاده إلى طنطا في نيسان/ إبريل ١٨٢٢ ومات فيها.

ثم اتجه محمد علي لمواجهة المماليك الذين اكتسحوا الصعيد، ورغم أن قائدهم الألفي لم يف بوعده لمحمد علي وتحالف مع إبراهيم بك ضده، فعاد محمد علي واستمال الأمراء المماليك إلى صفه، وشتت الباقون في الصعيد، ثم دبر لهم مكيدة في القلعة في آذار/ مارس ١٨١١ بعد أن دعاهم للاحتفال بتقليد ابنه طوسون قيادة الحملة على الوهابيين في نجد وما حولها وبحضور الأعيان أيضاً، ثم أقفل عليهم الأبواب، وأطلق النار وقتلهم جميعاً، وتابع قتل الآخرين ومطاردتهم في الأقاليم، واستخدم أبناءهم في خدمته ودفع الأرزاق لنسائهم وزوجاتهم، وهرب آخرون للسودان حتى نقص عددهم بشكل كبير ولم تقم لهم قائمة أو نفوذ في البلاد.

قرر محمد علي بعد تصفية القوى المعارضة له في الداخل أن يتوجه إلى محاربة الوهابيين، واسترداد الحرمين الشريفين، ورفع مكانته في العالم الإسلامي، مع مواجهة الباب العالي تعاظم نفوذ الحركة الوهابية وسيطرتها على الحرمين الشريفين، وتولى محمد علي عام ١٨١١ مهمة قمع الحركة بعد أن تقاعس ولاية بغداد ودمشق عند ذلك، وبعد تكليفه من السلطان نفسه بهذا الأمر، واستولى ابنه إبراهيم باشا على نجد ودخل الدرعية مركز حكم آل سعود عام

١٨١٨، لكنه لم يستمر في التقدم بالخليج العربي، وفضل محمد علي دخول السودان عن طريق النيل من أسوان جنوباً، والقضاء على بقايا الأمراء المماليك في دنقلة بعد أن فروا إليها من مصر وليؤمّن حدوده الجنوبية. سعى محمد علي من دخول السودان وضمها إلى أراضيهِ وممتلكاته، رغبته في إلحاق الأقسام الإفريقية الإسلامية بالعالم العثماني، وتجنيد السودانيين في جيشه، والحصول على الذهب في السودان، وإقامة التجارة بين مصر والسودان، وبسط سيطرته على مجرى نهر النيل، فأوفد عام ١٨١٢ بعثة إلى سلطان الفونج بادي السادس طالبه بطرد المماليك من دنقلة التابعة له، وسنعرض خطته في السودان فيما بعد.

٢. الإصلاحات العسكرية

رأى محمد علي أن تثبيت حكمه في مصر وخارجها لا يتم إلا بتعزيز المؤسسة العسكرية وإنشاء جيش نظامي على أسس حديثة، وشعر بأهمية التدريب العسكري على نمط أوروبي، واعتمد على عدد من الضباط الفرنسيين في ذلك مثل جوزيف انتلم سيف، ودخل هذا الكولونيل في خدمة محمد علي عام ١٨١٩ وعُرف بـ "سليمان باشا" وتعلم العربية واعتنق الإسلام وعيّن مديراً لمدرسة المشاق في القاهرة عام ١٨٢٠.

ثم عمل محمد علي على تجنيد السودانيين وشباب النوبة في جيشه، ونقل المدرسة إلى أسوان لتكون قريبة منهم، وتدفق المئات منهم للعمل معه، وانشأ المعسكرات لهم والرعاية الطلبية، لكن الأمراض قضت عليهم ومات منهم الكثير لتبدل مناخ مصر عليهم، فقرر محمد علي إنشاء جيش مصري وطني بفرض التجنيد الإلزامي، وواجه رفض الأرستقراطية العثمانية التي رفضت تجنيد أبنائها والفلاحين العاملين في خدمتها، لكنه لم يأبه لهم واستمر في خطته، ووقع

عقوبات وصلت للإعدام لمن يتهرب من التجنيد من الفلاحين، وكان هذا النظام الجديد في تاريخ مصر له دلالات ونتائج مستقبلية بظهور جيش ونخبة عسكرية مصرية تواجه الضباط الأتراك.

جعل المراتب العليا من اليوزباشي (النقيب) صعوداً حكراً على الأتراك والشركس خوفاً من ترقية المصريين، وظل الأمر إلى أن استبسل هؤلاء في معارك الشام فالتمس إبراهيم ابن محمد علي والده أن يُرقي هؤلاء إلى مرتبة أعلى فوافق شرط معرفة القراءة والكتابة.

ارتفع تعداد الجيش المصري عام ١٨٣٩ إلى ١٥٠ ألف جندي، وتحسنت الأسلحة الخفيفة والمدافع وأنشئت المدارس الحربية للمشاة، والفرسان والمدفعية وأركان الحرب والبحرية، وشارك في هذا الجيش كل الطوائف المصرية بحيث أصبح جيشاً وطنياً لمصر.

أدى تطوير الجيش إلى تنشيط الإصلاحات بالمستشفيات والمعسكرات والمدارس والمعاهد العسكرية واصح الإدارة نفسها، واتجه محمد علي نحو القوة البحرية، فأشترى السفن لأسطوله من الدول الأجنبية، وأنشأ مصانع محلية في دار الصناعة بالإسكندرية، وبنى أسطولاً صغيراً في البداية في ترسانة بولاق على النيل بالقاهرة، ونقلت بعد ذلك إلى قناة السويس ثم أبحرت بعد تركيبها إلى الجزيرة العربية كمواجهة الوهابيين، وأنشأ أيضاً أسطولاً في البحر المتوسط لأغراض تجارية ونقل الغلال إلى جزيرة مالطا وبريطانيا.

وصل عدد قطع الأسطول عام ١٨٢٩ إلى ٢٩ وحدة و٩٩٢ مدفعاً و١٠ آلاف بحار، واستورد محمد علي الأخشاب لأسطوله من آسيا الصغرى ثم من أوروبا وسورية وقليلها، واستلزم بناء هذه القوة البحرية ثروة وإمكانات مالية

كبيرة تستلزم شراء الأخشاب والحبال والقماش وغيرها، والصرف على العاملين في الصناعة البحرية أو الجنود البحارة.

٣. الإصلاحات الاقتصادية

بدأ محمد علي إصلاح نظام الزراعة السالف، فأدخل تغييرات في نظام تملك الأرض والزراعة، وألغى التزام الأموال على الأراضي، ومنح الملتزمين راتباً سنوياً يعادل فائض الالتزام وهو المال الذي يبقى لهم بعد دفع مال الالتزام إلى السلطان، وبذلك استولى محمد علي على جميع الأراضي (١٨٠٨-١٨١٤) التي كان المماليك يستحوذون على أجزاء كبيرة منها، واتصل الباشا بالأراضي والفلاحين.

قام بدفع رواتب للملتزم بشكل سنوي لا تورث عند وفاة الأخير، أما أراضي الأوقاف لأغراض دينية وخيرية، فعزل نظارها من العلماء والمشايخ، وحدد لهم رواتب سنوية وفرض عليها الضرائب، وقضى على استغلالهم، وأصبح هو المسؤول الأول عنها. وقد زالت بهذه السياسة طبقة "الملاك" أو الملتزمين وقضت على استغلال فئة صغيرة لمجموع السكان وقوتهم وجهدهم، دون وجه حق.

أما الفلاح فكان أساساً يحصل على الغلة من الأرض التي يعمل بها، وينقل الحق إلى ورثته بترخيص من الملتزم، ثم بعد أن ألغى محمد علي الالتزام وزرع الأراضي على الفلاحين لكل واحد (٣٠٥) فدان حق نفع لا ملكية وإذا لم يدفع الضرائب تنتزع منه وتُعطى لغيره، وأعطى مشايخ القرى ٤% من أراضي القرية، وهو معفى من الضرائب لقاء ما ينفقه المشايخ على ضيافة موظفي الحكومة، وظل هذا النظام معمولاً حتى أبطل في عهد سعيد باشا عام ١٨٥٧ لسوء تصرف المشايخ، واستغلال الفلاحين في زراعة هذه الأراضي.

اهتم محمد علي بحصر الأراضي ومسحها في الأقاليم كالترع والجسور والطرق والموافق ذات النفع العام أيضاً، وسُميت الأراضي "البور" الابعاديات وأبعدت عن هذا المسح. فنظم الباشا الأراضي وملكيها، ووزع الخراج، وزرعت محاصيل جديدة واستصلحت أراضي وزيدت المساحات المزروعة، وغني بالري وشق الترع وحفر القنوات والسواقي وإقامة الجسور والقناطر، أهمها ترعة "المحمودية" عام ١٨١٩ تصل الإسكندرية ومينائها والأقاليم الأخرى، وسد احتياطات الناس من المياه في ري البساتين والمزارع على ضفافها، وأقام القناطر الخيرية لضبط المياه عام (١٨٤٧-١٨٦١) حيث في التاريخ الثاني انتهى العمل بها وزاد من المساحات المزروعة.

أخذ محمد علي باشا من الفلاحين الأجور على محاصيل الأرض التي تزرع وعادة ٦/١ وأعطاهم آلات الرش والمواشي والماء للري، ويحدد مأمور الحكومة مساحة الأراضي المخصصة للزراعة وثمرتها، وضريبتها، ودخلت محاصيل جديدة في مصر كقطن طويل الثيلة والتوت والخشخاش والنيلة والزيتون والنخيل والكتان والقنب والحبوب، ولكنه أدخل نظام الاحتكار "التحجير" يقسم مع الفلاحين منتجاتهم الزراعية ويأخذ حصة الأسد منها، فيجمع المحاصيل ويضعها في المخازن ويصدر منها للخارج وإذا احتاج الفلاح منها يشتري بسعر عالٍ ومختلف تعينه الحكومة، وساءت أحوال الفلاحين مما دفع محمد علي يترك لهم عم ١٨٣١ الذرة والشعير والفول والقمح وتحديد نوع الغلة التي يزرعوها.

أما التجارة، فقد سادها الاحتكار نفسه ولم يجد التجار الأجانب من يتعاملون معه سوى الباشا ووكلائه، وانعدمت المعاملات التجارية المعروفة في مصر، وكان القطن أهم الصادرات ثم القمح وكان يتاجر بها في الخارج مع بريطانيا، واحتكر محمد علي في السودان محاصيل البلاد كافة وفي سورية الحرير، وفرض ضرائب مرتفعة عليها واعترضت الدول عليه وضغطت بريطانيا على

الباب العالي وتم توقيع معاهدة "بلطة ليمان" عام ١٨٣٨ منحت الرعايا الإنكليز في الدولة العثمانية حق شراء المحاصيل الزراعية والصناعية وإبطال الاحتكار للمحاصيل ومعاقبة المخالفين.

وترافق مع التجارة اهتمام بالنقل والمواصلات من أجل المتاجرة بالمحاصيل وتصديرها، فأنشأت شركة الملاحة عام ١٨٤٥، وملاحة النيل ١٨٤٦، والطرق البري بين السويس والإسكندرية تم إحياءه والاهتمام به.

أما مالية الدولة فكانت تأتي من الضرائب الميري والخراج وهي ضريبة الأرض، وضريبة الفرضة على الذكور البالغين بحسب عملهم وثروتهم، وتحصيل الرسوم من الموائى والجمرك فضلاً عن موارد احتكار الملح والسكر والبن والنيلة وصلت هذه الإيرادات عام ١٨٣٧ حوالي ٥٠ ألف جنيه.

أما الصناعة فنالها الإصلاح الواسع في إقامة المصانع والآلات والمواد الأولية، وحاول محمد علي أن يقيم ميزان تجاري لصالح مصر، والاكتفاء الذاتي وإنتاج البلاد احتياجاتها من السلع دون الاعتماد على الخارج، وأنشأ المصانع في كافة أقاليم مصر لصناعة الغزل والنسيج والكتان والقطن، وسبك الحديد، ومجيء معلمين أوروبيين لتدريب الكادر المحلي، وإيفاد بعثات للدراسة والتدريب في أوروبا، وعمل على أن تحتكر الدولة الصناعات وتحقق نهضة صناعية شاملة.

وقد اهتم محمد علي بالرعاية الصحية وأنشأ المراكز الصحية والحجر الصحي في شبرا والجيزة ودمياط ومكافحة الأمراض المستوطنة كالكوليرا والرمم والجدرى واعتمد على أطباء أجانب مثل الفرنسي كلوت بك، وأقام المستشفيات وفيها الأجهزة الطبية والأدوية، وأرسل بعثات طبية إلى أوروبا، وأنشأ مدرسة الطب البشري في أبي زعبل عام ١٨٢٧، ونقلت إلى القصر العيني عام ١٨٣٧ وأسانتتها من الأطباء الأجانب وطلابها الأوائل تم اختيارهم من الأزهر.

٤ الإصلاحات التعليمية

قامت نهضة مصر على التعليم خلال القرن التاسع عشر، ويعود لمحمد علي باشا الفضل الرئيس في نشر التعليم وتطوره، وعنايته به علماً بأنه كان أساساً لا يجيد القراءة والكتابة، ولكنه أدرك أهميته للمجتمع والدولة في مصر، واستهدف نشر التعليم لكل أبناء الشعب المصري دون تمييز طبقي أو مالي، وإعداد المتعلمين للنهوض بمصر على أسس حديثة، فأنشأ المدارس العسكرية والبحرية والإدارية والصناعية، ورغم أن محمد علي لم يستكن على أميته وتعلم القراءة والكتابة وعمره خمس وأربعين عاماً، فعمل على النهوض الثقافي والعلمي للبلاد.

أنشأ المدارس وأرسل الموفدين للحصول على العلوم والمعارف الصناعية والعلمية والزراعية في مدارس ومعاهد أوروبا، وترجمت الكتب من اللغات الأجنبية إلى العربية في عهده، واهتم بنشرها وطباعتها، وكانت أول مدرسة حربية لتخريج الضباط أنشأها " الدر سخانة الملكية" عام ١٨١١ لأبناء المماليك في القلعة بعد المذبحة الشهيرة للأمراء، ولسد حاجة دواوين الحكومة من الموظفين، و " مدرسة الإدارة الملكية" لتخريج الموظفين والمترجمين، و "مدرسة الطب البشري" عام ١٨٢٧ لإعداد الأطباء وخاصة للجيش، ومدارس للطب البيطري والزراعي والمهندسخانة والألسن (اللغات) وقبلها للهندسة، ولم تقتصر على مدارس عليا بل مدارس ابتدائية وتجهيزية التي تعد الطلبة للالتحاق بالمدارس الخاصة بالهندسة والمدفعية والفرسان والمشاة والطب البشري والطب البيطري والألسن والترجمة، وفصلت المدارس عام ١٨٣٧ عن ديوان الجهادية وصارت تابعة لديوان المدارس.

وكان المدرسون في الغالب طليان وفرنسيين يتولون التدريس في المدارس المصرية، وطائفة من المترجمين معهم لترجمة موادهم الدراسية، إلى إن عادت

البعثات الدراسية التي أرسلها إلى أوروبا وبدأ الأساتذة من المصريين يدرسون باللغة العربية وشغلوا الوظائف الحكومية.

كان أوائل البعثات قد أرسلها محمد علي عام ١٨٠٩ ثم عام ١٨١٣، وأرسل عام ١٨٢٦ بعثة كبيرة إلى فرنسا منهم رفاعه الطهطاوي، وتوالت البعثات تباعاً لدراسة الصناعات والفنون العسكرية إلى فرنسا وإنجلترا والنمسا. واهتم أيضاً بالترجمة ونقل العلوم الغربية إلى اللغة العربية ليفهمها الطلاب المصريون ومنها التركية أيضاً لطلاب الأتراك، واختار أفضل الكتب وترجمها، ووضعها بين أيدي الطلبة والأساتذة في شتى الموضوعات العلمية والإنسانية، وقرر إنشاء "مدرسة الألسن" أواسط عام ١٨٥٣ الدراسة العربية والفرنسية والتركية والفارسية والإنكليزية والإيطالية في حقول القانون والتاريخ والآداب والجغرافيا، وترجم خريجوها الكتب المهمة وخاصة الطبية، والفنية والعلمية سواء عسكرية أو رياضية وعمل رفاعه الطهطاوي فيما بعد مديراً لمدرسة اللسن بعد إتقانه الفرنسية وترجمته العديد من الكتب، وتدرسه في عدة مدارس بهذا الاختصاص.

وكان لا بد من إنشاء المطابع لطبع الكتب المترجمة، وكانت تطبع في "مطبعة بولاق" وتأسست عام ١٨٢٠، وعملت فعلياً عام ١٨٢٢ وتبعته مدارس أخرى في الطب والمدفعية والفرسان والهندسة وأسهمت حركة الطباعة في نشر الثقافة الحديثة، وأنشئت عام ١٨٢٨ الجريدة الرسمية "الوقائع المصرية" بالعربية والتركية ووضعت بإدارة جديدة عام ١٨٤٢ تحت إشراف الطهطاوي.

وأصبحت الوقائع محطة للكتاب المصريين والسياسيين مثل محمد عبده وسعد زغلول والطهطاوي ونشرت لهم آفاق واسعة من الآداب ولم تقتصر على القرارات الحكومية والأوامر فحسب. فظهر جيل من الشباب المصريين المتسلحين بالفكر الحر واللغات الأجنبية فكان علاقه طاغية على النصف الثاني

من القرن التاسع عشر من محمد رشيد حنا، ومحمد عبده، والمنفلوطي، وقاسم أمين، وسعد زغلول، ومصطفى كامل، وغيرهم الذين اسهموا في رفد الثقافة العربية والإسلامية، ووضعوا مصر على خطى النهضة العربية الحديثة وريادتها والتي تعززت في العقود التالية لتشكل نسيجاً فكرياً وثقافياً متميزاً لمصر في الوطن العربي والعالم الإسلامي.

٥. الإصلاحات الإدارية

تطورت الإدارة في مصر في عهد محمد علي باشا وواكبت تحولات شهدتها البلاد، فأدى مع الأراضي "الروك" عام ١٨١٣ إلى تقسيم البلاد إلى مديريات سبعة، لكل منها مدير أربعة في البحري وثلاثة في الوجه القبلي، والمديريات قسّمت إلى مراكز، وأقسام وقرى، ويرأس المأمور المركز، والناظر القسم، والشيخ القرية. أما القاهرة ودمياط ورشيد والسويس والإسكندرية المدن المهمة فيحكمها حاكم.

يقوم المدير بتنفيذ أوامر الباشا ويشرف على الري وأعماله، والمأمور براتب الزراعة وجمع الأموال والمحاصيل وإرسال الجنود للخدمة العسكرية. ولكل إدارة جعل محمد علي ديواناً يستمع فيه إلى آراء المجلس المختص ولا يتخذ قراراً لوحده دون مراجعتهم، فازداد عدد الإداريين الأكفاء وتدريب المصريين على أمور الإدارة والحكم ولم يجعلها محمد علي مركزية.

أهم المجالس هو "المجلس العالي" عام ١٨٢٤ أو مجلس القلعة وديوان الخديوي ومجلس الشورى وبحث الأمور الداخلية عدا المالية، وفيه قاضي شرعي، وتاجران وكاتبان للأعمال الحسابية وينتخبون سنوياً، وأوجد محمد علي

الدواوين، ديوان المدارس، الجهادية، الروزنامة وهو مكلف بالمالية وحفظ الحسابات.

وتم إعادة تنظيم الإدارة في قانون "السياسة" في تموز/ يوليو ١٨٣٧ لينظم شؤون الدولة الداخلية ويوزع الاختصاصات والمسؤوليات بين الدواوين السبعة وكل منها هو بمثابة وزارة، ولكل ديوان مدير خاص به يقدم للبasha تقريراً أسبوعياً عن أحوال الديوان وكشف شهري بالحسابات والميزانية والإيرادات والمصروفات، ويجتمع المدراء في "مجلس الشورى" لبحثوا ما يقدم إليهم ويرسلوه إلى البasha من خلال خلاصة ما وصل إليهم.

إلا أن محمد علي كان السلطة العليا للبلاد رغم وجود هذه الديوان وأعداد المدراء لها، مع السماح بقدر يسير من التصرف بالأموال الإدارية، والحق لهم في الاعتراض على أية مسألة إدارية وعدّ السكوت قضية كبيرة.

رأس محمد علي بذلك نخبة إدارية أرسنقراطية تتحدث التركية وهم أصحاب المناصب العسكرية والإدارية والفنية، واعتمد على أصدقائه وأبنائه وأقاربه في شغل الوظائف المهمة والرئيسية في إدارة الدولة، ممن لهم الجندة والدراية الواسعة، وهي تضم مماليك شراكسة وعثمانيين سكنوا مصر، وأصبحت التركية لغة الحكم والإدارة، وفيهم من مسلم أو قبطي أو غيره.

سمح محمد علي للرعايا في بلاده أن يمارسوا حياتهم وعاداتهم ومللهم ضمن حدود الشريعة والشرع الإسلامي، ولم يدعم التحيز للطوائف والملل كي لا يسود البغض والسخط من الناس، وتقلد المناصب والوظائف شتى الناس من مختلف الملل، وأوجد محمد علي التوازن بين العرب والأتراك، والمصريين وغيرهم وانتشر في المدارس والوظائف العرب والأتراك والجركس والأرمن وغيرهم.

٦- السياسة الخارجية والدولة العربية

اتخذ محمد علي باشا سياسة توسعية في الوطن العربي أراد فيها بناء دولة موحدة تحت حكم مصر حبر الزاوية فيها، وأدرك أهمية شبه الجزيرة العربية في هذه السياسة العربية واستكملها في ضم السودان والتوجه إلى بلاد الشام، وتحول إلى البلقان واليونان في الأجزاء الشمالية الغربية للدولة العثمانية.

أ- شبه الجزيرة العربية

كان اهتمام أغلب سلاطين وملوك مصر يتوجه إلى الحجاز لأنها مركز الحرمين الشريفين، وأهميتها للعالم الإسلامي الروحي والديني، وموقعها الاستراتيجي لقوافل الحج وتأمينها، واتصال الحجاز بالبحر الأحمر، وهو طريق الهند والشرق الأقصى.

تم تكليف محمد علي من لدن الباب العالي بالحملة على الوهابيين في شبه الجزيرة العربية، ولم يغب عن ذهن الباشا أهمية البحر الأحمر التجاري والمواصلات العالمية، فنجده يكتب إلى شركة الهند الشرقية عام ١٨١٠ لبعث المواصلات مع الهند عن طريق البحر الأحمر وخليج السويس، ويدخل في مشاركات مع التجار العاملين مع بلاد العرب والهند، وأحياء طريق البحر الأحمر، وجاءته هذه الفرصة بتكليفه بالقضاء على الوهابيين. فقد عجز والي بغداد عن مواجهة الوهابيين ومعه والي دمشق أيضا حيث لم يتمكنوا من صد غاراتهم على المدن والحدود والعراقية والشامية، وقد حرص السلطان أن يخمد ثورة الوهابيين وإبقاء تبعية الحجاز وشبه الجزيرة تحت حكمه وسيطرته، وحماية الحرمين الشريفين واستكمال الجانب الاعتباري من أشرفه عليها وعلى الحجاز عامةً أشرنا فيما سبق أن محمد علي بعد أن فرغ من المماليك في مذبحة القلعة عام ١٨١١، اتفق مع الشريف غالب في ينبع على التعاون في مواجهة

الوهابيين، وكان سكان الحجاز مستائين من هؤلاء لإكراه الناس على اعتناق الوهابية، فنزلت الحملة المصرية الأولى في ينبع عام ١٨١٢ بقيادة طوسون بن محمد علي باشا، ورغم أنه انتصر أول الأمر إلا أن الوهابيين ألحقوا به الهزيمة وتقهقرت الحملة إلى ينبع بخسائر فادحة. ثم قام محمد علي بنفسه واسترد المدينة ومكة والطائف وأدى الحج ثم اضطر للعودة إلى القاهرة لفتنة من أحد مماليكه، فأرسل ابنه إبراهيم لاسترداد الحجاز ونجح في احتلال الدرعية وتدميرها عام ١٨١٨، واخذ عبد الله أمير الوهابيين أسيراً إلى القاهرة ثم استتبول حيث أعدم هناك.

وأعاد هذا الانتصار الهيبة للدولة العثمانية أمام المسلمين من رعاياها، وعاد الحجاج بعد انقطاع عن الديار المقدسة، وارتفعت مكانة محمد علي في أنظار العالم الإسلامي. وأصبح الحجاز منذ عام ١٨١٩ تحت الحكم المصري باتجاه التوسع في نجد واليمن.

وأدى التوسع المصري في الحجاز إلى خشية بريطانيا التي كانت ترقب تطور الأوضاع ورأت أن القاهرة أصبحت تتحكم بالطرق نحو الهند والبحر الأحمر والمحيط الهندي، والطريق البري عبر الخليج العربي، ولا سيما أن محمد علي عين وكلاء في بومباي وتحكم بالتجارة إلى الهند إلى حد ما، وأخذ يصدر إلى الهند التجارة ذات المواد الأوروبية من سلع وبضائع، وزاد ذلك من تخوف لندن من الخطر من حرمانها من تجارة الهند، وهرع الإنكليز وضربوا مخافر اليمن بالمدافع واستطاعوا أن يحصلوا على تخفيض للمكوس على تجارتهم بصورة مساوية للفرنسيين منذ مطلع عام ١٨٢١. إلا أن الإنكليز لم يعلنوا عدائهم لمحمد علي خاصة بعد ضربه القواسم الذين عكروا تجارة البحر عبر السفن الإنكليزية، وتجارة شركة الهند الشرقية، وكانت بينهما مواجهات بحرية متعددة.

ب - السودان

إن توسع محمد علي في البحر الأحمر حمله بالتأكيد على التفكير بالنوبة وجنوب مصر، والسيطرة على سواحله البحرية، علماً أن إبراهيم باشا عندما احتل الحجاز ونقلد باشوية جدة ومشيخة الحرم، قُلد معها باشوية الحبش وفيها مصوع وسواكن تغور السودان وكان يُديرها تجار باسم والي جدة، وكان لا بد من أن ينظر محمد علي إلى داخل السودان والتوسع جنوب النيل.

كان الجنوب في بلاد النوبة وسلطنة سنار تعاني الفوضى والاضطراب ففقدت سيطرتها وأمنها، وعجزت عن ربط القبائل تحت سلطتها، وانتَهز المماليك الهاربين من مذبحه القلعة هذا الوضع ولجأوا إلى بلاد النوبة، ومحاولة إحياء دولة مملوكية في السودان، وأصبحت لهم قوة على القبائل السودانية في دنقلة وما حولها، وكان ضروري أن يأخذ محمد علي على عاتقه التدخل المباشر وإعادة الأمور إلى نصابها وفرض الاستقرار والأمن في النوبة وسنار.

ورأى بعض المؤرخين أن محمد علي ضاق ذرعاً بجنوده الألبان المشلغيين والثائرين عليه، وفكر في إرسالهم إلى جبهة السودان ليستفيدوا من ثروته وينشغلوا بأوضاعه ومشاكله.

وقد استفاد محمد علي من ضم السودان في تجنيد أعداد كبيرة من الشباب السودانيين إلى جانب جيشه في مصر استفاد منهم كمقاتلين مطيعين وشجعان في معاركه الخارجية وقمع الفتن الداخلية. هذا وكان لدخول السودان في البلاد المصرية قد وُحد البلاد العربية والجنوب السوداني مع مصر، وبلاد النوبة، وصارت إقليمياً واحداً، ووضع أسس وحدة النيل منذ هذا الفتح عام ١٨٢٠.

وأدى فتح السودان إلى تقسيمه إلى سبع مديريات وأصبح كياناً سياسياً ونظماً إدارياً، ونقلها من الفوضى في عهد السلاطين الفونج، وأصبحت الخرطوم عاصمة له ونشطت الزراعة، وتوثقت صلة الحكم في مصر مع

السودان، وفتحت أعين الإنكليز على خطط محمد علي في توحيد البلاد العربية والإسلامية، وسيطرته على الموانئ في البحر الأحمر وطرق التجارة العالمية وأخذوا يعدون له العدة من المواجهة وإحباط مشاريعه.

ج - الشام

إن موقع بلاد الشام الاستراتيجي للدولة العثمانية على الطرق البرية والبحرية العالمية التي تخترق المشرق العربي، بل إن تدخل محمد علي في الشام أدى إلى أزمات دولية ومعاهدات وشروط ارتبطت بسورية ومصر وحولت الأمر ن مسألة عثمانية إلى مسألة أوروبية.

كان محمد علي يسعى إلى استقلال مصر وتوريث حكمه من بعده واعترف الدول الأوروبية بمركز مصر الخامس واتساع أدارته لتشمل الحجاز والسودان والسواحل الإفريقية وبلاد الشام وعلى البحر الأحمر، وإن مَدَّ حكمه لهذه الدول وتوحيدها يضع وحدة انتماء عربية وتوحيد على أساس جغرافي وتكامل اقتصادي، ويضمن له بناء قوة عسكرية واقتصادية ومواجهة الباب العالي في أي وقت كقوة صعب تجاوزها، علماً أن السلطان لم يفعل ذلك قبل أزمة الشام، وظل محمد علي يسعى للحفاظ على علاقته بالباب العالي ولو معنوياً، وأن انفصاله يحدث أزمة أوروبية ربما عندما لا يكون له غطاء سياسي ومعنوي يستظل به عند الأزمات مع الدول الأوروبية.

وعندما فشلت محاولات محمد علي في أن يصل إلى ما يطمح له من داخل الدولة، قرر تحقيق طموحه بالقوة، وتودد لبشير الثاني الشهابي أمير جبل لبنان، وزعماء نابلس وطرابلس، وتوسط لدى الباب العالي للإعفاء عن عبد الله باشا الجزائر والي صيدا بعد عزله عنها، فغفت عنه وأبقت في ولايته، وكان يرى محمد علي أنه الأجدر في حكم بلاد الشام بعد أن سادته الفوضى وعدم الأمن

وجشع الولاة والتضارب بين الطوائف، وحاجته لأخشاب لبنان في صناعة السفن، وأسواق الشام للتجارة، والمواد الأولية كالفحم والنحاس والحديد والحريز وزيت الزيتون وغيرها مما لم يكن متوفراً في مصر.

بدأت المواجهة بين محمد علي وباشا عكا عبد الله بعد التجاء فلاحين هربوا من الجندية إليه، وطالبه الأول بردهم، أجابه الثاني أنهم رعايا السلطان يبقون حيث يشاءون، وتدخلت استنبول لرد محمد علي بعد أن تقدم غزا عكا وتحول الصراع بين السلطان ومحمد علي، وأصبح الأخير خارجاً عن سلطته، وقد حقق محمد علي جولات من الانتصارات في المدن والأقاليم الشامية وحاصر عكا طويلاً في آذار/ مارس ١٨٣٢ ثم دخلها، واستسلم الجزار وتم أسره إلى القاهرة، ثم إلى استنبول.

وتقدمت الجيوش المصرية بسرعة في المدن الشامية كبيت المقدس وطرابلس وبيروت، ودخل إبراهيم باشا دمشق وهزم العثمانيين في حمص، ثم إلى حلب والتقى حسين باشا وانتصر عليه في آب/ أغسطس، وأطل على جبال طوروس ثم عرض محمد علي الصلح على السلطان فرفض، مما دفعه للتقدم إلى آسيا الصغرى، واحتل أضنة وسحق الجيش العثماني عند قونية وأسر قائده في تشرين الثاني/ نوفمبر وأصبح الطريق مفتوح أمامه إلى استنبول بعد تدمير الجيش العثماني في كوتاهية وهدد بروسة نفسها على مشارف استنبول.

الدولة الأوروبية من جانبها أرادت وضع حد لهذا التوسع المصير وكانت روسيا الأكثر رغبة في ذلك ثم بريطانيا وفرنسا، وتم الضغط خوفاً من تعرض السلطان لتهديد أكثر شدة، وأرسلت روسيا قوات بحرية إلى البحر الأسود رابطة قرب استنبول، ووافق محمد علي على تسوية الوضع في اتفاقية كوتاهية أيار/ مايو ١٨٣٣ مع السلطان العثماني، أضيفت ولايات الشام لإدارة محمد علي طوال حياته، وأعطت إبراهيم صلاحية تحصيل واردات أضنة وتؤدي هذه

الولايات ما تستحق للخرينة السلطانية، لكن هذا لم يُنه الصراع بين الباشا والسلطان وظلت العلاقات بينهما فاترة.

أما روسيا فخشيت من اتفاق كوتاهية بأن يُصلح وضع الدولة العثمانية وتقف بوجه روسيا وطموحاتها، وقد خشيت بريطانيا من عواقب هذا الاتفاق في تبلور الخوف لدى الروس والاتفاق مع السلطان لتأمين مصالحها، وبالفعل عقدت روسيا في السادس من تموز/ يوليو ١٨٣٣ معاهدة "خنكاراسكله" وعرضت مساعدة السلطان ضد الزحف المصري، وأوعزت لمحمد علي بموجبه أن يوقف زحفه.

وقد طلب السلطان عون الإنكليز لكنهم كانوا منشغلين في بلجيكا وهولندا ومشكلاتهما، ورتبت بريطانيا الأمر من بعيد، ولم تقدم النمسا وفرنسا المساعدة للسلطان أيضاً مما دفعه لطلب مساعدة روسيا ووقع السلطان محمود الثاني معاهدة دفاعية مع روسيا.

أسرع محمد علي لإرسال مذكرة إلى الدول مطلع أيلول/ سبتمبر ١٨٣٤ تتدد بالخطر الروسي وتهديده السلطان وطلب من الدول أن تعترف باستقلاله في مقاومة النفوذ الروسي في المنطقة. ورفضت بريطانيا لأن محمد علي في نظرها يهدد طريق الهند البري والاستيلاء على الطرق والجزيرة والملاحة النهرية، وأصبح شرقي المتوسط تحت هيمنة روسيا.

نظرت بريطانيا بألم إلى خطط روسيا في المضائق ودعم فرنسا لمحمد علي، واتخذت سياسة ظلت قائمة قرابة أربعة قرون تعمل على تدويل المسألة الشرقية وجعل الدول الأوروبية مسؤولة عن الحفاظ على سلامة السلطنة وضمان الاستقلال السياسي، وخشيت لندن من معاهدة الدفاع الروسية - العثمانية في أن تمكن الروس من الهند، ورأت أن مكن الخطر والسبب في هذا التوجه الروسي هو محمد علي، ويجب وقفه عند حده وتقليل أظافره، خاصة وقد دخل في علاقات

حسنة مع فرنسا التي دخلت واحتلت الجزائر عام ١٨٣٠ ووصلت البحر المتوسط الشرقي، والروس في البحر الأسود وآسيا الوسطى، إلا أن فرنسا رغم معارضتها لسياسات روسيا إلا أنها مع بريطانيا ضد أي تهديد خاصة في غرب أوروبا وفضلت عدم التدخل ضد محمد علي ولكن تركه لوحده في الساحة، وفي الوقت نفسه تشجع وتدعم محمد علي نكايةً بالإنكليز.

أما النمسا فقد حرصت على إبقاء الحال الراهن وأصدر مترنيخ تصريحاً بأن بلاده لا توافق على وصول محمد علي إلى القسطنطينية، وإذا لم يكن بد من مساعدة السلطان فالنمسا لا تسمح لروسيا أن تتفرد بالحماية لحقوق السلطان ونجحت لندن بضرب روسيا مع النمسا.

كانت السياسة المصرية في الشام قد جمعت بيد إبراهيم باشا وواجه صعوبات من المكائد والدسائس ضده، ثم أن سياسة التسامح الديني لم ترض جميع الطوائف الشامية، وانتشر التعليم المسيحي، وتمتع اليهود والمسيحيون بحريات أفضل، ثم إن جمع الأسلحة من الناس فُسرَّ على أنه سياسة لمصلحة طائفة على حساب أخرى، وإن التجنيد انتقاص لحقوق الرعية الذين لم يعتادوا على حمل السلاح بالقوة.

٧. استسلام محمد علي ونهايته:

لم تدم إصلاحات محمد علي طويلاً فقد أثقلت الضرائب كاهل الأهالي في المدن التابعة إليه، وكثر احتكار الحكومة للمواد الغذائية والصناعات، وأخذ ضرائب على الرجال وظهرت العديد من الثورات ضد الحكم المصري. التي لقيت من الدولة العثمانية وبريطانيا دعماً مادياً وتسليحياً سواء في فلسطين أو لبنان مثل ثورة الدروز عام ١٨٣٧ التي أرهقت الإدارة المصرية، وعكرت العلاقات بين المصريين والسكان، وحشدت الدولة العثمانية قواتها لحرب محمد

علي واسترداد أملاكها، وجرت معركة "تذب" حزيران/ مايو ١٨٣٩ ألحقت الهزيمة بجيش السلطان الذي توفي قبل أن تصله الأخبار بهذه الكارثة.

وأصبح عبد المجيد سلطاناً وكان شاباً يافعاً قليل التجربة، ولكن انتصارات محمد علي لم تنفعه لأن بريطانيا قامت بتدويل المسألة السورية وأقنعت روسيا أن تتفصل لوحدها عن الدول وتستفيد من هذا الظرف، وتؤكد روسيا أن معاهدة خنكارا سكله سي، لا فائدة منها فرضيت بذلك، وأرسلت الدول الأوروبية مذكرة مشتركة في حزيران/ يونيو ١٨٣٩ إلى الباب العالي تطلب فيه أن لا يتم أي صلح أو اتفاق مع محمد علي دون توافق الدول الأوروبية على القبول به.

عملت بريطانيا على عقد اتفاق مع روسيا وبروسيا وفرنسا في جانب والدولة العثمانية في جانب آخر لعزل فرنسا حليفة محمد علي في لندن الخامس عشر من تموز/ يوليو ١٨٤٠ ونص هذا الاتفاق الشهير على:

١- أن يعرض السلطان العثماني على محمد علي حكومة مصر وراثية وولاية عكا طول حياته.

٢- أن يكون لولاية مصر حقوق في إدارة البلاد تحت سيادة الدولة العثمانية.

٣- إذا لم يقبل محمد علي خلال عشر أيام تنقص منه عكا، وإذا لم يقبل بعد عشرة أيام أخرى فإن للسلطان حق اتخاذ ما تشير به عليه المصلحة الخاصة ونصائح الحلفاء.

٤- تعهد الدول بمساعدة السلطان في إخضاع محمد علي.

إلا أن محمد علي رفض هذه الشروط بدعم وتأييد فرنسي، وبدأت معركة سياسية بريطانية - فرنسية، ونزل الأسطول الإنكليزي بقيادة نابيير في بيروت، وتحرك لشمال الشام حلفائه وأشعلوا الثورة في الناس ضد الحكم المصري، وأمر محمد علي ابنه إبراهيم بالتراجع إلى مصر خوفاً من أن يقطع الأسطول الإنكليزي الطريق عليه.

وأحتل نابيير المدن الشامية بيروت وصيدا وعكا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤٠ ثم يافا وقطع الطريق البحري بين سورية ومصر، وسقطت في باريس حكومة تسيير ولم تدعم فرنسا محمد علي، وانهارت المقاومة المصرية في الشام وازداد سخط واستياء السكان، وحوصرت السواحل المصرية، وبادرت الحكومة الجديدة في فرنسا بالتفاهم مع الدول لتقرير مصير محمد علي، وهو عزله عن مصر ويعطى حكماً وراثياً في أسرته وإعادة الأسطول العثماني والتنازل عن سورية، وتم وضع فرمان تولية محمد علي وتحديد العلاقات بينه وبين السلطان في فرمانات حزينان/ يونيو ١٨٤١، وأن لا تزيد القوات البرية عن ١٨ ألف جندي، وعدم امتلاك بوارج مسلحة وتدفع مصر جزية إلى الباب العالي، وتسوي فيها القوانين العثمانية وعدم عقد معاهدات تجارية، وعدم الحكم بالإعدام على أحد في مصر إلا بموافقة السلطان وكذلك منح الرتب العسكرية والمدنية بأمر وموافقة السلطان وتم تجريد مصر من قوتها.

وانسحبت مصر من جراء هذه التسوية من سورية وبلاد شبه الجزيرة العربية فيما عد السودان، ومن مناطق بلقانية مثل كريت، وانهار مشروع الدولة العربية الموحدة التي خطط لها محمد علي.

وبعد تحطيم الجيش والأسطول المصري أضعفت الدول الأوروبية محمد علي الذي كان الشخص الوحيد بمقدوره أن ينزع "العمامة" العثمانية وتحولها إلى "علمانية" من نمط جديد، وإعادة تحويل مصر إلى مستعمرة إنكليزية، وقضت على فكرة الاستقلال المصري، وزادت تبعية مصر الشكلية للباب العالي الذي فقد منذ عام ١٨٤١ نفوذه في مصر ليحل محله النفوذ الإنكليزي، وسيطرت لندن على وادي النيل فيما بعد والدردنيل بعد أن ألغيت معاهدة خنكاراسكلي سي عام ١٨٤١، واتفقت الدول الأوروبية الخمسة والدولة العثمانية حول المضائق واقتل بموجبها البسفور والدردنيل أمام السفن الحربية الأجنبية وخاصة الروسية.

الفصل السادس

الأقاليم العربية - العثمانية خلال القرن

التاسع عشر

أولاً: العراق

ثانياً: نجد والحجاز

ثالثاً: الجزائر

رابعاً: السودان

خامساً: تونس

سادساً: طرابلس الغرب

سابعاً: مصر

ثامناً: اليمن

تاسعاً: عُمان ومسقط

عاشراً: ساحل عُمان

حادي عشر: البحرين وقطر

ثاني عشر: الكويت

ثالث عشر: بلاد المغرب

رابع عشر: المغرب الأقصى

الأقاليم العربية - العثمانية خلال القرن التاسع عشر

أولاً: العراق

ظل العراق خلال الثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر بعيداً عن عوامل النمو والتطور إذا ما قورنت بمناطق أخرى كالتّي خضعت لحكومة محمد علي باشا على سبيل المثال، وخاصةً بعد عزل داود باشا عام ١٨٣١، وسعى الحكام العثمانيين في بغداد بكل السبل لتوطيد سلطة الباب العالي وتنفيذ أوامر السلطان بعد تصفية الباشوات المماليك.

وقد أجتاح الطاعون عام ١٨٣١ العراق وأطاح بقواه الاقتصادية والسكانية، وقتل أكثر من ١٠٠ ألف من سكان بغداد وأكثر من ٧٠ ألف من سكان البصرة ودمرت المدن والقرى وأغلقت الدور والمصانع والحقول والبساتين وتقلص حجم الزراعة وكسدت التجارة وانتشرت الروح الإقطاعية، وتدهور الاقتصاد المحلي. بعد انتهاء عهد داود باشا عادت القبائل لممارسة النفوذ وتحدي سلطة الحكومة، فلم تدفع الضرائب، ورفض الإقطاعيون الاعتراف بسلطة الباشوات، وظهرت تمردات قبلية ودارت نزاعات بين المنتفق وشمّر وعنيزة وحاربت الوالي في بغداد، وحاصر الشمريون بغداد عام ١٨٣٣ لمدة ثلاثة أشهر.

وفي الشمال كانت تمردات القبائل والإقطاعيون على الحكومة وبدعم من محمد علي في مصر وشاه إيران، وأرسلت الدولة العثمانية إلى كردستان حملات متواصلة لإخضاع الروح القبلية بين (١٨٣١-١٨٤٣) وحققت انتصارات ولكن غير حاسمة، ثم ثار الأكراد من جديد عام ١٨٣٩، وأفلحت الوساطة الروسية والإنكليزية في تسوية النزاعات سلمياً وعقد صلح أو معاهدة أرضروم الثانية في الحادي والثلاثين من أيار/ مايو ١٨٤٧ حسمت التنازع بشأن الحدود، وكان

الفرس قد تدخلوا في النزاع واقتحموا السليمانية عام ١٨٤١ مما جعلهم يواجهون الدولة العثمانية وكادت تنشب حرب جديدة، وانتهت بهذه المعاهدة التي حددت قضايا الحدود والأماكن المقدسة.

وبين (١٨٤٣-١٨٤٦) ثارت القبائل الكردية نتيجة محاولة السلطان إقامة حكم عثماني مباشر، وقد خمدت هذه الثورات والانتفاضات بالقوة ولكنها تجددت بين (١٨٤٨-١٨٤٩) ورغم الانتصارات المتواضعة للعثمانيين إلا أن السيطرة العثمانية ظلت شكلية في كردستان.

في ظل هذه الظروف تتمتع الباشوات الأتراك بسلطة عسكرية ومدنية وقضائية مطلقة، وحكموا البلاد بقسوة وسادت التمردات الإقطاعية والانتفاضات القبلية والتدهور الاقتصادي ولم تظهر بوادر إصلاحات داخلية.

ولم تبدأ بوادر التنظيمات من مركز الإمبراطورية تهب على العراق إلا عام ١٨٤٢ ولم تنجز في العراق إلا بوقت متأخر نسبياً، فطبق قانون التجنيد الإلزامي العسكري في جنوب العراق عام ١٨٧٠، وتم فصل السلطة العسكرية عن المدنية عام ١٨٤٠، وشكل الفيلق السادس للجيش التركي في بغداد، وفُصلت وظائف الوالي عن واجبات قائد الفيلق، وأعيد تنظيم جهاز الدولة، مع بعض المركزية وتخصص الإدارات، وإلغاء نظام الالتزامات، ومنح موظفين مختصين الضرائب والمالية، وظهرت بيروقراطية تركية حصلت على الثقافة الأوروبية.

ولكن هذه الإصلاحات لم تحدث تغييراً جذرياً في المجتمع العراقي، وظلت روح القبيلة، والفساد الإداري، والتعسف الضريبي سمة شائعة.

أما في المواصلات والطرق فقد نمت التجارة الخارجية عبر الإقبال على شراء المنتجات الزراعية المحلية من البساتين والنخيل ونقل التجارة الخارجية الإيرانية عبر البصرة وبغداد وساعد ذلك على تطوير المواصلات، وانشأ

العثمانيون عام ١٨٦٢ خطوط بواخر في دجلة بين بغداد والبصرة تعمل بشكل منتظم، ونشأت شركة لنتش الإنكليزية في العام نفسه وأنشئ خط للملاحة في هذا الطريق، ثم طريق أنشئ بين البصرة والخليج العربي والهند، ثم اتصلت بغداد عام ١٨٦٤ بخط تلغراف مع استنبول وطهران وبغداد والبصرة.

- مدحت باشا:

عُهدت الإصلاحات في نهاية الأمر إلى مدحت باشا رجل الدولة التركي (١٨٢٢-١٨٨٣) وهو الذي خلع السلطان عبد العزيز ١٨٧٦، وقاد إصلاحات عمرانية واسعة في أثناء حكم بلغاريا (١٨٦٤-١٨٦٩) وعين الصدر الأعظم (١٨٧٢)، وقاد ثورة خلعت عبد العزيز ثم مراد الخامس، ودفع عبد الحميد الثاني إلى إعلان أول دستور عثماني ولكن عبد الحميد تنكر له فأبعده وسجنه ثم مات مخنوقاً.

وقد منحه الدولة صلاحيات واسعة عند تعيينه والياً على بغداد عام ١٨٦٩ وقائداً للفيلق السادس وحصر السلطتين المدنية والعسكرية بين يديه. وقد شرع بسلسلة إصلاحات واسعة في العراق لإعادة تنظيم الحياة، فأنشأ طرق المواصلات ووسع الملاحة البخارية في دجلة وأنشأ مصلحة الملاحة الحكومية، ونظم خطوطاً بخارية بحرية بين البصرة واستنبول ولندن، وأنشأ دار بناء السفن في البصرة.

وعمل على سكة حديد الفرات، ونجح في خط بغداد- الكاظمية بطول ١٢ كيلومتراً ويسير عليه ترامواي بخاري ووسع الزراعة والمساحات المزروعة. وفي الجانب الإداري والثقافي، قاد حملة إصلاحات فسن قانون الولايات وفصل السلطة القضائية عن الإدارية وأنشأ محاكم انتخابية وأشرك السكان في

الإدارة المحلية، وأعاد تنظيم جهاز الدولة، وركّز المركزية والتخصص في الدوائر وألغى نظام الالتزامات واهتم بالضرائب والمالية، وأسس محاكم جديدة، وبلديات وفتح مدارس جديدة وصدرت "الزوراء" أول جريدة رسمية في العراق.

كان مدحت باشا يعتقد أن مهمته فرض السلطة المركزية وإخضاع القبائل والإقطاعيين، وأدخل الخدمة العسكرية، وفرض على القبائل تقديم المجندين وفرض الضرائب على القبائل، وقمع أية انتفاضة منهم مثل عام ١٨٦٩.

إلا أنه أدرك أهمية استمالة زعماء القبائل بسياسة ودهاء، فشجع استيطان القبائل وبيع أراضي الدولة لشيوخها، وتطبيع قانون الأراضي لعام ١٨٥٨. وقد وطدت إصلاحات مدحت باشا السيطرة التركية على الشعب، وأبعدت العرب عن الإدارة، وشغل الموظفون الأتراك المناصب والوظائف العليا، وسمح للشعب بالوظائف غير المهمة وأكبرها متصرف وظلت البيروقراطية التركية هي الحاكمة.

وأعادت هذه الإصلاحات العراق إلى المركزية العثمانية وربطته بالأقاليم المجاورة ونظمت الإدارة، وتم نقل مدحت باشا إلى أدرنه عام ١٨٧١ بعد حكم ثلاث سنوات حافلة بالإصلاحات والتنظيمات.

يبدو أن الأهالي شعروا بالخوف والشك من هذه القوانين الكثيرة والتي بدت بنظر أغلبهم مخالفة للشريعة، وأثيرت الشكاوى على المحاكم المدنية وعدم نزاهة القضاء، ولم يفهموا حقيقة التنظيمات العثمانية مع بواذر الاتجاه "العلماني" في المجتمع والليبرالية غير المفهومة، وصدور الدستور العثماني، مع عدم استقرار أوضاع العراق بعد عهد مدحت باشا وتقلب الولاة المتعاقبين دون استقرار أو استمرار لخطوات الإصلاح السابقة.

وقبيل الحرب العالمية الأولى تألفت أحزاب جديدة في العراق، وهبت أفكار جديدة، وصدرت صحف عديدة، وانخرط الضباط العراقيون في الأحزاب والجمعيات العربية السرية ضد السياسة العثمانية، وانخرط الشباب من الضباط في باريس والقاهرة في هذه المنتديات والجمعيات رغم تكيل الباب العالي وقسوته ضد معارضيه.

وكان قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ قد جاء بالقوات الإنكليزية التي احتلت البلاد حتى عام ١٩١٨ وأنهت الحكم العثماني الذي استمر زهاء أربعة قرون.

ثانياً: نجد والحجاز

توسعت الدولة السعودية الأولى واستمرت تحكم سبعين عاماً وتولى أمرها أربعة أمراء إلى أن قضى محمد علي باشا وابنه إبراهيم عليها، وربطت الدولة بين العقيدة الوهابية (الدينية) والولاءات القبلية (آل سعود)، ولتصبح دولة واسعة الأطراف ومترامية تمتد من الحدود الشمالية لشبه الجزيرة إلى ساحل الخليج العربي الغربي، وإلى حدود الحجاز والبحر الأحمر غرباً وجنوباً نحو الربع الخالي وإمارات ساحل عمان وعمان ومسقط، تلك الدولة التي ستزداد قوة واتساع عبر مراحلها الثلاث أو أدوارها، من الدور الأول إلى الثالث المعاصر.

وضع الأمير تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود أسس الدولة السعودية الثانية بعد سنوات من سقوط الدرعية والدولة الأولى، وأعلن تركي نفسه إماماً، والرياض عاصمة له واستقر في نجد صيف ١٨٢٤، وأخضع الاحساء ووصل إلى عمان ولكنه لم يتعرض للحجاز أو الولايات العثمانية الأخرى.

اتبع فيصل سياسة موالية للدولة العثمانية، وكانت فترة حكمه قليلة ثلاث سنوات ثم هرب واستسلم للمصريين الذين حبسوه في القاهرة، وجهّز ضده محمد علي باشا حملة عسكرية مع الاتصالات التي أقامها وأبيه مع والي بغداد العثماني وتناحسه عن رد أي مواد أو حاجيات لدعم الجيش المصري وخاصة الجمال لنقل هذا الجيش.

عيّن المصريون خالد بن سعود الكبير أميراً على الرياض كانون الأول/ديسمبر ١٨٤١ وهو شاب صغير السن أسره المصريون في الدرعية وعاش في مصر عشرين عاماً منفياً، وأنعم محمد علي عليه برتبة قائمقامية الشق الثاني ومنحه وسام القمقامية، وحاول المصريون أن يتوسعوا باسم هذا الأمير، لكنه لم يستمر طويلاً في الحكم بعد أن وقّع المصريون معاهدة لندن ١٨٤٠ وانسحبوا من المنطقة كلها، فأجبر ابن ثنيان الأمير خالد أن يلجأ للبحرين ثم الكويت ومات أخيراً في مكة، وسيطر في نجد عبد الله بن ثنيان آل مقرن في الثالث والعشرين من أيار/مايو ١٨٤٣ وبدعم من آل الشيخ والهزازنة وقبائل أخرى، وبايعته نجد سلطاناً وأميراً ومد سلطته إلى الإحساء، ولكن فرار فيصل من الأسر أفسد عليه الأمور وانضمت قبائل آل الرشيد وقوات القصيم للأمير الشرعي فيصل، ودخل الرياض وأسر ابن ثنيان ثم مات في سجنه بعد شهور قلائل.

أعاد فيصل الدولة السعودية الثانية من جديد عام ١٨٤٣ وحرص على مراعاة الدولة العثمانية وشریف مكة وعندما كبر في السن وأصبح غير قادر على الحكم بايع ابنه الأكبر عبد الله والياً للعهد.

إلا أن أولاد فيصل تنافسوا على السلطة لمدة ربع قرن فحكم عبد الله ست سنوات (١٨٦٥-١٨٧١) وثار عليه أخوه سعود ولقي فشلاً ثم أخذ الإحساء بعد

ذلك بدعم من البحرين وبريطانيا ودخل الرياض وحكمها نصف عام (حتى ١٥ آب ١٨٧١).

هرب عبد الله إلى العراق واستجد بالدولة العثمانية التي استولت على الأحساء عن طريق والي العراق مدحت باشا عام ١٨٧١، ونظر العثمانيون إلى عبد الله بود وعدوه قائمقام نجد، وأظهر طاعة للسلطان الأعظم، واستعاد عبد الله الرياض أكثر من مرة إلى أن اعتقله أولاد أخيه فخلصه ابن الرشيد ونقله إلى حائل عام ١٨٨٥ وظل أربع سنوات ثم سُمح له بالعودة إلى الرياض ومات في الرابع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٨٩.

حاول عبد الرحمن بن فيصل أن يثبت حكمه في الرياض بعد وفاة أخيه، ووافق ابن الرشيد على سحب فهد بن رخيص الشمري حاكم الرياض فخلفه سالم السبهان، وأحدث عبد الرحمن انقلاباً على سالم اتهمه بالتآمر عليه، ونجح للمرة الثانية في حكم الرياض في التاسع والعشرين من تموز/ يوليو ١٨٩٠، ولكن حكم عبد الرحمن لم يدم أكثر من ستة أشهر وغادر مع أسرته إلى العجمان والكويت لاجئاً وظل سنوات عشرة، وأصبح عجلان باسم آل الرشيد حاكماً على الرياض.

أخذ عبد العزيز بن عبد الرحمن يظهر على الساحة، بعد أن فرَّ مع أبيه وعمه إلى حائل ثم فر مع أبيه إلى الكويت وعمره عشر سنوات، وفي العشرين من عمره خرج ليستعيد الرياض من آل الرشيد، واحتل الرياض منتصف ليلة الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٠٢، ومد نظره إلى كل نجد بعد سنوات من القتال والشجاعة، ودخل الأحساء عام ١٩١٣، وأصبح بعد عام ١٩١٦ حاكماً لنجد وملحقاته، وقضى عام ١٩٢١ على إمارة الرشيد وأصبح سلطان نجد وملحقاته، ودخل مدن الحجاز وأنهى حكم الشريف حسين بن علي والأسرة الهاشمية عام ١٩٢٥، وأضاف عسير إلى أراضيه، وأصبح بعد أن وقّع مع

بريطانيا معاهدة جدة ١٩٢٧ ملكاً على الحجاز ونجد وملحقاتهما، وأخيراً أصبح ملكاً للمملكة العربية السعودية في الثاني والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٣٢ ولتتشأ الدولة على أسس جديدة وحديثة.

أما الأجزاء الغربية والشمالية من نجد فكانت فيها أسر حاكمة مثل آل أبي الخيل في بريدة من القصيم (١٨٦٢-١٩٠٨)، ومنها الصالح انتزع الإمارة من آل عليان وحكم حتى قُتل عام ١٨٧٥ على يد آل عليان، وانتقم حسن بن مهنا من مقتل أبيه وانحاز إلى ابن الرشيد لإحباط محاولة عبد الله بن فيصل في إعادة حكم آل عليان، ثم هزم ابن الرشيد حسن في المليدة عام ١٨٩١ وأسرهُ ومات في الأسر بعد خمس سنوات.

أعاد الملك عبد العزيز الحكم إلى آل أبي الخيل بشخص صالح بن سحن، ولكن صالح لقي دعم العثمانيين في محاولتهم جعل القصيم منطقة حياد بين ابن الرشيد وابن سعود، وتمكن الأخير من القصيم وعزل صالح وعيّن محمد بن عبدالله أبا الخيل أميراً على بريدة، وتحالف محمد مع أعداء ابن سعود فعزلهُ الأخير وهاجر إلى العراق عام ١٩٠٨ وانتهت إمارة بريدة وأصبحت اقليماً سعودياً خاضعاً لعبد العزيز آل سعود، ويحكمها عبد الله بن جلوي.

أما آل زامل السليم في عنيزة فقد نكبوا في حروبهم مع ابن الرشيد وابن سعود، وعمد فيصل بن تركي على تعيين ناصر بن عبد الرحمن السحيمي أميراً على عنزة (١٨٤٧-١٨٥٨) وبشكل متقطع حتى قُتل، وفشلت محاولة فيصل لإيجاد إدارة سعودية مباشرة بإشراف أخيه جلوي، وثار أهل عنيزة وطرّدوا جلوي وعيّنوا عبد الله بن يحيى السليم آل زامل (١٨٥٨-١٨٦٨) وفشلت المحاولات السعودية لاستبداله وقبل السعوديون بالأمر الواقع في نهاية المطاف.

وحاول زامل أن يستقل عن كل من ابن سعود وابن الرشيد ولكنه قُتل في المليدة شتاء ١٨٩١، وتولى الأمر حاكم عينه ابن الرشيد، وانحاز عبد العزيز السليم آل زامل إلى ابن سعود الذي دعمه في استعادة عنيزة في الثالث والعشرين من آذار /مارس ١٩٠٤.

في حائل، ظهرت إمارة قبائل شمر (١٨٣٥-١٩٢١) وكان عبد الله بن علي ابن الرشيد قد استبسل في خدمة فيصل بن تركي آل سعود الذي كافأه بجعله أميراً وراثياً على حائل وجبل شمر. وفي فترة الحكم المصري أعترف بعبد الله حاكماً، وبادر إلى مساعدة فيصل ضد ابن ثنيان عام ١٨٤٣، وخلف عبد الله ابنه طلال في آذار/مارس ١٨٦٦ الذي بقي موالياً لآل سعود، وقُتل متعب بن عبد الله على يد بندر بن طلال في حائل ومعه اخوته، ولكن الأخير قُتل هو الآخر على يد عم أبيه محمد في حزيران/يونيو ١٨٧٢، ومعه معظم أبناء طلال.

ويُعدّ محمد أشهر أمراء حائل من آل الرشيد، فقد وسع الإمارة شمالاً نحو الجوف ووادي السرحان ثم حاول توريث نفسه وأبنائه خلفاً للدولة السعودية، وأخذ يستولي على المقاطعات السعودية تدريجياً، ثم حرّر الأمير عبد الله بن فيصل عام ١٨٨٥ ونقله إلى حائل واحتجزه هناك، وأنهى الدولة السعودية الثانية، وخلف محمد ابن أخيه عبد العزيز بن متعب وظل محارباً حتى قتل في معركة المهنا قرب بريدة في الرابع عشر من نيسان/أبريل ١٩٠٦ وانتصر عليه عبد العزيز بن عبد الرحمن.

وتجددت الأزمات في حائل عندما انتفض على متعب بن عبد العزيز ابن عمه سلطان بن حمود بن عبد الله وقتله عام ١٩٠٨، وثار عليه حمود بن سبهان وقتله في شباط/فبراير ١٩٠٩ ونصّب شقيق زوجته سعود بن عبد العزيز وجعل نفسه وصياً عليه. وتوالى على الإمارة عدد من الأوصياء والوزراء

والذين تخلى لهم سعود عن سلطاته، واستولى على الحكم عبد الله بن متعب بن عبد العزيز بعد اغتيال سعود على يد عبد الله بن متعب عام ١٩٢٠، ولم يستقر الوضع لعبد الله بن متعب إذ لجأ إلى الرياض هارباً من محمد بن طلال، فحاصر ابن سعود آل الرشيد في حائل إلى أن استسلم محمد في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢١ وانتهت الإمارة الرشيدية وعاش عبد الله بن متعب ومحمد بن طلال في الرياض حتى مات الأول عام ١٩٧٤، وقتل الثاني عام ١٩٤٤ على التوالي.

ثالثاً: الجزائر

يعدّ حسن باشا (١٧٩١-١٧٩٨) حليفاً لفرنسا، فقد تعاطف مع الحملة الفرنسية على مصر، ودعم فرنسا باللحوم والحبوب والجلود، إلا أن الباب العالي مارس الضغوط عليه، فقطع علاقاته مع أصدقائه وأعلن الحرب على فرنسا، واعتقل قنصلها ورعاياها، وسمح للفرنسيين بمغادرة البلاد وأرسل إلى نابليون رسالة اعتذار سرية.

وجّه نابليون إنذاراً شديد اللهجة إلى الداي مصطفى باشا (١٧٩٨-١٨٠٥)، وعدّ أهل الجزائر الداي صنيعة اليهود وأنه أشتري قمح الجزائر سراً لصالح فرنسا، وخلق مجاعة داخلية. وثار الجزائريون على الداي واليهود، وأرسل نابليون في عهد الداي أحمد (١٨٠٥-١٨٠٨) مهندساً يدعى بوتان لدراسة الأوضاع في الجزائر وأحوال دفاعها، وظل بوتان في الجزائر واكتشف أمره وغادر الجزائر فأسره الإنكليز واقتادوه إلى مالطا، ولم يستند نابليون من بعثة ولكن قدر للفرنسيين أن يستغلوها عام ١٨٠٣.

وانتقل الحكم إلى الحاج علي باشا الغسال عام ١٨٠٩، وخلفه الداي الحاج علي آزار/ مارس ١٨١٥، وقتل الحاج علي في الحمام على يد الخرنجي والذي قُتل بعد توليته بنصف شهر، فحكم حوالي سبع دايات حكماً لم يستقر سوى أيام. قَدَم خسرو باشا تقريراً إلى الباب العالي عن الأوضاع في الجزائر، وأكد فيه أن الوالي علي باشا في الجزائر وتعددت المظالم على المسيحيين بحيث أن الصداقة تحولت إلى نزاعات، ووقعت البلاد في عدة حروب برز فيها الرئيس البحري حميدو وقاد عدة غارات أوروبية وأمريكية وتونسية، وحقق الغلبة على التوانسة عام ١٨١١، وتوغل في المحيط الأطلسي واستولى على سفن برتغالية، ولكنه قُتل في معركة مع الأسطول الأمريكي عام ١٨١٥، وتولى السلطة في الجزائر الداي عمر باشا (١٨١٥-١٨١٧).

كان الوالي الجديد عارفاً بأحوال البلاد، واهتم بشؤون الناس، وحفظ الأمن والاستقرار، وتمتع بشخصية هادئة وعاد له، ووثق علاقاته بالباب العالي، وسعى إلى تقوية جيشه، وواجه أزمات مالية بسبب قلة الموارد وازدياد أعداد الجنود والعسكر.

واجهت الجزائر التدخل البريطاني، ووصل في التاسع والعشرين من أيار/ مايو ١٨١٦ مبعوث الباب العالي الجنرال حسين ليعلم الداي بخطر النوايا الأوروبية عليه، وتوجه الأسطول البريطاني إلى البحر المتوسط، وحذرت فرنسا الجزائر أيضاً، واستعد عمر باشا قدر إمكانه خلال العام السابق للقصف البريطاني للجزائر، ومهد بعقد صلح مع الولايات المتحدة بناء على عرض الرئيس الأمريكي جيمس ماديسون.

وصل الإنكليز إلى ميناء الجزائر في السابع والعشرين آب/ أغسطس ١٨١٦ ومعهم الهولنديين، ومارسوا القصف الشديد، ورغم استماتة الجزائريين ودفاعهم

البطولي، إلا أن التفوق العسكري منح الإنكليز النصر في المعركة وفرض شروطهم، وأطلق الجزائريون الأسرى الأوروبيين لديهم، وخسروا سفنهم وتهدمت بيوتهم وأسوارهم.

اعتمد عمر باشا على ميوله الشخصية، ولم يهتم بأمور الرعية والولاية وقام بتبذير الأموال وإفلاس الزينة وعجز البلاد بسبب التقصير والأنانية.

أما حسين باشاداي (١٨١٨-١٨٣٠) فقد وصل الحكم بعد وفاة علي خوجة، وواصل سياسته في الاعتماد على الجزائريين، وواجه مشاكل داخلية وتهديدات أوروبية بحرية، وهدد الإنكليز والفرنسيون السواحل الجزائرية عام ١٨١٩، وقصف الإنكليز الجزائر في حزيران، يونيو ١٨٢٤ انتقاماً لإخراج القنصل البريطاني، وخسر الباي أسطوله وشجع الفرنسيون على تهديده وحروبه، وفوض الإنكليز الحصار البحري بسبب حادث عارض كحجة، في الثلاثين من نيسان/إبريل ١٨٧٢، وأنزل الفرنسيون قواتهم وهزموا الداي الذي استسلم في الخامس من تموز/يوليو ١٨٣٠، وعاش الداي في إيطاليا ثم عاد لينتقل إلى الإسكندرية ومات فيها عام ١٨٣٨.

قدّمت فرنسا مذكرة إلى الباب العالي تدعو إلى تأديب والي الجزائر وإلا اضطرت فرنسا للقيام بذلك، وعاد السفير الفرنسي في استنبول لإثارة الموضوع من جديد في أول كانون الأول/ديسمبر ١٨٣٠ واقترح منح محمد علي باشا الحق بإرسال جيش إلى الجزائر بمساعدة الأسطول الفرنسي، واتصلت فرنسا بمحمد علي لهذا الغرض.

وقرر الباب العالي إيفاد الأمير البحار طاهر باشا إلى الجزائر ليأمر الداي بحل المشاكل مع فرنسا دون حرب، وقام طاهر باشا بجولات بين تونس وطرابلس، وأصبح والياً على طرابلس ووزيراً عثمانياً وتوفي عام ١٨٤٧.

رابعاً: السودان

استطاع محمد علي باشا أن يقضي على مملكة الفونج في السودان ولكنه لم يقض على سلطنة دارفور، ونص فرمان عام ١٨٤١ على ولاية محمد علي باشا على مصر والنوبة ودارفور وكردفان وسنار وملحقاتها طوال حياته.

لم يُعط محمد علي أية مناطق على سواحل البحر الأحمر وإريتريا لأنها كانت تابعة لولاية جدة، وحكم السودان باسم محمد علي ثمانية ولاءة، وكان أطولهم حكماً وأكثرهم أثراً وهو والي خورشيد باشا (١٨٢٦-١٨٣٨) الذي وضع أسس مدينة الخرطوم وجعلها عاصمة السودان.

وسّع محمد علي حدود السودان وضم أكثر السواحل الإفريقية على البحر الأحمر، وأصبح الساحل الشرقي عربياً من السويس إلى موزمبيق يتقاسمه سلطان عُمان ووالي مصر العثماني. وعدّ رأس غردفوي ونهر جوبا حدود فاصلة رئيسية بين دولتين عربيتين في الشمال مصر، والجنوب عُمان.

نجح المصريون في إقامة نوع من الوحدة في السودان بين مختلف الأتيلف والفئات العرقية، وجعله أكثر تماسكاً بالعروبة والعربية، مع التمسك بالإسلام، وأوجدوا في السودان حكومة ذات مستوى من النواحي الصحية والتعليمية والاجتماعية، وعملوا على تحسين الاقتصاد، وزراعة القطن، وجعلوا السودان ومصر سوقاً واحدة كبيرة، وأجل المصريون خضوع السودان للسيطرة الإنكليزية إلى عدة قرون.

وقد برز الشيخ محمد بن علي المرغني (١٧٣٩-١٨٥٣) ودرس الشيخ النقشبندية والقادرية والشاذلية ودرس في مكة، وارسله معلمه إلى السودان ليبشر بدعوته وقضى وقتاً في كردفان والنوبة وسنار في مطلع الحكم المصري، وعاد إلى صيبا في عسير ليقم مع أستاذه أحمد حتى وفاته عام ١٨٣٧، واعترف به

أشرف مكة خلفاً لمعلمه وأسس زوايا في المدينة المنورة وجدة والطائف وأرسل ابنه إلى اليمن لينشر الدعوة، وابنه الآخر الحسن فقصده سواكن وتبعته قبائل البجاو وبنو عامر، ونجح في كردفان ودنقله والنوبة وأسس الطريقة الخاتمية، وخلفه بعد وفاته عام ١٨٦٩ ابنه محمد عثمان تاج السر عام ١٨٨٦ وأيد الشيخ وأولاده وأحفاده الحكم المصري وقاوموا الحركة المهدية وفروا من السودان بعد نجاحها ثم عادوا إلى السودان مع الجيش المصري بعد القضاء على المهدية.

حكم السودان لمدة ست وعشرين سنة حاكم مصري وكان آخر حكامها إنكليزي شارل غوردون باشا الذي قُتل على يد المهديين بالخرطوم. وتوسع المصريون شرقاً وضموا دارفور بعد مقتل سلطانها الحادي عشر إبراهيم بن محمد، ولكن الحكم المصري في دارفور انتهى بعد ثماني سنوات على يد المهديين، واستعاد علي بن دينار سلطة آبائه من المهديين واعترفت به حكومة الخرطوم المصرية البريطانية، ولكن حكومة السودان قررت القضاء على دولة دارفور عام ١٩١٦.

وتوغل المصريون في الحبشة ودخلوا هرر في تموز/ يوليو ١٨٧٥، ثم تولت الهزائم والنكبات، واعتمد الخديوي إسماعيل على ضباط أمريكيين ونزحوا من بلادهم بعد انتهاء الحرب الأهلية- الأمريكية، واستورد أسلحة من الولايات المتحدة، وقد تحول الضباط الأمريكيون إلى الجانب الآخر وألحقوا الهزيمة بالجيش المصري على يد الأحباش، وثار السودانيون على الحكم المصري بسبب اعتماد الخديوي على أربعة عشر حاكماً أجنبياً أوروبياً في إدارة ممتلكاته السودانية، ثم حلت الكارثة بمصر نفسها التي احتلتها القوات البريطانية.

تقلب على حكم السودان خلال فترة الحكم الثنائي المصري- البريطاني تسعة حكام بريطانيون، ولم تهتم الحكومة برفع مستويات السكان أو التقدم بهم نحو الاستقلال الذاتي، ووضعت حجر الأساس لكلية غوردون عام ١٨٩٩ وبدأت

مدرسة ابتدائية ثم تحولت إلى ثانوية بعد ست سنوات وإلى كلية الآداب عام ١٩٤٠م، وظل السودانيون يعتمدون في تعليمهم العالي على الجامعات المصرية حتى ١٩٢٤.

وكان اعتماد السودان على الحكم المصري من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والتعليمية لعقود طويلة في ظل الحكم الثنائي المصري-السوداني.

خامساً: تونس

أدى ترحيب تونس بالفرنسيين في احتلال الجزائر في عهد حسين باي من أجل الحصول على مكاسب معينة، شعور بالاستياء في أوساط الناس، وحرمانهم من المناصب والوظائف، وحكم شخصيات تقليدية وملوك صغار السن، وسيطرة اليهود على الشؤون المالية والتجارية في البلاد.

ودعمت تونس الاحتلال الفرنسي للجزائر، وشجعت سكان قسطنطينية للتخلي عن أحمد باي الذي يقاتل الفرنسيين، ولم ينسَ باي تونس ما لقيه التونسيين من مرارة على أيدي الجزائريين.

بدأ الباي أحمد بن مصطفى (١٨٣٧-١٨٥٥) الإصلاح على خطى محمد علي باشا في مصر، فأصلح الجيش، وأجرى مسح للأراضي في البلاد، ودعم عسكرياً الدولة العثمانية في حربها مع روسيا، ورفض تنفيذ "خطي شريف كلخانة" ولم يعمل به إلا في عام ١٨٥٧ في عهد خلفه، ولم يستطع الباي وزير ماليته مصطفى الخزندار معالجة المشكلات المالية والاقتصادية، وضعفت الحياة الزراعية، وتراكمت ديون الدولة، وأرهلك الفلاح من الرسوم والضرائب، وفقدت النفوذ القوة الشرائية والمالية، وقد ظهر في عهده مصطفى الخزندار المسؤول عن الأمور المالية، وخير الدين باشا التونسي.

أما الباي محمد بن حسين (١٨٥٥-١٨٥٩) ومحمد الصادق الباي الذي توفي عام ١٨٢٢، فقد كثر الحديث عنهما وذلك لاهتمامهما بالدستور والحريات العامة. فأصدر الأول عهد الأمان وهو شبيه بخط كلخانة، وأقام مجلس بلدي للعاصمة، وأقر خليفته وأخوه صادق باي دستوراً ثم علّقه، وزادت المصاعب المالية أمامه وفتحت الباب أمام التدخل الأجنبي، واضطر لتخفيض نفقاته وخاصة العسكرية، ووافق على لجنة إشراف مالية دولية، وأصبحت الأمور سائجة أمام القوى الأوروبية للتدخل في تونس، وسارعت القوات الفرنسية ووصلت قصر باردو عام ١٨٨١ وفرضت معاهدة قصر السعيد وتغلّبت على مشاكل الباي.

قامت ثورات على محمد الصادق باي والطرق الصوفية وطالبوا بإبطال العمل بالدستور وإلغاء المحاكم، وأيد القنصل الفرنسي مطالب الثوار وأرسل إلى الباي مطالباً بوقف العمل بالدستور، ودعمت مالطا الثوار بالسلاح، وكان زعيمهم علي بن غز أهم، وانتهت الثورة عندما قبل الباي مطالب الثوار الأساسية وهي:

- ١- العفو العام.
- ٢- إبطال العمل بالدستور وإلغاء المحاكم التي انتصبت عم ١٨٦١.
- ٣- خفض المجبي بمقدار النصف.
- ٤- تسمية عمال من أهل البلاد عوضاً عن المماليك وإنهاء احتكار المماليك للسلطة.

وكان المماليك لهم سلطة على رجال الدولة، وبيع خير الدين الجركسي للباي عام ١٨٣٩ وأصبح بعد سبع سنوات ضابطاً كبيراً رافق الباي في رحلته إلى باريس، وعيّن وزيراً، وكلفه الباي بمهام سياسية في استتبول والدول الأوروبية،

وأُعفي خير الدين من مناصبه بعد أن خدم طويلاً في تونس، وانتقل إلى استنبول وأصبح الصدر الأعظم ومات عام ١٨٨٩.

حكم تونس في عهد الحماية ثمانية بايات، وتخلّى الباي عن الأمور الخارجية للمقيم الفرنسي، والسكرتير العام للحكومة وهو منصب للفرنسيين بصلاحيات داخلية، وأعيد تشكيل المجلس الكبير باسم مجلس الشورى، وأعطى التونسيون ثلث مقاعده بالتعيين، ولم يبق من الوزارات التونسية غير منصبى الوزير الأكبر ووزير القلم والاستشارة ثم أحدثت عام ١٩٢١ وزارة العدل.

حاول الوطنيون التونسيون أن يؤكدوا مرجعيتهم للباب العالي رغم ما أخذهم على حكم السلطان العثماني، وأخذت الحركة الوطنية طابعاً إسلامياً يؤيد الجامعة الإسلامية، وأصدروا جريدة الحاضرة وفيها متفقون أقاموا روابط مع مصر ومحمد عبده ومحمد فريد، ومصطفى كامل باشا، ومن أبرز الوطنيين هم علي أبو شوشة من المعهد الصادقي، وأسس علي باشا حانية وأخوه محمد حزب المقاومة وصدرا جريدة التونسي باللغة الفرنسية، ونسخة عربية حرّرها عبد العزيز الثعالبي، وهو من طلاب الزيتونة وتلميذ علي يد الشيخ ابن عزوز، ورحب. علي حانية بحركة حزب الاتحاد والترقي في الدولة العثمانية وبذل اسم حزبه إلى "تونس الفتاة"، وازداد نشاط تونس بعد الغزو الإيطالي لطرابلس وحدثت صدامات تونسية مع الإيطاليين، وحلّ الفرنسيون الحزب واعتقلوا علياً وأخاه محمداً والثعالبي ودار غوتو غيرهم، واتجه حانية والثعالبي إلى استنبول ودعموا الدولة العثمانية ومات حانية ومحمد في المنفى.

اتجه عبد العزيز الثعالبي إلى باريس ليقود النضال السياسي وعرض قضية تونس على مؤتمر الصلح عام ١٩١٩، وعرض أعيان تونس على الباي أن يقيموا إصلاحات دستورية، وعاد الثعالبي ليؤسس الحزب الحر الدستوري.

سادساً: طرابلس الغرب

حكم طرابلس الغرب في العهد العثماني الأخير (١٨٣٥-١٩١٢) ثلاثة وثلاثون والياً في ثمانين سنة، وطبق العثمانيون نظام الولايات العثماني على طرابلس الغرب، وإنشاء بلديات وتحسين المواصلات البرية والبحرية والبرقية وتأسيس وصرف زراعي وتسجيل الملاك وإنشاء بعض الصناعات، وفتحت مدارس عسكرية ومدنية مثل الرشدية الابتدائية العسكرية، وإعدادية، ومدرسة صنائع ودار المعلمين، وأرسل طلاباً إلى استنبول للدراسة، وتأسست مدارس لليهود والفرنسيين والإيطاليين، وقسمت البلاد إلى متصرفتي طرابلس وبنغازي.

واجهت الدولة العثمانية في طرابلس الغرب ثورات الشعب نتيجة سوء الإدارة وقسوة الحكام، وأشهر الثوار هم غومة المحاميد وعبد الجليل بن غيث بن سيف النصر، وتمردا على الوالي الأول نجيب باشا، وثار عبد الجليل بن غيث ابن سيف النصر شيخ أولاد سليمان واحتل سرت وخمس وفزان، واستقل فيها سبع سنوات، وأخمدت ثورته من لدن الوالي أشقر أو عشقر باشا في أيار/ مايو ١٨٤٢، وقتل عبد الجليل وأخوه وولده، ولجأ محمد بن عبد الجليل إلى الجزائر، والفرنسيين فيها ثم نقل إلى باريس بعد ذلك.

وتجددت الثورات على أيدي غومة المحمودي بن الشيخ أبي القاسم بن خليفة ابن نوير شيخ المحاميد أكبر قبائل الجبل الغربي، وقدم غومة إلى طرابلس وعرض على الوالي نجيب باشا الولاء والطاعة، فأكرمه وألبسه برنساً موشى بالذهب ثم اعتقله، ثم أطلق الوالي الثاني سراح غومة وثار واحتل الجبل الغربي وزواره، ثم عينه الوالي طاهر باشا مديراً على غريان، ووجه الوالي عشقرا وأشقر باشا حملة ضد غومة وطارده إلى غريان واعتقله وأرسله إلى استنبول، وشكا الوالي العثماني من تدخل القنصل البريطاني للتوسط عند غومة، ونفت

السلطات العثمانية غومة إلى طرابزون، وواصل أنصاره الثورة في غيابه بزعامه ميلود الجبالي ذو العلاقة الوثيقة مع الحكام المصريين، وقد فر غومة عام ١٨٥٥ من منفاه وعاد إلى طرابلس ليشعل الثورة، وبتشجيع من فرنسا وقنصلها في طرابلس، ولكنه فشل وانتهى أمره في نيسان/ إبريل ١٨٥٨.

انتقلت الزعامه في الولاية إلى السنوسية بعد عامين من مقتل غومة إلى السيد محمد المهدي الابن الأكبر للزعيم محمد بن علي، واستقر المهدي في جغبوب وواصل إنشاء الزوايا وأنها دور علم وصلاح وليست عسكرية الهدف، وكان حذراً في سياسته تجاه العثمانيين والأوروبيين، وأعلن ولاءه للسلطان عبدالحميد الثاني، والذي أعفى زواياه من دفع الضرائب وأمر بحسن معاملتهم. ولكن المهدي كان ذكياً وحذراً في التعامل مع الباب العالي، وكثير الشك بالأوروبيين، وحث القناصل الأوروبيون الوالي العثماني على اضطهاد الحركة وخاف المهدي وارتحل جنوباً إلى الكفرة في نيسان/ أبريل ١٨٩٢، ومات المهدي في حزيران/ يونيو ١٩٠٢ ودفن في الكفرة.

تولى الزعامه السنوسية بعد المهدي ابن أخيه احمد الشريف (١٨٧٥-١٩٣٣) وشغل أول الأمر نفسه في مقاومة الفرنسيين، إلى أن تفرغ لقتال الإيطاليين، وتزعّم الشريف المقاومة سبع سنوات ثم أدار البلاد إلى استتبول، وأسهم في المقاومة التركية ضد الدول الأوروبية ودعم مصطفى كمال، ولكن الأتراك أخرجوه من بلادهم ولجأ إلى دمشق، وأخرجه الفرنسيون عام ١٩٢٤ واستقر في المدينة المنورة حتى وفاته.

وجهت إيطاليا إنذاراً شديداً في السابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر عام ١٩١١ وأنزلت قواتها وقصفت الموانئ الليبية، ووجهت في استتبول اتهامات إلى الصدر العظيم إبراهيم حقي باشا بالتواطؤ مع الإيطاليين، وإضعاف الحامية

العسكرية، وسحب الأسلحة من الأهالي رغم علمه المسبق بالنوايا الإيطالية، وقد واجه الإيطاليون قوة عسكرية عثمانية لا تتجاوز السبعة آلاف.

دعم العثمانيون بشيء قليل الشعب وقاد المتطوعين سليمان الباروني وفرحات بك والحقوا الهزيمة بالإيطاليين في التاسع عشر من كانون الأول في بيرطوباس، ووصل ضباط عثمانيين مثل انورو مصطفى كمال وعزيز المصري، وقاد أنور القيادة العامة، وعزيز المصري دفاع بنغازي، ومصطفى كمال دفاع درنة وناظم بك دفاع طبرق، وأصدر أحمد الشريف نداءً إلى الناس دعا فيه القادرين على القتال الانضمام للجيش من المجاهدين، وانضم للعثمانيين كبار السنوسية مثل عمر المختار والسيد إدريس ومحمد علي العابدين ولكن الدولة العثمانية تخلت عن ليبيا بموجب معاهدة أوشي-لوزان بعد عام لتتفرغ للبلقان.

ألقى الشعب الليبي خسائر كبيرة بالإيطاليين عام ١٩١٣، ولكن ضعفت قوتهم العسكرية، وحقق الإيطاليون مكاسب بعد أن انقطعت الإمدادات عن الليبيين من مصر، ولجأ عدد من المجاهدين إلى تونس واستتبول، ودعم العثمانيون السيد أحمد الشريف السنوسي الذي عينه السلطان نائباً للخليفة في إفريقية، وضغط العثمانيون على السنوسي لقتال الإنكليز في مصر بدلاً عن الإيطاليين، واضطر أحمد المغادرة وانتقلت السلطة إلى السيد إدريس وأحبط السنوسيون محاولات عثمانية لغزو تونس.

عاد السيد سليمان بن عبد الله الباروني وهو عالم طرابلس ووالده شيخ ولشاعر، واتهم في عهد عبد الحميد بالتآمر في الجبل الغربي، لإحياء الدولة الرسمية، وببيع إماماً في تاهرت في الجزائر عام ١٨٩٨ وألقي القبض على سليمان وحوكم ثم أعفي عنه، ولجأ إلى مصر وأصدر عام ١٩٠٧ جريدة الأسد،

وانتخب عضواً في مجلس المبعوثان، وشارك في حرب الإيطاليين ثم لجأ إلى استنبول وأصبح عضو في مجلس الأعيان وأعطى الباشوية وعاد إلى طرابلس عام ١٩١٥ وعيّن والياً عثمانياً على طرابلس، وسعى إلى تنظيم الإدارة والتوفيق بين الطرابلسيين من الزعماء، وأرضى السيد إدريس. ولكن النزاعات عادت بين الزعماء، فأرسل الباب العالي الأمير فؤاد قائداً وحاكماً يرافقه عبد الرحمن عزام باشا مستشاراً، ومع نشوب الحرب العالمية الأولى انسحب العثمانيون وبقي الليبيون وحدهم في الساحة، وتأسست الجمهورية الطرابلسية بدعم الباروني، ولكنه أجبر على الرحيل عام ١٩٢٢ ولجأ إلى مسقط والتحق بنزوى وعمل مستشاراً في مسقط وتوفي في بومباي عام ١٩٤٠.

وعرفت الجمهورية السابقة جمهورية غريان بمشاركة زعماء طرابلسيين وأعلنت في بلاغ في الثامن عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨، وهي أول جمهورية عربية تستكمل الشروط الدستورية وتستخدم المصطلح بدل المشيخة، وعقد مؤتمر عام في غريان، وقرر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٠ إقامة حكومة بزعامة رجل مسلم منتخب من الأمة، ويتخلى عن فكرة الجمهورية إلى الإمامة، وفاوضوا السيد إدريس السنوسي ووقعوا ميثاق سرت في الثاني والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٢٢، ونص على زعامة أمير منتخب وتمت مبايعة السيد إدريس أميراً في الثاني والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٢ أي بعد سقوط غريان بيد الإيطاليين بأيام قلائل.

سابعاً: مصر

تولى بعد محمد علي باشا في حكم مصر أولاده إبراهيم، وسعيد، وأحفاده، عباس بن طوسون، وإسماعيل بن إبراهيم، وستة من أولاد وأحفاد إسماعيل، وحملوا لقب الوالي والخديوي والسلطان والملك.

وتميزت اتجاهات هؤلاء بين العداء للغرب، والميل للنفوذ الغربي، وإرضاء الشعب المصري، وإهمال شؤون الرعية والأمور العامة، سواء الري أو الخدمات والأشغال العامة والمدارس، في حين حاول بعض الحكام تطوير البلاد مما أغرقها في الديون الخارجية والتدهور الاقتصادي والتدخل السياسي الخارجي والأجنبي تحديداً، وخضع توفيق وأبنة عباس وأخوه حسين كامل لتوجهات وأوامر الاحتلال البريطاني وتبعيته السياسية والإدارية.

حاول بعض هؤلاء السير على خطى محمد علي الجد الأعلى للأسرة، والتعبير عن الرفض للاحتلال البريطاني، وكان محمد علي رمزاً للاستقلال والوحدة الوطنية، ولكن ظهور الحكام الضعفاء أو الذين انشغلوا في الأمور الدنيوية والملاذات الخاصة، قد جعل الكثير ممن دخلوا عالم السياسة وشكلوا طبقة سياسية جديدة ينتظرون إنهاء سلطة هؤلاء الحكام.

وظهر جيل من الأدباء والمفكرين في مصر مثل جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومصطفى كامل دعوا إلى الإصلاح والوحدة والحرية ونبذ الاستبداد ورفض الخضوع للسلطان وتأكيد واجبات الأخير، وحقوق الرعية، ودعوا إلى العلم والتعليم وتنوير الجبهة، وقد ضاق بهم الحكام وابعدوا أغلبهم عن مصر، وظل أثر هؤلاء المثقفين كبيراً في مصر ونشر الوعي السياسي، وانتقدوا بشدة وخاصة محمد عبده سياسة محمد علي باشا، وأولاده مثل إسماعيل حفيده، وأنهم قمعوا الرأي الآخر، وأجبروا الناس على العبودية والجهل والروح العسكرية، وتفضيل شؤونهم الخاصة على العامة التي فيها مصلحة الرعية، ولم يشركوا الناس في إدارة السياسة ومصالح بلادهم.

يُعدّ إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) شخصيته محيرة، أراد أن يكون أوروبياً يقلد الغرب في الحكم والسياسة، وسحق الشعب في أكثر من مرة، وقرب الأتراك إليه

على حساب الشعب المصري، واتخذ له بطانة أوروبية، وتارة أخرى يظهر أنه الوطني والحريص على شؤون الرعية ومصالحها، وإشراكه في إدارة البلاد، ويخلق الحياة البرلمانية والدستورية ثم ينقلب عليها، وقد عمل على تحديث مصر لتصبح أوروبية، فأنشأ دائرة بريد، والسكك الحديدية، وخطوط التلغراف، وبنى الجسور، وأنشأ المصانع، واهتم بالري، والأراضي الزراعية، وافتتح في عهد قناة السويس، ودفع عليها أكثر من خمسين مليون جنيه لم تكن مصر قادرة على دفعها لقلة مواردها، واستدان ودفع فوائد عليها فعانت مصر من الارتباك المالي والتدخل السياسي من الدول الأوروبية المعنية.

عندما أدرك إسماعيل حرجة الأزمة المالية بعد أزمة القطن بعد توقف الحاجة للقطن عقب توقف الحرب الأهلية الأمريكية وخلق كساد للقطن المصري، وانتكاسة للاقتصاد المصري، دعا إلى عقد مجلس أعيان يشاركة في تحمل مسؤولية البلاد، وانهقد أول اجتماع له بحضور النواب عام ١٨٦٦، وضم (٧٥) عضواً، وأكد السلطان عزمه على إكمال المقاصد الخيرية على سيرة جده ووالده وألقى خطابه في افتتاح المجلس، ولم يلبث النواب أن انتقدوا الحكم والأوضاع العامة فأهملهم الخديوي، وتوقفت اجتماعاته (١٨٧٤-١٨٧٥)، ثم عاودوا عام ١٨٧٦، وبدأوا ينتقدون السلطان بجرأة، وقدموا عريضة احتجاج للخديوي وأقروا في اجتماع شعبي في دار السيد علي البكري " اللائحة الوطنية" في الثاني من نيسان/ إبريل ١٨٧٩، ووقع عليها العديد من النواب والأعيان والعلماء ورجال الدين وشيخ الأزهر وضباط وموظفين وتجار، وطالبوا بمنح شورى النواب.

ورضخ إسماعيل للضغوط الأجنبية وقرر التنازل عن سلطته المطلقة إلى الوزارة، وأصدر مرسوم تشكيل أول مجلس وزراء في الثامن والعشرين من آب/ أغسطس ١٨٧٨، وعهد إلى نوبار باشا بتشكيل وزارة من ستة وزراء بينهم

بريطاني للمالية، وفرنسي للأشغال وأن لا يحضر السلطان مداولات مجلس الوزراء، ولم تلق الوزارة ترحيب الأهالي، ورضخ إسماعيل للضغط الشعبي وشكل وزارة ثالثة برئاسة شريف باشا وجعلها مسؤولة أمام مجلس النواب. واشتد الضغط على السلطان وصدرت الأوامر السلطانية بعزل الخديوي، وغادر إسماعيل مصر بعد أربعة أيام إلى إيطاليا وبقي إلى عام ١٨٨٨ ثم انتقل إلى استنبول علماً أنه ترك مصر عام ١٨٧٩، وتوفي عام ١٨٩٥.

وصل توفيق في كانون الثاني/يناير ١٨٩٢ بعد أبيه ليحكم مصر، وكان ضعيف الشخصية، وغير جريء، وربط مصيره مع فرنسا وبريطانيا، واستسلم لآراء وأفكار قنصليهما في مصر، وحل مجلس الوزراء، ثم أسند رئاسة الوزراء إلى رياض باشا، فألغى السخرة وأصلح صحيفة الوقائع المصرية وجعلها تصدر يومياً وبتحرير محمد عبده ويساعده سعد زغلول، ولكنه احتقر الشعب المصري، واعتمد على التعاون مع الأجانب، فثار الضباط المصريون وطالبوا بإسقاط الوزارة المستبدة وتأليف مجلس نواب على الطراز الأوروبي، ورضخ توفيق وشكل شريف باشا وزارة ترضي الجيش.

كانت بريطانيا تنهياً لغزو مصر واحتلالها، وجرت انتخابات حرة لمجلس النواب واجتمع في السادس والعشرين في كانون الأول/ديسمبر ١٨٨١، وبحث مسألة دستور جديد، وسحب المجلس الثقة بوزارة شريف واستقالت، وازداد ضغط الضباط على توفيق، وكاد يصل الأمر إلى خلعه، فتدخل الإنكليز عسكرياً وحاصروا الإسكندرية في الحادي عشر من تموز، يوليو ١٨٨٢ وهزموا أحمد عرابي في معركة التل الكبير في الثالث عشر من أيلول/سبتمبر ودخلوا القاهرة، ونفي عرابي والبارودي ومحمود فهمي وعلي الروبي وبدأ الاحتلال البريطاني لمصر.

عاد الخديوي إلى البلاد وأصدر العديد من القرارات الهامة، فقد ألغى الجيش، ومجلس الشورى، وحكم بواسطة مجلس وزراء ومستشارين إنكليز، وشكل مجلساً جديداً، وهو مجلس شورى القوانين من ثلاثين عضواً، ينتخب ستة عشرة منهم، وعقد أول اجتماع له في الحادي والعشرين من تشرين الثاني، نوفمبر ١٨٨٢، ودعمه مجلس آخر هو "الجمعية العمومية" وضم ٨٢ عضواً من وزراء ستة وأعضاء مجلس شورى القوانين وينتخب لست سنوات وعده ٤٦ عضواً، ولكنها في واقع الأمر كانت مجالس ضعيفة وليست قادرة على اتخاذ قرارات مهمة، وألغى المجلسان وحل محلها في أول تموز/ يوليو ١٩١٣ الجمعية التشريعية وضمت ٦٦ عضواً منتخباً وسبعة عشر معيناً بالإضافة إلى الوزراء.

في عهد الاحتلال فقد تغير مجلس الوزراء وأصبحت الوزارة تؤيد المندوب البريطاني ضد رغبات الخديوي في بعض الأحيان، وحاولت الوزارات المتعددة أن توازن بين الخديوي والإنكليز دون أن تؤيد الخديوي إلا نادراً.

أصبح الجيش تحت إمرة الإنكليز، وتم تعيين إيفيلين ود سرداراً للجيش المصري بعد أن حله توفيق عام ١٨٨٢، وتلاه مندوبون ساميون مثل ونجيت وكشنر وآخرهم السري ستاك والذي قتل في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٤، وازداد عدد أفراد الجيش المصري وتضاعف، وانخفضت كفاءته وتعليمه وتدريبه، وبقي مصدر قلق للأحزاب وسنداً للحاكم، وبعيداً عن السياسة.

استمر التدهور المالي في عهد الاحتلال البريطاني وتضاعفت الديون الخارجية، وازداد الإنفاق على الجيش الإنكليزي وخاصةً دعم حملة السودان، ووصل الدين إلى ٩٨ مليوناً من الجنيهات، واستثمر الأوروبيون في مصر، ودفعت الخزينة السداد والفوائد والأرباح واختفت من مصر الصناعات اليدوية،

وحوربت الصناعات الجديدة وفرض على إنتاجها رسوم معادلة لرسوم الجمارك على الإنتاج المستورد.

بدأت الحركات السياسية في مصر تعمل ضد بريطانيا، وانقسمت بين تأييد الخديوي تزعمها مصطفى كامل، والثانية إلى مهادنة الإنكليز والاستعانة بهم للتخلص من الرجعية واستقلال مصر والتخلص من النفوذ التركي والمملوكي والإنكليزي، وممثلاً حزب الأمة وفيه كبار الملاكين والمتقنين الليبراليين، ودعوا إلى الحريات الشخصية والاقتصادية ولاقت رفض الناس لابتعادهم عن التقاليد الشعبية والحس الديني بنظر العامة. والثالثة دعمت الاحتلال واستمراره، ووجدوا أن بقاء الإنكليز أفضل من جلانهم، وانضم إليهم العثمانيون والسوريون والأرمن اللاجنون.

وازداد كفاح المصريين ضد بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى، وطالب بعض الوجهاء إقامة صداقة بين مصر وبريطانيا، ورفض المندوب لاعتقاده بأنهم يطالبون بالاستقلال، وأدى سعد زغلول دوراً وطنياً كبيراً في قيادة الحركة الوطنية والأعيان والمتقنين، وناضل للخلاص من الاستعمار البريطاني، وأعتقل ونفي في سبيل بلاده، وأوصل صوت مصر إلى العالم، وثار الشعب عند اعتقاله ورأت بريطانيا فيه زعيماً وطنياً.

ثامناً: اليمن

اضطر العثمانيون إلى الجلاء عن اليمن عام ١٦٣٥ وعادوا إليه بعد أكثر من قرنين، وسيطر محمد علي باشا على تهامة وسحب قواته عام ١٨٤٠. ووصلت قوات عثمانية إلى الحديدة بقيادة توفيق باشا عام ١٨٤٩ لتأييد الإمام المتوكل على الله محمد بن يحيى التهامي.

قام في اليمن أربعة أئمة كل منهم يدعي الإمامة، الإمام المنصور علي بن المهدي الذي تنازل وبايع المتوكل، وعاد ونصّب نفسه إماماً بعد استتجاد المتوكل بالعثمانيين.

دخلت القوات العثمانية صنعاء في الرابع والعشرين من نيسان/ إبريل ١٨٧٢، ولم يستسلم الزيديين وواصلوا مضايقة القوات العثمانية وحاصروا صنعاء، ومات الوالي العثماني إسماعيل حافظ باشا في صنعاء المحاصرة عام ١٨٩١، وفك العثمانيون الحصار، وسعوا لتطبيق نظام الولايات العثمانية، وقسموا اليمن إلى سناجق واقضية وهي صنعاء، والحديدة وعسير وتعز.

وتدهور الوضع في اليمن بعد تولي الإمام المتوكل على الله يحيى بن حميد الدين، وبدأ الإمام بحصار صنعاء واحتلها في عهد أحمد فيضي باشا، واستمرت المناوشات بين الزيديين والعثمانيين، وعقد أحمد عزت باشا اتفاقية مع الإمام للوضع الإداري لليمن، وعاد الولاة إلى صنعاء وآخرهم محمود نديم بك (١٩١٣-١٩١٨) وبقي الإمام موالياً للعثمانيين في الحرب العالمية الأولى، ودخل الإمام صنعاء في عام ١٩١٨، وأعلن استقلال اليمن، وحكم الإمام اليمن حكماً مطلقاً حتى مقتله عام ١٩٤٨.

في اليمن الجنوبي (عدن والمحميات وحضرموت)، استولى الإنكليز على عدن في التاسع عشر من كانون الثاني/ يناير ١٨٣٩، ومدوا نفوذهم شرقاً وشمالاً وأسسوا محمية كبيرة، وهي محمية عدن الغربية وتضم سلطنات ومشيخات وإمارات أهمها سلطنة لحج. ومحمية عدن الشرقية وتألّفت من سلطنات ومشيخات وأهمها الكثيرية في سيون، والسلطنة القميضية في الشحر والمكلا.

لم يلق احتلال الإنكليز لعدن اعتراض محمد علي أو الدولة العثمانية، واستتفر الجهاد السيد إسماعيل بن حسن المكي في تموز/ يوليو ١٨٤٦ داعياً الأهالي للقتال، وحاصر عدن لكنه قُتل وفشل حصاره، واستقر الأمر للإنكليز، وحكموا عدن بواسطة حكام عسكريين ارتبطوا بحكومة الهند.

كانت المشاكل والصراعات تنتشب بين اليوافع والكثيرية، واستمر الصراع وكان مجاًلاً لتدخل الإنكليز ووقع سلطانا الطرفين في عدن معاهدة في حزيران/ يونيو ١٩١٨.

واشتد الضغط الكثيري على يافع، وهُزم بني كثير وضايق الكسادي في المكلا، وخلفه بعد وفاته عام ١٨٦٥ ابنه عوض واخذ كل المكلا بدعم بريطاني، وفشلت المحاولات العثمانية للتدخل عام ١٨٦٨ لمساعدة عمر بن صلاح الكسادي صاحب المكلا، ولم تتغير الأوضاع في حضرموت كثيراً في العقود التالية.

تاسعاً: عُمان ومسقط

بعد وفاة السلطان سعيد تَشَتَّت الدولة الواسعة ولم يبق من الجانب الإفريقي سوى زنجبار وبمبا، وحكم أولاد سعيد في زنجبار ومسقط حتى أواخر القرن التاسع عشر، وولى حكم زنجبار سلاطين من أولاد سعيد لأربعة عقود (١٨٥٦-١٨٩٣) ماجد وبرغش وخليفة وعلي.

وحكم اثنان من أولاد سعيد في مسقط، ثويني (١٨٥٦-١٨٦٦)، وتركي (١٨٧١-١٨٨٨) وتنافس الاخوة وشجعوا الأبناء على التآمر، واغتال سالم أبيه ثويني، ولم يوقفهم إلا التدخل الإنكليزي في هذا الصراع.

تنافس أولاد سعيد على الحكم في أجزاء الدولة، وأعلن ماجد نفسه سلطاناً في زنجبار ونافسه فيها أخوه برغش بتحريض من الأخ الأكبر ثويني الذي أعلن

نفسه سلطاناً في مسقط. وحرص ماجد أخيه تركي على الثورة تحدياً لماجد في صحار، وتدخل الإنكليز واعتقلوا برغش وأخذوه إلى بمباي، واندروا زعيم قبائل الساحل الإفريقي، وأيد الإنكليز هذا الانفصال وباركوه، وفرضوا على السلطانين الاتفاق، وأصدر الإنكليز والفرنسيون تصريحاً مشتركاً في العاشر من آذار/مارس ١٨٦١ اعترفوا فيه باستقلال زنجبار ومسقط.

قام ماجد بأعمال العمران والبناء فأنشأ دار السلام (عاصمة تنزانيا)، وأسس جيشاً حديثاً، من الإيرانيين في الغالب، وقُتل في هذه الأثناء أخيه ثويني واعتُرفت لندن بالقاتل سالم بن ثويني سلطاناً، ولكن أهل عُمان لم يرضوا وثاروا عليه وأجبروه على الفرار، وأوصى ماجد لأخيه برغش بدل سالم بالحكم.

في مسقط استطاع عزان بن قيس أن يقود ثورة اباضية ضد سالم بن ثويني واستولى على مسقط ولجأ سالم للرياض، وعاد إلى مسقط تركي بن سعيد وتغلب على عزان ودخل مسقط وظل يحكم سبعة عشر عاماً. وازداد النفوذ البريطاني في عهد تركي (١٨٧١-١٨٨٨)، وأبنه فيصل، وحفيده تيمور.

تحولت عُمان في عهد هؤلاء إلى محمية بريطانية، وعقدت بريطانيا معاهدة مع السلطان في التاسع عشر من آذار/مارس ١٨٩١، وبقيت سرية لعدة سنوات. ومضت على منح بريطانيا امتيازات قضائية وتعهد السلطان ألا يقبل راتباً إلا من بريطانيا وألا يتخلى عن شيء من أملاكه إلا بموافقتها. واهتم الإنكليز بمكافحة تجارة الأسلحة، وظل القناصل الأوروبيون والأمريكان لهم مصالح وتعاملات مع السلطان.

كان السلطان لا ملكاً ولا إماماً، والدولة هي اتحاد غير متماسك من المدن والقرى المستقلة، وأصبح السلطان الأقوى، واستقل القضاء عن الدولة، وكانت الاباضية المذهب الرسمي للدولة في مسقط وزنجبار، ولم تقم الدولة بمشاريع في

البلاد، والهاتف لدى السلطان فحسب، ومضخات توليد الكهرباء ولم تعرف التجارة الكثير من التطور والنمو.

وثار الشيخ عبد الله بن صالح عام ١٨٩٤ ضد السلطان في الداخل وهاجم مسقط بمساعدة زنجبار، ودعا الشيخ لتتصيب إمام يقيم حدود الله ورسوله ورشح سعود بن عزان بن قيس، وفشلت الثورة بعد قتال لأسابيع. وثار الناس في داخل عُمان عام ١٩١٣ وبايعوا سالم الخلوصي إماماً، وتدخلت بريطانيا لحماية مسقط من الإمام ولم تؤيد السلطان في جهوده للقضاء على الثورة، واضطر السلطان تيمور إلى عقد معاهدة سيب مع الإمام محمد بن عبد الله الجليلي (١٩٢٠-١٩٥٤).

في زنجبار، تدهورت الأحوال العامة وأذرت ألمانيا برغش بن سعيد (١٨٧٠-١٨٨٨) أن يتخلى عن تنجانيقا، واستولت إيطاليا على الصومال في عهد خليفة بن سعيد عام ١٨٩٠، واخذ الألمان ثورة العرب في تنجانيقا، ووجد السلطان علي بن سعيد عام ١٨٩٣ أن الحماية البريطانية هي الملجأ له وقبلها منذ البداية، وأخذت زنجبار تنهض حديثاً في عهد علي بن حمود (١٩٠٢-١٩١١)، وأسس أول مدرسة عسكرية وأدخل الكهرباء والسكك الحديدية. ولكن ضغوط الإنكليز حملته على التنازل لخليفة بن حارب، وحكم السلطان فترة طويلة، وانتهى أمر السلطنة في عهد ابنه عبد الله.

عاشراً: ساحل عُمان

فرضت بريطانيا على منطقة الخليج العربي معاهدات حماية وهدنة بحرية، وشجعت عملية تفتيت وأضعاف الإمارات وظهور المنازعات الداخلية فيما بينها، واعترفت بالشيوخ الذين أعلنوا انفصاليهم وشكلوا إمارات ومشايخات، وأكدت بريطانيا لهم حمايتها لمستقبلهم وإدارة إماراتهم من التحديات الخارجية.

بقي بنوياس في الجنوب منقسمين على أنفسهم إلى مشيختين أبو ظبي ودبي، وتحالف زايد بن خليفة شيخ أبو ظبي مع الإمام عزان سلطان عُمان ضد آل سعود في واحة البريمي، واتفقا على أن تكون العين لأبو ظبي، وبأقي الواحة لعمان. وخلف زايد أولاداً طحنون وحمدان وسُلطان الذي قتل أخاه حمدان واستولى على الحكم، وبعد سلطان جاء ولده شخبوط (١٩٢٧-١٩٦٦)

أما دبي فإنها أكثر أهمية رغم صغر مساحتها، فقد حكمها مكتوم وأخوه سعيد وحشر بن سعيد وأخوه راشد ومكتوم بن حشر وبطي ثم سعيد بن مكتوم ورashed بن سعيد. وأصبحت دبي مركزاً تجارياً نشطاً وتقطنها جالية إيرانية كبيرة، وتتمتع بميناء طبيعي وموارد مائية، ويمارس فيها صيد السمك واللؤلؤ.

وجّه الإنكليز لدبي مدافعهم عام ١٩١٠ في عهد الشيخ بطي بن سهيل، وأنزلوا قواتهم فيها، وأسر أهلها القوة الإنكليزية ثم أطلقوا سراحها، وبادر الإنكليز إلى قصف المدينة وأحرقوا وضربوا بيوتها، وفرضوا الغرامة على شيخها، وطلب الأخير المساعدة العثمانية والأمريكية. ولكن الأمريكيين لم يتحمسوا للتدخل، وضيق الإنكليز على دبي بشدة وارتكبوا أعمالاً وحشية فيها ورفضوا دعاوى عثمانية بأن دبي مقاطعة عثمانية.

استمرت الانتقاسات في صفوف القواسم، واستقل إبراهيم بن سلطان في رأس الخيمة سبع سنوات ثم طرده خالد بن سلطان عام ١٨٦٧ والذي أعاد توحيد الشارقة ورأس الخيمة، ولكنه قُتل بعد عام على يد شيخ أبو ظبي زايد بن خليفة، وخلفه في الشارقة أخوه سالم عام (١٨٨٣) واستقل حميد بن عبد الله بن سلطان برأس الخيمة. وتنازل سالم لابن أخيه صقر بن خالد عام ١٩١٤ الذي أعاد توحيد الإمارات وأخرج حميد من رأس الخيمة وعيّن ابنه خالد بن صقر نائباً من عام (١٩٠٠-١٩٠٧). وتولى الحكم في الشارقة الشيخ خالد بن حمد (١٩١٤-

١٩٢٤)، ولجأ أولاد الشيخ السابق إلى دبي هرباً من خالهم خالد. ثم تغلبوا عليه ونصبوا سلطان بن صقر شيخاً حتى تمرض وتنازل لأخيه محمد عام ١٩٥١. وانفصلت رأس الخيمة عن الشارقة بعد عام ١٩١٩، وكلبا عن الشارقة ثم علدت وتوحدت معها، وعجمان عن الفجيرة.

حادي عشر: البحرين وقطر

كان آل خليفة ولا زالوا يحكمون البحرين من الزبارة براً ومن المنامة من الجزر. وسيطر آل سعود على البر ومدوا نفوذهم إلى الجزر فترة طويلة، وتنازعوا السيطرة مع سلطان مسقط، وادعت إيران السيادة عليها أيضاً. وبرز على البر منافسون لآل خليفة في منتصف القرن التاسع عشر آل ثاني في البدع والدوحة، الذين نما نفوذهم بزعامة الشيخ محمد عام ١٨٧٨، وتحدى ابنه قاسم سلطة آل خليفة في حياة أبيه.

ازداد آل الثاني استقلالاً بعد وصول حملة محمد علي باشا إلى الإحساء وقطر عام ١٨٧١، وأصبح قاسم قائماً عثمانياً، وطلب من الباب العالي بتشكيل مديرية في الزبارة والعديد والعمائر، وتدخلت بريطانيا وقدمت احتجاجاً شديداً، ورأت أن الزبارة تابعة للبحرين والعديد تابعة لأبي ظبي وكلاهما يتمتع بالحماية البريطانية واستمر هذا الحال ربع قرن دون أن يحقق تقدماً فعلياً، وضعفت ثقة الشيخ قاسم بالباب العالي واتصل بالإنكليز، ودافع عن علاقاته واتصالاته مع بريطانيا ضد الشكاوي التي كانت ترفع عليه من شيخ أبو ظبي تحديداً.

أكد قاسم انشغاله في تأييد ودعم السلطان العثماني، وأن اتصالاته مع الإنكليز ليس القصد منه شق عصا الطاعة عن استنبول. وخلف عبد الله والده

قاسم عام ١٩١٣ وظل يحكم فترة طويلة حتى عام ١٩٤٩ وقد وافق على الحماية البريطانية في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٦، وظل يحكم بعده أولاده علي حتى عام ١٩٦٠.

أصبحت البحرين أقل استقراراً في منتصف القرن التاسع عشر ودخلت صراعاً داخلياً بين محمد بن خليفة (١٨٤٢-١٨٧٠) ومنافسيه، وأيد الإنكليز الشيخ علي عام ١٨٦٨ ولكن محمد قتله. وتدخل الإنكليز ثانية لإخراج محمد وتنصيب الشيخ عيسى بن علي (١٨٦٩-١٩٢٥)، وشهد عهده أحداثاً مهمة فقد خسر ممتلكاته على البر القطري بعد الحملة العثمانية، وانفصلت إمارة آل ثاني وأعلنت استقلالها. وادعى العثمانيون السيادة على البحرين ثم عادوا عام ١٨٩١ ليعلموا عدم رغبتهم فيها، وأكد الإنكليز أن البحرين بلد مستقل وصديق لا سيادة عثمانية عليه.

لكن بريطانيا عادت بعد ست سنوات وعقدت معاهدة مع البحرين فرضت الحماية البريطانية في الثاني والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ١٨٨٠، وظل الأمر هكذا حتى تنازلت الدولة العثمانية عن سيادتها على البحرين في معاهدة لوزان.

ثاني عشر: الكويت

كانت الأوضاع لدى العتوب أكثر استقراراً حيث حُكم آل الصباح، من صباح بن جابر (١٨٥٩-١٨٦٦) وأبنائه عبد الله ثم محمد ومبارك خلال القرن التاسع عشر، ثم ولدا مبارك وهما جابر وسالم.

في عهد صباح بن جابر كانت الدولة السعودية الثانية تشهد ضعفاً شديداً، في حين ساعد عبد الله بن صباح على إنهاء هذه الدولة بتأييده حملة مدحت باشا،

وتعرضت الكويت لتهديد سعود بن فيصل وهجمات ابن الرشيد. وعدّ مدحت باشا الكويت قِمَاقِمِية عثمانية وكتب إلى عبد الله بن صباح في آذار/ ملرس ١٨٧٠ أن يُسهل للراغبين من أهل نجد القدوم إلى العراق والإقامة فيه. أما مبارك الصباح فقد قتل أخويه محمد وجراح ليصل إلى الحكم، ورغب بالحماية البريطانية على إمارته وإرضاء الباب العالي في الوقت نفسه، فتحالف مع الإنكليز ورفع العلم العثماني في إمارته. وساعد الإنكليز مبارك في صد ابن الرشيد ومنعوا اتصالاته مع الباب العالي، ودافعوا عن مصالحه في بساتين البصرة عند السلطان العثماني.

وتصرف مبارك في بعض الأحيان وكأنه قائمقام عثماني، وأكد طاعته وولائه لوالي البصرة حسن رضا باشا، ولكن بروز ابن سعود في هذه المرحلة قد طغا على مبارك، وتم في معاهدة دارين القصير عام ١٩١٥ بين نجد وبريطانيا ثم مؤتمر المحمرة عام ١٩٢٢ أن أرضت بريطانيا ابن سعود بإعطائه بعض الأراضي الكويتية.

ثالث عشر: بلاد الشام

حكم بلاد الشام خلال القرن التاسع عشر حوالي (٨٦) والياً في معظم ولاياته الرئيسية حلب ودمشق وصيدا وبيروت، وتأثرت بلاد الشام بالتنظيمات العثمانية بشكل يكاد يكون أكثر من الولايات العربية الأخرى. فقد دخلت السكك الحديدية وخطوط التلغراف والمدارس والجامعات، وتعذرت فرص العمل وسوء الحياة المعيشية وزادت الهجرة وخاصة في أواخر القرن التاسع عشر الشباب من الشاميين إلى أمريكا الجنوبية وإفريقيا الغربية،

ودخلت حركة الطباعة والنشر وأسس الشاميون المطابع وأصدروا الصحف والمجلات لكي تنتشر في بلادهم وخارجها شرقاً وغرباً من الوطن العربي.

أما إدارياً فقد أحدث العثمانيون تغييرات في هيكل الحكم في بلاد الشام، وأصبحت طرابلس بعد نهاية الحكم العثماني تابعة إلى صيدا كلواء، وبقيت دمشق وحلب وصيدا، ودخلت أُلوية وأقضية جديدة في الإدارة العثمانية، وأصبحت حلب تضم أورفة ومرعش إليها، ووحدت الدولة ولايتي الشام وصيدا (١٨٦٤-١٨٦٦) ثم أعيد فصلهما.

تعرضت فلسطين لتغيرات إدارية هامة، وانتزع لواء القدس عن ولاية صيدا - بيروت ليصبح متصرفيه، ضمت أربعة أقضية يافا وغزة وبئر السبع والخليل ونواحي وقرى متنوعة. وضم باقي فلسطين إلى ولاية صيدا-بيروت وقسم إلى لوائين عكا ونابلس، وعكا من أربعة أقضية ونواحي وقرى متعددة، ولواء نابلس من قضائين ونواحي وقرعة أخرى.

وتوسعت ولاية حلب ولتزداد سكاناً، وضمت ثلاثة أُلوية وعدة أقضية وقرى، وكانت أبرز المدن سكاناً وصناعة وتجارة رغم المنافسة الشديدة من بيروت ودمشق. واستقر الوضع في دير الزور عام ١٨٦٤ وتحولت إلى لواء عام ١٨٧٠ ربطت بحلب ثم انفصلت كمتصرفية مستقلة، فيها أربعة أقضية ونواحي وقرى عدة.

وزادت حوادث في جنوب الشام من حيث عدد الاقضية لتصل إلى (٢١) قضاء، وكذلك النواحي ومثلها حماه، والحقت بحوران جبل الدروز وعجلون والقنيطرة. وفصلت الكرك عن حوران عام ١٨٦٨ والحقت مع الطفيلة والسلط بلواء البلقاء (نابلس)، وتشكيل لواء معان عام ١٨٩٣ من ثلاث أقضية ونواحي وقرى عدة، ومركزه اربد. ورغم هذه التغييرات الكثيرة من الناحية الإدارية إلا

أن مستوى الإدارة، وتحسين الأمن وزيادة الجباية لم يصل إلى المستوى المطلوب. وتكررت الثورات وهجمات القبائل على المزارعين وكُسرت هيبة الدولة، وتحمل الناس الغرامات والضرائب الباهضة، واستحوذ الأجانب على الأراضي وشعور الولاة بعدم جدوى الإصلاح لأنهم فقدوا الأمل بحدوثه أو نجاعته، وتسارعت البعثات التبشيرية إلى بلاد الشام لأغراض دينية لنشر المسيحية وسياسية لتثبيت النفوذ الأوروبي في المنطقة، وفي ظل مشاكل الدروز والنصيرية والأعراب ظهر الوالي جمال باشا لينهي العهد العثماني في بلاد الشلم بالقسوة والشدّة.

رابع عشر: المغرب الأقصى

ظلت المغرب الأقصى دولة عربية مستقلة ولم تخضع للسيطرة العثمانية، واعتمدت على حكم الأسرة العلوية حتى انكسرت هيبتها في معركة "إسلي" الشهيرة عام ١٨٥٩، ثم في معركة تطوان وأمام الأسبان هذه المرة عام ١٨٦٠ حيث احتلوها سنتين وانسحبوا منها بعد تسلمهم غرامة مالية كبيرة سبّبت انهيار الوضع المالي المغربي.

أدرك السلطان المغربي ضرورة إصلاح الجيش، وأطلق على هذا الجيش الجديد ط النظام" وجمع العسكر منذ عام ١٨٦١ لمواجهة تداعيات هزيمة "إسلي"، وأيد العلماء والمشايخ التنظيمات العسكرية الحديثة، واستلزم تطبيق إصلاحات أخرى فأسس السلطان مدارس الطوبجية (المدفعية)، ومصانع الأسلحة والذخائر واستورد المدافع وحصّن الموانئ، وفرضت الدولة الضرائب من أجل سد هذه الإصلاحات بموارد مالية علماً بأنها استدانة لتحقيق ذلك، فتمردت قبائل فاس وثورة الدباغين ومحاولة الناس عرقلة فرض الضرائب عليهم.

وأرسل السلطان البعثات العلمية إلى مصر وأوروبا وأحضر المطابع من باريس عام ١٨٥٩ ومصر عام ١٨٦٥، وانشأ مصانع للسكر والقطن والدقيق وشجّع زراعة قصب السكر، إلا أن الكوارث المالية والطبيعية وثورات القبائل لم يساعد جهود الإصلاح ووقف التداعي العام للدولة.

في عهد السلطان أبي علي الحسن بن محمد علي (١٨٧٣-١٨٩٤) وعهد ابنه أبي فارس عبد العزيز بن الحسن (١٨٩٤-١٩٠٨) لم تتحسن الأحوال كثيراً، واستمرت محاولات التحديث على النمط الأوروبي، فدخلت الكهرباء والسيارات، وتم استمرار إصلاح الجيش، ولكن ميزانية الدولة ظلت عاجزة واستدانت من الخارج، وكثرت اعتداءات القبائل والمتعصبين ضد الأجانب نتيجة التدخل الأجنبي المتزايد بشؤون البلاد.

وواجه عبد الحفيظ الذي خلف عبد العزيز (١٩٠٧-١٩١٢) ثورات باتهامه بالتواطؤ مع الأوروبيين وإغراق البلاد بالفرنجة، وأخطرها ثورة أبو حمارة (جلالي بن إدريس الزرهوني اليوسفي) بدأ ثورته من تازة عام ١٩٠٢ ورغم هزيمته أمام قوات السلطان عبد العزيز لكنه استعاد تازة وهدّد فاس ثم وقع أسيراً عام ١٩٠٩، وأعدم بعد أن كلف الدولة المغربية المال والنفوس والوقت في محاربته.

حاول السلطان عبد العزيز أن يساير اتجاه الإصلاحات في المشرق العربي ودفعه وزير حربيته المهدي المنبهي وبعض المستشارين الأجانب إلى ذلك، وفكر بالإصلاح المالي، ورفض العلماء ضريبة " الترتيب " وعدّوها مخالفة للشريعة الإسلامية، وامتنعت الضرائب عن دفع الضرائب واثارت عليه وتحملت الدولة نفقات مالية باهضة واستدانت من الدول الأجنبية، فشكل السلطان مجلس أعيان ي محاولة لمواجهة عجز الدولة هذا، ورفض الأعيان المطالبات الفرنسية وطالبوا

بعقد مؤتمر دولي، وعقد في الجزيرة عام ١٩٠٦ وفرض في قراراته شروطاً قاسيةً على السلطان، ووافق عليها مما جعله لا يحظى باحترام الناس، وكثرت الاضطرابات والاعتداءات على الأجانب، وتدخل الفرنسيون بحجة حمايتهم، واحتلت بعد عام ١٩٠٧ مدينة وجدة وهددت السلطان وأذرته، ثم وصلوا الدار البيضاء ومدن أخرى.

إلا أن عبد الحفيظ في مراكش "أخو السلطان عبد العزيز" لم يكن راضياً عن سياسة أخيه الإصلاحية والخارجية، وكان نائبه في مراكش، وعندما تدخل الفرنسيون ووصلوا الدار البيضاء رفض عبد الحفيظ علناً سياسة أخيه، وأعلن تحمله المسؤولية والعمل على إنقاذ البلاد من الأوروبيين الطامعين، وعقد مؤتمر في جامع مراكش يوم الجمعة السادس عشر من آب/ أغسطس ١٩٠٧ أعلن فيه مولاي بو بكر أخو الخليفة، وأعلن ابن عم السلطان أن الرجل القادر على المواجهة هو عبد الحفيظ وليس السلطان عبد العزيز وبويع أمام الحاضرين بيعة العهد والميثاق.

رد عبد العزيز بعقد اجتماع في القرويين، وقرر المجتمعون أن الوقت ليس للجهاد، وأن السلطان الشرعي هو عبد العزيز، واتجه عبد العزيز إلى الرباط وطلب المساعدة الفرنسية، ومُنح وسام جوقة الشرف ١٩٠٧، وأعلن أهل فاس الثورة عليه أواخر العام نفسه، وقرر الناس في اجتماع في جامع مولاي إدريس في الثالث من كانون الثاني/ يناير ١٩٠٨ عزل السلطان والمناداة بعبد الحفيظ سلطاناً لأن الأول لم يطرح الأوروبيين ونظام الحماية والضرائب وغيرها. ووقع الجميع على صك المبايعة للسلطان عبد الحفيظ، وحاول عبد العزيز أن يقاوم ولكن قواته هُزمت وفر آخرون إلى أخيه عبد الحفيظ، ولم يقدم الفرنسيون الدعم

له، فقرر التنازل عن العرش يوم العشرين من آب/ أغسطس ١٩٠٨ وانتقل إلى طنجة حتى توفي عام ١٩٤٣.

واجه السلطان عبد الحفيظ تحديات داخلية وخارجية، وتم وضع مشروع دستور جديد، ولكن الدول الأوروبية لم تمهل السلطان الوقت الكثير للإصلاح والمواجهة، واتفقت على تقسيم الأراضي المغربية، وغزا الأسبان الشمال المغربي واحتلوا العرائش والقصر الكبير وتطوان، ولكنهم هزموا في الريف في أيلول/ سبتمبر ١٩٠٩، واحتل الفرنسيون وجدة والدار البيضاء، وسقطت حتى عام ١٩١١ العديد من المدن بيد الفرنسيين وثار أهل فاس عليهم وزحف المارشال ليوتي وأعاد احتلالها عام ١٩١٢ وفرض على السلطان الحماية. ورغم أن الأخير استجد بالفرنسيين عندما ثارت عليه فاس ولكنه ندم على عمله فلانقلب الفرنسيون على الأهالي وعليه أيضاً.

غادر السلطان فاس إلى الرباط في السادس من حزيران/ يونيو ١٩١٢ وتنازل عن العرش في الثاني عشر من آب وغادر إلى جبل طارق ثم فرنسا حتى توفي في عام ١٩٣٧.

بُوع الأخ الثالث أبو المحاسن يوسف بن الحسن في الرباط وحكم تحت الحماية الفرنسية حتى وفاته عام ١٩٢٧، وألغيت الوزارات وضمّت المعارف الدينية إلى العدلية، ومثلت فرنسا المصالح المغربية في الخارج، وأدارت الأمن، وجعلت حكومة المخزن وكأنها تحكم ذاتياً البلاد، واحتل الفرنسيون نسبة كبيرة من وظائف الدولة، وألغيت المجالس كافة عدا البلدي في فاس.

واجه الأسبان مشاكل عسكرية في المناطق التي احتلوها، فقاوم الريسوني والأمير عبد الكريم الخطابي احتلالهم، ونشط الأخير في صيف ١٩٢٠ حتى استطاع أن يلحق بالأسبان الخسائر الكبيرة ويستعيد المدن والقصبات فحق جيش

الجنرال سلفستر أواخر تموز/ يوليو ١٩٢١، وأعلن قيام جمهورية الريف المراكشية، وتدخلت فرنسا مع أسبانيا ضد الخطابي، وحشدوا قوات كبيرة ضده وبعد قتال طويل استسلم الخطابي للفرنسيين مع الفارق الكبير في العدد والعدة والتسليح بين الجانبين في السادس والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٦ وأخضع الفرنسيون والأسبان الريف كله.

أما طنجة فتمتعت بوضع خاص وأصبحت منطقة دولية خاصة بعد مؤتمر الجزيرة عام ١٩٠٦، ثم باريس عام ١٩٢٣ فقد شكل فيه مجلس تشريعي دولي من ٢٦ عضواً من الدول الأوروبية/ فرنسا وأسبانيا وبريطانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا والبرتغال، وعهد إلى لجنة دولية لإدارة طنجة برئاسة فرنسي، وللأسبان قيادة الشرطة والأمن وظل هذا النظام حتى عام ١٩٥٦ عندما ألغي.

الفصل السابع

التنظيمات العثمانية وحركة التحديث خلال القرن التاسع عشر

أولاً: إصلاحات سليم الثالث

ثانياً: الإصلاحات والتنظيمات في عهد محمود
الثاني

ثالثاً: تنظيمات خط شريف كلخانة ١٨٣٩

رابعاً: خط شريف همايون ١٨٥٦

خامساً: قوانين الأراضي والولايات

١- قانون الأراضي

٢- قانون الطابو

٣- قانون الولايات

٤- التقسيم الإداري للولايات

٥- قانون البلديات

التنظيمات العثمانية وحركة التحديث خلال القرن التاسع عشر

أولاً: إصلاحات سليم الثالث

واجه السلطان سليم الذي تولى العرش عام ١٧٨٩ المشاكل السابقة من تفوق الغرب، وسيطرة الاتجاه المحافظ في الشعب، ولكنه كان سلطاناً يميل للإصلاح والأخذ بالأنماط الأوروبية، وكان شاباً متحمساً لقي دعم شعبه له في محاولة لإنقاذ الدولة مما تعاني منه، وكان من المقربين إليه الطبيب الإيطالي لورنزو وحصل سليم منه على معلومات عن التقدم الأوروبي، والمؤسسات المدنية والعسكرية، مقارنة ذلك بالضعف العثماني، وأجرى مراسلات بواسطة وسيط ملك فرنسا لويس السادس عشر ووزيره ممزجين وموممران، وحصل على معلومات عن إدارة الدولة وظل إلى أن قامت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ في مراسلات مع الملك الفرنسي.

أدرك سليم الثالث منذ أن تولى الحكم الفساد المستشري في الدولة، وأسباب تدهور الإمبراطورية الواسعة، ومسائى الإدارة، فكان متحمساً للإصلاح والتغيير، ولكنه واجه مشاكل الحرب مع روسيا والنمسا، والمعارضة الداخلية ضد الدولة، ورأى أن خلل الدولة في السياسة التقليدية والمؤسسات العاجزة عن القضاء على الفساد وإصلاح الخلل، ولا بد له من قبول الأساليب الحديثة وإنشاء جيش جديد، وتطوير المؤسسة العسكرية.

شهد عهد سليم الثالث التدريب العسكري الغربي واستيراد الأسلحة والتعوف على المعرفة الأوروبية، وما صاحب نشوب الثورة الفرنسية من رياح التغيير والحريات والفكر السياسي، واحتلال نابليون مصر والتفوق العسكري الفرنسي

والأوروبي عامةً على الماكنة العسكرية العثمانية، ومجيء العديد من الفرنسيين الذين نشروا أفكار الحرية والمساواة ودعم المؤسسة العسكرية العثمانية، وانتشرت أفكار علمانية في أوساط الشباب العثمانيين والقصر والباب العالي عامةً.

بدأ سليم الثالث جهوده بترقية أصدقاء له في المناصب العليا وأوجد هيئة من الإداريين والعسكريين الإصلاحيين، انضم عدد منهم إلى جهود الإصلاح، ودعم سياسة السلطان، وكتب تقارير عن أسباب الخلل وطرق الإصلاح أكد فيها على ضرورة الإصلاح العسكري وإعادة الانكشافية والفرق الأخرى، ودعمها بالأسلحة الحديثة وأساليب متقدمة متتالية، وإنشاء فرق جديدة لها مهام خاصة، وإلغاء المؤسسة التقليدية العسكرية، وتشجيع إصلاح التعليم والمدارس الحربية وإقامة سفارات في عواصم أوروبية ومصادرة الإقطاعيات التي لم يقدم أقطاعيها الجنود والريع لدعم الإصلاح ومشروعاته، وتنظيم تعيينات الأقاليم، وإلغاء نظام الالتزام، وإنشاء مجلس استشاري يشارك فيه كبار الموظفين، واجتمع تحت رئاسة لمعالجة شؤون الإصلاح، وكان إنشاء " الجيش الجديد " أهم إصلاحاته الذي أدى إلى خلع وقتله.

وبعد عقد صلح ياسي عام ١٧٩٢ مع روسيا تمكن العثمانيون أن يستعيدوا قواهم واستشار سليم الثالث معظم الدول حول سبل إعادة قوة الدولة ففضلوا في الغالب إصلاح الجيش على النمط الأوروبي، أو إعادة قوانين عهد سليمان القانوني لتعيد أمجاد الإمبراطورية العثمانية. فلم يتردد سليم بإجراء الإصلاحات وتغيير إدارات الدولة، بإلغاء نظام الإقطاع والحد من سلطة حكام الأقاليم، وتحسين الإدارة، وإلغاء نظام الالتزام والحد من سلطة الصدر الأعظم واستشارته الديوان في كل الأمور الهامة، وتشجيع نشر التعليم، والطباعة والترجمة وفتح

المدارس في شتى المناطق. وافتتاح سفارات دائمة في العواصم الأوروبية وافتتح سفارات في لندن وباريس وفيينا وبرلين، وتدريس السفراء نظم البلاد التي يمثلون البلاد فيها، ويتعلموا اللغات والمعارف والعلوم.

إلا أنه رغم هذه الإصلاحات فإن سليم الثالث كان يريد تحسين الجيش بفرض الإصلاحات الداخلية ويدافع عن أراضي الإمبراطورية، ويحفظ هيبة السلطان، واعتمد نموذج بطرس الكبير في روسيا الذي اعتمد جيشاً على نمط أوروبي غربي، فقصى على أعدائه، واستدعى خبراء من دول غربية، وصدرت مراسيم خاصة بإصلاح الفرق العسكرية كافة والانكشارية خاصة، وإعادة تعيين الضباط الأكفاء، والترقيات بحسب الأقدمية، والحد من الرشوة، والتدريب وانتظامه وتحسين الرواتب، وتنظيم السباهية ويهتم عشرهم بالتيمارات والباقون بالخدمة العسكرية، والاقطاعات توزع للمحاربين وحدهم.

وتم تخفيض أعداد الانكشارية إلى ٣٠ ألف لتحسين الكفاءة والنظام لهم، ومحاولة إنتاج ذخيرة على نمط غربي وتوزيعه على الانكشارية، ورغم أنها إصلاحات لم تنفذ بشكل كامل لفساد الأجهزة القائمة عليها، لكنها حققت نجاحات في إقامة فرق المدفعية والخبرجية والغمجية (يبنون الألغام بالأراضي) والطوب عرجية (سائقو عربات المدفعية)، ووضعت تحت إمرة ضباط شباب عثمانيين دربوا على يد دي توت والمستشارين الفرنسيين، وسعى السلطان لإنشاء فرقة مشاة جديدة لكبح جماح الانكشارية الذين قاوموا الإصلاحات وتمردوا على كل السلاطين السابقين المصلحين بدءاً من عهد عثمان الثاني عام ١٦٢٢، وأما قتلوا السلاطين أو خلعواهم.

فانشأ سليم الثالث جيش سمّاه " النظام الجديد" يتلقى تدريبه على النمط الأوروبي، واجهت هذه الخطوة مقاومة شديدة، في البلاط ولكن السلطان استمر

فيها وأنشأ خزانة جديدة لتمويل هذا " النظام الجديد"، وفرض ضرائب على المشروعات الروحية والتبغ والبن وغيرها. وكان يشرف على الفرقة مدربون من فرنسا وإنكلترا وبروسيا، وظهر الضباط صغار في الجيش والأسطول تأثروا بالغرب في التدريب واللباس واللغة والثقافة، دعموا موقف الإصلاح والسلطان ضد المحافظين والتقليديين.

فضلاً عن هذا "النظام الجديد" أدخل السلطان إصلاحات لتزويد الجيش بالأسلحة الحديثة، فأنشأ مدارس لتلقين العثمانيين علوم الغرب ومعارفه، وادخل تحسينات على الأسطول وتوسيع أسلحته وتدريب المهندسين، وإصلاح السفن القديمة وبناء أخرى حديثة وتطوير المدرسة الحربية البحرية والنظام الطبي الصحي.

واجه سليم الثالث قوى معارضة محافظة عرقلت الإصلاحات لكنه استمر في سياسته وأقدم على خطوة جريئة عندما أصدر مرسوماً يقضي باختيار أقوى وأفضل الشباب الانكشارية والفرق العسكرية الأخرى ليلتحقوا " بالنظام الجديد"، وأصدر مرسوم بإنشاء فرقة أخرى من هذا النظام في أضنة يتم تجنيدها من أهالي البلقان. مما أدى إلى سخط الأعيان من أن يحرمهم من أكفأ رجالهم. فتحالف الأعيان مع المحافظين في استتبول بزعامة حافظ إسماعيل أغا وعقدوا العزم على السير بزعيم الأعيان ترسنكلي إسماعيل باشا إلى استتبول للقضاء على السلطان والنظام الجديد.

ثم نشب التمرد في الروميللي وأرسلت فرقة من "النظام الجديد" لقمعها ولقيت الهزيمة، ووقف المعارضون ضد الإصلاح وأجبر هذا السلطان على الاستغناء عن مستشاريه ومساعديه المصلحين ويعهد بالصدارة العظمى إلى أغا الانكشارية. ونشبت ثورة شعبية عام ١٨٠٧ في مواجهة المصلحين فألغى

السلطان "النظام الجديد" وانضم شيخ الإسلام للانكشارية والتحريض على خلع السلطان وأن أعماله الإصلاحية هي كفر وضد الشريعة، فقرر سليم الثالث التنازل عن الحكم والانسحاب إلى مباني "القفس".

وتولى مصطفى الرابع الحكم وهو مرشح المحافظين وأصبح ألعبوسة في أيدي من وضعه على السلطنة وتم إصدار مراسيم بإلغاء "النظام الجديد" والمدارس والطرق العسكرية والمؤسسات الإصلاحية التي أنشأها سليم من قبل، وساد الانتقام ضد "النظام الجديد" والإصلاحيين في كل البلاد.

وفي ظل المؤامرات وصراع القوى تم تدبير مقتل سليم في تموز/ يوليو ١٨٠٨ وخلع مصطفى الرابع وقتل، وتولى محمود الثاني السلطنة في الوقت الذي سيطر فيه المحافظون على الحكم، وكان جلوس محمود ذو الشخصية القوية قد أعاد الأمور إلى نصابها في إقامة إصلاحات على أسس حديثة ووضع حد للتقليديين وإنقاذ الإمبراطورية من الانهيار والتداعي.

ثانياً: الإصلاحات والتنظيمات في عهد محمود الثاني

استفاد محمود من إقامته مع سليم الثالث الجبرية في السرايا في الاطلاع على سياسات الإصلاح. إلا أنه رضخ لمطالب الرجعيين في بداية الأمر فألغى الإصلاحات الغربية إلى حين أن تحين له الفرصة لمعالجة الوضع وتنفيذ خطته وأن ينتظر لحين الخلاص من الذين هددوا وحدة الإمبراطورية واستمر عهده بين (١٨٠٨-١٨٣٩) كان في السنوات الأولى غير قادر على الإصلاح والتغيير وخاصةً أنه انشغل بحروب نابليون والصراع الدولي مع روسيا إلى حين توقيع الأخيرة صك حبوخارست عام ١٨١٢، وانشغل بالوهابية إلى أن أخمدتها محمد علي والي مصر عام ١٨١٨، ثم الثورة اليونانية والتدخل الأوروبي ومنح اليونان الاستقلال الذاتي تم التام.

وجد محمود الثاني أن الإصلاح يحتاج إلى أن يشمل النظم العثمانية كافة والمجتمع العثماني ولا يقتصر على المؤسسة العسكرية، وأن يتم تدمير النظم التقليدية لكي لا تعترض طريق الإصلاح، وتوخي الحذر والحيلة في التخطيط للإصلاح. وقد أعاد عام ١٨٢٦ تشكيل "النظام الجديد" إلى جانب الانكشارية وقام بتدريبهم مسلمون بدل الأجانب المسيحيون، وحصل على موافقة الشيوخ والمفتي وسعى إلى إعادة قوات سليمان القانوني أساساً. إلا أن الانكشارية رفضوا ذلك وثاروا وألبوا الناس ضد السلطان ووقف الناس ضدهم وأعد لهم محمود الثاني العدة لمواجهتهم والقضاء عليهم عام ١٨٢٦ في "الوقعة الخيرية" وأبادهم بالآلاف في عدة أقاليم ومدن، وكانت هذه أهم الأحداث في تاريخ الدولة العثمانية، وتدمير المؤسسة العسكرية القديمة كخطوة على طريق الإصلاح الجديد.

وحل السلطان محمود الثاني الاوجاقات الانكشارية وحطم أعلامهم وأسماءهم، وانشأ "العساكر المحمدية المنصورة" لحماية الدين والإمبراطورية حسب قرار السلطان، وحل الطرق الصوفية المرتبطة بالانكشارية، وألغى الوحدات السباهية الإقطاعية، والاقطاعات العسكرية.

وتخلص من محكمة المصادرة وأغلقها وانتزع من الباشوات حق الحياة والموت إلا بحكم قانوني، وحضر جلسات الديوان وأحيا هذه العادة التي أهملت منذ عهد سليمان القانوني، وقضى على مفاسد الأوقاف ووضع دخلها تحت إشراف الدولة، وضم الاقطاعات والتميمات للأملاك العامة وعزز بهذا الإجراء دخل الدولة ووضع حداً للفساد.

في فبراير/ شباط ١٨٣٤ ألغى الفروض التي يدفعها الموظفون العموميون من خلال انتزاعها من الناس حين يمرون بالولايات، وأبطل جباية الأموال

والجزية إلا حسب القرارات الصادرة، وألغى عدداً كبيراً من الوظائف الشرفية فنظّم حاشيته وخدمه وألغى الألقاب والوظائف غير المحددة.

في الجانب العسكري بدأ محمود الثاني الإصلاحات بإنشاء جيش جديد بلمرة قائد عام "ساري عسكر" وهو ناظر الحربية، وعددهم ١٢٠٠ جندي في العاصمة، وقوات أخرى في الأقاليم والولايات ومدة الخدمة ١٢ عاماً، واعتمد على ضباط روس في جيشه أشهرهم فون مولتكه، قام مولتكه ورفاقه بتحسين الجيش والمصانع والتدريب واستخدام الأسلحة والأسطول والذي أعيد بدعم أمريكي وإنكليزي من بحارة ومستشارين.

في التعليم، أرسل محمود الثاني بعثات إلى أوروبا لتلقي العلوم العسكرية، واهتم مثل محمد علي باشا بالتعليم العالي، وأنشأ مدرستين خاصتين للتعليم الكتابي وما بعده، وتعليم القواعد اللغوية والتاريخ والرياضيات لمن يرغب متابعة المدارس الفنية العسكرية. ومدرسة تعليم العدلية ومدرسة التعليم الأدبي لمن يلتحق بوظيفة بالحكومة، وتُدرس فيها العربية والفرنسية والجغرافيا والتاريخ والعلوم السياسية والرياضيات، ومدرسة المعرفة التي افتتحها الباب العالي لتعليم الكتاب العاملين في وظائف حكومية والترقيات والمناصب العليا والتعليم العلماني.

وأحيا المدارس الفنية العليا وأرسل الطلاب إلى أوروبا ليكونوا معلمين وضباط للجيش، وافتتح مدرسة الطب لتزويد الجيش بالأطباء واستقدم معلمها من أوروبا. وأعاد عام ١٨٢٨ مدرسة الهندسة العسكرية ووسع الهندسة البحرية، ومدرسة موسيقى الجيش، ومدرسة العلوم العسكرية وأغلبهم مشرفون فرنسيون.

واهتم محمود الثاني باللغات الأوروبية، وانشأ عام ١٨٣٣ مكتباً للترجمة في الباب العالي وشتى إدارات لحكومة، وعام ١٨٣٤ أعاد افتتاح سفاراته في العواصم الأوروبية بعد أن أغلقت اثر خلع سليم الثالث، وجرى تدريب السفراء على اللغات الأوروبية وتولوا بعد ذلك المناصب العليا للدولة. وتشكلت نخبة عثمانية حاكمة وسلك بيروقراطي إداري.

وأجرى محمود الثاني إصلاحات في المواصلات وانشأ الطرق الجديدة، وادخل البرق والسكك الحديدية لإحكام قبضة السلطة المركزية على البلاد. وانشأ جريدة "تقويم وقائع" الرسمية ووضع إدارات أي وزارات محل المؤسسات القديمة وضع فيها موظفون أكفاء من الجيل الجديد وأصبحت وزارات خارجية وداخلية وخزانة للمرة الأولى.

وأنشأ عام ١٨٣٨ مجلس الأحكام المالية لمناقشة وإعداد اللوائح الجديدة، وأمر بارتداء السراويل الأوروبية والأحذية السوداء، والمعاطف الطويلة والطربوش محل العمامة ودخل الطربوش عام ١٨٢٧ على يد القبطان باشا خسرو محمد باشا واجبر الموظفين الجنود على ارتدائه مع البحارة. وقص السلطان لحيته وارتدى الملابس الأنفة الذكر ليكون على النمط الأوروبي، وشهد الاحتفالات العامة والأوبرات وكان أول سلطان يظهر أمام الناس، وانشأ فرقة موسيقية خاصة تقدم مقطوعات لضيوفه الأوروبيين. وسار على خطاه الوزراء والموظفون والضباط منذ عام ١٨٢٩ ليكون ارتداء هذه الملابس إجبارياً.

وعندما توفي محمود الثاني عام ١٨٣٩ حل محله ابنه عبد المجيد وعمره ستة عشر عاماً، وسيطر على الحكومة مصطفى ارشيد باشا وزير الخارجية وسار ابنه محمود على خطى أبيه في إصلاح المجتمع وتنويره.

ثالثاً: تنظيمات خط شريف كولخانة ١٨٣٩

تواصلت التنظيمات العثمانية بعد محمود الثاني من إجراءات وقوانين سواء في عهد السلطان عبد المجيد الأول (١٨٣٩-١٨٦١)، مروراً إلى عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) ولا يمكن تجاهل محاولات السلطان عبد العزيز الأول (١٨٦١-١٨٧٦).

جاء إصدار خط شريف كلخانة في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣٩ في عهد عبد المجيد الأول وهو قانون الإصلاح الرئيس في الدولة العثمانية، ووضعه الوزير مصطفى رشيد باشا وقد دعا الوزراء ورجال الدولة والسفراء الأجانب إلى قصر كولخانة "قصر الورد" في ميدان القصر، وقرأ هذا القانون على السلطان والآخرين وتضمن عدة بنود إصلاحية، بأن يمنح السلطان لرعيته الأمن على الروح والعرض والناموس والمال، وإصلاح السلطان والإدارة والقضاء على تجاوزات الولاة الذين يمارسون القتل والمصادرة باسمه، وأجراء القرعة العسكرية الشرعية في الزراعة والتجارة، وجباية الأموال وتوزيعها بمقتضى الأحكام الشرعية، والرشوة والفساد في الدولة، واستمرار الإصلاح عن سلطاته لمجلس الأحكام العدلية المكلف بسن القوانين والتي ترفع إلى السلطان للمصادقة عليها، وأعمام الصدر الأعظم للقانون كولخانة على جميع ولايات الدولة للعمل به رسمياً، وإبلاغه لسفراء الدول الأجنبية رسمياً للاطلاع على إجراءات الإصلاحية للدولة العثمانية، والقضاء على نظام الالتزام الذي أفسد العلاقة بين الدولة والريعية، وتنظيم التجنيد والخدمة العسكرية للمجندين الإيجاريين، والمساواة بين المسلمين وغيرهم لمنع الدول الأوروبية من التدخل في شؤون الدولة بحجة حماية الأقليات غير المسلمة في الدولة العثمانية.

ورافق تطبيق هذا القانون إجراءات عملية من المناصب والوظائف والرواتب الجديدة منذ عام ١٨٤٤، وأيدت فرنسا وبريطانيا هذه الإجراءات ودعمت وساعدت في إدخالها للإدارات العثمانية، واستمرت مسيرة تطبيقها مع معارضة بعض القوى المعارضة وحدث انقطاع فيها ثم استمرار بعد ذلك بوتيرة أقوى على يد صاحبها مصطفى رشيد باشا.

رابعاً: خط شريف همايون ١٨٥٦

صدر هذا القانون في الثامن عشر من شباط / فبراير ١٨٥٦ بعد نهاية حرب القرم، وانتصرت الدولة العثمانية مع فرنسا وبريطانيا على روسيا فيها، واتخذ الباب العالي هذا القانون لكسب رعاياه، وأقر السلطان عبد المجيد الأول خطي شريف كولخانة هذا الخط الهمايوني وأكد في الأخير على حقوق الطوائف والأقليات غير المسلمة في أراضي الإمبراطورية العثمانية، فأبقى على الحقوق والامتيازات للطوائف المسيحية بعد دراسة مقترحات كل طائفة مرفوعة إلى الباب العالي، وحرية الطوائف غير المسلمة بممارسة الشعائر الدينية وبناء المعابد بشرط التسامح، والمساواة في المعاملة بين جميع الطوائف وتأمين الحرية الدينية لكل مذهب وتحرير الخط من القيمة الدينية للأفراد، ومساهمة جميع الرعايا في الخدمة العثمانية من خلال الوظائف والاستفادة من الخدمات التعليمية للدولة، وإنشاء محاكم مختلفة للفصل في القضايا المدنية والجنائية والأحوال الشخصية والأوقاف والميراث التي ترفع للمحاكم الشرعية، والمساواة بين جميع الرعايا في الدولة بالحقوق والواجبات، وخاصة من الناحية العسكرية، وسمح للأجانب بالتملك في الدولة حسب الأنظمة واللوائح البلدية، ومنح القانون لموظفي الدولة في العمل بالتزام الضرائب بعد إبطال نظام الالتزام العثماني القديم عام ١٨٣٩،

والتقيد بتسجيل المصروفات والإيرادات بضبط ودقة في دفاتر ومستمسكات خاصة لمراعاة شؤون ميزانية الدولة، ووعد السلطان بإشراك رؤساء الملك والجماعات والطوائف والأقليات في المنافسات التي يعقدها المجلس العالي، ووعد السلطان بإجراء إصلاحات شاملة في المالية والمواصلات والزراعة والتجارة والخدمات والمعارف.

وقد ساوى خطي كولخانة وهمايون بين رعايا الدولة، واعترف الأخير بالأقليات والملل والأديان أمام القانون العثماني، والتسامح الديني وحق العبادة، ولكن الخدمة العسكرية اقتصرت على المسلمين دون المسيحيين وكذلك الوظائف الإدارية والقضائية، وزيادة حجم امتيازات وحقوق الاقليات والطوائف المسيحية في الداخل، ولكنه سمح للدول الأوروبية أن تتدخل في الشرق بدعوى حماية الطوائف المسيحية.

خامساً: قوانين الأراضي والولايات

أصدرت الدولة العثمانية عدة قوانين تخص الأراضي منها قانون عام ١٨٥٨، والطابو عام ١٨٥٩، والولايات عام ١٨٦٤ لوضع أسس إصلاح النظم الاقتصادية وإداري العثماني.

صدر قانون الأراضي في الحادي والعشرين من نيسان/ إبريل ١٨٥٨ للفصل ما بين أصحاب تملك الأراضي والحكومة من حيث الحيازات والحقوق وجاء مستمداً من الشريعة الإسلامية والأعراف والتقاليد ومن الشرائع المدنية الأوروبية مثل الفرنسية والإنكليزية والألمانية.

حدد القانون أنواع الأراضي في الدولة العثمانية وقسمها إلى خمسة أنواع، الأراضي المملوكة وهي المحلات الحاصل التصرف بها على أساس التملك،

والأراضي الميرية وهي أراضي الدولة، والأراضي الموقوفة والمتروكة، والموات، أما المادة الثانية فقد حددت أنواع الأراضي المملوكة وهي العرصات داخل القرى والقصبات، والأراضي المفروزة من الأراضي الميرية وتملكت بشكل صحيح، والأراضي العشرية، والخراجية.

وأكدت المادة الثالثة طبيعة الأراضي الميرية والتي هي عائدة إلى بيت المال من المزارع والمراعي والمسارح والمشافي والمحاطب، وأصبحت واجبات التصرف بها قانونياً من حق وواجب مأموري المال، ثم موظفي الدفتر الخاقاني وكتبة الطابو، وتُعطى للمتصرفين بها سندات الطابو وبختم سلطاني.

وجاء في المادة الرابعة للأراضي الموقوفة والتي عرّفها القانون بأنها التي أوقفت توظيفاً إلى الشرع من الأراضي المملوكة، وتكون عائدتها والتصرف بها للوقف، وهي أراضي مفرزة من الأراضي الميرية التي أوقفها السلاطين أو آخرون بإذن سلطاني، وهي عبارة عن تخصيص منافع قطعة مفرزة من الأراضي الميرية من أعشارها ورسوماتها للجهة الموقوفة عليها.

أما الأراضي المتروكة في المادة الخامسة فهي متروكة لأجل عموم الناس، مثل الطريق العام، والمخصصة لعموم أهالي القرية وتبقى رقبة هذه الأراضي لبيت المال.

وفي المادة السادسة أراضي الموات وهي غير الخاضعة لتصرف أحد من الأشخاص، ولا متروكة أو مخصصة للأهالي، وبعيدة عن المساكن والعمران وغير صالحة للزراعة أو أي استفادة منها، وتفوض هذه الأراضي لمن أحيائها دون مقابل مع بقاء رقبته لبيت المال.

المادة السابعة بخصوص الأراضي الأميرية والمتروكة والموات، وسجلت الأميرية في دائرة الدفتر خانة وسجلات الدفتر الخاقاني، وتناولت المادة مواد أخرى متنوعة تخص الأراضي وحقوقها.

أما قانون الطابو، فكان القصد منه تسوية الحقوق المتعلقة بالأراضي الأميرية على أسس صحيحة أفضل من السابق وقد صدر هذا القانون في الثالث والعشرين كانون الثاني/ يناير ١٨٥٩ وتضمن (٣٣) مادة، وإنشأ نظاماً قانونياً للحج والعقود، والمخصصة للأراضي وحيازة تفويضها من زراعية أميرية، وأوردت في الدفتر الخاقاني من خلال السندات.

حدد المادة الثالثة من قانون الطابع شروط التفريغ أي منها من شخص إلى آخر من خلال المختار في القرية أو المحلة وختمه عليها، وأن له حق التصرف بالأراضي ومقدار المبلغ المتصرف به، وحدود الأرض ومقدارها والقيام بالإقرار أمام المختار أو المكلف الشرعي بين الطرفين وبختم وتوقيع وترسل نسخة إلى الدفتر خانة للمنطقة.

المادة الرابعة، عالجت الإفراغ من شخص لآخر في دار السعادة، والمادة الخامسة عملية إفراغ الأراضي التي توفي أصحابها وأصبحت للورثة، والمادة السادسة قيمة الرسوم، والسابعة مقدار الخرج في حالة قيام مبادلة الأراضي مجموعة قيمة الأرض، والمادة الثمانية عشرة تفويض الأراضي مجاناً، والمادة الرابعة عشر فأكدت على ضرورة تحديد الأراضي في سندات الطابو، والمادة السادسة عشرة فحدّدت طبيعة الحصول على التفويض بخصوص الأراضي التي لم تفوض لأحد.

أما لائحة التعليمات في هذا القانون فأكدت على تسجيل الأراضي والحصول على السندات وعدم جواز التصرف بالأراضي دون ذلك، وأخذ السندات عند

ذلك، وان يتوج السند "بالطغري" أي الختم السلطاني العثماني، وحددت أيضاً اللائحة قيمة الخرج المفروض على الأبنية والمزارع في الأراضي وهي ٥% قروش من مجموع قيمة الأراضي وما عليها.

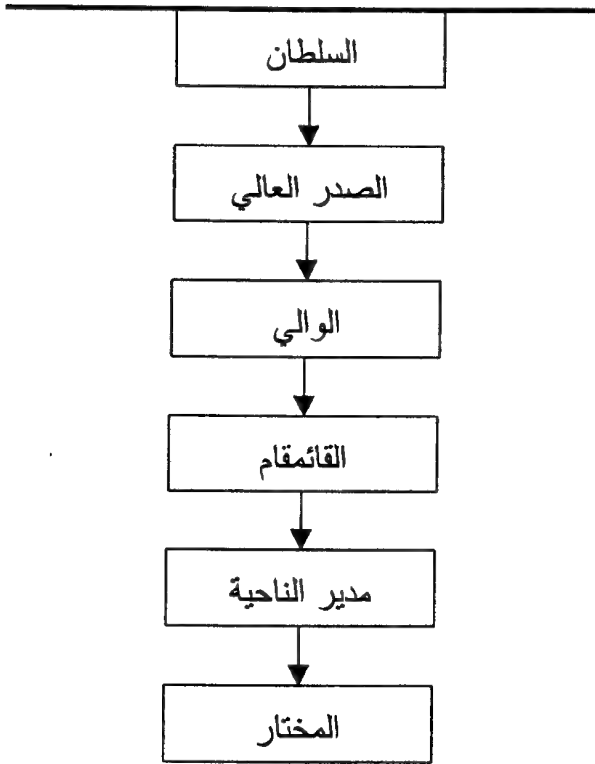
وهكذا وضع قانون الطابو عملية تفويض الأراضي والعلاقة بين الأرض والمقطع إليه بأنها علاقة غير ثابتة، وأصبحت الأرض مفوضة مستقرة ومتوازنة، والمقطع له حق التصرف بأرضه، في ظل علاقة قانونية ثابتة ومتوازنة.

أما قانون الولايات فقد شُرِعَ عام ١٨٦٤ في عهد السلطان عبد العزيز الأول، لتنظيم إدارة الدولة، ومركزية الحكم العثماني، وتصفية الاقطاعات القديمة، وتحديد صلاحيات الموظفين والإداريين الجدد، من الولاة إلى المدراء نزولاً واعتمد هذا القانون على أساس التنظيم الإداري الفرنسي.

وأُلغيت نظم التيمارات والزعامات، وأنشئت المجالس الإدارية للموظفين الكبار تُدار من الولاية نفسها، مع أعضاء منتخبين والوالي هو رئيس المجلس والوحدة الإدارية وممثل الباب العالي في الولاية، فيراقب الأمن والسياسة والإدارة والمالية في ولايته، ويسعى لتحسين جميع الأوضاع العامة ومواجهة حركات التطرف السياسي من انتفاضات وثورات ويساعده المدراء والموظفين.

في اللواء "المتصرف" هو المسؤول ورئيس الوحدة الإدارية والقائم مقام مرئوساً له، وله مهام أمنية وإدارية، وكل لواء ينقسم إلى قائم مقاميات ثم نواحي وعلى رأسها مدير الناحية ويرتبط بالقائم مقام، والقرية أصغر وحدة إدارية ولها مختار يكون المسؤول عن إدارتها أمام سكان القرية، والمختارية وهي للمحلات والحات وعادةً في المدن والقرى.

شكل الهيكل الإداري العثماني للولايات



وأسس قانون الولايات مجالس إدارات تشارك في إدارة الوحدات إلى جانب الحلقات الإدارية سالفة الذكر وهي، "مجلس الولاية العمومي" وهو يتألف من أربعة أعضاء منتخبين عن كل لواء يترأسه الوالي أو نائبه عند غيابه، واجتماعه سنوي، ويستمر أربعين يوماً، وهو مجلس استشاري يرسل الوالي توصيات هذا المجلس إلى الباب العالي للحصول على موافقته.

أما "مجلس إدارة الولاية" فيتألف من الوالي والدفتردار والمكتوبجي والمفتي وأربعة أعضاء منتخبين اثنين مسلمين واثنين من أديان أخرى، وهو مجلس

مسؤول عن الخدمات العامة في الولاية ويحسم الخلافات بين الدوائر ويحدد الصلاحيات وينظر في دعاوى السكان.

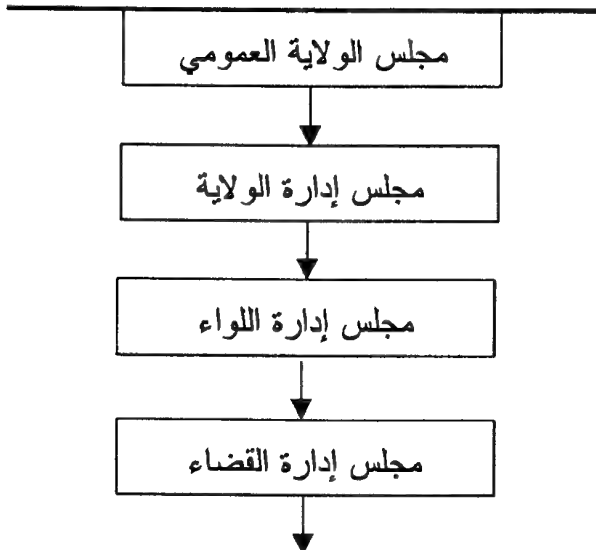
"مجلس إدارة اللواء" وهو مجلس من أركان اللواء، المتصرف ونائبه والمفتي والمحاسب ومدير التحريرات، وثلاثة أعضاء منتخبين ومهامه تدقيق الميزانية، ومراقبة أموال الدولة والخدمات العامة في اللواء.

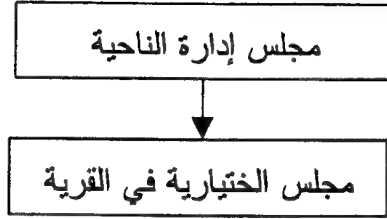
"مجلس إدارة القضاء" ويتألف من القائ مقام والمفتي ومدير الأموال وكاتب التحريرات وأعضاء منتخبين يدير أموال الدولة ويدقق الميزانية وينظر في احتياجات القرى والمبايعات والمقاولات والمزايدات الحكومية.

"مجلس إدارة الناحية" وفيه مدير الناحية وهيئة مستشارين من أربعة أشخاص يمثلون مجالس الاختيارية في القرى، ويجتمع أربع مرات في السنة.

"مجلس الختيارية" وهو في القرية من كبار السن وهم بحدود ثلاثة عشر كحد أعلى ويراجع حاجيات القرية ويحل الخلافات فيها ويرفع مشكلاتها للجهات العليا في الناحية ويراجع مصالح الدولة.

شكل المجالس الاستشارية في الولايات العثمانية





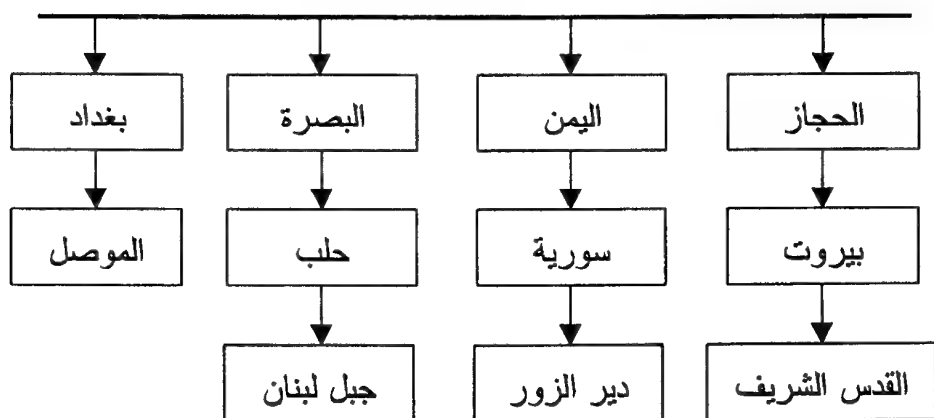
أما عن التقسيم الإداري للدولة العثمانية فهو يُنشر عادةً في الحولية الرسمية "سالنامه" للدولة، وكل ولاية لها حولية "سالنامه"، خاصة بها وبشؤونها الإدارية وولاياتها ونواحيها وقراها وأحوالها السياسية والمالية والزراعية والصناعية والتجارية، ولذلك تعدّ السانامات المرجع الأساسي لدراسة الأوضاع العامة للدولة العثمانية وولاياتها العربية بشكل خاص.

ويمكن أن نبين التقسيمات الإدارية للولايات العربية في نهاية القرن التاسع عشر بالشكل التالي:

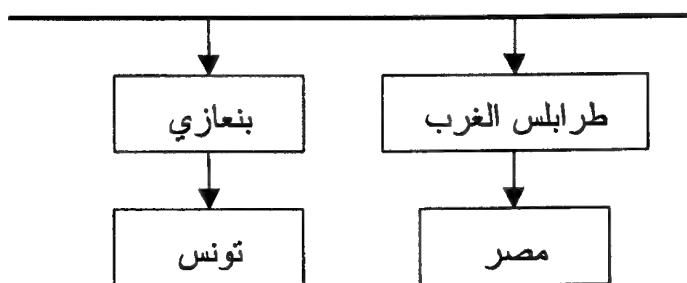
- ١- ولاية الحجاز - تضم متصرفتين جدة والمدينة وخمسة أقضية وستة نواحي، وإدارة مكة المكرمة الشريفة ويتمتع بها أمير مكة المكرمة إلى جانب الصدر الأعظم ومنصب الخديوي المصري.
- ٢- ولاية اليمن - تضم أربعة ألوية: صنعاء الجديدة عسير تعز، وسبعة وعشرون قضاءً وأربع وخمسين ناحية.
- ٣- ولاية البصرة - تضم أربعة ألوية: البصرة المنتفك ونجد والعمارة وعشرة أقضية وتسع وعشرين ناحية وقرى أخرى.
- ٤- ولاية بغداد - ثلاثة ألوية: بغداد، كربلاء، الديوانية وسبع عشرة قضاءً وأربع وثلاثين ناحية، وقرى أخرى.
- ٥- ولاية الموصل - ثلاثة ألوية: الموصل، كركوك، السليمانية وأربع عشرة قضاءً وثلاث وعشرين ناحية وقرى أخرى.

- ٦- ولاية حلب - ثلاثة ألوية: حلب، أورفة ومرعش وواحد وعشرين قضاء واثنان وسبعين ناحية وقرى أخرى.
- ٧- ولاية سورية- أربعة ألوية: الشام، حمادة، حوران، الكرك، وواحد وعشرين قضاء، وثمان وعشرين ناحية وقرى ومزارع أخرى.
- ٨- ولاية بيروت- خمسة ألوية: بيروت، عكا، طرابلس، اللاذقية ونابلس وخمسة عشر قضاءً واثنان وأربعين ناحية وقرى أخرى.
- ٩- ولاية طرابلس الغرب- خمسة ألوية: طرابلس الغرب، الجبل الغربي، الخمس فزان، وغات، وستة عشر قضاءً واثنان وعشرين ناحية.
- ١٠- متصرفية القدس الشريف- أربعة أقضية: يافا، غزة، بئر السبع، خليل الرحمن واحد عشرة ناحية، وقرى ومزارع أخرى وتتصل بالباب العالي مباشرة.
- ١١- متصرفية بنغازي- إدارة مستقلة مع ثلاث أقضية وتسع نواحي.
- ١٢- متصرفية دير الزور- إدارة مستقلة - مع أربع أقضية وأربع نواحي وقرى أخرى.
- ١٣- متصرفية جبل لبنان - متصرفية متميزة لها نظام إداري خاص تضم ثمان اقضية الشوف، المتن، كسروان، البترون، جزين الكورة، زحلة، دير القمر وأربعين ناحية وقرى كثيرة أخرى.
- ١٤- إيالة مصر - خديوية متميزة لها علاقة مباشرة بالباب العالي.
- ١٥- إيالة تونس - غيالة بايات متميزة لها علاقة مباشرة بالباب العالي.

شكل عن التقسيم الإداري للولايات العثمانية في المشرق العربي أواخر القرن التاسع عشر



شكل عن التقسيم الإداري للولايات العثمانية في شمال إفريقيا أواخر القرن التاسع عشر



أما قانون البلديات في الولايات العثمانية فقد تشكل أساساً منذ عام ١٨٢٧ للمدن العثمانية، وشكلت القاهرة مجلساً للمدينة عام ١٨٣٥ وهو مجلس بلدي، ومجلس تنظيم استنبول عام ١٨٥٥ وبلدية في جي بيوغلو - غلطة في استنبول في السابع من تموز/ يوليو ١٨٥٨ ثم توالى البلديات في الموصل وجدة والطائف والمدينة المنورة وبغداد التي أسست ثلاث بلديات عم ١٨٧٨.

أدت هذه البلديات خدمات عامة للمدن العثمانية في الصحة والبريد والمواصلات والاتصالات حتى نهاية القرن التاسع عشر وأصبحت هذه البلديات جزءاً من النظام الإداري العثماني.

أما المجالس البلدية فتتألف من (٦-١٢) عضواً، ومعهم مهندسون وأطباء وكتاب ومحاسبون، وله رئيس، ينتخب من الأعضاء لمدة أربع سنوات وهو من أبناء المدينة أو أعيانها ويقوم بواجبات الحفاظ على الصحة والخدمات والمواصلات والبنائيات والنظافة والفقراء والمحتاجين والزرع والبساتين والإنارة والمقاهي والمرافق العامة والملاهي والملابس والفنادق والخانات والأسعار والأسواق والأوزان والمكاييل والمساجد وغيرها.

وتحصل البلديات على وارداتها من الرسوم والضرائب والإعانات والتبرعات وتنفقه على خدمات المدينة ورواتب موظفي البلدية وغيرها. ورئيس البلدية هو المسؤول أمام المجلس البلدي عن الشؤون الخاصة بالبلدية من مشاريع ومصروفات ويجتمع المجلس كل أسبوعين، ويسمى الجمعية البلدية عندما يجتمع مجلس الإدارة فيه مرتين في السنة لمراجعة الأحوال العامة للبلدية ورفع تقرير إلى والي الولاية يخص الميزانية والحسابات والخدمات العامة.

الفصل الثامن

السيطرة الاستعمارية على الوطن العربي في العهد العثماني

أولاً : دوافع الاستعمار وأهدافه

ثانياً: الحملة الإنكليزية على مصر ١٨٠٧

ثالثاً: الحملة الإنكليزية على الجزائر ١٨١٦

رابعاً: الاحتلال الفرنسي للجزائر ١٨٣٠

خامساً: التدخل الأوروبي في سورية ولبنان ١٨٦٠

سادساً: الاحتلال الفرنسي لتونس ١٨٨١

سابعاً: الاحتلال الإنكليزي لمصر ١٨٨٢

ثامناً: الاحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب ١٩١١

تاسعاً: الاحتلال الفرنسي للمغرب الأقصى ١٩١١

عاشرأ: الاستعمار الإنكليزي في الخليج العربي

السيطرة الاستعمارية على الوطن العربي في العهد العثماني

أولاً: دوافع الاستعمار وأهدافه

واجهت الدولة العثمانية منذ القرن الثامن عشر التحديات الأوروبية في محاولة للسيطرة على مقدرات الولايات العربية، واستمرت خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وكانت هذه الأطماع الأوروبية نتيجة لعوامل اقتصادية وصناعية وسياسية وعسكرية.

إن حدوث الثورة الصناعية في إنكلترا وأوروبا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر قد أظهر الحاجة الأوروبية للأسواق التجارية والمواد الأولية والطرق البحرية من أجل تحقيق النجاحات لهذه الطفرة الصناعية. ثم إن خلل الوضع السياسي والعسكري للدولة العثمانية قد اسهم إلى حد كبير في أن تفكر الدول الاستعمارية الأوروبية في غزو الأراضي العثمانية وخاصة في الوطن العربي، ومحاولة فرض السيطرة والتحكم بمقدراتها السياسية وخيراتها الاقتصادية، وعجز استنبول عن مواجهتها، فضلاً عن ضعف البنية السياسية والعسكرية العثمانية وعدم قدرتها على مواجهة هذه التحديات.

وعاشت أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر والربع الأخير من القرن التاسع عشر في عصر الثورات (١٧٧١-١٨٧١) مثل الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ والتي نادى بالحرية والإخاء والمساواة وحق تقرير الشعوب لمصيرها، والثورات القومية كالوحدة الإيطالية عام ١٨٧٠، والوحدة الألمانية عام ١٨٧١، والثورات الديمقراطية التي طالبت بالحكم الدستوري. وكانت القوى البرجوازية تقود هذه الثورات الاقتصادية وخاصة الصناعية والتي شملت نواحي الحياة كافة،

وانقلبت أحوال الناس بشكل جذري في التعاملات الصناعية والتجارية وطرق المواصلات والمصارف.

وقد رافق ذلك ثورة اجتماعية أظهرت الطبقة الرأسمالية الصناعية والتجارية والحركة الاشتراكية مثل الاشتراكية العلمية والماركسية في ظل قهر الحركة العمالية والفلاحين أمام نهب وسيطرة القوى الرأسمالية.

وأدت الحملة الفرنسية على مصر دوراً كبيراً في هذه التحولات والنهضة الفكرية بعد أن تحدى الغرب الواقع العربي المتردي ورتابة الدولة العثمانية وتحلف أنظمتها وسلوكياتها السياسية والعسكرية، فجابه العرب الحملة الفرنسية لتصدم عقولهم على وقع التطورات الفكرية والعلمية وحفزت لديهم النهضة من السبات العثماني الطويل.

ثانياً: الحملة الإنكليزية على مصر ١٨٠٧

بدأت التحركات الإنكليزية عندما نزلت قواتها في مصر آذار/ مارس ١٨٠١، موجهة ضد الحملة الفرنسية عليها، وشعور الإنكليز بحاجة ماسة لموقع مصر الاستراتيجي على طريق الهند، بعد أن خرجت فرنسا من مصر أخذت إنكلترا تسعى لتحل محلها. ثم أن إنكلترا تباطأت في سحب قواتها حتى بعد توقيع "صلح اميان" عام ١٨٠٣ ولقيت دعم المماليك من أمثال الألفي.

وأخذت تعمل إنكلترا لدى الباب العالي بالأساليب السياسية والدبلوماسية لعزل محمد علي باشا بعد أن أخذت مصر في عهده تتجه نحو الاستقلال الذاتي، ولم تنجح إنكلترا في ذلك فلجأت إلى العمل العسكري وأنزلت حملة من سبعة آلاف جندي في الإسكندرية في السابع عشر من آذار/ مارس ١٨٠٧ بقيادة الجنرال فريزر واحتلتها واتجهت إلى رشيد، إلا أن الشعب المصري أبدى

مقاومة بطولية باسلة ضد الغزاة وردتهم على أعقابهم واضطرت الحملة أن تجلو عن الإسكندرية في معاهدة وقّعتها مع محمد علي في أيلول/سبتمبر ١٨٠٧. وقد ساعدت الحملة في نمو الشعور الوطني والقومي المصري، وجعلت الشعب يلتف نحو محمد علي ويساعده في بناء الدولة الحديثة، وأظهر بداية العداء الإنكليزي السافر لحكم محمد علي في مصر والذي سيظل قائماً حتى نهاية حكم الأخير. وفتحت الباب أمام تحول الخطر الأوروبي من فرنسا إلى إنكلترا وبقية الدول الأوروبية.

ثالثاً: الحملة الإنكليزية على الجزائر ١٨١٦

بعد أن انتهت الحروب في أوروبا في عهد نابليون بونابرت وعقد مؤتمر فيينا عام ١٨١٤، وطرحت عند ذلك قضية الجزائر فقدمت لندن مذكرة إلى المؤتمر تطالب فيها بضرورة قيام أوروبا بعمل جماعي ضد ما سمّته "القرصنة" من سواحل البحر المتوسط وخاصة السواحل الجزائرية، والقضاء على حكومة البايات وإيجاد حكومة تحترم المبادئ الدولية، وحتى لا يكون صدام عثماني-أوروبي، واقترحت لندن تشكيل قوة بحرية مشتركة.

إلا أن إنكلترا أخذت ترى نفسها من دول البحر المتوسط وسيطرت على الجزر كمالطا والجزر الأيونية وجبل طارق، ولم تقبل إنكلترا بالحملات البحرية التي يقودها الرّياس ضد السفن الإسبانية والبرتغالية حليفتا إنكلترا، فعملت الأخيرة على إرسال حملة بحرية كبيرة في نيسان/إبريل ١٨١٦ لتهدد شمال إفريقيا وتطلق دولها الأسرى وتحترم القرارات الدولية في فيينا، وكان قائد الحملة اللورد اسماوت، ولكن عمر باشا وای الجزائر رفض الطلب وضمت القوات الإنكليزية (٤٢) سفينة حربية كبيرة، فعاد قائدها إلى الجزائر وعرض عليها شروط جديدة مثل عدم استرقاق الأسرى المسيحيين والاعتراف بحق أخذ فدية

معتدلة عنهم، وحق الأسطول الجزائري في ملاحقة سفن الدول التي تعقد مع الجزائر معاهدات خاصة، ورفض الداوي الشروط ودخل الأسطول الإنكليزي ميناء الجزائر وألحق به أضراراً كبيرة واضطر الداوي إلى توقيع الشروط في آب/ أغسطس ١٨١٦.

أدت الحملة إلى إثارة الشعور الوطني لدى الشعب الجزائري، وقاتل البحارة العرب والرياس خاصة وقرروا قتل الداوي عمر باشا لخضوعه لشروط بريطانيا واختيار الداوي حسين بدلاً منه. ووقف الأخير موقف حازم ضد الدول الأوروبية إنكلترا وفرنسا، واللذين اشتركتا في عام ١٨١٩ بحملة بحرية أخرى ظهرت أملم الجزائر باسم أوروبا، وطالبتها بإصدار وثيقة رسمية تتعهد فيها بإلغاء الرق، وعدم التعرض للسفن الأوروبية بسوء، ولولا تنافس إنكلترا وفرنسا، وشك الأخيرة أن إنكلترا في تزعمها لسياسة القضاء على قوة النيابة الجزائرية لإحراز مركز متميز في الجزائر لقامت الدولتان بمهاجمة الجزائر وتدميرها.

ظهر عجز الباب العالي في الدفاع عن الأراضي التابعة لها، وطلبت فرنسا منها التوسط وعدم السماح لإنكلترا بمهاجمة السواحل الجزائرية، وزودت الدولة العثمانية الجزائر بثلاث سفن حربية بعد حملة اكسماوث ولكن موقفها ظل ضعيفاً في مواجهة الأطماع الإنكليزية.

رابعاً: الاحتلال الفرنسي للجزائر ١٨٣٠

كان هذا الاحتلال ضمن سلسلة الاستعمار الغربي للوطن العربي، وخاصة في القرن التاسع عشر، علماً أن الفرنسيين تطلعوا إلى الجزائر منذ أواخر القرن السادس عشر عندما بعثت بجالياتهم التجارية وقنصلها إلى الجزائر ولتستفيد من الامتيازات التي كانت قد وقعتها مع الدولة العثمانية عام ١٥٣٥، وكانت قد تجددت بين حين وآخر، وليضمن لها حرية التجارة في جميع ممتلكات

الإمبراطورية العثمانية، ولتوفير الأمن الأسطول الفرنسي التجاري في البحر المتوسط، وكانت فرنسا حريصة على أن يكون لها النفوذ في الجزائر بفضل موقعها الإستراتيجي المتميز، والملاحة في حوض المتوسط الشرقي والغربي، وكانت من عهد الملك لويس الرابع عشر تحاول تحطيم البحرية الجزائرية واحتلال البلاد بعد ذلك.

كان نابليون يسعى لمد النفوذ الفرنسي إلى المغرب العربي وتحويل المتوسط كبحيرة فرنسية وهو مشروع فكّر به ملوك فرنسا منذ القرن الخامس عشر، فضلاً عن تعويض فرنسا عن مستعمراتها التي فقدتها في جزر الهند الغربية وبلاد الغربية، وفتح الطريق لفرنسا للوصول إلى وسط إفريقيا والاستفادة من التجارة معها، والاستفادة من خيرات الولايات المغربية في المجال الاقتصادي، ولكن المشروع لم يلق النجاح.

وكان الضابط المهندس دي بوتان قد قدّم تقريراً إلى حكومته بعد أن أرسله نابليون إلى الجزائر لدراسة أحوالها الطبوغرافية، وضرورة إنشاء حكم متمدن لمواجهة الجانب الآخر لفرنسا، وإرسال الأوروبيين لزراعتها والعناية بها من الناحية العمرانية، ودعا إلى استمالة رجالات الطرق الصوفية والتخوف من التضامن الشعبي مع العثمانيين ضد الأسبان وحملاتهم البحرية.

وكان الهدف الأساسي للحملة الفرنسية هو تأسيس إمبراطورية استعمارية جديدة ولتغطية السياسة "الرجعية" لملكها شارل العاشر قبل العام ١٨٣٠، وليعيد لفرنسا عظمتها ومكانتها أمام العالم بعد الهزيمة في حملة مصر، والهزائم النابليونية في أوروبا ومعاهدة فيينا عام ١٨١٤.

هذا فضلاً عن الفوائد الاقتصادية الكبيرة وتحويل الجزائر إلى مستعمرة فرنسية، وإرضاء دُعاة الروح الصليبية ضد العالم الإسلامي، ويشير إلى ذلك وزير الحربية الفرنسية وتقريره إلى مجلس الوزراء، وأشار إلى نشر المدنية بين

السكان الأصليين ونشر المسيحية بينهم. وكتب بورمون قائد الحملة بعد ذلك وهو يؤدي صلاة الشكر في القسبة بمناسبة النصر الذي أحرزه قائلاً: "فتحت باباً للنصرانية على شاطئ إفريقيا" وغيرها من الشواهد التاريخية.

أرسلت فرنسا أسطولها لحصار الجزائر في حزيران/ يونيو ١٨٢٧، وحاولت دفع محمد علي باشا للتدخل ضد الداي في الجزائر عن طريق قنصلها في القاهرة، وقد وافق محمد علي لتحقيق طموحاته الخاصة، ومثلت الخطة إرسال الأخير حملة برية إلى الجزائر يدعمها أسطول فرنسي من البحر، لتأديب الداي وانتقال الحكم في المغرب العربي إلى محمد علي ليقم حكومة مدنية تحترم القانون الدولي والملاحة، ويكون قد ضم تلك المناطق باسم السلطان ويدفع له جزيتها، وتحصل فرنسا على ما تريد من امتيازات عسكرية واقتصادية في الجزائر مقابل مساعدتها لمحمد علي. وأرسلت فرنسا إلى الدولة العثمانية تطالبها بالموافقة على المشروع وإلا ستضم الجزائر بالقوة وتفقد الدولة كل نفوذ لها فيها. إلا أن إنكلترا وقفت في وجه المشروع وهددت باستخدام القوة، وتخوف محمد علي من الرأي العالم الإسلامي في حال اشتراكه في الحملة إلى جانب فرنسا. فقررت الأخيرة أن تأخذ على عاتقها العمل وحدها، وبعثت في الخامس والعشرين من آيار/ مايو ١٨٣٠ ونزلت سيدي فرج واستسلمت المدينة بعد مقاومة شديدة شعبية، ودخلت فرنسا المدن الساحلية الجزائرية.

في هذه الأجواء ظهر الزعيم الوطني الأمير عبد القادر الجزائري الذي قاد حملة للدفاع عن الأراضي الجزائرية بين (١٨٣٢-١٨٤٧)، ورغم أن الدول الأوروبية لم ترض عن هذه الحملة إلا أنها لم تبد معارضة شديدة لأنها لم تكن راجبة في حرب قد تؤدي إليها تلك المعارضة.

أما الباب العالي التي لها السيطرة والحكم الاسمي على الجزائر، فإنها اعترضت على الحملة الفرنسية، إلا أن فرنسا لم تأبه لها، لأنها تدرك أن

استتبّول لا حيلة لها ولا تتمتع بقوة عسكرية تدعم بها موقفها المعارض، وأن احتّاجها أساساً يتّحول إلى فكرة الوساطة بين الداي وفرنسا، وأن احتّاجها خوفاً من فتح الأبواب أمام مطالب غربية أخرى على حساب أراضيها وأقاليمها، أي أنها لا تعترض على فرنسا التي تحتل الولايات التابعة لها، ولكسب الوقت ومنع استفادة لندن من المعارضة العثمانية، وافقت باريس بأن تشترك استتبّول في دراسة الوضع في الجزائر.

وقف الأمير عبد القادر الجزائري أمام الحملة الفرنسية والدفاع عن التراب الوطني وقدم صوراً من البطولة والتضحية والمواجهة، ووضع أسس المقاومة العسكرية، واستخدم أسلحة متواضعة أمام الماكينة الحديثة الفرنسية، وتابع مسيرته ثوار جزائريون عملوا ضد الاحتلال الفرنسي أمثال محمد المقراني عام ١٨٧١، وسيدي شيخ وزعيمها بوعمامة عام ١٨٨١ وهي قبيلة معروفة. وكان للمقاومة البطولية لعبد القادر الجزائري بأن تجاوزت الجزائر والمشرق إلى العالم الإسلامي، وتعاطف الشعب العربي والإسلامي، وبرز الوعي القومي العربي بين المشرق والمغرب العربيين والشعور العربي عامة.

خامساً: التدخل الأوروبي في سوريا ولبنان ١٨٦٠

حاول الباب العالي بعد خروج محمد علي باشا من بلاد الشام أن تُعيد سيطرتها من جديد، ولكن النفوذ الأوروبي انتشر بين الفئات واعتمدت على هذا البلد أو ذاك، فضلاً عن أن حكم الباشا إبراهيم في الشام قد أثار شعوراً بين الفئات من سوء العلاقة بين الفلاحين والإقطاعيين خاصة في جنوب لبنان بين الدروز والموارنة، وفي شمال لبنان بين الموارنة أنفسهم، فأخذت الدولة العثمانية تسعى لأن تحكم حكماً مباشراً، بأن تضرب الموازنة بالدروز بعضها ببعض

الآخر، وظهرت أزمة في جبل لبنان عام ١٨٤٥، وتدخلت القناصل الأوروبية فيها، وتدخلت لدى الباب العالي وتوترت العلاقات الفرنسية - العثمانية.

وثار الفلاحون عام ١٨٥٧ في شمال لبنان بتحريض من الموازنة ضد الإقطاعيين، ورفض الفلاحون الموارد في الجنوب دفع الإيجارات للإقطاعيين من الدروز، وتدخل قوى خارجية في هذه الأزمة. ثم شهد عام ١٨٦٠ فتنة أخرى بين الدروز والموارنة في قرى لبنان، ثم إلى دمشق، وانتبعت الدول الأوروبية للفتنة وأرسل نابليون الثالث جيش من ستة آلاف جندي إلى لبنان، ونزلت في بيروت آب/ أغسطس ١٨٦٠ ولكنها وجدت أن الأزمة قد انتهت وتدخلت الدولة العثمانية واتخذت تدابير إجرائية، وقررت دفع تعويضات للمسيحيين المتضررين، ونظمت إدارتها، وفرضت ضرائب على السكان تدفع للمسيحيين، وقدمت مساعدات مالية للمتضررين.

ووصلت لجنة دولية إلى بيروت لدراسة الأوضاع وأسباب استياء السكان العام، وانتقلت إلى استنبول والتقت السلطان واتفقت معه على منح جبل لبنان نظاماً إدارياً خاصاً بجعل جبل لبنان متصرفيه يديرها متصرف مسيحي تركي من غير اللبنانيين وخمس سنوات، ويكون تابعاً للباب العالي مباشرة، ويقترح تعيينه السلطان ويحصل على موافقة السلطان ويساعده مجلس إداري ويمثل جميع الطوائف ويقسم الجبل إلى أقضية يراعي وحدة كل طائفة ويعين في كل قضاء حاكم صلح لكل طائفة، ويؤسس في جبل لبنان، "مجلس عدلي" من جميع الطوائف ويحافظ على الأمن جيش مختلط من كل الطوائف.

لقد أدت الفتنة إلى شعور الشعب الشامي بتدخل الدول الأوروبية في شؤونه ومصيره وضرورة العمل الموحد رغم الاختلاف المذهبي أو العرقي أو الديني، وكان التحدي الأوروبي دافعاً للشعب العربي الشامي للتلاحم وخاصة النخبة

المتقفة، ولكن الدول الأوروبية في واقع الحال كرّست فرقة الشام على أساس طائفي وتحت إشراف دولي، وتكوين كيانات طائفية وعرقية في البلد.

كانت الحملة الفرنسية على لبنان عام ١٨٦٠ قد أكدت النفوذ الفرنسي في لبنان والأطماع الأوروبية فيه ثم فرض نفوذها عليه، ومحاولة باريس فصل لبنان عن محيطه العربي والسلطة العثمانية، وإقامة دولة عربية بعيداً عن السيطرة العثمانية، وإجراء اتصالات مع الأمير عبد القادر الجزائري الذي استقر في دمشق من أجل تكليفه بذلك واتصال الفرنسيين به ولكن الباب العالي افشل هذه الفكرة للهيمنة الفرنسية على المنطقة العربية.

وجدير بالذكر أن الحكم الخاص في لبنان قد سمح بحرية كبيرة للبعثات التبشيرية والمبشرين للعمل الثقافي والتعليمي منذ عام ١٨٦٠ بإنشاء "الكلية البوتستانتية" في بيروت، و "الجامعة الأمريكية" عام ١٨٦٦ التي جذبت الشباب العرب للدراسة والتعلم فيها، ولتنشر تعاليمها الدينية ولغاتها وتألّف الكتب العربية والترجمة عن الأجنبية، وإنشاء جمعيات وأندية أدبية وثقافية وأسهمت من جهة في التقدم التعليمي ومن جهة أخرى في نشر الأفكار الغربية ومحاولة تأييد الاتجاه المسيحي بالمجتمع، والثقافة الأوروبية بين المسيحيين ثم المسلمين أيضاً في الأدب والسياسة ومجالات الثقافة المختلفة.

سادساً: الاحتلال الفرنسي لتونس ١٨٨١

امتدت الأطماع الأوروبية إلى المغرب العربي بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠، وجاء الاحتلال الفرنسي لتونس عام ١٨٨١، بعد أن واجهت تونس تدخلات أوروبية، ووقف الباي محمود موقفاً متردداً من التهديدات الفرنسية، فألغى الاتّوات ومنع استرقاق الأسرى المسيحيين، حسب الطلب الأوروبي. وأن الباي حسين (١٨٢٤-١٨٣٥) وقف موقفاً داعماً لفرنسا عند

حملتها على الجزائر، وبعث تهنئة للمارشال بورمون لانتصاره على الجزائريين ووقع مع فرنسا معاهدة يتعهد فيها، بمنع "القرصنة" وإلغاء الأتاوات تماماً، وإعطاء الدول الأوروبية الحق في إنشاء القنصليات في كل مكان من تونس، وحرية التجارة الأوروبية- التونسية، وتمتع فرنسا بحق الدول الأكثر حقاً وحظاً بالرعاية.

وتجددت سياسة التعاون هذه في عهد أحمد باي (١٨٣٧-١٨٥٥) والذي رأى أن التعاون من مظاهر الاستقلال عن الدولة العثمانية. واستقبله ملك فرنسا لويس فيليب في باريس بحفاوة كحاكم يسعى للاستقلال وسمح الباي بإنشاء كتدرائية (في تونس العاصمة) فرنسية الدعم والرعاية.

وحاول الباي أن يدخل إصلاحات على النمط الأوروبي معتمداً على فرنسا، كإنشاء المدارس وتدريب الجيش لتقوية مكانة تونس ودعم استقلالها عن الباب العالي، ومواجهة الخطر الفرنسي نفسه إذا بدأ يشعر به، لكنها إصلاحات سطحية، وحملت ميزانية الحكومة بالمصاريف والإنفاقات الباهضة، واضطرت لزيادة الضرائب وإرهاق السكان، والاستدانة من الخارج.

أما الباي محمد (١٨٥٥-١٨٥٩) فكان حريصاً على تحسين أوضاع شعبه، وقضى على مساوئ جباية الضرائب، ولكنه اضطر تحت ضغط الجالية الأوروبية، وخاصة فرنسا وإنجلترا، أن يصدر "عهد الأمان" عام ١٨٥٧ ثم الإصلاح السياسي، والذي تم استخلاصه من التنظيمات العثمانية، ويضمن لجميع التونسيين بمختلف دياناتهم الحقوق المتساوية ويعطي الأجانب حق التملك في تونس.

أما الباي محمد الصادق (١٨٥٩-١٨٨٢) فقد تمّ في عهده احتلال فرنسا لتونس، فقد أصدر " وثيقة دستورية" عام ١٨٦١ لضمان الحريات الشخصية لجميع المواطنين دون تمييز في الجنس والدين، وإنشاء "المجلس الأكبر" ليشترك

الباي في سلطته التشريعية، وإنشاء محاكم نظامية تعمل بتشريعات على النمط الأوروبي، وجريدة رسمية هي "الرائد التونسي".

لم تكن الدول الأوروبية راضية عن هذا الإصلاح لأنه قد يعيق ما تطلبه من امتيازات، وإخضاع الجاليات الأوروبية في تونس للمحاكم النظامية لا للمحاكم الخاصة، ووقفت ضده فرنسا وإيطاليا بشدة ثم واجهت الإصلاحات مقاومة المشايخ والعلماء من السكان تجاه القضاء بشكل خاص والضرائب على الفلاحين والبدو والفقراء، ولتفجر ثورة عام ١٨٦٤ برفض القبائل دفع الضرائب ثم انتشرت من وسط البلاد إلى كافة المناطق، وضد سياسة الباي الداخلية والخارجية، والاستدانة من الخارج، وفرض الضرائب والتدخل الأوروبي بشؤون البلاد، وقاد الثورة علي بن غادم ووقفت الدول الأوروبية ضد الثوار والثورة وهددت بأساطيلها على الشواطئ التونسية وعرقلت السفن الحربية العثمانية التي وصلت للتوسط بين الباي وزعيم الثورة ولإنهاء الصراع وخشية من وقوع تونس بيد الدول الأوروبية.

إلا أن فرنسا كانت ترى بتونس منطقة قريبة من الجزائر والمستعمرة الخاضعة لها، وامتداد لها، ولتبعد التنافس الإنكليزي والإيطالي عنها. ووقعت تونس بالديون الفرنسية وعدم قدرتها على إعادتها، وتشكلت لجنة دولية عام ١٨٧٠ للإشراف على المالية التونسية وتكونت من إنكليز وفرنسيين وإيطاليين، وأصبحت ثروة البلاد لدفع فوائد الديون، ووسيلة للتدخل في شؤون البلاد.

حاول رئيس الوزراء الجديد خير الدين باشا عام ١٨٧٣ وأحد المصلحين المشهودين في العالم الإسلامي أن يجري إصلاحات مثل مصر، في تنظيم الضرائب بشكل عادل، وأن يصلح التعليم في جامعة الزيتونة، وإنشأ "الكلية الصادقية" لتدريس العلوم الحديثة والتقليدية، وإيجاد توازن بين الامتيازات التي حصلن عليها الدول ومصالح تونس، والعمل بشكل جاد لتوثيق صلات تونس مع

الدولة العثمانية، ونال نقمة الكثيرين وأخرج من الحكومة عام ١٨٧٧ وسافر إلى استنبول وأصبح صدراً أعظم.

وعادت المنافسة بين الدول الأوروبية في تونس للحصول على الامتيازات الاقتصادية وبعد مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ حصلت فيه بريطانيا نتيجة اتفاق خاص مع الدولة العثمانية على قبرص لوحث فيه بعدم ممانعتها على أن تمتد فرنسا نفوذها على تونس، ولوحث فرنسا إلى إيطاليا بعدم ممانعتها على مد نفوذها إلى طرابلس الغرب هي التي تعلم بأطماع إيطاليا في تونس أيضاً، ودعم المستشار البروسي بسمارك فرنسا في احتلال تونس لتتشغل عن المطالبة بالزاس واللورين، وليوقع بين فرنسا وإيطاليا على احتلال تونس.

بقي البحث عن سبب مباشر للعدوان على تونس، فادعت فرنسا بمهاجمة بعض العشائر التونسية للأراضي الجزائرية، وضرورة تاديبهم، وتذرعت به فرنسا لاحتلال تونس وضمنت مواقف الدول الأوروبية المنافسة لها، وجّهزت الحملة عام ١٨٨١ وحاصرت مدينة تونس واستولت عليها واضطر الباي محمد الصادق إلى عقد معاهدة "باردو" في الثاني عشر من أيار/ مايو ١٨٨١ يعترف فيها لفرنسا بإقامة مقيم فرنسي عام إلى جواره يشرف على تنفيذ أحكام المعاهدة، ووسيط بين فرنسا وتونس في حل جميع القضايا، وتعهد الباي بعدم عقد أية معاهدات ذات صبغة دولية دون إعلام فرنسا ويعترف الباي باحتلال القوات الفرنسية العسكرية للمراكز التي تراها ضرورية لاستتباب الأمن وبذلك اعتمدت فرنسا في تونس نظام الحماية لإقناع المعارضة الدولية بأنها لم تقض على كيان الدولة المحمية وإرضاء المعارضة الداخلية في فرنسا بأن نفقات الحماية ستقع على عاتق الدولة المحمية وليست الحماية.

اندلعت الثورة الشعبية في تونس ضد الفرنسيين في الجنوب والقيروان وامتد للساحل الجنوبي، واحتلوا صفاقس وعُدّ الباي خائناً لتوقيع المعاهدة ونادوا بعلي

ابن خليفة أحد زعماء القبائل أميراً عليهم، ورأت فرنسا ضرورة إخماد الثورة، وأرسلت أسطولها إلى صفاقس ودمرت الميناء بالكامل وحشدت جيشاً كبيراً في الجزائر وهاجمت مدن تونس (العاصمة) والقيروان ولجأ الثوار إلى طرابلس الغرب، ودخلوا الفرنسيون إلى القيروان وفرضوا على الباي الجديد على معاهدة المرسى عام ١٨٨٣ لتسرف على الأمور العامة في تونس.

سابعاً: الاحتلال الإنكليزي لمصر ١٨٨٢

كانت إنكلترا تتحين الفرص لخروج الحملة الفرنسية من مصر لكي تثبت إقدامها فيها، ولموقع مصر الاستراتيجي الهام في البحر الأحمر، والبحر المتوسط وباتجاه الهند، والتنافس الإنكليزي - الفرنسي في مصر. ولا سيما أن فرديناند دولسبس الفرنسي قد نال امتياز شركة عالمية تعمل على حفر قناة بين البحر الأحمر والبحر المتوسط منذ عهد الخديوي محمد سعيد (١٨٥٤-١٨٦٣). وكان يعني سيطرة فرنسا على مصر، وتهديد أمن الطرق والمواصلات الإنكليزية في الشرق. وسعت لدى السلطان العثماني ليرفض تصديق الامتياز، إلا أنه أقره ومدته (٩٩) عاماً يبدأ من تاريخ افتتاح القناة.

بدأت شركة الحفر بالعمل عام ١٨٥٩ ومات فيه (١٢٠) ألف من العمال المصريين، وتم حفر القناة عام ١٨٦٩ واحتفل الخديوي إسماعيل بافتتاح القناة بشكل كبير دعا إليه ملوك أوروبا وحكامها.

اشتريت مصر من أسهم القناة نصفها (١٧٧,٦٤٢) من أصل (٤٠٠) ألف وقدمت للشركة مساعدات كبيرة، وعجزت خزينة الدولة نتيجة صرفيات الخديوي الكبيرة، فاستدان من البيوت المالية الأوروبية، وعندما عجز من الإيفاء بديونه، لجأ إلى بيع أسهم مصرفي القناة، ولكنها فاقت الوضع ولم تحل المشاكل،

واستغلت لندن وباريس الفرصة وفرضتا على مصر لجنة ثنائية لمراقبة المالية واستيفاء الديون عام ١٨٧٦.

بدأ التدخل الفرنسي - الإنكليزي في مصر مثل تونس، وازداد التدخل الأجنبي في عهد الخديوي محمد توفيق (١٨٧٤-١٨٩٢) وأصبحت وظائف الدولة بيد الأتراك والجركس، والتجار والمؤسسات التجارية الأجنبية، وازدادت نقمة الشعب والضباط في الجيش وتزعم الحركة الوطنية الضابط المصري أحمد عرابي الذي تقدم مع ضباط آخرين بعريضة إلى الخديوي وطالب فيها بإصلاح الجيش وعزل وزير الحربية، وأمر الخديوي بالقبض على عرابي ورفاقه. إلا أن الجيش أفرج عنه، والتحم الجميع عسكريين ومدنيين للمطالبة بإقامة حياة نيابية، ووقف التدخل الأجنبي، وقدمت للخديوي والتي رضى لها، وأجريت انتخابات، وأفتتح مجلس النواب في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٨١.

أرسلت إنكلترا وفرنسا مذكرة مشتركة إلى الحكومة المصرية تعارضان فيها حق المجلس النيابي في مناقشة ميزانية الدولة، وتهددان بالتدخل لتأييد سلطة الخديوي، إلا أن المجلس تغاضى عن المذكرة وصدر المشروع وهو الدستور الجديد في شباط/ فبراير ١٨٨٢.

ثم نشب الخلاف بين الخديوي الذي وافق على الإصلاحات والمجلس النيابي، واستغلت لندن الموقف لتحقيق أهدافها، وأشاعت أن الوضع غير مستقر في مصر ويلحق ضرراً للرعايا الأجانب، وأرسلت أسطولاً مشتركاً إلى الاسكندرية، وطلبتا من الخديوي إسقاط الوزارة، وإبعاد عرابي عن مصر، فاستقالت الوزارة وأصر عرابي على بقاءه بمنصبه.

وحدثت مشاجرة بين أحد الرعايا الأجانب وعامل مصري وتحول إلى معركة بين المصريين والأوروبيين، واقترحت فرنسا عقد مؤتمر دولي ولكن لندن وجهت إنذاراً للحامية في الإسكندرية ونزل الجيش الإنكليزي ووقف

الخدوي إلى جانب إنكلترا وحاول عرابي أن يقف في وجه الجيش الإنكليزي ولكنه هُزم في معركة "التل الكبير" ودخلت القوات القاهرة في أيلول/ سبتمبر ١٨٨٢ وبدأ الاحتلال البريطاني.

اتخذت إنكلترا سياسة بإلغاء الدستور وحل مجلس النواب ورسمت سياسة اقتصادية لمصر جعلتها إقليمياً تابعاً لها وسوقاً تجارياً لبيع صناعاتها، وتدفق رؤوس الأموال إليها، والحصول على الوظائف المهمة فيها.

ظلت بريطانيا تعلن أن احتلالها مؤقتاً لمصر حتى عام ١٩١٤ عندما أنهت السيادة العثمانية على مصر وأعلنت الحماية عليها. ثم واصلت إنكلترا احتلالها ومنافسة فرنسا في إفريقيا وألحقت السودان بسيطرتها ووقعت معاهدة إنكليزية-مصرية عام ١٨٩٩ أكدت على اتفاقية الحكم الثنائي المشترك في السودان، وانسحبت فرنسا من السودان وخاصة منطقة "فاشودة" وتركزت المجال أمام إنكلترا، بعد أن أطلقت يد الأخيرة في الجزائر وتونس ومناطق في إفريقيا الوسطى والغربية.

ثامناً: الاحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب ١٩١١

كانت إيطاليا تطمع بتونس وطرابلس الغرب، وهاجر الكثير من الإيطاليين إليها وكونوا شركات تجارية، ومدارس ومستشفيات، ولم تستطع روما تحقيق أطماعها في تونس وسبقاتها فرنسا، وتوجهت إلى منطقة البحر الأحمر وسيطرت على الصومال وأرتيريا، وخسرت معركة عدوة عام ١٨٩٥ في الحبشة.

فلم يبق في إفريقيا منطقة قريبة سوى طرابلس الغرب، وأشارت فرنسا لها بها، وتقربت إيطاليا من الأخيرة واعترفت بحمايتها على تونس، ووقفت إلى جانبها في مؤتمر الجزيرة عام ١٩٠٦ لحل المشكلة المراكشية واعترفت لفرنسا

بإطلاق يدها في المغرب، وتم الاتفاق على إطلاق يد إيطاليا في طرابلس الغرب، ومع إنكلترا في اتفاق مماثل مقابل إطلاق يد الأخيرة في مصر. سحنت الفرصة لإيطاليا في غزو طرابلس الغرب ووجهت إنذاراً إلى الدولة العثمانية بضرورة التخلي عنها خلال ٢٤ ساعة بحجة تحقيق الأمن وتنفيذ مشروعاتها الاقتصادية فيها.

حاول الباب العالي توسط الدول في النزاع، ولكن هذه الدول وقفت موقفاً سلبياً، وأرسلت إيطاليا في التاسع والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩١١ أسطولها إلى طرابلس الغرب واحتلتها ثم بنغازي وطبرق.

ودافع الشعب الليبي ببطولة وتضحيات كبيرة وقاوم الغزاة، وتوسعت دائرة الاحتلال واحتلت إيطاليا رودس وجزر أخرى، واضطرت الدولة العثمانية إلى توقيع "معاهدة أوشي" في سويسرا وتخلت فيها عن طرابلس الغرب.

وقد توترت علاقة العرب مع الدولة العثمانية وعدتها مسؤولة عن الهزيمة وفقدان طرابلس الغرب ولم تدافع عنها، وتركها تحت أطماع الدول الأجنبية، وظهر خلاف بين النواب العرب والعثمانيين في مجلس المبعوثان ودافعاً لتحويل أكبر نحو الانفصال عن الدولة العثمانية.

تاسعاً: الاحتلال الفرنسي للمغرب الأقصى ١٩١١

لم يخضع المغرب الأقصى للدولة العثمانية وظل مستقلاً في حكم الأشراف العلويين، وصد هجمات الإسبان والبرتغاليين. إلا أن عوامل الضعف والانقسام تفاقمت فيه، وجاءت الأطماع الأوروبية في القرن التاسع عشر لتهدد كيانه وخاصةً من إنكلترا وفرنسا وإسبانيا.

فكانت إنكلترا حريصة على احتلال المغرب الأقصى في مدخل البحر المتوسط الغربي مقابل مضيق جبل طارق وهو مركز هام لتجارتها. أما إسبانيا فلها أطماع قديمة منذ أن أخرجت العرب من بلاد الأندلس وسقوط غرناطة،

وجاءت فرنسا بعد احتلال الجزائر وتونس لتفرض سيطرتها على المغرب كامتداد طبيعي له، خاصة أن أمراءه قد ساندوا عبد القادر الجزائري في ثورته ضد الاحتلال الفرنسي.

بدأت فرنسا التدخل في شؤون المغرب الأقصى ونجحت عام ١٨٤٤ في فرض اتفاقية للحدود عليها، وانتزعت معاهدة تجارية كان لها حق الأولوية التجارية مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى. إلا أن إنكلترا كان لها نفوذ تجاري في المغرب الأقصى وردت على المعاهدة تلك بتوقيعها معاهدة تجارية جديدة مع السلطان عام ١٨٥٦ حول توسيع الامتيازات التي كانت الدولة العثمانية تمنحها للدول الأوروبية في أراضيها وولاياتها، ونشطت تجارتها مع المغرب بشكل كبير.

أما أسبانيا فلم تتوصل إلى شيء بعد حربها مع المغرب الأقصى عام ١٨٥٩، وحاولت تقوية حصونها في سبتة، وتطوان ونجحت في عقد الصلح بينها وبين سلطان المغرب عام ١٨٦٠، والاحتفاظ بتطوان والحصول على غرامة حربية كبيرة وامتيازات قضائية واقتصادية شبيهة بإنكلترا وفرنسا، في مجالات تجارية بشكل خاص.

عندما وصل السلطنة مولاي الحسن (١٨٧٣-١٨٩٤) أخذ على عاتقه إجراء إصلاحات واسعة في الجيش والقضاء والإدارة، ولكنه وقع تحت نفوذ فرنسا، وأجبرته على أن تقوم بعثتها العسكرية بتدريب الجيش، ورغم جهوده لإبعاد النفوذ الأجنبي عن بلاده، فإنه لم يستطع أن يقف في وجه الدول الأوروبية كافة، والتي حصلت في مؤتمر مدريد عام ١٨٨٠ على توسيع امتيازاتها في المغرب الأقصى أكثر من السابق.

وكانت البلاد منتصف القرن التاسع عشر مسرحاً للتنافس الأوروبي للسيطرة عليها والتدخل فيها، وحاول السلطان عبد العزيز أن يسير في سياسة الإصلاح والتغيير التي بدأها والده، إلا أن الظروف الدولية والمحيفة ببلاده وشخصيته لم

تساعده في ذلك، واتبع سياسة الديون والقروض الخارجية من الدول الأوروبية للقيام بمشاريع إصلاحية، كانت معظم تلك القروض من فرنسا الطامعة بالمغرب الأقصى.

رأت فرنسا أن تعمل بسرعة لتحقيق أطماعها وتحرشت بالمغرب، وأغارت على حدوده وانتزعت مناطق صحراوية، وأدركت أن سيطرتها عليه لا يتم إلا بالاتفاق مع الدول الأوروبية ذات المصالح والنفوذ في تلك البلاد. وتمكنت من الاتفاق مع إيطاليا عام ١٩٠٠ على أن تعد فرنسا طرابلس وبرقة خارج مناطق نفوذها. وتوصلت عام ١٩٠٤ إلى اتفاق مع فرنسا وإنكلترا عُرف "الاتفاق الودي" حل الخلافات بينهما، ومنها القضية المغربية، وأن يكون لإنكلترا الحرية بالإصلاحات الإدارية والاقتصادية في مصر مقابل أن يكون لفرنسا الحرية بالمغرب على أن تراعى مصالح إسبانيا فيه بعد تفاهم واتفاق فرنسا وإسبانيا.

كانت فرنسا تفاوض إسبانيا للتفاهم معها، ووقع الطرفان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٥ اتفاقاً ينص سراً على تقسيم المغرب إلى الشمال لإسبانيا، والمشاركة في المشروعات الاقتصادية بينهما.

إلا أن ألمانيا ظهرت على مسرح التنافس أمام فرنسا، واتجهت نحو الاستعمار منذ تحقيق وحدتها عام ١٨٧١ وسياسة المستشار بسمارك ورأت أن إفريقيا مجالها الحيوي في ذلك، ووسعت تجارتها مع المغرب الأقصى مع تشجيع السلطان لها، لتقف بوجه الدول الأوروبية الطامعة الأخرى ببلاده، وقام الإمبراطور ويليام الثاني بزيارة طنجة وألقى خطاباً فيها أشار إلى أن السلطان هو صاحب السيادة التامة على بلاده وأن تكون المغرب مفتوحة في ظل تلك السيادة، والمنافسة التجارية الحرة أمام الدول، وأوضح أن ألمانيا ستحمي مصالحها في حالة تهديدها.

شعرت فرنسا بالخطر وطلبت من السلطان وضع الإصلاحات تحت إشرافها بموجب الوفاق الودي مع لندن، إلا أن السلطان وبدعم من ألمانيا رفض الطلب

واقترح عقد مؤتمر دولي للنظر في تنفيذ الإصلاحات وتدابير نفقاتها. وانعقد المؤتمر في كانون الثاني/يناير ١٩٠٦ في مدينة لجزيرة في إسبانيا بحضور الدول الأوروبية والولايات المتحدة والمغرب تم الاتفاق فيه على:-

١- الاعتراف باستقلال المغرب ويهتم المصرف الحكومي في طنجة بالأمور المالية وتراقبه الدول وتوزع أسهمه بالتساوي عليها، عدا فرنسا فلها حصة أكبر من غيرها.

٢- يكون أمن الموانئ بيد قوة وطنية يشرف عليها ضباط فرنسيون وإسبان.

٣- توضع الجمارك تحت رقابة دولية.

٤- توزع الامتيازات والمشروعات الاقتصادية بين شركات مختلفة من الدول المساهمة.

حققت فرنسا انتصاراً كبيراً في هذا المؤتمر وفتحت المجال أمام احتلالها البلاد، واحتلت الشرق قرب الجزائر، وادعت قيام أعمال شغب ضد عمال أوروبيين في الدار البيضاء واحتلت الميناء عم ١٩٠٧ وزحفت إلى فاس عام ١٩١١، واحتلت مكناس، وأسرت إسبانيا واحتلت مكانها، وتحركت ألمانيا وطالبت بانسحاب فرنسا، وانتهت المفاوضات بينهما، على أن تعطي فرنسا لألمانيا ١٠٠ ألف كم ٢ من الكونغو الفرنسية، ويعترف ويليام الثاني بحق فرنسا في المغرب، وأن يكون لباقي الدول حقوق متساوية في الجمارك والتعدين والمواصلات، وأعلنت فرنسا بناء على ذلك الحماية على المغرب في الثلاثين من آذار/مارس ١٩١٢.

أثار التدخل الأوروبي في المغرب الأقصى الشعور الوطني وقامت ثورات شعبية أهمها حركة ماء العينين الدينية في الجنوب وسعت لتخليص البلاد من الضغوط الأجنبية، وإيقاف التدخل الفرنسي في موريتانية وتحركت الجماهير في مراكش نفسها، ودعمت عبد الحفيظ أخو السلطان واجتمع مؤتمر وطني في

مراكش طالب بطرد الأوروبيين من البلاد وتحديد المناطق التي يسمح لهم الإقامة فيها، وإلغاء الحماية والمكوس المفروضة، وأمن الموانئ، وعدم الاعتراف بمقررات مؤتمر الجزيرة، وأعلن المؤتمر الجهاد وخلع السلطان عبد العزيز.

وانتشرت الثورة في المغرب من مراكش إلى فاس وقُدِّمت مطالب الأعيان وأبناء الشعب وأكدوا على اعتمادهم دول المشرق الإسلامي في الصمود والمواجهة، وعدم التنازل عن حقوق الشعب أو توقيع معاهدة مع أية دولة أوروبية دون موافقة الأمة.

وشجب الوطنيون مواقف السلطان عبد العزيز ومؤيديه وقرر التنازل هذا السلطان عن العرش عام ١٩٠٨. إلا أن عبد الحفيظ لم يقف موقفاً وطنياً، وسلم بشروط المذكرة التي تقدمت بها أسبانيا وفرنسا كشروط للاعتراف به. كالتخلي عن الجهاد والتعهد بقبول المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بالمغرب. لم تخدم ثورة الشعب المغربي واشتدت وادعت فرنسا حماية رعاياها والأوروبيين ووجهت حملة إلى فاس، وشارك الجيش المغربي في الثورة ولكنها فرنسا بقوتها وأسلحتها المتطورة أخدمت الحركة القومية والوطنية في المغرب، ورفضت القبائل في الجنوب الاستسلام رغم وحشية الإجراءات العسكرية الفرنسية.

عاشراً: الاستعمار الإنكليزي في الخليج العربي

كانت إنكلترا ترسخ أقدامها في العراق، وصبت فرنسا اهتمامها على عُمان ومسقط وبسطت نفوذها على جنوب شرقي شبه الجزيرة العربية، وهرمز والساحل الشرقي لأفريقيا، والساحل الفارسي المقابل. وزادت اهتمامها بعمان منذ الثورة الفرنسية ودخلت في حرب مع إنكلترا، وأن تتخذ منها قاعدة لمهاجمة المستعمرات البريطانية في الهند، ووطدت صلاتها مع السلطان وأنشأت لها قنصلية فيها.

ومع الحملة الفرنسية على مصر، تنبّهت إنكلترا إلى السياسة الفرنسية وأهمية منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، واحتلت جزيرة بريم عند باب المندب، واتفقت عم ١٨٠٢ مع سلطان الحج على تسهيل التجارة البريطانية وتوطيد صلاتها مع العراق. ووقعت معاهدة مع سلطان مسقط تعهد فيها السلطان بعدم السماح بإنشاء وكالة فرنسية في مسقط وملحقاتها، وطرد جميع الرعايا الفرنسيين ومنح إنكلترا امتيازات تجارية مماثلة لما تتمتع بها في الدولة العثمانية. ولكن المعاهدة لم تنفذ، لأن فرنسا كانت تقوم بمساعيها للسلطان الذي كان يخشى غارات القراصنة الفرنسيين على أسطوله العربي إلا أن نهاية نابليون عام ١٨١٤ وانصراف فرنسا إلى قضاياها الداخلية، وأصبح المناخ مناسباً لبريطانيا في المنطقة.

اعتمدت إنكلترا في المنطقة في القرن التاسع عشر على أمرين هما: محاربة ما أسمته "القرصنة"، ومحاربة تجارة الرقيق.

أطلقت لندن اسم "ساحل القرصنة" وهو الساحل المهادن، والذي كان تحت زعامة القواسم في الشارقة ورأس الخيمة، واشتدت مهاجمة السفن الإنكليزية، وأرسلت عام ١٨١٩ حملة كبيرة ضربت القواسم في المنطقة، وبأت مفاوضات صلح بينها وبين الشيوخ وانتهت بمعاهدة عام ١٨٢٠، ونصّت على تحريم ما أسمته "القرصنة" في المنطقة، وشاركت البحرين فيها، وفي عام ١٨٣٥ وقّع الشيوخ معاهدة فيما بينهم ألا يقوموا بحروب برية، ثم عام ١٨٥٣ أضيف لهذه المعاهدة تأكيد النفوذ البريطاني وعدم الجواز لأية قبيلة تعتدي عليها قبيلة أخرى وأن ترد الاعتداء بالمثل، وأن ترفع الأمر للسلطات البريطانية في الخليج العربي.

أما محاربة تجارة الرقيق فقد وقّعت معاهدة مع سلطان مسقط عام ١٨٢٢، وتعهد فيها السلطان بمنع رعاياه من بيع الرقيق للبلاد المسيحية، وتتص على تعيين موظف بريطاني في عمان في إفريقيا، ومراقبة التجارة، وفي عام ١٨٧٣ وقّعت معاهدة جديدة تتص على منع تجارة الرقيق تماماً. واعترف السلطان

بخضوع الرعايا الإنكليز في مسقط للتشريع البريطاني القنصلي. وفي عام ١٨٩١ وقّعت معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة وتنص على التزام حاكم مسقط وخلفائه، وعدم التنازل عن أي أرض من أملاك مسقط إلا للحكومة البريطانية.

واتبعت بريطانيا الطريق نفسه مع البحرين، وبدأت تمد نفوذها إليها، وعن طريق معاهدات "القرصنة" والرقيق منذ عام ١٨٢٠ ثم معاهدة عام ١٨٨٠، وعام ١٨٩٢ والتعهد فيهما بالامتناع عن عقد معاهدات إلا بموافقة الحكومة الإنكليزية وألا يتنازل عن أية قطعة من أرضه إلا للحكومة البريطانية.

أما الكويت، فلم تحاول بريطانيا فرض حمايتها عليها، كي لا تتأثر الدولة العثمانية، إلا أنها عندما رأت امتداد النفوذ الروسي والالمانى إلى الخليج العربي عن طريق مشروعات السكك الحديدية، وأسرعت في عام ١٨٩٩ إلى توقيع معاهدة الحماية على نفس أسس اتفاقية مسقط عام ١٨٩١.

وفي جنوب شبه الجزيرة العربية، بدأ النفوذ البريطاني باحتلال جزيرة بريم عام ١٧٩٩، واحتلت عدن عام ١٨٣٩، وامتد نفوذها من عدن إلى الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية في عام ١٨٧٠ وميناء المكلا وشحر. واستولى الإنكليز عام ١٨٧٦ على جزيرة سوقطرة. وأبرمت سلسلة معاهدات الحماية مع سائر السلاطين والمشايخ في شبه الجزيرة العربية، وفي الحج من الغرب إلى حضرموت شرقاً، ومع نهاية القرن التاسع عشر كانت المنطقة تضم محميات تسع وحضرموت كلها بيد الإنكليز.

الفصل التاسع

النهضة العربية الحديثة أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين

أولاً : مفهوم النهضة العربية

ثانياً : سمات النهضة العربية

ثالثاً : تيارات النهضة الرئيسية

رابعاً : مظاهر النهضة العربية

النهضة العربية الحديثة أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين

أولاً: مفهوم النهضة العربية

يَقْصِدُ بمفهوم النهضة العربية أنها تنبيه المجتمع العربي إلى حالة الركود والسكون والرتابة التي عاشها في ظل الدولة العثمانية ونتج عنها التخلف والتبعية التي لا تتسجم مع دوره الحضاري في الإنسانية. ونشأ شعور لدى الشباب والمتقنين العرب بأن التميز العربي القومي عن العالم العثماني يعطي شعوراً يستند إلى الإرث الحضاري العربي الإسلامي، ككيان وأمة واحدة، ورسالة حضارية إنسانية، وأن تكون القومية العربية أداة دافعة وتيار يتحرك نحو الأمام ضمن التيارات الفكرية العربية والسياسية.

النهضة العربية بمفهومها الشامل هي تحول المجتمع العربي من حالة الجمود والتخلف والتبعية في العهد العثماني إلى حالة التفاعل والانسجام مع التطورات السياسية والحضارية، فهي الوعي بالمجتمع العربي بوجوده القومي ودوره الإنساني ورسالته عبر التاريخ، وسعيه المتواصل نحو تأكيد وجوده والعودة إلى الماضي الخالد عن طريق تحرير العرب من السيطرة الأجنبية المفروضة على خيراته ومقدراته من الدول الأوروبية، وإعادة توحيد الأمة المفككة وإقامة الدولة الواحدة، وتخليصه من القوى الاقتصادية والاجتماعية التي استغلته من النواحي المختلفة على الصعيد المحلي والأجنبي والتي أعاقَت التطور والنمو.

فالنهضة العربية في بداياتها منذ القرن الثامن عشر بَشَّرتُ بها وجاءت التجارب السياسية والاجتماعية التي خاضها الوطن العربي ضد الغزو

الاستعماري الخارجي والظلم الداخلي ولتتضح النهضة وتعطيها أبعاداً جديدةً وتقرب بين أطراف الوطن الواحد جغرافياً ويؤكد وجود القومية العربية.

ويمكن تقسيم الفترة الطويلة من عمر النهضة العربية منذ أواخر القرن الثامن عشر حيث بدأت ملامحها واستمرت حتى الوقت الحاضر، فالمرحلة الأولى امتدت من أواخر القرن الثامن عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨. والمرحلة الثانية ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (١٩١٨-١٩٤٥)، والمرحلة الثالثة من عام ١٩٤٥ وتستمر حتى الوقت الحاضر.

ونحاول أن نركز على المرحلة الأولى من النهضة العربية البدايات والتكوين الفكري في مراحله المبكرة.

ثانياً: سمات النهضة العربية

في المرحلة الأولى منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨، وتسارعت الحضارة الأوروبية الغربية إلى الدولة العثمانية والمجتمع العربي، وبدأ الاحتكاك المباشر بين الغرب والحضارة العربية التي جمدها المجتمع العربي، وما نجم عنه من تفاعلات سواء إيجابية وسلبية، وتسلسل الحضارة الغربية إلى المجتمع العربي في ظل الدولة العثمانية عبر الدبلوماسيين والأوروبيين سواء كانوا سفراء أو دبلوماسيين ومبشرين وسياح وجاليات تجارية أوروبية وقناصل انتشروا في المدن العربية والولايات، واستدعتهم الدولة العثمانية من أجل إصلاح المؤسسات المدنية والعسكرية، وقنوات التواصل الحضاري بين الحضارتين العربية والغربية، والبعثات التبشيرية التي بدأت منذ القرن السابع عشر في الأوساط المسيحية والتي كان لها دورها الثقافي في نشر التعليم والطباعة والترجمة والنشر، والتجار الأوروبيين

الذين نقلوا معهم مظاهر الحضارة الغربية ونشوء جاليات أوروبية سكنت في المدن والولايات العربية، وكان أوسع قنوات الاتصال ما تم من المغرب العربي والسواحل الأوروبية، والأسرى الأوروبيين في المواجهات في الجهاد البحري والحملات الصليبية المتأخرى، وما نقله هؤلاء من مظاهر حضارية مختلفة، والحملات التي وجهتها الدول الأوروبية إلى المدن والسواحل الغربية، ومعرفة العرب وحكامهم بالتقنيات العسكرية البحرية الجديدة، والإصلاحات الكثيرة التي دعا إليها المصلحون والحكام المسلمين استفادوا من الحضارة الأوروبية.

واتسعت منافذ الحضارة الأوروبية إلى المجتمع العربي في القرن التاسع عشر بشكل كبير، وتوسع الاستعمار العربي على الأراضي العربية، وتبنى الحكام العثمانيين الإصلاحيين مثل محمد علي باشا وبايات تونس، وأصبحت الحضارة الغربية أساس الإصلاح والنمو وانتشار حركة الترجمة من اللغات الأوروبية إلى العربية.

وأطلق المؤرخون على هذه المرحلة "اليقظة العربية" لان المجتمع العربي استفاد تدريجياً من واقعة المتخلف وفترة من الخمول وواجه التحديات وخرج من المظلة العثمانية وكانت صحوة واستفاقة قبل النهوض الثانية الحقيقية، واستطاعت هذه المرحلة أن تثبت وجوده وانتهت هذه المرحلة بسيادة غير عربية أو عثمانية على البلاد العربية المشرق والمغرب وحل محلها الاستعمار الغربي الأوروبي.

ثالثاً: تيارات النهضة الرئيسية

إن أبرز تيارات النهضة العربية الحديثة التي عاشها المجتمع العربي في مختلف أقاليمه وهذه التيارات هي:

١- التيار الأول (التيار الإسلامي السلفي)

هو تيار الأصولية الفكرية العربية الأولى، وهو تيار بعث وإحياء الدين الإسلامي في أصوله ومرجعياته الأولى، والدعوة إلى النهوض بالمجتمع عن طريق تطبيق مبادئ الإسلام الأولى، وهو تيار رد فعل أمام حركة التدين الشعبي ومحاولة فهمها للدين ببساطة وفي نمط فكري تصوفي أدخلت عليه البدع والخرافات وحرقت مضامينه الحقيقية العميقة. وامتدت حركة "ابن تيمية" العالم الحنبلي الذي ظهر في دمشق في عهد المماليك (١٢٦٣-١٣٢٨) ثائراً على الطرق الصوفية، وأصبح هذا التيار في القرن التاسع عشر رد فعل لحركة الاستغراب أي تقليد الغرب والحضارة الأوروبية، التي كانت تمثل اتجاهاً علمانياً في المجتمع العربي الإسلامي، وشرعت تنتشر في أوساطه، ونتيجة الاحتكاك بالغرب وعن طريق الاستعمار الغربي للوطن العربي ويتشعب هذا التيار إلى فرعين هما:

فرع أول اتخذه مؤيدوه في تشدد وتزمت ضد التجديد في الحياة العربية الإسلامية، والاستغراب بالذات، ونادوا بالثورة والارتداد إلى الأصول الإسلامية الصافية الأولى، واطلق عليه السلفية مثل الوهابية والسنوسية والمهدية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وشرعت في طرح مفهوم الحكم الصالح ونبهت إلى الخلل لدى السلطات الحاكمة ومنها الدولة العثمانية.

أما الفرع الثاني، فهو في التيار نفسه ونادى بضرورة إحياء الدين الإسلامي، وتأكيد ضرورة دعم الخلافة الإسلامية، إلا أنه يرى ضرورة تحرك الدين مع تطور الحياة العامة، ويمثل المجددين في الإسلام مثل جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في مصر.

٢- التيار الثاني (التيار الإسلامي القومي)

وهو تيار بين السلفية والعلمانية، بين الإسلام والعلمانية، ولم يتخذ طابع الشمول للعالم الإسلامي والعربي مخالفاً بذلك التيار الأول، بل هو تيار محلي في كل بلد، ونطلق في إطار التيار القومي المحلي، وظهر التيار كرد فعل للغزو الاستعماري الأوروبي الذي عانتته الدول العربية أواخر القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، وفي كل بلد عربي خضع للاحتلال الأوروبي والتأثير الحضاري الأوروبي، وطبقة مثقفين امتزجت في أذهانها الأفكار الأوروبية في التحرر، والقومية والتقاليد المحلية، والتخلص من السيطرة الأجنبية، وتفاعل الشعور الوطني المناهض للغرب واحتلاله مع عناصر الإعجاب بالحضارة الأوروبية. وتمسكت هذه الفئة بالحركة الوطنية ووجهتها لمحاربة الاستعمار الأوروبي وتطوره العلمي، ولم يحاول مفكروه أن يتحولوا عن نشر أفكارهم من الدائرة القطرية لكل بلد ولم يربطوا بين هذه البلاد لكي يزدادوا قوة وتماسكاً.

تقرب هذا التيار من "التيار الإسلامي التقدمي" واتفق التياران على محاربة النفوذ الأوروبي، والتيار القومي كان بحاجة ماسة إلى تأييد إسلامي ودعم الشعوب الإسلامية، فكان هذا التيار لا يرى أن قوة الشعب وحدها، ولم يكن واعياً بما فيه الكفاية لمحاربة الاستعمار الأوروبي، ولم يكن قادراً على التفاعل الشعبي أو التجرد من المفاهيم الدينية، لذا فإن الحركات الوطنية التي قامت في الدول العربية وخاصة الأفريقية منها. ظلت في إطارها الفكري والثوري تعمل في محتوى ديني إسلامي بعد الحرب العالمية الأولى، على عكس ما كان عليه في بلاد الشام التي كانت تعمل في محتوى قومي علماني، ولم يظهر تقارب مغربي ومشرقي واضح ومن رواد هذا التيار مصطفى كامل في مصر وغلبة عليه الفكرة الإقليمية.

٣- التيار الثالث (التيار القومي الاشتراكي).

وهو تيار علماني فيه فرعان، تيار علماني يساري اشتراكي يؤكد على مفهوم الوطن الذي يعيش فيه أهله متساوين أمام القانون لا فروق دينية تقسمهم، ولا مستويات طبقية تميز بعضهم عن بعض، والعلم فيه هو دعامة التقدم، ولم يكن دعاة هذا التيار كثيرون مثل فرنسيس مراش الحلبي الاصل، وسبلي شهيل، وظهر هذا التيار في بلاد الشام خاصة.

الفرع الثاني، تيار القومية العربية وينادي مفكره بأن النهضة العربية لن تتم إلا إذا تكتل العرب فيما بينهم دون النظر إلى دياناتهم، وبرزوا كأمة عربية واحدة، في ظل تاريخ وحضارة وجغرافية مشتركة تجمعهم سوية رغم الفوارق المذهبية والعرقية.

تمثل هذا التيار في بلاد الشام والعراق، وبدا منذ القرن التاسع عشر والعشرين، وبرز في الحريين العالميتين وبعد الحرب العالمية الثانية، وبدا هذا التيار مع النهضة الأوروبية في الدول العربية، وأخذ الأدباء العرب يبعثون الأدب والتاريخ العربي ويشيدون بالعرب وحضارتهم.

وبدأت البلاد العربية تستفيق وفي الشام خاصة وكان المسيحيون أو المندليون بالقومية العربية ولعدة أسباب، المدارس التبشيرية التي انتشرت في بلاد الشام في القرن السابع عشر وتزايدت في القرن التاسع عشر وحرصت على تعليم اللغة العربية والآداب العربية والتاريخ العربي لتجذب السكان إليها. وكان روادها من المسيحيين وتكون لديهم إيمان أن العرب حضارة أُنعت في ظل الإسلام وأسهم هؤلاء في بناء الحضارة العربية الإسلامية.

والعامل الآخر أن الكثير من المسيحيين في المدن الشامية الكبرى، تكونت منهم طبقة برجوازية في ظل التعامل التجاري مع الجاليات الأوروبية ومع

أوروبا، وتعرفت على الحضارة الغربية، وأخذت ترى أن يكون لها دور في الحكم، وبعث الفكرة القومية مثل الدور البرجوازي في أوروبا بعد أن كانت الطبقة البرجوازية محرومة في ظل الدولة العثمانية.

والعامل الثالث، هو ارتباط المسلمين بمفهوم الخلافة الإسلامية مما جعلهم يترددون طويلاً قبل الدعوة صراحة إلى استقلال الولايات العربية عن الدولة العثمانية والانضمام إلى التيار القومي العربي.

ومن رواد هذا التيار نجيب عازوري وناصيف اليازجي وإبراهيم اليازجي وبطرس البستاني وغيرهم، وكانت "الجمعية العلمية السورية" التي تأسست عام ١٨٥٧ في بيروت وضمت أعضاء من مختلف الطوائف والمذاهب في طليعة التحرك القومي العربي باتجاه أدبي، وكان عبد الرحمن الكواكبي من أوائل المفكرين السياسيين الذين عملوا على إيجاد توفيق مفهوم القومية العربية والجامعة الإسلامية، وتكوين الجمعيات العربية السياسية السرية التي دعت لهذا التيار، وإلى ضرورة الاستقلال للبلاد العربي في الدولة العثمانية وجمعيات مثل "القحطانية" ١٩٠٩، و "العربية الفتاة" عام ١٩١١.

كان لكل تيار فكري من التيارات السالفة أدت لظهور أدباء ومفكرين وصحفيين، وأدت الصحافة العربية دوراً هاماً في نشر أفكار تلك التيارات بين الشعب وتعميم الثقافة وإيقاظ الفكر العربي، وقدمت نقد ومهاترات وجدال، ومن هذه الصحف "الجوائب" أسبوعية صدرت في استنبول عام ١٨٦١، و"المنار" أصدرها محمد رشيد رضا المفكر العربي الإسلامي.

وأسهم التعليم في النهضة العربية ورغبة العرب في الاستفادة من الثقافة العربية والأجنبية، وكان الإصلاح التعليمي الذي قامت به الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر ضمن إصلاحاتها المتنوعة، وأثر في نشر تلك الثقافة كما كلن

لقيام الطباعة في الدولة العثمانية ومصر والبلاد العربية دورها في خدمة الفكر وتياراته الرئيسية.

رابعاً: مظاهر النهضة العربية

تميزت النهضة العربية الحديثة بمظاهر متعددة، كظهور حركات إصلاحية مثل "الحركة الوهابية السلفية"، و"المهدية" و "السنوسية"، وثورات انفصالية إصلاحية مثل علي بيك الكبير في مصر، وظاهر العمر في بلاد الشام، وكان من أهدافها تكوين كيان عربي أو إسلامي ممثل عن الدولة العثمانية ورد فعل تجاه تجزئة الوطن العربي، والاحتلال الأجنبي للوطن العربي في مصر والجزائر، والثورات العربية أحمد عرابي، وعبد القادر الجزائري، وسيدي شيخ، ومحمد المقراني، وظهور دولة محمد علي باشا التحديثية وثورات تونس والسودان وطرابلس الغرب والمغرب الأقصى إلا أن الاستعمار الغربي وقف بشدة أمام هذه الثورات والحركات الوطنية إلى أن جاءت الثورة العربية عام ١٩١٦ لتتوج تلك الحركات بالنهضة والدعوة للاستقلال والوحدة العربية والخلاص من الحكم العثماني.

انتهت المرحلة الأولى من النهضة العربية وقد اتخذ الاستعمار الأوروبي الغربي مواقع من كل الجهات من المغرب الأقصى إلى البحرين، بين استعمار أو انتداب أو حماية، ليحل محل الدولة العثمانية ومحل السلطة الوطنية المستقلة، وجاءت اتفاقية سايكس - بيكو لتقسيم المشرق العربي، العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وسورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وإقامة الوطن القومي لليهود ووعده بلفور المشؤوم عام ١٩١٧، ومصر تحت الحماية البريطانية، وطرابلس الغرب تحت الاستعمار الإيطالي، والجزائر وتونس

والمغرب الأقصى ضمن السيادة الوطنية، وشبه الجزيرة العربية والخليج العربي تحت الحماية البريطانية والاتفاقيات المانعة والجائرة والابدية التي وقّعها بريطانيا مع المشيخات والإمارات المحلية.

أما نجد والحجاز فاصبح تحت حكم آل سعود، واليمن تحت حكم الأئمة الزيدية، ورغم أن الحركات الوطنية والثورية التي قامت ضد الاستعمار الغربي الأوروبي لم تحقق النصر النهائي وظل الاستعمار جاثماً على صدر الأمة العربية في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. إلا أن هذه الحركات والتلاحم مع الشعب وظهور المفكرين والمتقنين الوطنيين والقوميين والمتورين اسهم في بلورة ونمو النهضة العربية والسير فيها نحو المرحلة الثانية الأكثر تنظيماً ورسوخاً فكرياً ومواجهة مع الاستعمار لتحقيق في نهاية هذه المرحلة التحرر والاستقلال على إغقاب المرحلة الثالثة.

يمكن أن نرى مظهراً اقتصادياً في النهضة العربية، من التقنية الأوروبية التي دخلت الاقتصاد العربي، واستفاد مثلاً حمودة باشا باي تونس من الصناعة الأوروبية المتقدمة سفن بحرية ومدفعية، واتبع محمد علي باشا والي مصر في بناء دولته وانشأ مصانع على نمط أوروبي، وخبراء أوروبيين في تطوير الزراعة، وسار العرب في تبني أساليب أوروبية في التجارة والصناعة والزراعة، والاعتماد على الصناعة الأوروبية، والاقتصاد الأوروبي، وأكد دعامة أساسية للنهضة العربية، وبدأ هذا المظهر على يد السلطان الحاكمة مثل محمد علي باشا وبايات تونس وسلاطين المغرب الأقصى لكنه لم يظهر بوضوح في الأوساط الشعبية، وسار ببطء في القرن التاسع عشر.

ومن العوامل المساعدة في اليقظة أو النهضة العربية المظهر الأدبي للحركة القومية العربية المحركة الدافع للنهضة، والتركيز على الطابع الأدبي الفكري

للنهضة العربية من تعليم وصحافة وفكر وجمعيات وهو المظهر الفكري للنهضة، وشكّلك هذه المظاهر السالفة الذكر ولا سيما الفكرية منها في التفاعل مع الواقع وبذور الكفر ويرى المؤرخون أنه نابع من أثر الحضارة الغربية في الفكر العربي أو تحد هذه الحضارة بكل مظاهرها في الحضارة العربية ورد الفكر العربي الإيجابي على هذا التحدي.

وهكذا تكونت البذور في النهضة العربية في العصر العثماني الأول حيث كان المفكرون العرب يشعرون بتميزهم القومي عن العثمانيين وعملوا في الأدب العربي، ودعوا إلى الرجوع للأصول الأولى والإسلام الصحيح، ووجدت هذه البذور في بيئة صالحة وعناصر رفدتها من الخارج وساعدتها ونقصت بها التحديات الأجنبية التي واجهت البلاد العربية والفكر العربي أواخر القرن الثامن عشر وردّ عليها الشعب العربي بثورات وانتفاضات شعبية أخرجته من قوقعة الحياة والحالة العامة في ظل الحكم العثماني، وأدت العوامل الثلاث أو التحديات وهي ضعف الدولة العثمانية، والاستعمار الغربي، ومحاولات الإصلاح في الدولة العثمانية إلى هذه النهضة.

الفصل العاشر

تبلور الحركة القومية العربية مطلع
القرن العشرين ونهاية الحكم العثماني
في الوطن العربي

أولاً: الجمعيات والحركات السرية العربية

ثانياً: الجمعيات القومية العربية

ثالثاً: المؤتمر القومي العربي (باريس)

رابعاً: الثورة العربية الكبرى ١٩١٦

تبلور الحركة القومية العربية مطلع القرن العشرين ونهاية الحكم العثماني في الوطن العربي

أولاً: الجمعيات والحركات السرية العربية

تأسست أحزاب وجمعيات تركية أواخر القرن التاسع عشر منها "حزب الاتحاد والترقي" عام ١٨٩٤ بزعامة الدكتور عبد الله جودت وثلاثة من الطلبة الأتراك في باريس، وكان لهذا الحزب أثره في حركة تركيا الفتاة المعارضة لحكم السلطان عبد الحميد الثاني وتبلور المشاعر القومية التركية، وهيئة معارضة أخرى لسياسة السلطان تطالب باللامركزية وانتشرت مراكز الاتحاديين في السلطنة، من قيادات وشخصيات اتصلت بمنظمات أجنبية، وهدفت تركيا الفتاة إلى منح الحريات العامة للسكان والرعايا في الإمبراطورية على اختلاف جنسياتهم ومللهم ونحلهم وأديانهم، وشريطة أن يتنازل المسيحيون عن مطالبهم بتدخل الأجانب باسم "حماية الأقليات".

وكانت الدول العظمى تريد التدخل رغم فقدان الدولة العثمانية ممتلكات مهمة في روميليا الأوروبية والأناضول الآسيوية والمغرب العربي وإفريقيا، ودفع هذا الوضع إلى خلل وفوضى أساسية في استتبول أدت إلى "الانقلاب الاتحادي" الذي قاده الاتحاديين ضد حكم السلطان عبد الحميد الثاني في الثالث والعشرين تموز/ يوليو ١٩٠٨ وقيام ضباط شباب من جمعية الاتحاد والترقي بالانقلاب وإجبار السلطان عبد الحميد الثاني على إعادة العمل بالدستور عام ١٨٧٦، والذي عطل عام ١٨٧٧، وأن تسير استتبول نحو شعارات الاتحاد والترقي "الحرية، العدالة، المساواة".

بدأ عهد جديد في المجتمع والشعب التركي بعد الخلاص من الحكم العثماني المطلق، وانتشرت فروع جمعية الاتحاد والترقي، في جميع الحواضر للدولة، ونشطت الصحافة والكتابة والجمعيات والمدارس للمضي في برنامج سياسي طرحته الجمعية أواخر عام ١٩٠٩م، ونص على توسيع الصلاحيات الدستورية، وتعميق الوحدة والإخاء بين العناصر العثمانية، وتوحيد النشء الجديد مع إبقاء اللغة التركية لغة رسمية في جميع أنحاء الدولة.

وتلقى النظام الجديد ضربة كبيرة في الرجعية المضادة في استتبول نهاية مارس/آذار ١٩٠٩ ثم المشروطية الثانية في أيلول/سبتمبر من دراويش وجنود حرضهم العهد الجديد، ولكن قضى عليها وتم خلع السلطان عبد الحميد الثاني ونصب مكانه أخاه الأصغر محمد الرشاد.

تعد " جمعية بيروت السرية" التي تأسست عام ١٨٧٦ تنظيم سياسي عربي يعارض السلطة العثمانية ولها برنامج سياسي للثورة، واجهت ملاحقات الحكومة وتوقفت عدة سنوات، وأبرز مؤسسيها فارس نمر وشاهين مكاريوس ويعقوب صروف، واستقرت الجمعية من بيروت إلى القاهرة عام ١٨٨٥، وأسسوا جريدة سياسية يومية "المقطم" ومجلة "المقتطف" والأخيرة كان لها دور في الحركة الماسونية وتأثيرها في الحركة الفكرية العربية.

وظهرت حلقة سياسية سرية في دمشق في بيت الشيخ طاهر الجزائري عام ١٩٠٣ نهض فيها محب الدين الخطيب ومعه عارف الشهابي وعثمان مردم ولطفي الحفار وصالح قنباز وصلاح الدين القاسمي، واتبعت الثقافة والسياسة لمنح العرب حقوقهم القومية، واتصلت الحركة بالشباب المثقف في بيروت مثل عبد الغني العروسي ومحمد المحمصاني وعادل أرسلان وشخصيات عربية شامية أخرى.

واستمر العقد الأول من القرن العشرين في النمو الفكري والإحساس القومي والفكر الحر، وبدأ الشباب العربي يصل استتبول للدراسة والمعرفة في كلياتها المدنية والعسكرية والذين تلقوا أساليب تعليمية وتابعوا التطورات السياسية وشاركوا في تطورات عام ١٩٠٨، و عام ١٩٠٩ والمشروطة الثانية وإعادة الدستور العثماني للعمل من جديد.

ثانياً: الجمعيات القومية العربية

نشأت جمعيات عربية ذات فكر قومي عروبي خلال حكم الاتحاديين في استتبول، ومنها "جمعية الإخاء العربي - العثماني" وأفتحت في اجتماع الجالية العربية في استتبول في الثاني / نوفمبر ١٩٠٨، وحضر عدد من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، وهتف الجميع على الدستور، وتوحيد العناصر في الولاء للسلطان، والمساواة، ونشر التعليم بالعربية في الولايات العربية، والعضوية للعرب، ولها فروع في المدن العربية وأصدرت صحيفة تدعو إلى أفكارها.

حاول عدد من الأدباء والمتقنين والطلاب العرب في استتبول وخارجها، تقرير التعاون مع الاتحاديين ودبت الخلافات في أروقة الطرفين، وعلى صفحات المجلات والصحف، وكتب العرب عن تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتشجيع اللغة العربية، أما الاتحاديين فما رسوا مركزية إدارية شديدة، وسياسة التتريك والنزعة الطورانية وفرض السيطرة التركية بالقوة في حل المشكلات العربية، فنال العرب الحرج والصدمة من سياسة الاتحاديين هذه، وان نضالهم من اجل الحرية والدستور والتخلص من الحكم المطلق قد فشلت واصطدمت برفض الاتحاديين ووصل إلى الإحباط.

اتبع المثقفون العرب من الأحرار للوقوف أمام السياسة القاسية للاتحاديين، وأسسوا جمعية عربية مضادة لهم، ظاهرها أدبي وثقافي أما باطنها فهو سياسي سري منها، "جمعية المنتدى الأدبي" في استنبول ومؤسسوها نخبة من النواب والأدباء والمثقفين والطلاب في صيف ١٩٠٩، وأقاموا ندوات ولقاءات ومحاضرات ومسرحيات وأشعار وإنتاج قصصي وأدبي، وباللغة العربية وأصدرت مجلة "لسان العرب" وأصبحت للجمعية في سورية والعراق ولبنان، ومن شخصياتها عبد الكريم الخليل وعبد الحميد الزهراوي ورفيق العظم وطالب النقيب وعزيز المصري واحمد عزت الأعظمي وجميل صدقي الزهاوي وحبيب العبيدي وشفيق العظم وغيرهم، وظل المنتدى يعمل بنشاط حتى عام ١٩١٥ عندما أغلقت سلطات الاتحاديين، وذهب بعض أعضائها إلى دول ومدن أوروبية وعربية، والتحق آخرون بالثورة العربية وما قبلها من سنوات (١٩٠٩-١٩١٦).

ونشط الاتحاديون ليشكلوا أكثرية برلمانية وتمثيل قليل للعناصر غير التركية وشكلت الكتلة البرلمانية "الحزب العربي" كان من أهدافه المساواة الحقيقية لسائر العناصر، وجعل العربية لغة التعليم ومراعاة حقوق المواطنين في الولايات العربية، وتوظيف من يجيد العربية في الدولة وأجهزتها في الولايات العربية. إلا أن النواب العرب الذين دعوا إلى ذلك لم يتوصلوا لصيغة التصديق واعتقدوا أن وجودهم في الحزب الحر المعتدل يوفر قوة معارضة ضد الاتحاديين، ولكن الحزب الأخير تفكك وتأسس جمعية الحرية والائتلاف في الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١١.

"حزب الحرية والائتلاف" وقد ضم عناصر سياسية شتى من الحزب السابق والاتحاديين المنشقين، واسهم في أنشطته المبعوثين العرب، ويؤمن هذا الحزب

باللامركزية، وتوسيع المأذونية وتفريق الوظائف، وإبقاء الرابطة العثمانية شرط أن تمنح الولايات استقلالاً ذاتياً على أساس اللامركزية.

اشتد الصراع السياسي بين الاتحاديين والائتلافيين في مجلس المبعوثين العثماني فحل المجلس في الثامن عشر كانون الثاني/ يناير ١٩١٢، ولم تستطع الوزارة الاتحادية التي تألفت في آيار - حزيران ١٩١٢ من حل المشكلات، وسقطت الوزارة الائتلافية أعلنت أنها ستطبق مبدأ اللامركزية في الحكم، وأطاح بها الاتحاديون أثر انقلاب عسكري في الثالث والعشرين كانون الثاني/ يناير ١٩١٣ بقيادة أنور باشا، وبقي الاتحاديون يحكمون حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

وظلت السياسة الاتحادية المركزية والتتريك والطورانية غرسوها في المجتمع والمدرسة وكل مكان، وكانت سياستهم في نهاية الحرب العالمية الأولى تثير حفيظة القوميات المختلفة في أرجاء الدولة، وخلفت ردود فعل قومية، وتأثرت المدن العربية تأثيراً بالغاً فيها، وتبلورت تيارات سياسية عربية مثل حزب اللامركزية الإدارية العثماني الذي تأسس في القاهرة عام ١٩١٢، وسعى لتحقيق الاستقلال الإداري وأن تعمل على تخصيص واردات الولاية لسد حاجياتها ثم توسيع صلاحيات مجالس الولايات.

أما "لجنة الإصلاح" فظهرت في بيروت نهاية عام ١٩١٢ وهي جمعية إصلاحية تدعو إلى تطبيق اللامركزية وتألفت من أكثر من ثمانين عضواً، كان لهم تأثير في نشر أفكارهم في الشام والعراق، ومن أبرز العرف فيها رفيق العظم وحقي العظم ورشيد رضا واسكندر عمون وعبد الحميد الزهراوي وداوود بركات الذين ارتبطت فيهم الحركة الإصلاحية. وعبروا عن رفضهم لقانون الولايات المناقض للأفكار اللامركزية وزاد من وطأة الحكومة المركزية على

الولايات العربية وضد الحريات العامة، وسياسة القمع التركية ضد العرب ومطالبهم، وإلغاء الجمعيات العربية العلنية، وظهور تنظيمات سرية لمواجهة الخطر الجديد، ومن أبرز تلك الجمعيات السرية "جمعية العهد العسكرية" وجمعية العربية الفتاة".

وتأسست "جمعية العهد" وهي ذات طابع عسكري ومقرها استنبول بزعامة عزيز علي المصري الضابط في الحرب الطرابلسية/ العثمانية ضد الطليان، وانضم إليه بعض الضباط العرب الوطنيين مثل سليم الجزائري ونوري السعيد وطه الهاشمي وجميل المدفعي وغيرهم، وهدف هذه الجمعية تحقيق الاستقلال الداخلي للدول العربية على أساس فيدرالي مع العثمانيين دون الانفصال عن الدولة بل كان الطموح يسعى لتشكيل إدارة عربية محلية، ولغة عربية رسمية، وشراكة مع الأتراك في العمل في سياسة الدولة، وكان للضباط العراقيين الدور البارز في هذه الجمعية، ولها فروع في الموصل وبغداد منذ مطلع ١٩١٤.

أدت هذه الجمعيات ونشاطاتها وفعاليتها إلى أن تواجه الحكومة التركية، ومن ثم تتضارب المصالح بينهم، وأقصت الضباط العرب ونصبت الولاة الأتراك العسكريين في قيادة الولايات العربية، مثل جمال السفاح، واعتقال عزيز علي المصري، وإنهاء الجمعية مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وتشنت أعضاء الجمعية وضعف نشاطاتها.

إلا أن عزيز علي المصري أسس عام ١٩٠٩ "الجمعية القحطانية" في استنبول وكانت لها طابع أدبي وليس سياسي كبير رغم أن أعضائها حاولوا أن يؤدوا هذا الدور، ولكن ظهور منديات أدبية أخرى حال دون أن يكون للقحطانية دورها المرجو في تحقيق طموحات وآمال العرب والشباب المثقفين في الولايات العربية أو القاطنين في استنبول.

ثالثاً: المؤتمر القومي العربي (باريس)

تبلور النشاط القومي العربي في باريس قبل قيام الحرب، وأصبحت باريس ملجأ للشباب العربي للدراسة والإقامة، وظهرت جمعية سرية من شباب متتورين في باريس عام ١٩١١ وهي "جمعية العربية الفتاة" وأبرز أعضاؤها عوني عبد الهادي ومحمد المحمصاني وعبد الغني العريسي وجميل مردم ورستم حيدر وغيرهم والذين سعوا إلى تحرير البلاد العربية من السيطرة التركية، ونقل مركز الجمعية إلى بيروت ثم دمشق عام ١٩١٣، واستمر الشباب ينشطون في الجمعية، وكانت من أبرز الجمعيات السياسية العربية والسرية حتى إعلان الحكومة العربية بدمشق عام ١٩١٨.

أدى التعسف في مواجهة العمل القومي العربي في أن يندفع الشباب القوميون خارج نطاق الدولة العثمانية، والسعي في إثارة الرأي العام الدولي، وعقد المفكرين والطلاب العرب مؤتمر عربي في باريس لتوحيد الآراء، وممارسة الضغط على العثمانيين، والدعاية للقضية العربية في أوروبا، والاتصال بشخصيات عربية مثل جماعة حزب اللامركزية الإدارية العثماني في القاهرة، وتوجه العديد من الشخصيات إلى باريس لحضور هذا المؤتمر، ومن أبرزهم أعضاء اللجنة العليا عن حزب اللامركزية وهم اسكندر عمون وعبد الحميد الزهراوي، والشيخ احمد طbare، وأيوب ثابت وتوفيق السويدي وجميل مردم وسليمان عنبر.

انعقد مؤتمر باريس (١٨-٢٣ حزيران/ يونيو ١٩١٣) وترأسه عبد الحميد الزهراوي و(٢٥٠) عضواً من الدول العربية، واتخذ المؤتمر عدة مقررات مثل الاعتراف بحقوق العرب السياسية الكاملة، ودورهم في إدارة الدولة وتحقيق أمانهم القومية، وأن تكون اللغة العربية لغة رسمية في ولاياتهم، والخدمة

العسكرية المحلية فيها، والدفاع عن الأراضي العربية، ووحدة الدولة العثمانية وشراكة العرب فيها، وأن تكون المقررات برنامج عمل سياسي التعامل مع السلطات العثمانية.

أجبرت الدولة العثمانية على أن تعلن قبولها بمقررات المؤتمر العربي الأول، وفتحت المفاوضات وإرسال سكرتير جمعية الاتحاد والترقي مدحت شكري بك إلى باريس وتوقيع اتفاق مع عبد الحميد الزهراوي، والسلطان محمد رشاد في الثامن من آب/ أغسطس ١٩١٣ وصدر مرسوم سلطاني بذلك، ولكن لم يكن الاتحاديون مخلصون في هذه النوايا، وحدث انقسام بين المشاركين في المؤتمر، الاتجاه الإسلامي ضد الاتجاه العلماني مما أعطى الفرصة للاتحاديين ليتخذوا القرارات السرية في مطلع عام ١٩١٤، وليقاوموا دعاة الانفصال عن الدولة، وإلغاء الجمعيات العربية، ومراقبة حركة الضباط العرب وإبعادهم إلى استنبول، وأن يتولى ضباط أترك في الولايات العربية والسير في سياسة التتريك وترسيخ نفوذ الاتحاديين في الولايات العربية وتوزيع الضباط بين الحاميات البعيدة.

رابعاً: الثورة العربية الكبرى ١٩١٦

في ضوء المعاهدة السرية التي عقدت بين الدولة العثمانية ودول المحور فدخلت الحرب العالمية الأولى في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤، وأعلنت روسيا ضدها الحرب في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر وإعلان الحرب في الخامس منه.

استخدم جمال باشا السفاح سياسة قاسية ضد القوميين العرب فاستخدم القتل ضدهم وأعدم في بيروت ودمشق شفيق العظم وعبد الحميد الزهراوي وعبد القادر الجزائري وشكري العسلي وغيرهم في دمشق، وجرجي حداد وسعيد عقل

وعبد الغني العريس وعارف الشهابي وأحمد طيارة وغيرهم في بيروت وأحكام غيابية ضد رجال آخرين من أعضاء الجمعيات العربية رفيق العظم وحقي العظم وشبلي يمثل ونجيب عازوري ويوسف البستاني وآخرون.

في هذه الأجواء من النزعة الطورانية وسياسة التتريك والتنكيل بالشخصيات والضباط العرب تبلورت اتصالات بين المثقفين العرب والجمعيات العربية من جهة والشريف حسين بن علي شريف مكة من أجل إعلان الثورة العربية الكبرى على الأتراك، وتم توقيع ميثاق دمشق عام ١٩١٥، ورشحوا حسين بن علي على زعامة الثورة والدولة العربية، ورافق ذلك اتصالات مع إنكليز عُرفت "مراسلات الحسين - مكماهوف" للوقوف ضد السياسة العثمانية وأدى موقع الشريف الجغرافي والتاريخي ومركزه الاجتماعي العربي والشرافة الدينية كلها في بلورة فكرة قيادة الثورة العربية.

وبدأ الأمير فيصل بن الحسين الاتصالات مع زعماء الحركة القومية وبدأت الدولة العثمانية تتجرد من ولاياتها العربية الواحدة بعد الأخرى من العراق إلى الشام ومصر وغيرها، وكانت الثورة العربية عام ١٩١٦ مرحلة مهمة ومحطة في تاريخ العرب ونهاية الحكم العثماني في الحجاز والمشرق والوطن العربي وخاتمة العهد العثماني.

المراجع

- أحمد الطربين
تاريخ المشرق العربي المعاصر، الطبعة
السابعة، دمشق، ٢٠٠٠/٢٠٠١
- أحمد عبد الرحيم مصطفى
حلمي محروس إسماعيل
أصول التاريخ العثماني، الطبعة الثالثة.
- رأفت الشيخ
سيّار الجميل:
شاكّر مصطفى
تاريخ العرب الحديث، الطبعة الرابعة.
- تكوين العرب الحديث، عمان، ١٩٩٦.
- موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها،
الطبعة الأولى، الجزء الثالث.
- عبد الكريم غرايبة
لوتسكي
ليلي الصباغ
مفيد الزيدي
تاريخ العرب الحديث، الطبعة الثانية.
- تاريخ الأقطار العربية الحديث، موسكو.
- تاريخ العرب الحديث والمعاصر.
- عبد العزيز آل سعود وبريطانيا، دراسة
في السياسة البريطانية تجاه إمارة نجد
(١٩١٥-١٩٢٧).
- "حركة الجهاد البحري في حوض البحر
المتوسط خلال القرن السادس عشر".
- مفيد الزيدي

الفهرس

التمهيد.....	٣
الفصل الأول: نشأة وتكوين الدولة العثمانية.....	١١
أولاً: المرحلة الأولى: النشاء (١٣٠٠-١٤٠٢م).....	١٣
ثانياً: المرحلة الثانية: البناء والتوسع (١٤٠٢-١٥٦٦م).....	١٧
ثالثاً: العلاقات بين المماليك والعثمانيين (١٥١٦-١٥٥٠م).....	٢٥
رابعاً: المرحلة الثالثة: الانطلاق الأوروبي (١٥٦٦-١٧٠٣م).....	٤٨
خامساً: المرحلة الرابعة: المسألة البلقانية (١٧٠٣-١٨٣٩م).....	٥١
سادساً: المرحلة الخامسة: الإصلاحات العثمانية (١٨٣٩-١٩٢٢).....	٥٢
الفصل الثاني: السياسة العثمانية في الولايات والأقاليم في الوطن العربي	
في القرن السابع عشر.....	٥٣
مقدمة.....	٥٥
أولاً: العراق.....	٥٦
١- بغداد.....	٥٦
٢- الموصل.....	٥٨
٣- البصرة.....	٦٠
ثانياً: الخليج العربي.....	٦٣
١- بنو خالد في الاحساء.....	٦٣

٧٧	٢- عُمان واليعاربة.....
٨٢	ثالثاً: لبنان.....
٨٤	رابعاً: سورية.....
٨٩	خامساً: مصر.....
٩٣	سادساً: تونس.....
٩٦	سابعاً: الجزائر.....
٩٧	الاستنتاجات.....
	الفصل الثالث: التنظيم السياسي والإداري للدولة العثمانية في الولايات
٩٩	العربية.....
١٠١	أولاً: سمات النظام السياسي والإداري.....
١٠٤	ثانياً: السلطة المركزية العثمانية.....
١٠٤	١- السلطان.....
١٠٧	٢- الديوان الهمايوني.....
١٠٨	٣- الصدر الاعظم.....
١٠٩	٤- العلماء.....
١٠٩	٥- الوزير الثاني.....
١١٠	٦- مُعلم السلطان.....
١١٠	٧- الكاتب.....
١١٢	ثالثاً: الإدارة في الولايات والأقاليم.....

- ١- الصنّجق ١١٢
- ٢- الحكومة ١١٢
- ٣- التيمار ١١٣
- الفصل الرابع : اللامركزية العثمانية والحركات الإصلاحية (الانفصالية) في الولايات العربية في القرن الثامن عشر. ١١٧
- أولاً: البوسعيد في عُمان وزنجبار ١١٩
- ثانياً: القواسم وبنو ياس بساحل عُمان ١٢٣
- ثالثاً: الأسرة الجليّة بالموصل ١٢٨
- رابعاً: علي بيك الكبير بمصر ١٣١
- خامساً: ظاهر العمر بفلسطين ١٣٥
- سادساً: المعنيون والشهابيون بلبنان ١٣٧
- سابعاً: المماليك في بغداد ١٤٣
- ثامناً: الأسرة القرمانلية بطرابلس الغرب ١٤٨
- تاسعاً: الأسرة الحسينية بتونس ١٥٠
- عاشراً: الحركة الوهابية في نجد ١٥٣
- حادي عشر: الحركة الشوكانية باليمن ١٥٥
- ثاني عشر: الحركة السنوسية بطرابلس الغرب ١٥٥
- ثالث عشر: الحركة المهدية بالسودان ١٥٩
- رابع عشر: آل العظم بدمشق ١٦٢

١٦٤	خامس عشر: مملكة الفونج في النوبة.....
١٦٧	سادس عشر: الأسرة البابانية (شمال العراق).....
	الفصل الخامس: الحملة الفرنسية على مصر وظهور محمد علي باشا
١٦٩	والتجربة التحديثية.....
١٧١	أولاً: الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠٢م).....
١٨٠	ثانياً: دولة محمد علي باشا التحديثية.....
١٨٠	١- ظهور محمد علي.....
١٨٣	٢- الإصلاحات العسكرية.....
١٨٥	٣- الإصلاحات الاقتصادية.....
١٨٨	٤- الإصلاحات التعليمية.....
١٩٠	٥- الإصلاحات الإدارية.....
١٩٢	٦- السياسة الخارجية والدولة العربية.....
١٩٢	أ- الجزيرة العربية.....
١٩٤	ب- السودان.....
١٩٥	ج- الشام.....
١٩٨	٧- استسلام محمد علي ونهايته.....
٢٠١	الفصل السادس: الأقاليم العربية-العثمانية خلال القرن التاسع عشر.....
٢٠٣	أولاً: العراق.....
٢٠٧	ثانياً: نجد والحجاز.....

- ٢١٢ ثالثاً: الجزائر
- ٢١٥ رابعاً: السودان
- ٢١٧ خامساً: تونس
- ٢٢٠ سادساً: طرابلس الغرب
- ٢٢٣ سابعاً: مصر
- ٢٢٨ ثامناً: اليمن
- ٢٣٠ تاسعاً: عُمان ومسقط
- ٢٣٢ عاشراً: ساحل عُمان
- ٢٣٤ حادي عشر: البحرين وقطر
- ٢٣٥ ثاني عشر: الكويت
- ٢٣٦ ثالث عشر: بلاد الشام
- ٢٣٨ رابع عشر: المغرب الأقصى
- الفصل السابع: التنظيمات العثمانية وحركة التحديث خلال القرن التاسع
- ٢٤٣ عشر
- ٢٤٥ أولاً: إصلاحات سليم الثالث
- ٢٤٩ ثانياً: الإصلاحات والتنظيمات في عهد محمود الثاني
- ٢٥٣ ثالثاً: تنظيمات خط شريف كلخانة ١٨٣٩
- ٢٥٤ رابعاً: خط شريف همايون ١٨٥٦
- ٢٥٥ خامساً: قوانين الأراضي والولايات

الفصل الثامن: السيطرة الاستعمارية على الوطن العربي في العهد

- العثماني..... ٢٦٥
- أولاً: دوافع الاستعمار وأهدافه..... ٢٦٧
- ثانياً: الحملة الإنكليزية على مصر ١٨٠٧..... ٢٦٨
- ثالثاً: الحملة الإنكليزية على الجزائر ١٨١٦..... ٢٦٩
- رابعاً: الاحتلال الفرنسي للجزائر ١٨٣٠..... ٢٧٠
- خامساً: التدخل الأوروبي في سورية ولبنان ١٨٦٠..... ٢٧٣
- سادساً: الاحتلال الفرنسي لتونس ١٨٨١..... ٢٧٥
- سابعاً: الاحتلال الإنكليزي لمصر ١٨٨٢..... ٢٧٩
- ثامناً: الاحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب ١٩١١..... ٢٨١
- تاسعاً: الاحتلال الفرنسي للمغرب الأقصى ١٩١١..... ٢٨٢
- عاشرأ: الاستعمار الإنكليزي في الخليج العربي..... ٢٨٦

الفصل التاسع: النهضة العربية الحديثة أواخر القرن التاسع عشر ومطلع

- القرن العشرين..... ٢٨٩
- أولاً: مفهوم النهضة العربية..... ٢٩١
- ثانياً: سمات النهضة العربية..... ٢٩٢
- ثالثاً: تيارات النهضة الرئيسية..... ٢٩٣
- رابعاً: مظاهر النهضة العربية..... ٢٩٨

الفصل العاشر: تبلور الحركة القومية العربية مطلع القرن العشرين ونهاية

- الحكم العثماني في الوطن العربي..... ٣٠١

أولاً: الجمعيات والحركات السرية العربية	٣٠٣
ثانياً: الجمعيات القومية العربية	٣٠٥
ثالثاً: المؤتمر القومي العربي (باريس)	٣٠٩
رابعاً: الثورة العربية الكبرى ١٩١٦	٣١٠
المراجع	٣١٢
الفهرس	٣١٣

تم بحمد الله